

المدونة الذهبية

التشريع الجنائي في ضوء أحكام النقض

- * التفسيرات الهجائية للتشريعات الجنائية بمبادئ وأحكام محكمة النقض •
- * شرح قانون العقوبات شرحا وافيا بأهم أحكام محكمة النقض •
- * شرح قانون الاجراءات الجنائية بأهم أحكام محكمة النقض •
- * ايراد أحدث مبادئ النقض في التشريعات الجنائية الخاصة المكمله لقانون العقوبات •

أحمد كامل أبو السعود
رئيس المحكمة

١٩٩٠

دار الفكر الجامعي
٣٠ شارع سويفر - الاسكندرية



التشريعات الجنائية

فى

(ضوء أحكام النقض)

- التفسيرات الهجائية للتشريعات الجنائية بمبادئ وأحكام محكمة النقض .
- شرح قانون العقوبات شرحاً وافياً بأهم أحكام محكمة النقض .
- شرح قانون الإجراءات الجنائية بأهم أحكام محكمة النقض .
- إيراد أحدث مبادئ النقض فى التشريعات الجنائية الخاصة المكملة لقانون العقوبات .

أحمد كامل أبو السعود

رئيس محكمة

دار الفكر الجامعى

٣٠ ش سوتير - الاسكندرية

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

**« لا جرم أنما تدعوننى إليه ليس له دعوة فى الدنيا
ولا فى الآخرة وأن مردنا إلى الله وأن المسرفين هم
أصحاب النار ، فستذكرون ما أقول لكم وأفوض امرى
إلى الله إن الله بصير بالعباد ، فوقاء الله سيئات ما
مكروا وحق بال فرعون سوء العذاب »**

(صدق الله العظيم)

[الآيات ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ من سورة غافر]

صدر للمؤلف

صدر للمؤلف فى سلسلة « المدونة الذهبية » بعون الله تعالى وتوفيقه المذنبات الآتية :-

- ١ - قانون المرافعات فى ضوء أحكام النقض فى ثمانية وخمسين عاماً الجزء الأول .
- ٢ - نظرية بطلان الأحكام فى التشريعات الجنائية .
- ٣ - نظرية البطلان فى الأحكام المدنية والتجارية .
- ٤ - التقنين المدمر ، التشريعات المكتملة فى ضوء النقض .
- ٥ - اتحاد الملاك وعنيك الشقوق .
- ٦ - التشريعات الجنائية فى ضوء أحكام النقض .

تحت الطبع :-

- ١ - قانون المرافعات فى ضوء النقض فى ثمانية وخمسين عاماً الجزء الثانى وفقاً لأحدث التعديلات .

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى زوجتي العزيزة :

هدى بلال علواني

[أَنْتِ شُعَاعٌ مِنْ عَلِيٍّ]

أَنْزَلَهُ اللَّهُ هُدًى [

« لأمير الشعراء أحمد شوقي بك »

« الضرورات العملية لإنجاز هذه المدونة »

عندما تتصدى محكمة النقض لكل مسألة خلائية وترسخ القواعد القانونية الصحيحة واجبة الإلتباع إنما تضع بذلك الضوابط والمعايير السليمة لتفسير النصوص التشريعية التى يشور بشأنها الجدل الفقهى دوماً مهما أحكمت صياغتها وأحاط بها الانضباط وهو الدور البالغ الجساماة والأهمية الذى تقوم به محكمة النقض تنويعاً للنظام القضائى منذ نشأتها .

ونظراً للرغبة الملحة لدى رجال القضاء الجالس والواقف معاً فى الوقوف على أهم مبادئ وأحكام محكمة النقض فيما يعن أمام القضاء الجنائى من منازعات سواء كان تحريك الدعاوى الجنائية بمعرفة النيابة العامة أصلاً أو الدعاوى المباشرة التى ترفع من الأفراد الأمر الذى حدا بنا إلى إيراد أهم وأحدث مبادئ محكمة النقض بنهج جديد يختلف عن النمط التقليدى فى المعالجة وهو يتمثل فى تناولها بطريقة هجائية من الألف إلى الياء حتى يسهل الوقوف على الموضوع ومن ثم المبدأ المراد تطبيقه على النزاع القضائى المثار فكان الكتاب يعون الله قاموساً للأحكام فى التشريعات الجنائية وكانت محصلته شرحاً وإفياً لقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية مع إيراد المبادئ التى أقرتها محكمة النقض حديثاً بشأن التشريعات الجنائية الخاصة المكملة لقانون العقوبات . والله سبحانه نسأل السداد والرشاد .

وعلى الله قصد السبيل

بسم الله الرحمن الرحيم

[1]

جريمة الاختلاس

بند (١) تعريف الجريمة

الاختلاس المذكور في المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ يعني تصرف الحائز في الشيء المملوك لغيره متنبهاً اضافته الى ملكه . ويقع الاختلاس تماماً متى وضحت نية المختلس في أنه يتصرف في الشيء الموكل بحفظه تصرف المالك بحرمان صاحبه منه .

(تقض ١٩٥٦/٦/٥ المكتب الفني س٧ ص ٨٥٣)

بند (٢) الركن المفترض في جريمة الاختلاس [الموظف العام]

تتحقق جنائية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات بتسليم المال الى الموظف العام ووجوده في عهده بسبب وظيفته يستوى أن يكون المال عاماً مملوكاً للدولة أو خاصاً مملوكاً للأفراد .

(الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٥٤ تقض جلسة ١٩٨٤/٦/١٤)

بند (٣) الأموال المختلصة

لا فرق بين أموال الدولة بصفتها سلطة عامة مركزية أو أموالها بصفتها سلطات خاصة محلية من حيث حماية القانون بمشابة واحدة لكل منهما إذ أن أموال الفريقين هي في الجملة أموال الدولة ومخصصة للمنافع العامة في الدولة .

كما أنه لا يشترط في حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن يكون المال المختلس مالا أميرياً ، بل يكفي أن يكون مملوكاً للأفراد متى كان قد سلم للموظف بسبب وظيفته .

(تقض جلسة ٢٢/٦/٦ مجموعة الريع قرن ص ١٥٢ بند ١)

(تقض جلسة ١٩٩١/٦/٢٦ المكتب الفني س ١٢ ص ٧٣٢)

بند (٤) تسلم المال بسبب الوظيفة

لا تتحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/١١٢ من قانون العقوبات إلا إذا كان تسلم المال المختلس من مقتضيات العمل ويدخل في اختصاص المتهم الوظيفي استناداً الى نظام مقرر ، أو أمر إداري صادر عن ملكه أو مستمد من القوانين واللوائح .

(نقض جلسة ١٩٦٠/٢/٨ المكتب الفني السنة ١١ ص ٢٢٤)

بند (٥) الركن المادي في جريمة الاختلاس

تتحقق جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات متى ثبت أن الموظف تصرف في المال الذي يعهدته على اعتباره أنه مملوك له ولا يؤثر في قيام الجريمة رده مقابل المال الذي تصرف فيه .
وأن جريمة اختلاس مهمات حكومية تتم بمجرد إخراج المهمات من المخزن الذي تحفظ فيه بقية اختلاسها .

(نقض جلسة ١٩٥٨/٦/٢٣ المكتب الفني ص ٦٩٨)

(نقض جلسة ١٩٥٥/٦/٧ مجوعة الربع قرن ج ١ ص ١٥٤ بند ١٩)

بند (٦) الركن المعنوي في جريمة الاختلاس [القصد الجنائي]

القصد الجنائي في جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات يتحقق بانصراف نية الحائز للمال إلى التصرف فيه .

(نقض جلسة ١٩٥٥/٤/٢٦ مجوعة الربع قرن ج ١ ص ١٥٤ بند ١٨)

بند (٧) الأمين على الودائع ومأمور التحصيل

لا يشترط في مأموري التحصيل والأمناء على الودائع المذكورين في المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن يكونوا من الموظفين المثبتين الذين يسرى عليهم قانون الموظفين .

كما أنه لا يشترط لكي يعتبر الشخص من مأموري التحصيل المشار اليهم في المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن يتدب بأمر كتابي - بل

يكفى عند توزيع الأعمال فى المصلحة الحكومية أن يقوم الموظف بعملية التحصيل .

(نقض جلسة ١٩٥٧/٢/١١ المكتب الفنى ص ٨ من ١١٣ . نقض جلسة ١٩٦١/٢/٢٠)
(المكتب الفنى ص ١٢ من ٢٥١)

بند (٨) الفاعل الأصلى والشريك فى جريمة الاختلاس

من المقرر أن الاشتراك بالاتفاق إما يتحقق من اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه . وهذه النية أمر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا تظهر بعلامات خارجية . وإذا كان القاضى الجنائى - فيما عدا الأحوال الاستثنائية التى قيده القانون فيها - يتوع معين من الأدلة حراً فى أن يستمد عقيدته من أى مصدر شاء . فإن له إذا لم يقم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو غيره - أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التى تقوم لديه كما أنه لا يستنتج حصوله من فعل لاحق للجريمة يشهد به .

(نقض ١٩٧٢/٣/١٣ المكتب الفنى السنة ٢٣ رقم ٨٦ ص ٣٨٨)

بند (٩) الغرامة فى جريمة الاختلاس

الغرامة المنصوص عليها فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات هى من الغرامات النسبية التى أشارت إليها المادة ٤٤ من القانون المذكور - ويحكم بها على المتهمين معاً بحيث لا يستطيع التنفيذ عليهم جميعاً بأكثر من مقدارها .

(نقض جلسة ١٩٥٥/٦/٧ مجسدة ربع قرن ج ١ ص ١٥٥ بند ٢٥)

بند (١٠) أثر السداد على العقوبة فى جريمة الاختلاس

ان المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف التنفيذ بالنسبة لعقوبة الحبس أو الغرامة إما عنت العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقى . دون الجزاءات الأخرى التى لا تعتبر عقوبات بحتة ، حتى ولو كان فيها معنى العقوبة ، فهو إذن لا يجوز فى التعويضات ولا فى سائر أحوال الرد ، لأن الرد بجميع صورته لم يشرع للعقاب أو الجزر إنما قصد به

إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة . وإذا كان ذلك وكان الزام المطعون ضده برد قيمة ما استولى عليه بغير حق من مال الدولة لا يعتبر عقوبة بالمعنى المتقدم ، إذ المقصود منه إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة وتعويض الدولة عن ماله الذي أضاعه المتهم عليها وإن كان في ظاهره يتضمن معنى العقوبة ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا أمر بوقف التنفيذ بالنسبة لجميع العقوبات دون تمييز بين الرد وبين سائر العقوبات الجنائية المقضى بها . يكون قد أخطأ في صحيح القانون ، بما يوجب نقضه جزئياً وتصحيحه بالقاء ما أمر به من وقف بالنسبة لجزء الرد

(نقض جلسة ١٩٧٠/٣/١ المكتب الفنى السنة ٢١ رقم ٨٠ ص ٣٧٢)

بند (١١) جواز الإدعاء المدني في جريمة الاختلاس

وجوب الحكم على المختلس برد ما اختلسه والقضاء بالغرامة لا يمنع المحكمة بصفتها مجنى عليها من الإدعاء بالحق المدني في المطالبة بالمصاريف التي تكبدتها بسبب فعلة المتهم للحصول على المبلغ المختلس ولا يمنع من الحكم لها بهذه الطلبات بعد التثبت من صحتها لأن الغرامة المنصوص عليها هي عقوبة جنائية أما المصاريف المطلوبة فهي من قبيل التعويض المدني ، ومن ثم فلا غبار على الحكم إذا قضى للحكومة على المتهم بقيمة ما تكبدته من المصاريف طبقاً للمستندات التي قدمتها .

(نقض جلسة ١٩٣٦/٥/٢٥ مجموعة الربع قرن ج ١ ص ١٥٥ بند ٢٦)

بند (١٢) القانون الأصلح للمتهم

إن القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ وقد صدر في يوليو ١٩٧٥ هو القانون الأصلح للمتهم بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف وهو الواجب التطبيق عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المال موضوع الجريمة لا يجاوز خمسمائة جنيه فإنه يمتنع نقض الحكم فيه والإحالة حتى تتاح للمتهم فرصة محاكمته من جديد على ضوء أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر .

(نقض ١٩٧٧/٣/٢٨ المكتب الفنى السنة ٢٨ رقم ٨٥ ص ٤٠٦)

جريمة الاستيلاء

بند (١٣) الركن المفترض

يكفى لتأثير استيلاء الموظف على مال مملوك للدولة باعتباره جنابة على مجرد توافر صفة العمومية في الجاني وكونه موظفاً عاماً أو من في حكمه بصرف النظر عن الاختصاص الذي يخوله الاتصال بالمال موضوع الاستيلاء .

(تقض جلسة ١٩٦٧/٦/١٢ للكتب الفنى السنة ١٨ ص ٨٠٢)

بند (١٤) الركن المادى فى جريمة الاستيلاء

تتوافر أركان جنابة الاستيلاء المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ١١٣ من قانون العقوبات متى استولى الموظف العمومى أو من فى حكمه بغير حق على مال للدولة أو لإحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت التى تساهم فيها الدولة أو إحدى الهيئات العامة ولو لم يكن هذا المال فى حيازته أو لم يكن الجانى من العاملين فى تلك الجهات وأن جنابة الاستيلاء بغير حق على مال مما نص عليه فى المادة ١١٣ من قانون العقوبات تتحقق بمجرد الحصول عليه خلسة أو عنوة أو حيلة بقصد ضياع المال على ربه .

(تقض جلسة ١٩٧٤/١٠/١٣ للكتب الفنى السنة ٢٥ رقم ١٤٥ ص ٩٧٤)

بند (١٥) الركن المعنوى فى جريمة الاستيلاء

يكفى لتحقيق الأركان القانونية للجريمة المنصوص عليها فى المادة ١١٣ عقوبات أن يستولى الموظف بغير حق على مال الدولة قاصداً حرمانها منه ولو لم يكن هذا المال فى حيازته .

(تقض جلسة ١٩٦٢/٤/١٧ للكتب الفنى ص ١٣ ص ٢٨)

بند (١٦) الغرامة فى معنى نص المادة ١١٨ عقوبات

الغرامة التى نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات وإن كان الشارع قد ربط لها حداً أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه إلا أنها من

الفرامات. النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ من القانون سالف الذكر .
وهو ما من شأنه أن يكون المتهمون متضامنين في الالتزام بها ما لم يخص
الحكم كلاً منهم بتصيب منها .

(نقض جلسة ١٩٦١/٥/٢ المكتب الفني س ١٢ ص ٥٢٨)

بند (١٧) الركن المفترض في معنى المادة ١١٣ مكرر عقوبات (بصفة الجاني)

الجمعيات التعاونية الملوكة جميعها للأفراد هي وحدها التي يسرى
عليها نص المادة ١١٣ مكرر من قانون العقوبات التي أضيفت بالقانون رقم
١٢ لسنة ١٩٦٢ والتي استحدثت فيها المشرع عقوبة جديدة يقضى بها
على العاملين في بعض المشروعات الخاصة الواردة على سبيل الحصر ،
بعقوبة أشد جساماً عما لو تركهم للقواعد العامة إذا ما اقترفوا الفعل المادى
النصوص عليه في المادتين ١١٢ ، ١١٣ من قانون العقوبات . وتسرى
المادة ١١٣ مكرر من قانون العقوبات على العاملين في تلك المشروعات ولو
كانت تخضع لإشراف إحدى الجهات الحكومية أو المؤسسات العامة مادام أن
الإشراف يقتصر على مراقبة أعمالها ولا يعتد الى المساهمة في رأس المال.

(نقض جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ المكتب الفني السنة ٢٠ رقم ٥٢ ص ٧٤٨)

بند (١٨)

جناية الاستيلاء بغير حق على مال بما نص عليه في المادة ١١٣ مكرر
من قانون العقوبات تتحقق بمجرد الحصول عليه خلسة أو عنوة وحيلة بقصد
ضياع المال على ربه .

(نقض جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ المكتب الفني السنة رقم ٢٠ رقم ١٥٢ ص ٧٤٨)

جريمة إخفاء أشياء مسروقة

بند (١٩) أركان الجريمة

جريمة إخفاء أشياء مسروقة تتكون من :

- ١- فعل الإخفاء وهو يتحقق بتسليم الشيء المسروق ودخوله في
حيازة المتهم .

٢- كون المتسلم متحصلات عن طريق السرقة.

٣- علم المتهم بأن الشيء مسروق وأنه متحصل من هذا الطريق .

(تلقى جلسة ١٩٤٢/٦/١٥ مجموعة الربع قرن ج١ ص ١٦٧)

بند (٢٠) القصد الجنائي في جريمة إخفاء المرسوقات

ركن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المرسوقة نفسى . استفادته من ظروف الدعوى وملابساتها . علم التزام المحكمة بالتحدث عنه صراحة .

(الطعن رقم ١٢٣٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١١/٦)

بند (٢١) استقلال جريمة السرقة عن جريمة إخفاء أشياء مسروقة

جريمة السرقة وإخفاء الأشياء المرسوقة جريمتان مستقلتان ، تختلف طبيعة كل منهما عن الأخرى ومقوماتها وهى لذلك لا يتصور وقوعها من شخص واحد ومن ثم فإن عقاب متهم عن جريمة السرقة يمتنع معه عقابه عن جريمة الإخفاء والعلة فى ذلك أن وجود المرسوق فى حيازة من سرقة إفا هو أثر من آثار السرقة ونتيجة طبيعية لها .

(تلقى جنائى جلسة ١٩٦٢/١/٢٢ المكتب الفنى السنة ١٣ ص ٧٠)

بند (٢٢) الإخفاء قد يتم فى جزء من ثمن المرسوق

لا يشترط فى جريمة إخفاء المرسوق أن يكون فعل الإخفاء قد وقع على ذات المرسوق بل يكفى أن يقع على أى شىء يكون قد جاء عن طريق السرقة ، فمن يستولى على جزء من ثمن المرسوق مع علمه بسرقة يكون مخفياً لمرسوق .

(تلقى جلسة ١٩٤٣/٦/١٤ - مجموعة ربع قرن ج١ ص ١٦٣)

بند (٢٣) الإخفاء لا يعنى التخفية

إن الإخفاء ليس معناه أن يبعد المتهم الشىء عن أنظار الناس بوضعه فى مكان بعيد عن متناولهم ، كما هو مفهوم الكلمة لفة بل المقصود به فى

اصطلاح القانون هو فقط الاجتياز والاتصال المادى مهما كانت صفته ولو كان علناً وعلى رأى من الكافة ومهما كان سببه أى ولو كان عن طريق الشراء ولو بضمن المثل وسواء كان بين المتهم وبين السارق علاقة أم لا ، وإذن فإن معاقبة المتهم من أجل جريمة إخفاء المسروق لا يقدح فيها كونه اشترى الشيء المسروق كمن يتجر فيه غير مناسب .

(نقض جلسة ١٨/١/١٩٤٥ مجوعة ربع قرن ص ١٦٣ بند ١٥)

بند (٢٤) جريمة الإخفاء جريمة مستمرة

إن جريمة إخفاء الشيء المسروق مع العلم بسرقة هو جريمة مستمرة لا تنتقطع إلا بخروج الشيء المسروق من حيازة مخفيه

(نقض جلسة ٣٠/٢/١٩٤٤ مجوعة الربع قرن ج ١ ص ١٦٦)

بند (٢٥) الوساطة دون الحيازة لا تشكل الجريمة

توسط المتهم فى عرض أشياء مسروقة للبيع بغير أن تكون يده قد وصلت الى هذه الأشياء لا يعد إخفاء لها لعدم توافر العنصر المادى للجريمة .

(نقض جلسة ٢٨/١١/١٩٣٨ مجوعة الربع قرن ج ١ ص ١٦٢)

بند (٢٦) عدم اشتراط كون الحيازة بنية التملك

إن الركن المادى لجريمة إخفاء الأشياء المسروقة يتحقق بحيازة المخفى للمسروق ، والحيازة وحدها تكفى مهما كان سببها فيعد مرتكباً للجريمة من حاز المسروق سواء كان ذلك بطريق الشراء أو الوديعة أو الهبة أو المعاوضة أو الايجاره أو غير ذلك وليس يشترط أن تكون الحيازة بنية التملك .

(نقض جلسة ١/٥/١٩٤٤ مجوعة الربع قرن ج ١ ص ١٦٢)

بند (٢٧) معاقبة المخفى ولو كان السارق مجهولاً

إن ظهور فاعل السرقة أو رفع الدعوى عليه ليس بضرورى لصحة معاقبة المخفى متى ثبت أنه أخفى ما سرقة غيره وهو عالم بحقيقة الأمر فيه .

(نقض جلسة ١٧/٢/١٩٤٣ مجوعة ربع قرن ج ١ ص ١٦٦)

بند (٢٨) عدم ضبط المرسوق لا ينفى الجريمة

إن عدم ضبط المرسوق لدى المتهم بإخفائه ليس من شأنه أن ينفى عنه الجريمة لأنه يكفي أن تكون المحكمة قد اقتنعت بأن هذا المرسوق كان في حيازته فعلاً إذ القانون لا يشترط في جريمة الإخفاء أن يكون الدليل عليها ضبط المرسوق لدى المتهم

(نقض جلسة ١٩٤٣/٣/٢٢ مجرعة ربع قرن ج١ ص ١٦٦)

بند (٢٩) ماهية اتصال اليد

إذا استظهر الحكم أن المتهم اتصلت يده اتصالاً مادياً بالشئ المرسوق واخفاه بالمكان الذي أراد اخفائه فيه فهذا يكفي لتوفر ركن الإخفاء على ما هو معرف به في القانون .

(نقض جلسة ١٩٥٦/١/٣١ المكتب الفنى السنة ٧ ص ١٠٨)

جريمة الاتفاق الجنائى

بند (٣٠) التعريف بالجريمة

الاتفاق هو إيجاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه

(نقض جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ المكتب الفنى السنة ٣٢ ص ١١٥٨)

بند (٣١) شروط تحقق الجريمة

لا يشترط لتكون جريمة الاتفاق الجنائى المنصوص عليها فى المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من اتحاد إرادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جنائية أو جنحة ، سواء أكانت معينة أم غير معينة على أن يقوم واحد منهم بتنفيذ الجنائية أو الجنحة المقصودة من الاتفاق أو أن يكون التنفيذ بواسطة شخص آخر يختار لذلك فيما بعد ، ولا يشترط للعقاب أن يظهر المشتركون فى الاتفاق الجنائى على مسرح الجريمة المقصودة منه فى حالة تنفيذها .

(نقض جلسة ١٩٦١/٤/١٧ المكتب الفنى سنة ١٢ ص ٤٥٤)

بند (٣٢) تكفى جريمة واحدة لقيام الاتفاق الجنائي

ولا يشترط أن تنفذ كما لا يشترط أن يتفكها أحد المتفقين .

(تلغى ١٩٦٥/٥/١٠ المكتب الفنى السنة ١٦ ص ٤٤١) ،

(تلغى ١٩٦١/١٧ المكتب الفنى السنة ١٢ ص ٤٥٤)

بند (٣٣) الطبيعة المستمرة للجريمة

الاتفاق الجنائي جريمة مستمرة تظل قائمة مادام الاتفاق قائماً ومدة سقوط الحق فى إقامة الدعوى العمومية بهما لا تبدأ إلا من وقت إنهاـ الاتفاق ، سواء باقتراف الجريمة أو الجرائم المنفق على ارتكابها أو بمعدل المتفقين هما اتفقوا عليه .

(تلغى جلسة ١٩٤٤/١٢/١ مجموعة الربع قرن ج ١ ص ١٢)

بند (٣٤) التفرقة بين الاتفاق الجنائي والتوافق الجنائي

من المقرر أن الاتفاق يتطلب تقابل إرادات تقابلاً صريحاً على أركان الواقعة الجنائية التي تكون محلاً له وهو غير التوافق الذى عو توارد خواطر الحياة على ارتكاب فعل معين ينتويه كل واحد منهم فى نفسه مستقلاً عن الآخرين دون أن يكون بينهم اتفاق سابق ولو كان كلاً منهم على حدة قد أصر على ما تواردت الخواطر عليه.

(تلغى جلسة ١٩٧٩/٣/١٩ المكتب الفنى السنة ٣٠ ص ٣١٩)

بند (٣٥) لا يشترط أن يكون الاتفاق الجنائي سابقاً على التنفيذ وهو ليس مقصوراً على الجرائم السياسية

(تلغى جلسة ١٩٧٢/٥/٨ المكتب الفنى السنة ٢٣ ص ٦٥٦) ،

(تلغى جلسة ١٩٤١/٤/١٤ مجموعة الربع قرن ج ١ ص ٩)

بند (٣٦) اثبات الاتفاق الجنائي

من المقرر أن الاشتراك بالاتفاق إنما يتحقق من اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المنفق عليه وهذه النية أمر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلاـمات خارجية ، وإذا كان القاضى الجنائي حر فى أن يستمد

عقيدته من أي مصدر شاء فإن له - إذا لم يتم على الاكتراث دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو غيره - أن يستدل عليه بطريقة الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه ما دام هذا الاستدلال سابقاً وله من ظروف الدعوى ما يبرره .

(تنض جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ للكتب الثني لسنة ٣٦ ص ٨٢٦)

بند (٣٧) الاعفاء من العقوبة

إن المادة ٤٧ مكرراً من قانون العقوبات تشترط للاعفاء من العقاب الوارد بها أن يتم الإخبار من المتهم قبل بحث الحكومة وتقصيها عن الجناة فلاعتراف الذي يصدر بعد ضبط الجناة لا يعفى المحترف من العقاب .

(تنض جلسة ١٩٢٨/١/٣ مجموعة الرابع قرن ج١ ص ١٢)

بند (٣٨) قصور الإعفاء على من أخطر قاتل وتظل الجريمة قائمة لغيره - وإضافة معلومات جديدة للشرطة فتكتها من التبعض على الجناة تبرر الإعفاء - غير أن الأقوال المعما لا تمجدي نفعاً

(تنض ١٩٤٣/٦/٢٨ مجموعة الرابع قرن ج١ ص ١٠)

(تنض ١٩٦٧/١/٣١ للكتب الثني لسنة ١٨ ص ١٥٣)

(تنض ١٩٥٤/١/٢٦ مجموعة الرابع قرن ج١ ص ١٠)

ارتباط الجرائم

بند (٣٩) تطبيقات المادة ١/٣٢ من قانون العقوبات

١- جريمة إقامة بناء بغير ترخيص وإقامته غير مطابق للأصول الفنية وإقامته بدون موافقة اللجنة المختصة . قولها فعل ماضي واحد مؤدى ذلك وجوب تطبيق المادة ١/٣٢ عقوبات والحكم بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة إقامة بناء بدون موافقة اللجنة المختصة

(الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٢٢ حتى جلسة ١٩٨٤/١١/٧)

٢- عقوبة جناية القتل العمد مع سبق الإصرار المقررة بجنحة السرقة المنصوص عليها في المادة ٣/٢٣٤ عقوبات الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة . جمع الحكم في قضائه بين الظرفين المشددين سبق الإصرار والاقتران وجعلها عمادة في إنزال عقوبة الاعدام بالطاعتين . تصور الحكم في استدلاله على ظرف سبق الإصرار . عيب يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٣١٤٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١١/١٤

٣- الارتباط الذي تتأثر به المستولية عن الجريمة الصادرة طبقاً للمادة ٣٢ عقوبات . إعماله رهن بالحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة . دون البراءة .

(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/٢)

٤- انتاج كحول بدون ترخيص :

د مناط تطبيق الفترة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تلتزم المحكمة بأن تقضى في الفعل على أساس وصفه الأشد وبصرف النظر عن سائر أوصافه ، مما يقتضاه أن تبحث المحكمة عن الفعل الذي ارتكبه الجاني وكافة أوصافه القانونية التي يتحملها وعليها أن تحكم بالعقوبة المقررة للوصف الأشد منها . ولما كان ذلك وكان فعل عرض كحول غير مطابق للمواصفات للبيع يتطوى في ذاته على حيازته منتجات معمل أو مصنع غير مرخص وبالتالي مهرياً من أداء رسوم الانتاج ، ومن ثم فانه يمثل فعلاً واحداً تقوم به جريمتان فان المحكمة تلتزم في هذه الحالة بأن تقضى في الفعل على أساس وصفه الأشد وبصرف النظر عن سائر أوصافه »

(تلغى جلسة ١٩٧٩/٦/١٧ المكتب الفني س. ٣ من ١٩٨٤)

(٥) جرائم الاصابة الخطأ :

١- د عقوبة جريمة اصابة أكثر من ثلاثة اشخاص هي الحبس وجوباً عملاً بالفقرة ثالثاً من المادة ٤٤ عقوبات ، أما عقوبة قيادة سيارة في حالة تعرض حياة الاشخاص والاموال للخطر ، فهي الغرامة التي لا تقل عن ١٥ قرشاً ولا تزيد على مائة قرش والحبس مدة لا تزيد عن اسبوع أو باحدى هاتين العقوبتين عملاً بالمادة ٨٨ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ (عدل هذا القانون) ، واعمال المادة ١/٣٢ ع يعنى القضاء بعقوبة واحدة من

الجريمتين والحكم بالعقوبة المقررة لاشدهما ، فاذا اكتفى الحكم الاستثنائي بتفريم التهم عشرين جنيها فأنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(نقض جلسة ١٩٧٣/٥/١٣ المكتب الفنى س٢٤ رقم ١٢٩ ص ٦٢٨)

ب - « العبرة فى تحديد العقوبة المقررة لاشد الجرائم التى يقضى بها على الجانى بالتطبيق للمادة ١/٣٢ ع هى بتقدير القانون للعقوبة الاصلية وفقا لترتيبها فى المواد ١ ، ١١ ، ١٢ ع لا بما يقدره القاضى فى الحكم على ضوء مايرى من احوال الجريمة ودون تخويله من وتطبيق عقوبة لم يقررها اى القانونيين يستمدها من الحدين الاقصى والادنى الاشدتين فى كليهما - اتحاد العقوبتين درجة ونوعا وجوب المقارنة فيهما على اساس الحد الاقصى للعقوبة الاصلية دون اعتداد بالحد الادنى ، العقوبة المقررة للجرح الخطأ أشد من تلك المقررة لجريمة ترك كلب بالطريق دون مقود وكمامة .

(نقض جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦ المكتب الفنى س١٧ رقم ٩٦ ص ٥٣٥)

(٦) جريمة البناء بدون ترخيص :

« اذا كان الفعل المادى المكون لجريمة البناء بغير ترخيص هو بذاته الفعل المكون لجريمة اقامة البناء على ارض غير مقسمة فانه يتمين عند القضاء بالادانة اختيار الجريمة التى عقوبتها أشد ، وهى جريمة اقامة البناء بغير ترخيص وفقا لما تقضى به المادة ١/٣٢ من قانون العقوبات » .

(نقض جلسة ١٩٦٧/٦/١٣ المكتب الفنى س١٨ رقم ١٦٥ ص ٨٢٦)

(٧) الشروع فى القتل :

« لاجدوى للمتهم فى جرمى الشروع فى قتل المجنى عليه وولده فى شأن الوصف القانونى لفعل الاعتداء الذى وقع منه على الطفل المجنى عليه الثانى ، مادامت المحكمة قد أنزلت به عقوبة واحدة عن جنايتى الشروع فى القتل العمد المستدتين اليه وهى العقوبة المقررة للجريمة الاولى وذلك تطبيقا للمادة ١/٣٢ ع » .

(نقض جلسة ١٩٥٧/٥/٢٧ المكتب الفنى س٨ ص ٨٥)

(٨) جرائم التهريب الجمركى :

« ارتكاب الطاعن لفعل واحد له وصفان قانونيان هما استيراد سبائك ذهبية

على خلاف القانون وتهريبها ، وجوب تطبيق نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ ع وتوقيع عقوبتها دون عقوبة التهريب الجمركي .

(نقض جلسة ١٩٨١/١١/١١ المكتب الفني س٣٢ ص ٨٧٥)

بند (٤ .) مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات

« من المقرر ان مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ ع ان تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكتملة لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التى عنها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة المشار إليها ، وان تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع » .

(نقض جلسة ١٩٦٥/١٠/١١ المكتب الفني س١٦ رقم ١٣ ص ٦٨٣)

(١) جرائم التعمين :

« العقوبة المقررة لجريمة بيع سلعة مسعرة بأكثر من السعر المحدد قانوناً أشد من العقوبة المقررة لجريمة عدم الاعلان عن اسعار السلع المعروضة للبيع - وجوب تطبيق الجريمة الاولى عند تطبيق المادة ٣٢/٢ ع فاذا كان الحكم قد خالف هذا النظر فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون » .

(نقض جلسة ١٩٧٠/١/٤ المكتب الفني السنة ٢١ رقم ٥ ص ٢٦)

(٢) مخالفات قانون العمل :

أ- « ان يعود صاحب العمل عن انشاء سجل لقيود الاجور انما هو عمل مستقل تمام الاستقلال عن عدم انشاؤه سجل لقيود الجزاءات ولا يوجد ثمة ارتباط بين هاتين الجريمتين فى مفهوم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ ع » .

(نقض جلسة ١٩٧٠/١/٤ المكتب الفني س٢١ رقم ٧ ص ٣٢)

ب- « لا تلازم بين جريمة عدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات التى يتطلبها تنفيذ قانون التأمينات الاجتماعية وجريمة عدم الاشتراك فى الهيئة العامة - إذ يمكن تصور وقوع أحدهما دون الأخرى ، كما أن القيام بأحد الواجبين لا يجرىء عن القيام بالآخر فان الحكم المطعون فيه اذا انتهى الى عدم وجود ارتباط بين الجريمتين يكون صحيحاً فى القانون » .

(نقض جلسة ١٩٧٠/١/١٨ المكتب الفني س٢١ رقم ٢٩ ص ١٢٠)

ج - « استخدام عاملين دون أن يكونوا حاصلين على شهادة قيد وتختلف المتهم عن اخطار مكتب العمل عن الوظائف الحالية وعدم تحرير عقود وعدم انشائه ملف عمل لكل عامل وعدم توفيره وسائل الاسعاف وعدم اعناده سجل للفرامات وعدم اعطائه اجازات للعاملين انما هى أعمال مستقلة تمام الاستقلال فلا يوجد ثمة ارتباط ولا مجال لتطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات ».

(نقض جلسة ١٩٧١/١٢/٢٦ المكتب الفنى س٢٢ رقم ١٩٦ ص ٨١٨)

(٣) جرائم اصدار شيكات بدون رصيد :

« اصدار المتهم عدة شيكات مقابل ثمن بضاعة اشتراها صفقة واحدة وتبين انها بدون رصيد اعتبار ذلك نشاطاً اجرامياً لا يتجزأ م ٢/٣٢ فان الدعوى الجنائية تنقضى بصدور حكم نهائى واحد بالادانة أو البراءة فى اصدار أى شيك منها ».

(نقض جلسة ١٩٦٧/٥/٢٩ المكتب الفنى س١٨ رقم ١٤٥ ص ٧٣)

(٤) جرائم الاعتداء على النفس :

أ- « اذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمقابلة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جرمينى الضرب المفضى الى الموت والضرب البسيط اللتين دانا الطاعن بهما على الرغم مما تنبى عنه صورة الواقعة كما أوردتها من أن المجرعيتين قد انتظمتها خطة جنائية واحدة ، بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها الوحدة الاجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات مما كان يوجب الحكم على الطاعن بعقوبة الجريمة الاشد وحدها وهى العقوبة المقررة للجريمة الأولى ».

(نقض جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦ المكتب الفنى س ٢٤ رقم ٢٥١ ص ١٢٣٦)

ب- « اذا كانت وقائع الدعوى كما اثبتها الحكم تنبى بذاتها عن الارتباط القائم بين تهمتى الضرب والسرقة ليلاً مع حمل سلاح المستدين الى المتهم انها ارتكبتا لفرض واحد وان اغفال الحكم التحدث عن تهمة الضرب على استقلال لا يوجب نقضه مادام قد انتهى الى معاقبة المتهم بعقوبة واحدة هى عقوبة الجريمة الاشد وهو ما كان سينتهى اليه حتماً فى

واقعة الدعوى عملاً بنص المادة ٢/٣٢ ع ٥ .

(نقض جلسة ١٩٧١/٢/١٣ المكتب الفنى رقم ١٨٢ ص ٧٥٥)

ج - « من المقرر ان الارتباط الذى تتأثر به المسئولية عن الجريمة الصغرى طبقاً للمادة ٢/٣٢ ع ١١١٢ انما ينتظر اليه عند الحكم فى الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراءة التى لا تسلب المحكمة حقها فى النظر فى باقى الجرائم المرتبطة، أو أن تنزل العقاب المقرر لها متى رأت توافر اركانها وثبوتها قبل المتهم - وإذا كان ما تقدم وكان الثابت من مطالعة الاوراق ان الجريمة التى دهن بها المظنون ضده الأول المرتبطة بجريمة احداث الحادثة المستديرة محل هذا الطعن هى جريمة الضرب البسيط المنطبقة على نص المادة ١/٢٤٢ ع ١١١٢ وهى الجريمة الصغرى وكان المظنون ضدهما الثانى والثالث قضى ببرائتهما من جريمة الضرب المفضى الي الموت وهى الجريمة الكبرى فان الارتباط القائم بين هذه الجرائم لا تتأثر به مسئولية المظنون ضدهم الجنائية عن الجريمة الصغرى محل الطعن ومن ثم يكون الدفع بعدم جواز نظر الدعوى فى هذه الجريمة لسابقة الفصل فيها غير سديد فى القانون مما يتعين معه نقض الحكم .

(نقض جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩ المكتب الفنى س ٢١ ص ٤٦٦ رقم ١١٢)

(٥) الجرائم الماسة بالشرف والامانة :

« ملاحقة الطاعن للمجنى عليها على سلم المنزل وماصاحب ذلك من أقوال وأفعال مما تتوافر به اركان جريمة الفعل الفاضح العلنى ، يتطوى فى ذاته على جريمة التعرض لأنثى على وجه يخذش حيائها بالقول والفعل فى مكان مطروق وهى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣.٦ مكرراً عقوباتها يقتضى تطبيق المادة ٣٢ ع ١١١٢ والحكم على الطاعن بالعقوبة المقررة بالجريمة الاشد وهى جريمة الفعل الفاضح العلنى . »

(نقض جلسة ١٩٧٠/١٢/٨ المكتب الفنى س ٢١ رقم ٥٩ ص ٢٢٨)

(٦) جرائم التهريب الجمركى :

« لا يصح القول بوحده الواقعة فيما يختص بالاعمال المستندة الى المتهمين الا اذا اتحد الحق المعتدى عليه . فاذا اختلف فان السبب لا يكون واحداً على الرغم من وحده الغرض وإذا كان ماتقدم وكان الحق المعتدى عليه فى واقعة

السرقه هو حق المجنى عليه فى ماله المستولى عليه وهو يختلف اختلافا بينا عن حق الدولة المعتدى عليها فى واقعة التهريب الجمركى وهو اقتضاء الرسوم المستحقة على البضاعة المهربة ومن ثم فان القول بتوافر شرطى الفقرة الثانية من المادة ٣٢ع يكون غير سديد ويكون من المتعين إيقاع عقوبة مستقلة على جريمة التهريب على حدة .

(نقض جلسة ١٩٧٠/٣/٢ المكتب الفنى السنة ٢١ رقم ٨٢ ص ٣٣)

(٧) جرائم الاعتداء على المال :

« بموجب الفقرة الثانية من المادة ٣٢ع فان تطبيق هذا النص يتطلب توافر شرطين اولهما وحده الغرض والثانى عدم القابلية للتجزئة . لما كان ذلك وكان لا يصح القول بوحده الواقعة فيما يختص بالافعال المسندة الى الطاعن الا اذا اتحد الحق المعتدى عليه فاذا اختلف فان السبب لا يكون واحدا على الرغم من وحده الغرض - ولما كان الحق المعتدى عليه فى الجناية - هو قتل ... بقصد السرقه يختلف اختلافا بينا عن الحق المعتدى عليه فى الجناية موضوع الطعن وهو شروع فى سرقه بالاكراه - فان النعى فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

(نقض جلسة ١٩٧٧/٥/٨ المكتب الفنى س ٢٨ رقم ١١٦ ص ٥٤٧)

(٨) جرائم الاداب :

« ارتكاب الطاعن جرائم تسهيل الدعارة لآخرى ومعاونتتها عليها واستغلال بغائها . وادارة محل لممارسة الدعارة يتحقق به معنى الارتباط الوارد بالمادة ٢/٣٢ع وجوب ايقانها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاشدها .

(نقض جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧ المكتب الفنى س ٣١ رقم ٥٨ ص ٣٠)

بند (٤١) استثناء بنص القانون

علم سريان حكم المادة ٢/٣٢ عقوبات على جريمة المادة ١٣٨ عقوبات :

« دلت المادة ١٣٨ من قانون العقوبات فى صريح عباراتها وواضح دلالتها على أن الشارع قد استثنى من المحضوع لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ع

جرمة هرب المقبوض عليهم اذا كان الهرب مصحوباً بالقوة أو بجرمة أخرى
فتتعدد العقوبات بالرغم من الارتباط ووحدة الفرض « .

(نقض ١٩٦٨/١٢/٣ المكتب الفتى س١٩ رقم ٢٣ ص١١٢٦)
وفى هذا المعنى (جلسة ١٩٧٦/٤/٢٥ المكتب الفتى س٢٧ رقم ٩٩ ص٤٥٦) .

اسباب الإباحة وموانع العقاب

بند (٤٢) أولاً : أسباب الإباحة

١- إباحة عمل الطبيب

إباحة عمل الطبيب . شرطها مطابقة مايجريه للأصول العلمية المقررة .
التفريط فى اتباع هذه الأصول أو مخالفتها يوفر المسؤولية الجنائية
والمادية متى توافر الضرر ايا كانت درجة جسامته الخطأ .

(الطعن رقم ٢١٥٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١١)

ب - استعمال حق مقرر بمقتضى القانون :

١ - حق الحبس المقرر بمقتضى المادة ٢٤٦ مدنى . إباحته للمتهم بجرمة
التبديد الامتناع عن رد الشيء موضوع الجريمة حتى يستوفى ماله
مستحق له من أجر إقامة مبان .

(الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٥)

٢ - الدفاع باستعمال حق مقرر بمقتضى الشريعة . موضوعى .

(الطعن رقم ٦٥٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨)

ج - حالة الضرورة

١ - نزع الطاعن بأن الشيك كان مسلماً لأمين على ذمة تصفية
حساب بينه وبين المدعى المدنى لاينفى مسئوليته الجنائية - ليست الحالة
من حالات ضياع الشيك أو مايدخل فى حكمها التى يتحصل فيها على
الشيك عن طريق احدى جرائم سلب المال التى ابيع فيها للمالك أن
يتخذ من جانبه مايعصون به ماله استناداً الى سبب من أسباب الإباحة .

(الطعن رقم ٦٤٥٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٦)

٢ - إدانة الطاعن بجرمتى عرض لحوم مذبوحة خارج السلخانة وعرض

أغنية ممشوشة للبيع وجوب توقيع عقوبة واحدة عنهما . المادة ٢/٣٢ عقوبات .

توقيع عقوبة مستقلة عن كل من التهمتين مفاده ؟ وجوب تصحيحه بالاكْتفاء بعقوبة الجريمة الثانية الاشد .

(الطعن رقم ٢٧٧٣ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧)

د - الدفاع الشرعي

١ - الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي يجب أن يكون جدياً وصريحاً .
عدم جواز اثارته لأول مرة أمام النقض مالم تكن مدونات الحكم
تظهره .

(الطعن رقم ٦٤٢٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩)

(الطعن رقم ٥٧٨٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٥)

٢ - التحسك بقيام حالة الدفاع الشرعي . عدم اشتراط ايراده بصريح
لفظه وبمباراته المألوفة .

مثال لدفاع مفاده التحسك بقيام حالة الدفاع الشرعي عن الغير .

(الطعن رقم ٦٨٤٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٧)

بند (٤٣) ثانيا : صوانع العقاب

١ - مناط الأمر بإيداع المتهم احد المحال المعدة للأمراض العقلية في
حالة الحكم بهراخته ؟

(الطعن رقم ٥٦١٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣)

٢ - مناط الإعفاء المتصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢
لسنة ١٩٩٠ في شأن مكافحة المخدرات .

(الطعن رقم ٥٨٤٠ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٢)

٣ - لمحكمة الموضع أن تفصل في مدى تحقق موجب الإعفاء من
العقاب متى كانت تقيمه على ماينتجته . مثال .

(الطعن رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٩)

٤ - تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التي تستقل

محكمة الموضوع بالنقل فيها ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائفة .
- عدم التزام المحكمة بالانتهاج لأهل الخبرة في هذا الشأن بعد أن
وضعت لها الدعوى .

(الظمن رقم ٤٠٦٢ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٤)

٥- المادة ٤٧ من قانون المقويات . جاءت بحكم عام شامل للجرائم
كلها . ثبوت وقوع جريمة السرقة بالإكراه والشتراك المتهمة في ارتكابها
وتولفر سائر أدلتها في حق . وجوب محالته ولو كان الفاعلان
الأصليان غير محالين . شرط ذلك ؟

(الظمن رقم ٨٢ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)

إثبات جنائي

يقط (٤٤) :

- اطراح المحكمة الدفاع غير المنتج . بما يسوغه . بعد وضوح الواقعة لديها
لا إخلال بحق الدفاع .
عدم قبول التمس على المحكمة بعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها .

(الظمن رقم ٨٥٠٣ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤)

- عدم انسحاب أثر تقييم المحكمة للدليل في الدعوى . إلى دعوى أخرى .
(الظمن رقم ٧٥٢ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٨)
- عدم تقيد القاضي بما تضمنته حكم صادر في واقعة أخرى على ذات
المتهم .

(الظمن رقم ٧٢٥ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٨)

- مفهوم العذر المبررى أو المبرر المشروع للتوقف عن الإتهام في مجال
تطبيق المادة ٣ مكرراً من المادة ٩٥ لسنة ١٩٤٢ المعدل ؟ تقديم العذر
المجدى إلى وزارة التتبعين أو الدفع به أمام محكمة الموضوع . أثره ؟

إثارة الظاهر في دفاعه أن سبب توقف العمل بالمخبر هو قيامه
باصلاحه عقب حريق شب فيه . دفاع جوى . يترتب عليه لو صح أن
تدفع مسئوليته . إهداء ذلك الدفاع أمام محكمة الدرجة الأولى . يوجب

على محكمة الدرجة الثانية ابداء الرأي بشأنه وإن لم يعاود المستأنف إثارته .

(الطعن رقم ٦١٤٣ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)

- عدم التزام المحكمة بالتحدث إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها .

(الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/٦/١٤)

- تقدير حالة الفهم العقلية من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة .

عدم التزام المحمة بالإلتجاء لأهل الخبرة فى هذا الشأن . بعد أن وضحت لها الدعوى .

(الطعن رقم ٣٠٦٢ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/٦/١٤)

- كفاية أن يكون جماع الدليل القولى . كما أخذت به المحكمة ، غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعصى على الملازمة والتوفيق. تقدير القوة التدليلية لتقدير الجدير . موضوعى .

(الطعن رقم ٣٠٦٢ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/٦/١٤)

- التلبس . حالة تلازم الجريمة . تلقى مأمور الضبط القضائى نبأ الجريمة من الغير . لا يكفى لقيام حالة التلبس ..

مجرد دخول امرأة معروفة للشرطة . احدى الشقق لا يبنىء بذاته عن ادراك الضابط بطريقة تقليدية ما ترتكبه . التعرض لها . قبض صريح ليس له ما يبرره . المادة ٣٤ اجراءات بعد تعديلها لا تميز القبض على المتهم إلا فى أحوال التلبس . مثال لتسبب معيب فى اطراح دفع بطلان اجراءات القبض .

(الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١٠/٨)

(الطعن رقم ٦٩٩٢ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤)

- تعود المتهم عن ابداء دفاعه الموضوعى أمام محكمة الموضوع . يحول بينه وبين ابدائه أمام محكمة النقض علة ذلك ؟

(الطعن رقم ٣٤٩٥ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١٠/٨)

- استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى موضوعى .
 (الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٩)
 (الطعن رقم ٩٥٢ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣)
- للمحكمة الاستئناف عن سماع الشهود بقول المتهم أو المدافع عنه
 (الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٩)
- كفاية إيراد الحكم مضمون التقارير الطبية التى حول عليها فى قضائه .
 علم إيراده نص تقرير الجبير بكل فحواه وأجزائه . لا قصوره .
 (الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٣١)
- عدم لزوم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى .
 (الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٣١)
- ليس للقاضى اللجوء فى تقدير السن إلى أهل الخبرة أو إلى ما يراه
 بنفسه إلا إذا كانت هذه السن غير محققة بأوراق رسمية .
- إطلاق الحكم القول أن الجنى عليه لم يبلغ ثمانى عشر عاماً دون بيان
 تاريخ ميلاده وما تساند إليه فى تحديد سنه ، مع أن سنه ركن جوهري فى
 الجريمة . قصور .
- (الطعن رقم ٦٤٩٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١)
- ركن العلم فى جريمة اخفاء الأشياء المسروقة . نفسى استفادته من ظروف
 الدعوى وملاساتها . عدم التزام المحكمة بالتحدث عنه صراحة .
 (الطعن رقم ١٢٣٣ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٦)
- وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته وتعميل
 القضاء عليها . موضوعى . تناقض الشاهد فى بعض التفاصيل بغرض
 صحة وجوده . لا يعيب الحكم . مادام قد استخلص الحقيقة منها استخلاصاً
 مبائناً لا تناقض فيه . لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد فى أية
 مرحلة من مراحل الدعوى ولو تناقضت مادامت قد أسست الادانة فى حكمها
 بما لا تناقض فيه . كما لها أن تكون عقيدتها على ما جاء بتحريات

الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدله .

(الطعن رقم ١٠١٢ لسنة ٥٤٤ - جلسة ١٩٨٤/١١/١٣)

- عدم توافر القصد الجنائي في جريمة جلب الجوهر المخدر بمجرد الحيازة المادية . وجوب قيام الدليل على علم الجاني .

(الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٥٤٤ - جلسة ١٩٨٤/١١/٢)

- تقدير الأدلة . موضوعي . إقصاح القاضى عن الأسباب التي من أجلها لم يعمل على الدليل .

(الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٥٤٤ - جلسة ١٩٨٤/١١/٢)

- استناد الحكم في الرد على الطاعن بعدم العلم بوجود مخدر بالفلاحة المضبوطة وأن آخر سلمها اليه محتوياتها التي اشتتمل شاهدهى الاتبات لرائحة شريية والى ارتباك الطاعن حال ضبط أخرى تحمل مخدراً . عدم كفايته . القول بأن الطاعن كانت لديه فسحة من الوقت لاختفاء المخدر . مصادرة على المطلوب في هذا الخصوص .

افتراض العلم بالجوهر المخدر من واقع الحيازة . انشاء لا يمكن اقراره لقرينه قانونية . القصد الجنائي وجوب ثبوته فعلياً لا افتراضياً .

(الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٥٤٤ - جلسة ١٩٨٤/١١/٢)

- المحكمة ملزمة بتحقيق الدليل الذي رأت لزومه للفصل في الدعوى . أو تضمين حكمها أسباب عدولها عن هذا التحقيق قعورها عن دفاع قدرت جديته ثم سكنت عنه أيراً ووداً يوجب النقض والإحالة .

(الطعن رقم ٣٩٧٨ لسنة ٥٤٤ - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٥)

- عدم تقديم أصل الشيك . لا ينفي وقوع الجريمة . جواز الأخذ بالصورة الشمسية إذا اطمأنت اليها المحكمة . مطابقة المحكمة صورة الشيك وإعادة أصله للمدعى بالحق المدني . لا عيب .

(الطعن رقم ٦٢٤ سنة ٤٤٥ - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

- تقدير أو انتفاء حالة التلبس . لرجل الضبط القضائي . تحت رقابة سلطة التحقيق واشراف محكمة الموضوع .

التلبس . صفة تلازم الجريمة . لا شخص مرتكبها .

(الطعن رقم ١.١١ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

- حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال متهم على آخر ولو ورد في محضر الشرطة وإن عدل عنها .

(الطعن رقم ١.١١ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

- التعاقد بالشراء على المضبوطات الواردة في سيارة حكومية يمكن حمله على أنها مختلصة . وعلى تقيضه في تأكيد أنها مشتراه من مزاد عام . أثر ذلك على ثبوت تحقق علم الطاعن بأحد الاحتمالين ؟ الهرب أثر الضغط . لا يسلس الى هذا العلم .

إغفال الحكم ببيان فعوى الحديث الذي دار بين الطاعن والسائق .

(الطعن رقم ١.١٧ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧)

- لا محل للنعي على الحكم بالخطأ في الاستناد متى كان ما استند للطاعن من إقرار بالاختلاس له أصل بالأوراق .

(الطعن رقم ٣.٦١ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤)

- مثال لتسبب سائق لحكم بالإدانة في واقعة اختلاس أموال أميرية ، مؤاخذه الطاعن عن القدر الذي تيقنت المحكمة من إختلاسه تعميلاً على إقراره . لا تناقض .

(الطعن رقم ٣.٦١ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤)

- العبرة في المحاكمات الجنائية . بإقتناع قاضي الموضوع . عدم جواز مطالبته بالأخذ بدليل معين .

(الطعن رقم ٣.٦١ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤)

- تناقض أقوال الشهود أو تضاربهم في أقوالهم أو تناقض رواياتهم في بعض تفصيلاتها . لا يعيب الحكم ، مادام قد استخلص الحقيقة منها استخلاصاً سائفاً .

(الطعن رقم ٣.٦١ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤)

- لمحكمة الموضوع سلطة تقدير بما ترتاح اليه منها والتعويل على أقوال

شاهد فى أي مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالفت قولاً آخر له أو لشاهد آخر دون بيان العلة - علة ذلك ؟

(الطعن رقم ٢٠٦١ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤)

- اثبات ابداع أسباب الطعن قلم الكتاب فى الميعاد . التزام الطاعن بالايصال الصادر من قلم الكتاب . دون غيره . هو الذى يصلح فى اثبات تقديم أسباب الطعن بالنقض فى الميعاد .

عدم مراعاة الطاعن فى تقديم أسباب طعنه الأصول المعتادة اثباتاً لتاريخ ابداعها فى قلم الكتاب وعدم تقديمه دليلاً على حصول هذا الايداع فى الميعاد القانونى ، أثره : عدم قبول الطعن شكلاً.

(الطعن رقم ٥٢٥٨ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤)

- عدم التزام المحكمة بالرد على كل دفاع موضوعى يبيده المتهم . بحسب الحكم أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه .

(الطعن رقم ٦٥٤٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨)

- اطراح الحكم الابتدائى اقوال شهود النفى وأخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه . مفاده ؟

(الطعن رقم ٣٢٣١ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥)

- ثبوت صحة التوقيع يكفى لاعطاء الورقة العرقية حجيتها فى أن صاحب التوقيع قد ارتضى مضمون الورقة والتزم به فإذا أراد نفى هذه الحجية بادعائه بحصول التوقيع منه بغير رضاه كان عليه عبء اثبات ما يدعيه .

(الطعن رقم ٤٠٠٠ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٦)

- اثبات الحكم عجز المتهم عن اثبات مصدر اللحوم المضبوطة كفايته تدليلاً على فشله والبحث من بعد فى امكانية تحليل جزء من اللحوم بالمعامل . عدم جدواه . أساس ذلك : العلم بالفش . افتراضه فى حق الشفتلين بالتجارة .

(الطعن رقم ٢٢٧٣ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧)

إعتراف

بند (٤٥)

- وجوب بناء الاحكام على مال له أصل بالأوراق .
حق محكمة الموضوع فى تقدير الاعتراف وتجهيزته دون بيان العلة .
انتهاء المحكمة الى عدم توافر ظرف العود فى حق المتهم صحيح .
مادامت النيابة لم تقدم صحيفة الحالة الجنائية ولم تطلب التأجيل لهذا الغرض .

(الطعن رقم ٢٣٨٥ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٥)

(والطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٨)

- الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال . البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من انتزاع الاعتراف منه بالاكراه . موضوعى .

(الطعن رقم ٦٢٨١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧)

- الدفع بحصول الاعتراف نتيجة اكراه لا يقبل لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن) الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١/٩)

- للمحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم فى محضر الشرطة ولو عدل عنه فى مراحل أخرى . متى اطمانت الى صدقه .

مجرد قول المتهم بىطلان اعترافه لصدوره أمام رجال الشرطة لحشية منهم . عدم كفايته . مادام لم يستطع سلطانهم اليه بالأذى .

(الطعن رقم ١.١١ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٦)

- حق محكمة الموضوع فى الأخذ بأقوال متهم على آخر ولو ورد فى محضر الشرطة وأن عدل عنها .

(الطعن رقم ١.١١ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

أوراق :

بند (٤٦)

الادلة فى المواد الجنائية . اقتناعية : للمحكمة ان تلتفت عن دليل النفى ولو

حملته أوراق رسمية . شرط ذلك ؟

المجلد فى تقدير الادلة واستنباط المحكمة لمعتقدها . موضوعى .
بمثال فى نعى بشأن اطراح البحث الاجتماعى .

(الطمن رقم ٦٨٨٦ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧)

- العبرة فى المحاكمات الجنائية - باقتناع قاضى الموضوع . عدم جواز
مطالبته بالأخذ بدليل معين .

(الطمن رقم ٣٠٦١ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤)

خبرة :

يشد (٤٧)

حق محكمة الموضوع فى تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء والمفاضلة
بينها والأخذ بما ترتاح اليه منها . واطراح ما عداه

(الطمن رقم ٢١٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٤/١/١١)

(الطمن رقم ٢٧٩ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٣١)

- عدم التزام المحكمة باجابه الدفاع الى طلب ندب خبراء آخرين لإعادة
المشاهاده مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم ترى من جانبها اتخاذ هذا
الاجراء .

(الطمن رقم ٥٩٩٧ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١)

- مثال لعدم وجود تعارض بين الدليلين القولى ، الفنى فى جناية قتل
عمد .

تجهزته أقوال الشاهد . حق لمحكمة الموضوع .

(الطمن رقم ٢٧٩ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٣١)

- تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة
الموضوع بالفصل فيها مادامت تقيم تقديرها على أنساب سائفة .

عدم التزام المحكمة بالالتجاء لأهل الخبرة فى هذا الشأن بعد أن وضحت لها
الدعوى .

(الطمن رقم ٣٠٦٢ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٤)

- كفاية ايراد الحكم مضمون التقارير الطبية التى عول عليها فى قضائه .
عدم ايراده نص تقرير الجبير بكل فحواه واجزائه . لا قصور .

(الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣١)

- ليس للقاضى اللجوء فى تقدير السن الى أهل الخبرة أو الى ما يراه
بنفسه إلا إذا كانت هذه السن غير محققة بأوراق رسمية .

اطلاق الحكم القول أن المجنى عليه لم يبلغ ثمانى عشر عاماً دون بيان
تاريخ ميلاده وما تساند اليه فى تحديد سنه ، مع أن سنه ركن جوهرى فى
الجرمة . قصور .

(الطعن رقم ٦٤٩٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١)

- طلب ندب خبير لتقدير قيمة البناء . جوهرى بالنسبة لتهمة اقامة بناء
تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه بغير موافقة اللجنة المختصة . عدم
تحقيقه اكتفاء بالاطمئنان الى ما أوراه محرر محضر الضبط فى محضره .
اخلال بحق الدفاع . علة ذلك ؟

جرمة إقامة بناء بغير ترخيص . واقامته غير مطابق للأصول الفنية
واقامته بدون موافقة اللجنة المختصة . قوامها فعل ماضى واحد مؤدى ذلك ؟
وجوب تطبيق المادة ١/٣٢ عقوبات والحكم بالعقوبة الاشد المقررة لجرمة
اقامة بناء بدون موافقة اللجنة المختصة . نقض الحكم بالنسبة لها . بوجب
نقضه بالنسبة لتهمة اقامة بناء بدون ترخيص واقامته غير مطابق للأصول
الفنية .

(الطعن رقم ٦٢٢٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٧)

- إثارة التعارض بين الدليل القولى والفنى لأول مرة أمام النقض غير
مقبول . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ١٠١٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٣)

- إدانة الحكم الطاعن باحداث اصابة معينة . كفايته . متى كان سائفاً .
عدم التزامه من بعد التحدث عن اصابات لم ترفع بها الدعوى .
رابطة السببية فى جريمة الضرب المفضى الى الموت . تقدير توافرها

موضوعي .

(الطعن رقم ١.١٧ لسنة ٥٤ق - جلسة ١١/١٣/١٩٨٤)

- تقدير آراء الخبراء موضوعي الرد على ما يوجه اليها من مطاعن عند الأخذ بها . عدم لزومه ؟

(الطعن رقم ٣.٦١ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٢/٤/١٩٨٤)

شهادة :

بند (٤٨)

ضوابط الامتناع عن أداء الشهادة ؟ م ١٢٨٦ ، ج . ٦٧ من قانون الاثبات
مثال : في التنبيه الى الحق في الامتناع عن الادلاء بالشهادة .

(الطعن رقم ٦٢٨١ لسنة ٥٣ق - جلسة ٣/٢٧/١٩٨٤)

- حق محكمة الموضوع في أن تستمد اقتناعها من أي دليل تطمئن اليه
متى كان له مأخذ الصحيح من الأوراق .

استناد الحكم الى شهادة عرقية لم يحلف محررها اليمين القانونية
ودون أن تناقشه المحكمة في شهادته . صحيح .

(الطعن رقم ٦.٩٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ٢/١٥/١٩٨٤)

- وزن أقوال الشهود ، موضوعي . المنازعة في أقوال الشاهد جدل
موضوعي . لا يجوز اثارته أمام النقض .

(الطعن رقم ١.١١ لسنة ٥٤ق - جلسة ١١/٢٦/١٩٨٤)

شهود :

وزن أقوال الشهود . موضوعي .

أخذ محكمة الموضوع بشهادة الشهود . مفادة : إطراحها جميع
الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجعلها على عدم الأخذ بها

(الطعن رقم ٢.٦٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ٢/١٤/١٩٨٤)

- عدم جواز النفي على المحكمة التفاتها عن قالة شهود النفي تقدير أدلة

الدعوى من أطلاقات محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٦.٩٧ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٢/١٥)

- وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته ، مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها أن تأخذ بأقوال متهم على متهم . ولو كانت واردة في محضر الشرطة متى اطمأنت اليها .

(الطعن رقم ٦.٢٧ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٢/١٩)

- محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تورد من أقوال الشاهد الا ما تقيم عليه قضاها .

للمحكمة أن تجزئ أقوال الشاهد وتأخذ بما تطعن اليه وتطرح ما عداه . دون بيان الصلة

(الطعن رقم ٦.٤٩ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٢/١٩)

(والطعن رقم ٥٨٩٣ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤)

(والطعن رقم ٢٧٩٨ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٥/١٥)

- تقدير الأدلة بالنسبة الى كل متهم . موضوعي .
وزن أقوال الشهود موضوعي .

المعدل الموضوعي في تقدير الدليل . غير جائز . أمام النقض .
عدم التزام المحكمة بأن تورد من أقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاها .

(الطعن رقم ٥٨.١ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨)

- التفات المحكمة الاستئنافية عن طلب سماع شهود لم يتمسك بسماعهم أمام محكمة أول درجة . لا اخلاص بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٧٦٢٧ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨)

- حق محكمة الموضوع في ان تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطعن اليه طالما كان له مأخذ الصحيح من الأوراق . لها وزن أقوال الشهود وتقديرها . المجادلة في ذلك أمام النقض . غير مقبولة .

(الطعن رقم ٦٧٢٧ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨)

- لا يشترط في الشهادة أن ترد على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها .

(الطعن رقم ٢٨٧٠ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٣/٨)

- عدم رسم القانون صورة معينة لتعرف الشاهد على المتهم حتى المحكمة
الأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجر عرضه على جمع من أشباهه .

(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٣/٨)

- جواز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم أربع عشرة سنة بدون حلف يمين .
جواز الأخذ بأقوالهم على سبيل الاستدلال رداً أنس القاضى فيها الصلح .

تميب الحكم اعتماده على أقوال المجنى عليها بصفة أصلية بحجة عدم
استطاعتها التمييز لصغر سنها . جدل موضوعى فى تقدير الدليل لا يجوز
إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٣/٨)

- التناقض بأقوال المجنى عليه . متى لا يعيب الحكم ؟ مفاد اطمئنان
المحكمة لأقوال المجنى عليه ؟

وزن أقوال الشهود . موضوعى .

(الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧)

- أقوال الشهود . من بين عناصر الدعوى . تقديرها موضوعى .

(الطعن رقم ٦٢٨١ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧)

- الأدلة فى المواد الجنائية . اقتناعية : للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى
ولو حملته أوراق رسمية . شرط ذلك ؟

الجدل فى تقدير الأدلة واستنباط المحكمة لمعتدتها . موضوعى . مثال فى
نعى بشأن اطراح تقرير البحث الاجتماعى .

(الطعن رقم ٦٨٨٦ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧)

- تقدير الأدلة فى الدعوى بالنسبة إلى كل متهم . حق لمحكمة الموضوع .
لها أن تأخذ بما تظمن إليه فى حق متهم وتطرح مالا تظمن اليه فى حق
آخر .

صدق الشاهد فى شطر من أقواله دون شطر آخر منها . يصح عقلاً .

(الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٩)

- شرط قبول طلب إعادة النظر . المادة ٤٤١ اجراءات حق المحكمة الجنائية

- فى الأخذ بأقوال المجنى عليها متى اطمانت إليها .
تقدير أقوال الشهود . موضوعى .
عدم التزام المحكمة بالتحدث إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها .
(الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/٤/٥)
- تناقض الشهود أو تضاربهم فى أقوالهم لا يعيب الحكم . مادام قد استخلص الحقيقة منها استخلاصاً سائفاً .
تقدير الأدلة موضوعى
حسب المحكمة أن تورّد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاها لها
تجزئتها دون بيان العلة أو موضع الدليل من أوراق الدعوى .
(الطعن رقم ٣٠٦١ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤)
- حق المحكمة فى الأخذ برواية شخص ينقلها عن شخص آخر . متى رأت
أنها صدرت منه حقيقة وأنها قتل واقع الدعوى .
صحة الأخذ بأقوال الشاهد ولو تأخر فى الإبلاغ مادامت المحكمة على بينة
من ذلك .
(الطعن رقم ٣٠٥٠ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/٦/١٤)
- كفاية أن يكون جماع الدليل القولى . كما أخذت به المحكمة . غير
متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعصى على الملائمة والتوفيق .
تقدير القوة التدلالية لتقرير الحبير موضوعى .
(الطعن رقم ٣٠٦٢ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/٦/١٤)
- تأخر المجنى عليه فى الإبلاغ . لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله . مادامت
قد اطمانت إليها .
(الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١٠/٩)
- للمحكمة الإستغناء عن سماع الشهود بقبول المتهم أو المدافع عنه .
(الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١٠/٩)
- الخطأ فى الإسناد الذى يعيب الحكم هو الذى يقع فيما هو مؤثر فى

عقيدة المحكمة التي خلصت إليها .
للمحكمة أن تعمل على أقوال شهود الإثبات وترفض ما قاله شهود النفي دون بيان العلة .

(الطعن رقم ١٤٩٣ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١١/٢١)

- وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعميل القضاء عليها موضوعي تناقض الشاهد في بعض التفاصيل بفرض صحة وجوده . لا يعيب الحكم . مادام قد استخلص الحقيقة منها استخلاصاً سائفاً لاتناقض فيه .

لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو تناقضت مادامت قد أسست الإدانة في حكمها بما لاتناقض فيه . كما أن لها أن تكون عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معزة لما ساقته من أدلة .

(الطعن رقم ١٠١٢ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١١/١٣)

- إثارة التعارض بين الدليل القولي والنفي لأول مرة أمام النقض غير مقبول . أساس ذلك ؟ .

(الطعن رقم ١٠١٢ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١١/١٣)

- الصلح بين الشاهد والمتهم قول جديد . حق المحكمة في تقديره وإطراحها له دون بيان السبب . أساس ذلك ؟ .

(الطعن رقم ١٠١٢ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١١/١٣)

- إدانة الحكم الطاعن بإحداث إصابة معينة . كفايته متى كان سائفاً عدم التزامه من بعد التحدث عن إصابات لم ترفع بها الدعوى .
رابطة السببية في جريمة الضرب المفضى إلى الموت . تقدير توافرها موضوعي .

(الطعن رقم ١٠١٢ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١١/١٣)

- تمسك الدفاع بسماع شهود الإثبات وإصراره على طلبه مبنياً دواعيه .
رفض المحكمة الاستجابة إلى طلبه ونظرها الدعوى يحيطه بالهرج . أثر ذلك ؟

(الطعن رقم ٣١٥٤ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١١/٢١)

- الدفاع الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه . هو الدفاع المجازم الذى يصر مقدمه عليه . عدم جواز النعى على المحكمة إلتفاتاً عن دفاع أبهى أمام هيئة سابقة .

(الطعن رقم ١.١١ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٦)

- حق محكمة الموضوع فى الأخذ بأقوال متهم على آخر ولو ورد فى محضر الشرطة وأن عدل عنها .

(الطعن رقم ١.١١ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

- حق المحكمة فى الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخرين . متى رأت أن هذه الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع فى الدعوى .

(الطعن رقم ٩٥٢ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣)

- وزن أقوال الشهود . موضوعى . مفاد الأخذ بالشهادة ؟ عدم سماع المحكمة . شهود الأثبات . لا يمنعها من الأخذ بأقوالهم التى أدلوا بها بالتحقيقات الأولية . مادامت مطروحة على بساط البحث .

(الطعن رقم ٩٥٢ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣)

- لمحكمة الموضوع سلطة تقدير الأدلة والأخذ بما ترتاح إليه منها والتعميل على أقوال شاهد فى أى مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالف قولاً آخر له دون بيان العلة . علة ذلك ؟

(الطعن رقم ٣.٦١ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤)

- قرائن

بند (٤٩) - قوة الأمر المقضى :

الحجية لا ترد إلا على المتطوق . شرط امتداد أثرها إلى الاسباب ؟ ما تستنتجه المحكمة من واقع مطروحة عليها . عدم حيازته حجية .

(الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٨)

الدفع بقوة الشئ المحكوم فيه من المسائل الجنائية . شرطه ؟ الحكم الصادر بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . لا يحوز حجية

الشيء المحكوم فيه . إلا إذا كان قد فصل فى موضوع التهمة بالأدانة أو بالبراءة . أساس ذلك ؟ .

(الطعن رقم ٥٥٤٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٤)

صدور حكم لا وجود له . لا تنقضى به الدعوى الجنائية . ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه . مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفد . فقد الحكم المطعون فيه بالنقض ، عدم إمكانية الحصول على صورة رسمية منه . مقتضى ذلك . إعادة المحاكمة . المادتان ٥٥٤ ، ٥٥٧ أ ، ج .

(الطعن رقم ٧.٨٥ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٨)

قرائن قانونية

- مسئولية رئيس التحرير عن الجرائم التى ترتكب بواسطة صحيفته .
مفترضة على خلاف القواعد العامة أساس ذلك ؟
مسئولية باقى العاملين بالصحيفة عن هذه الجرائم . اثبات قيامها يخضع للقواعد العامة . أثر ذلك ؟

(الطعن رقم ٥٩٤٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٢)

- استناد الحكم فى الرد على دفاع الطاعن بعدم العلم بوجود مخدر بالثلاجة المضبوطة وإن آخر سلمها اليه بمحتوياتها الى اشتتام شاهدى الإثبات لرائحة غريبة وإلى ارتباك الطاعن حال ضبط أخرى تحمل مخدراً .
عدم كفايته . القول بأن الطاعن كانت لديه فسحة من الوقت لإخفاء المخدر . مصادرة على المطلوب فى هذا الخصوص .

افتراض العلم بالجوهر المخدر من واقع الحياة . انشاء - لا يمكن إقراره -
لقرينة قانونية . القصد الجنائى . وجوب ثبوته فعلياً لا افتراضياً .

(الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٠)

إجراءات

بند (٥ .) - إجراء التحقيق :

- إصطحاب مأمور الضبط القضائى لأثنى عند انتقاله لتفتيش أثنى غير

واجب . الإلزام مقصور على اجراء التفتيش ذاته في موقع يعتبر من عورات المرأة .

(الطعن رقم ٢٩٠٥ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/١/٣١)

- اختيار المحقق لمكان التحقيق . متروك لتقديره . حرصاً على صالح التحقيق وسرعة إنجازة .

(الطعن رقم ٦٠٢٧ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٢/١٩)

- عدم رسم القانون صورة معينة لتعرف الشاهد على المتهم . حق المحكمة الأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجر عرضه على جمع من أشباهه .

(الطعن رقم ٢٨٧٠ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٣/٨)

- اختيار المحقق لمكان التحقيق . متروك لتقديره . حرصاً على صالح التحقيق وسرعة إنجازة .

(الطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٣/١٨)

- كون تنفيذ الإذن قد بدأ بدخول ضابط متكرراً أعلى رتبة من الصادر له الإذن منزل الطاعن لا يعيب الإجراءات .

(الطعن رقم ٣٤٩٥ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١/٨)

- إجراءات التحريز عمل تطبيقي للمحافظة على الدليل مخالفتها لا يرتب البطلان .

(الطعن رقم ١٤٩٣ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١١/٢١)

بند (٥١) - إجراءات المحاكمة :

- وجوب حضور المتهم بنفسه في جلسة معاقب عليها بالحبس بموجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به . جواز إنابته وكيلاً للدفاع عنه في الجنب والمخالفات الأخرى المادة ٢٣٧ إجراءات معدلة بالقانون ١٧ لسنة ١٩٨١ .

ضرورة حضور المتهم بشخصه أمام محكمة ثاني درجة في كل جلسة عقوب عليها بالحبس . علة ذلك ؟ يستثنى من ذلك ما ينص القانون على جواز التوكيل بالحضور فيه . مثال الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ أ ج . أو كانت

عقوبة الحبس المقتضى بها مع إيقاف التنفيذ وكان المتهم هو المستأنف وحده .
استئناف النيابة العامة . لحكم فى جريمة معاقب عليها بالحبس الاختيارى
والغرامة - مثل جريمة الشيك بدون رصيد - يوجب على المتهم الحضور
بنفسه . علة ذلك ؟ حضور وكيل عنه . يجعل الحكم غيابياً ولو ترفع
الوكيل عنه خطأ فإن هذه المرافعة تكون باطلة والحكم غيابياً قابلاً للمعارضة
فيه ولو وصفته المحكمة بأنه حضورى خطأ . إذ العبرة هى بحقيقة الواقع
فى الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه .

قضاء الحكم المطعون فيه الصادر بعدم جواز المعارضة الاستئنافية المقامة من
الطاعن بمقتولة أنها رفعت فى حكم حضورى خطأ فى تطبيق القانون .
يستوجب نقضه والإحالة . علة ذلك ؟

(الطعن رقم ٢٠٨٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٢)

- التمس على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلب منها عدم
قبوله .

(الطعن رقم ٥٩٩٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١)

- عدم تمكن الطاعن من ابداء دفاعه بجلسته الإستئناف بسبب تأجيل
المحكمة نظره . ثم إصدارها الحكم المطعون فيه بعد انصرافه . رغم عدم
عدولها عن قرار التأجيل . يترتب بطلاناً شاب إجراءات الحكم . وجوب
النقض والإحالة .

(الطعن رقم ٥٨٥١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢)

- عدم التزام المحكمة بطلب ضم قضية يقصد إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت
التي أطمأنت إليها . أساس ذلك ؟ .

(الطعن رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٩)

- الحكم الحضورى النهائى يحدد مركز الطاعن فى الدعوى بصفة نهائية .
دون توقف قبول طعنه على المعارضة التى قد يرفعها متهم آخر معه فى
الدعوى .
صدور الحكم غيابياً بالنسبة للمتهم وحضورياً بالنسبة للمدعى بالحقوق

المدنية أو المستول عنها . كون الحكم قابلاً للمعارضة . عدم جواز الطعن فيه بالنقض . علة ذلك ؟ .

(الطعن رقم ١٩٥٠ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٢)

- التفات المحكمة الاستئنافية عن طلب المستأنف سماع شهود لم يتمسك بسماعهم أمام محكمة أول درجة . لا إخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟ .

(الطعن رقم ٦٧٢٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨)

- عدم جواز جحد ما أثبتته المحكمة من تمام الإجراءات إلا بالطعن بالتزوير .

(الطعن رقم ٦١١٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١)

- قعود الطاعن عن توجيه مظهره على إجراءات محكمة أول درجة أمام المحكمة إستئنافية . أثره : عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٦١١٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١)

- العبرة في وصف الحكم هي بحقيقة الواقع . لا بما تذكره المحكمة عنه . وجوب حضور المتهم بنفسه في الأحوال التي يكون الحبس وجوباً . جواز حضور وكيله في الأحوال الأخرى .

- حضور وكيل عن المتهم المحكوم عليه بالفراغة أمام محكمة ثانية درجة . يجعل الحكم حضورياً ويجوز الطعن فيه بالنقض وإن وصفته المحكمة بأنه حضور اعتباري .

(الطعن رقم ٧١٢٠ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٧)

- استجواب الطاعن بجلسته المحاكمة وعدم اعتراضه على الأسئلة التي وجهت إليه وإجابته عليها . مفاده التنازل . مثال .

(الطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٨)

- عدم تقيد محكمة الجنايات في نظرها الدعاوى المعروضة عليها بالتاريخ المحدد لنهاية دور الإعتقاد .

(الطعن رقم ٦٢٨١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧)

- البراءة للشكك في اسناد التهمة . انطوائها على الفصل في الدعوى المدنية بما يؤدي الى رفضها ولو لم ينص على ذلك في منطوق الحكم .

صدور الحكم بالفاء الحكم المستأنف ويرفض الدعوى المدنية من غير أن يعلن المدعى بالحق المدني للحضور أمام المحكمة الاستئنافية مخالفة ذلك لإجراءات المحكمة . أثره . البطلان .

(الطعن رقم ٦٣٨٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣)

- مناط بطلان الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم أو بقاءه قائماً ؟

حسب المحكمة المطعون ضده على ذمة الدعوى واصدارها قرار برفضه تحت الملاحظة لفحص قواه العقلية حضوره يبطل به حتماً الحكم الصادر في غيبته . مخالفة هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٠)

- ايجاب القانون الإعلان لإتخاذ اجراء أو بدء ميعاد . تأجيل الدعوى في غياب المدعى المدني دون إعلانه لشخصه والقضاء باعتباره تاركاً لدعواه المدنية . خطأ .

(الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٢)

- انتهاء دفاع الطاعنين واختتامهم المرافعة باحدى الجلسات ، ثم قيام المحكمة بتعديل وصف التهمة بالنسبة لمتهم آخر في الدعوى - ليس من بين الطاعنين وتأجيلها لنظر الدعوى لاستكمال مرافعة هذا المتهم لجلسة أخرى استمعت فيها الى دفاعه ، ثم اصدرت حكمها المطعون فيه بعد ذلك . لا بطلان ، ولا إخلال بحق الدفاع . ادعاء الطاعنين أن قرار المحكمة بتأجيل الدعوى لجلسة أخرى كان تالياً لقرار بأقفال باب المرافعة واصدار الحكم بعد المداولة . مع ان الثابت يحضر الجلسة تعديل المحكمة وصف التهمة بالنسبة لمتهم آخر وتأجيلها لنظر الدعوى للجلسة التالية . غير جائز . ولا يجوز دحض ذلك إلا بالطعن بالتزوير .

(الطعن رقم ٨٥٠٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤)

- عدم التزام المحكمة بأن ترسم للمتهم الطريق الذى يسلكه فى دفاعه .
(الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١)

- تأجيل الدعوى أو قبول مذكرة فيها . لا يحول دون القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلاً .

(الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١)

- عدم جواز الحكم فى المعارضة بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان عدم حضوره حاصلًا بغير عذر . قيام عذر قهرى حال دون حضور المعارض يعيب إجراءات المحاكمة . محل نظر العذر يكون عند الطعن فى الحكم .
تقدير الشهادة المثبتة لعذر المرض المقدمة لمحكمة النقض لأول مرة من أطلاقاتها .

حق محكمة النقض اطراح الشهادة المرضية لعدم الاطمئنان إليها .

(الطعن رقم ٧٤٥ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١١)

- العبرة فى بطلان الإجراءات بما يقع منها أمام المحكمة الاستئنافية . إثارة الطاعن أمر ببطلان حكم أول درجة لعدم اعلانه بالجلسة التى صدر فيها :
غير جائز لأول مرة أمام النقض .

(الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٤)

- أوجه البطلان المتعلقة بالإجراءات السابقة على المحاكمة وجوب ابدانها أمام محكمة الموضوع .
حضور المتهم بنفسه جلسة المحاكمة . سقوط حقه فى التمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور .

(الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٤)

- وجوب أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم فى الاستئناف تقريراً موقعاً عليه منه . بياناته ؟
وجوب تلاوة هذا التقرير قبل أى إجراء آخر . علة ذلك ؟ تأجيل القضية بعد تلاوة تقرير التلخيص وتغير الهيئة فى الجلسة التى حددت وجوب

تلاوة التقرير من جديد . مخالفة ذلك : بطلان الحكم .

(الطعن رقم ٢٦٧٢ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٤)

- المحكمة ملزمة بتحقيق الدليل الذى رأت لزومه للفصل فى الدعوى أو تضمين حكمها أسباب عدولها عن هذا التحقيق قعورها عن دفاع قدرت جديته ثم سكنت عنه ! إيراداً ورداً عيب يوجب النقض والإحالة .
مثال لتسبيب معيب لحكم استئنافى قررت فيه المحكمة الإستئنافية ندب مكتب الخبراء لتحقيق دفاع الطاعن ثم أغفلت الإشارة إليه ولم تعرض لما انتهى إليه من نتائج ينهى عن علم مواجهة المحكمة لعناصر الدعوى .

(الطعن رقم ٣٩٧٨ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٥)

- تنازل دفاع الطاعنين عن سماع الشهود . بالرغم من حضور بعضهم للجلسة . أثره . صحة القضاء فى الدعوى دون سماعهم .

(الطعن رقم ١.١١ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

- تولى أحد المحامين الدفاع عن الطاعنين معاً . ثم انفراد محام لكل طاعن منهما بالدفاع عنه فى نطاق مصلحة موكله الخاصة دون غيرها . تنتفى معه مظنة الإخلال بحق أيهما فى الدفاع .

(الطعن رقم ١.١١ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

- إخطار المعلن إليه بحصول اعلانه لجهة الإدارة وجوب تمامه بكتاب مسجل فى موطنه الأصلى أو المختار مخالفة ذلك يبطل الإعلان . المادتان ١١ ، و١٩ مراقعات .

مجرد التأشير بنهاية الإعلان بأنه سيخطر عنه بالمسجل عدم كفايته مجرداً تدليلاً على تمامه وفق القانون . أثر ذلك : بطلان الإعلان والحكم الصادر فى المعارضة بناء عليه .

القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن بناء على إعلان باطل . يوجب النقض والإحالة .

(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٦)

- الأحكام الجنائية الأصل فيها أن تنهى على المرافعة أمام المحكمة وعلى

التحقيق الذى تجر به فى الجلسة . وجوب صدورها من القضاة الذين سمعوا المرافعة مخالفة ذلك ؟ .

بطلان حكم محكمة أول درجة . لصدوره من قاض لم يسمع المرافعة متصل بالنظام العام . لا يعتد به كدرجة أولى للتقاضى ولا يجوز لمحكمة ثانى درجة تصحيحه ؟ .

(الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢)

- القضاء فى المعارضة بغير سماع دفاع المعارض . غير صحيح إلا اذا كان بغير عذر . أساس ذلك ؟
محل نظر العذر المانع من الحضور وتقديره . عند نظر الطعن فى الحكم .

(الطعن رقم ٦٢٨٣ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٤)

- فقدان ملف الإشكال فى تنفيذ الحكم المطعون فيه وبه الشهادة المرضية التى تبرر سبب تخلفه عن حضور جلسة الحكم المطعون فيه . أثره ثبوت أن التخلف يرجع الى عذر قهرى واعتبار الحكم غير صحيح لقيام المحاكمة . على اجراءات معينة . علة ذلك ؟ .

(الطعن رقم ٦٢٨٣ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٤)

- خضوع الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائى فيما يتعلق باجراءات المحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها للقواعد المقررة فى قانون الإجراءات الجنائية أما القواعد الموضوعية التى تحكمها قواعد الإثبات فتخضع لأحكام القانون الخاص بها .

(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٦)

(أحداث)

بند (٥٢)

- العبرة فى سن المتهم هى بمقدارها وقت ارتكاب الجريمة . انعقاد الاختصاص بمحاكمة الأحداث بمحكمة الأحداث دون غيرها . المادتان ١ ، ٢٩

قانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ .

(الطعن رقم ٢٤٥٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٥/٥/١٩٨٤)

-الإبداع بمؤسسة الأحداث . عذر قهري . قضاء الحكم فى معارضة الطاعن مع قيام العذر المانع له من الحضور وانهاء دفاعه يعيبه بالبطلان والإخلال بحق الدفاع .

انفتاح ميعاد الطعن فى الحكم من اليوم الذى يعلم منه الطاعن رسمياً بصدره .

(الطعن رقم ٧٣٩٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ٦/٥/١٩٨٤)

- إبداع الحدث بإحدى مؤسسات الرعاية الإجتماعية وإن كان تدبيراً احترازياً إلا أنه عقوبة مقيدة للحرية لا تحتاج إلى تقديم كفالة عن الطاعن .

(الطعن رقم ٧٥٥٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ٦/٥/١٩٨٤)

(أحوال شخصية)

بند (٥٣)

ولى الناصر . وكيل جبرى عنه بحكم القانون . مؤدى ذلك ؟ .

(الطعن رقم ٧٣٩٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ٦/٥/١٩٨٤)

- القياس فى الأعذار القانونية غير جائز .

عذر الزوج فى قتل زوجته خاص بحالة مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا .

(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٥/١/١٩٨٤)

(أحوال مدنية)

بند (٥٤)

السجلات والبطاقات وكافة المستندات والأوراق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون ٢٦ لسنة ١٩٦٠ للأحوال المدنية أوراق رسمية التغيير فيها تزوير فى أوراق رسمية انتحال شخصية الغير واستعمال بطاقة ليست لحاملها يخضع

للقواعد العامة فى قانون العقوبات . خروجه عن نطاق ٥٩ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٦٠ اتفاق الطاعنة مع مجهول على تحرير بيانات استمارة طلب الحصول على بطاقة شخصية باسم المجنى عليها ... ووضعها هى صورتها عليها وتقديمها إلى السجل المدني متعلقة اسم المجنى عليها . أثره : اشتراك فى تزوير محرر رسمى .
(الطعن رقم ٢٩٩٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١)

إختصاص

بند (٥٥) - الإختصاص الولائى والشخصى :

قضاء محكمة الموضوع بعدم اختصاصها . وجوب اكتفاء القضاء بإحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية . م ١١٥
مرافعات تطبيق ذلك على جهتى القضاء العادى والإدارى وكذا الهيئات ذات الاختصاص القضائى .

الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطعن فى انتخابات مجلس نقابة الفرعية للأطباء لا يترتب عليه الأمر بالأحالة الى الجهة المختصة وهى مجلس نقابة الأطباء . علّة ذلك ؟ .

(الطعن رقم ١ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٥/١١/١٢)

- انعقاد الإختصاص للقضاء العادى الدائرة الجنائية بمحكمة النقض . أساس ذلك ؟ القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ومذكرته الإيضاحية .

(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١١)

- شرط قيام التنازع السلبى على الاختصاص بين أوامر أو أحكام نهائية متعارضة . أن يكون طلب تعيين الجهة المختصة هو السبيل الوحيد للتحلل منها .

تعيين المحكمة منوط بالجهة التى يرفع اليها الطعن فى أحكام المجهتين المتنازعتين أو إحداها ما دام الحكمان الصادران منهما قد اصبحا نهائيتين لعدم الطعن فيه .

محكمة النقض هى الجهة صاحبة الولاية العامة فى تعيين الجهة المختصة

بالفصل فى الدعوى عند قيام التنازع ولو كان بين محكمتين .

(الطعن رقم ٦٧٤٤ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٢/٩)

- إختصاص محاكم أمن الدولة بنظر الجريمتين الثانية والثالثة التى حوكم الطاعن من أجلها بنص الأمر العسكرى رقم ١ لسنة ١٩٨١ ، امتداد اختصاصها بنظر الجريمة الأولى لقيام الإرتباط بينها وبين الجريمتين محاكمته أمامها والحكم عليه طبقاً للقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . عدم الطعن بأى وجه من الوجوه .

(الطعن رقم ٢٦٥٨ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩)

- اختصاص المحاكم العادية بكافة المنازعات والجرائم إلا ما نص على اختصاص غيرها به المحاكم العسكرية محاكم ذات اختصاص استثنائى مناط اختصاصها ؟ اختصاص المحاكم العادية - معها - بمحاكمة الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية .

(الطعن رقم ٢٨٧٠ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٣/٨)

- التنازع السلبى على الاختصاص . شرطه قيامه ؟
قضاء المحكمة الاستئنافية بالغاء حكم الإدانة وعدم اختصاص محكمة أول درجة استناداً إلى أن المتهم حدث . على خلاف الثابت بمدونات وقضاء محكمة الأحداث غيابياً بعدم اختصاصها لأن المتهم غير حدث . يوجب قبول طلب النيابة العامة وتعيين المحكمة المختصة . علة ذلك ؟

(الطعن رقم ٦٧٥٠ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٣/١٥)

- العبرة فى سن المتهم هى بمقدارها وقت ارتكاب الجريمة . انعقاد الإختصاص بمحاكمة الأحداث . لمحكمة الأحداث . دون غيرها . المادتان ١ ، ٢٩ قانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ .

(الطعن رقم ٢٤٥٢ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٥/١٥)

- تعلق قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من حيث اشخاص المتهمين بالنظام العام .

نظر محكمة الجنب العادية مشكلة من قاض فرد الدعوى دون أن تكون له

ولاية الفصل فيها . خطأ متعلق بالنظام العام - عدم تنبه محكمة ثاني درجة له . مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٢٤٥٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٥)

- محاكم أمن الدولة المنشأة إعمالاً للقانون ١.٥ لسنة ١٩٨٠. انشئت نفاذاً للمادة ١٧١ من الدستور . مؤدى ذلك ؟
محاكم أمن الدولة المشكلة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ .
استثنائية موقوتة بحالة الطوارئ . الأوجه التي أمتاز الشارح بينها وبين المحاكم العادية ؟

(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢)

- صدور الحكم المطعون فيه من محكمة مختصة بنظر الدعوى فسي جرميتين مما تختص بنظره محاكم أمن الدولة المنشأة إعمالاً للقانون ١.٥ لسنة ١٩٨٠. دون غيرها . عدم انحصار هذا الاختصاص بإعلان حالة الطوارئ .

(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢)

- المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة . محاكم أمن الدولة المنشأة طبقاً لقانون الطوارئ . استثنائية إحالة بعض الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام إليها لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها بالفصل في هذه الجرائم .

(الطعن رقم ١٤٩٣ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢١)

- اختصاص المحاكم العادية بكافة المنازعات والجرائم . إلا ما نص على انفراد غيرها بها . القضاء العسكري يشاركه الاختصاص في جرائم من نوع معين ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين دون أن يسلبه الاختصاص .

(الطعن رقم ٨١٨ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١١)

بند (٥٦) الإختصاص النوعي :

١ - سرقة أدوات غير مستعملة أو معدة للإستعمال في توليد أو توصيل التيار الكهربائي خروجها عن نطاق التأثيم طبقاً للمادة ٣١٦ مكرراً ثانياً عقوبات .

جواز الطعن فى الحكم المنهى للخصومة على خلاف ظاهره . مثال .

(الطعن رقم ٥٥٢٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١)

٢ - قضاء محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالتها الى محكمة الجنح . رغم سبق قضاء الأخيرة بعدم الاختصاص لأن الواقعة جناية قضاء منه للخصومة على خلاف ظاهره . أساس ذلك ؟ اعتبار طعن النيابة فى حكم الجنايات . طلباً بتعيين المحكمة المختصة .

(الطعن رقم ٦٨٢٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٢)

٣ - الفصل فى التنازع السلبى للإختصاص بين محكمتى الجنايات والمحكمة الجزئية . معقود لمحكمة النقض . مادة ٢٢٧ أ ج . اختصاص المحكمة الجزئية بالمخالفات أو الجنح عند الجنح التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد . مادة ٢١٥ إجراءات . اختصاص محكمة الجنايات بالجنايات والجنح التى تقع بواسطة النشر . أ . غيرها من طرق النشر عن الجرائم المفضرة بأفراد الناس . كون الوقائع السريرة والى نسب المدعى بالحق المذنب الى المتهمين نشرها متهماً إياهم بالتدليس والسب والبلاغ الكاذب تتعلق بصفته عضواً بـ لجنة مراجعة الأشراف بهيئة الإذاعة وليست موجهة اليه بصفته من آحاد الناس . انعقاد الاختصاص بنظر الدعوى لمحكمة الجنايات ، ولا عبرة بكون المدعى بالحق المذنب أقام الدعوى بشخصه طالما أن وقائع القذف ليست موجهة اليه هو وليس إلى اللجنة .

(الطعن رقم ٥٥٩٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٧)

٤ - القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة والمعمول به اعتباراً من أول يونيو سنة ١٩٨٠ بشأن الجرائم التى تقع بالمخالفة للمرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المنفذة له .

(الطعن رقم ٣٩٠٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٤)

٥ - قواعد التفسير الصحيح للقانون تستوجب بحكم اللزوم العقلى والمنطقى أن تتبع الجريمة ذات العقوبة الأخف الجريمة ذات العقوبة الأشد

المرتبطة بها بموجب أثر الإرتباط - وليس العكس .

(الطعن رقم ١٤٩٣ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢١)

بند (٥٧) تنازع الاختصاص :

١ - تنازع القوانين من حيث الزمان ؟

لا يصح أن يضار الطاعن بسبب التراخي في عرض طلبه على اللجنة المختصة . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١١)

٢ - سرقة أدوات غير مستعملة أو معدة للإستعمال في توليد أو توصيل التيار الكهربائي خروجها عن نطاق التأثيم طبقاً للمادة ٣١٦ مكرر ثانياً عقوبات .

جواز الطعن بالنقض في الحكم المنهى للخصومة على خلاف ظاهره . مثال .

(الطعن رقم ٥٥٣٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١)

٣ - شرط قيام التنازع السلبى على الاختصاص بين أوامر أو أحكام نهائية متعارضة . أن يكون طلب تعيين الجهة المختصة هو السبيل الوحيد للتحلل منها . تعيين المحكمة المختصة منوط بالجهة التى يرفع إليها الطعن فى أحكام الجهتين المتنازعتين أو إحداها ما دام الحكمان الصادران منهما قد أصبحا نهائين لعدم الطعن فيهما .

محكمة النقض هى الجهة صاحبة الولاية فى تعيين الجهة المختصة بالفصل فى الدعاوى عند قيام التنازع ولو كان بين محكمتين .

(الطعن رقم ٦٧٤٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٩)

استئناف

- قضاء المحكمة خطأ بعدم قبول الإستئناف شكلاً . وجوب أن يكون مع النقض الإحالة .

(الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٤)

بند (٥٨) - نظرة والحكم فيه :

- العاملون بشركات القطاع العام . عدم سريان المادة ٦٣ إجراءات عليهم .

خطأ الحكم المطعون فيه في تأويل القانون . حجية عن نظر الموضوع .
مؤدى ذلك ؟ نقض الحكم واعادته إلى محكمة أول درجة .

(الطعن رقم ٧٥.٦ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/١/١١)

- عدم تمكن الطاعن من إبداء دفاعه بجلسته الاستئنافية بسبب تأجيل المحكمة نظره . ثم إصدارها الحكم المطعون فيه بعد إنصرافه رغم عدم عدولها عن قرار التأجيل . يرتب بطلاناً شاب إجراءات الحكم . وجوب النقض والإحالة .

(الطعن رقم ٥٨٥١ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٢/٧)

- التفات المحكمة الاستئنافية عن طلب المستأنف سماع الشهود لم يتمسك بسماعهم أمام محكمة أول درجة . لا إخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟ .

(الطعن رقم ٦٧٢٧ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨)

- قعود الطاعن عن توجيه طعنه على إجراءات محكمة أول درجة أمام المحكمة الاستئنافية . أثره : عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٦١١٦ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٣/١)

- قضاء المحكمة الاستئنافية في استئناف المدعى بالحق المدني وحده بإلغاء حكم البراءة ومعاينة المتهم . مخالفة للقانون . أثر ذلك ؟ .

- إلغاء المحكمة الاستئنافية الحكم المستأنف وقبولها الدعوى المدنية وتصديها لموضوعها والفصل فيها فصلاً مبتدأ . خطأ في تطبيق القانون .
المادة ٤١٩ ج .

(الطعن رقم ٦٢.٩ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٣/٢)

- عدم تفيد المحكمة الاستئنافية عند نظرها . الاستئناف المقام من المدعى بالحق المدني بالحكم الصادر في الشق الجنائي ولو كان حائزاً لقرة الأمر المقضى .

(الطعن رقم ٦٧٧٤ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٤/١٦)

- اشتراط صدور الحكم بالإجماع معاصراً لصدور الحكم فى الاستئناف
بتشديد العقوبة المحكوم بها أو بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة . حكمه ذلك ؟
أنهات صدور الحكم بالإجماع بمرور الجلسة ويحضرها الموقع عليه من رئيس
الهيئة . دليل على حصوله قرين النطق بالحكم . ولو جاء منطوق الحكم
المطعون فيه خلاً من ذلك .

(الطعن رقم ٦٧٧٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٦)

- عدم التزام المحكمة الاستئنافية بالرد على كل أسباب حكم الإدانة
المستأنف أو كل دليل من أدلة الإتهام . متى كونت عقيدتها ببراءة المتهم .
مادام قضاؤها قد بنى على أساس سليم .

(الطعن رقم ٦٩٨٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤)

- الحكم الابتدائى بعدم قبول الدعوى المدنية . يوجب على المحكمة
الاستئنافية عند القضاء بالغائه . إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة
للفصل فى موضوعها . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٦٩٧٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦)

- عدم تقيد المحكمة الاستئنافية عند نظرها الاستئناف المقام من المدعى
المدنى بالحكم الصادر فى الشق الجنائى ولو كان حائزاً لقوة الأمر المقضى . ؟

(الطعن رقم ٦٩٧٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦)

- تأجيل الدعوى أو قبول مذكرة فيها . لا يحول دون القضاء بعدم قبول
الإستئناف شكلاً .

(الطعن رقم ٧٠٣٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٠)

- قضاء الحكم الاستئنافى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . مؤداه :
سقوط الحكم المستأنف . أثره : أن الطعن فيه غير ذى موضوع .

(الطعن رقم ٣٠٧١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٤)

- فصل المحكمة الاستئنافية فى الدعوى على أساس الوصف المعدل من
محكمة أول درجة من تجهيف إلى شراء أترية ناتجة عن عملية تجهيف بدون
ترخيص . عدم جواز النعى عليه . طالما كان الطاعن على علم بهذا

التعديل عنه استئناف الحكم .

(الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٤/١/١٩٨٤)

- وجوب أن يضع أحد أعضاء الدائرة المتوط بها الحكم فى الاستئناف تقريراً مرقعاً عليه منه .

وجوب تلاوة هذا التقرير قبل أى إجراء آخر . تأجيل القضية بعد تلاوة تقرير التلخيص وتفسير الهيئة فى الجلسة التى حددت . وجوب تلاوة التقرير من جديد . مخالفة ذلك : بطلان الحكم .

(الطعن رقم ٢٦٧٢ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٤/١١/١٩٨٤)

- قضاء المحكمة خطأ بعدم قبول الإستئناف شكلاً . وجوب أن يكون مع النقص الإحالة .

(الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٢/٢٤/١٩٨٤)

بند (٥٩) ما يجوز استئنافه :

- الطعن بالنقض . قصره على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة .
المادة ٣. من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، النعى الموجه إلى الحكم الابتدائى عدم قبوله .

- ميعاد إستئناف الحكم الغيابى عشرة أيام من تاريخ إنتضاء الميعاد المقرر للمعارضة . أو من تاريخ الحكم بإعتبارها كأن لم تكن . حرمان المتهم من الاستئناف مخالف النظام العام .

- المعارضة فى الحكم الغيابى الإبتدائى لا تمنع من جواز استئنافه . مادام قد رفع قى الميعاد مستوفياً شرائطه . مخالفة هذا النظر . خطأ فى القانون .

(الطعن رقم ٥٥٤٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١/٣/١٩٨٤)

- جواز استئناف الحكم فى الدعوى المدنية من المدعى بالحقوق المدنية متى كان التعريض المطالب به يجاوز النصاب الانتهاى للقاضى الجزئى .

- جواز استئناف الحكم . يستتبع جواز الطعن فيه بالنقض .

(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٤ق - جلسة ٢/١٢/١٩٨٤)

بند (٦.) نطاق الاستئناف :

- استئناف النياية العامة . عدم تقييده بأى قيد . ما لم ينص فى التقرير على أنه عن واقعة دون أخرى .
استئناف النياية العامة . لا يتخصص بسببه . نقله الدعوى الجنائية برمتها أمام محكمة ثانى درجة لمصلحة الأطراف جميعاً بحيث تفصل المحكمة فيها بما يخلوها النظر فيها من جميع نواحيها . عدم التقيد بما تطلبه النياية بتقرير الاستئناف أو بما تهبه فى الجلسة من طلبات . مخالفة الحكم المطعون فيه النظر . خطأ فى تطبيق القانون . يستوجب نقضه وتصحيحه .

(الطعن رقم ٦١١٥ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٣/٥)

- قضاء المحكمة الإستئنافية فى استئناف المدعى بالحق المدنى وحده بإلغاء حكم البراءة ومعاقبة المتهم . مخالفة للقانون . أثر ذلك ؟
- إلغاء المحكمة الاستئنافية الحكم المستأنف وقبولها الدعوى المدنية وتصديها لموضوعها والفصل فيها فصلاً مبتدأ . خطأ فى تطبيق القانون .
المادة ٤١٩ أ.ج .

(الطعن رقم ٦٢.٩ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٣/٢)

- استئناف الحكم القاضى بعدم قبول المعارضة لرفعها عن حكم غير قابل لها . يقتصر فى موضوعه على هذا الحكم وحده دون الحكم الابتدائى موضوع المعارضة .

- قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جوازنظر الاستئناف المقام من المطعون ضده عن الحكم النهاى الابتدائى الصادر فى موضوع الدعوى لسابقة الفصل فيه فى الاستئناف المرفوع من ذات المطعون ضده عن الحكم الصادر فى معارضته الابتدائية بعدم جوازها . خطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٥٥٤٤ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٥/١٤)

سقوط الاستئناف :

- عدم سقوط الاستئناف متى تقدم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية

واجبة التنفيذ حتى وقت النداء على قضيته في يوم الجلسة .
(الطعن رقم ٣٢٣٩ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥)

استجواب

بند (٦١)

- استجواب الطاعن بجلسته المحاكمة وعدم اعتراضه على الأسئلة التي وجهت إليه وإجابته عليها .
(الطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٨)

استدلالات

بند (٦٢)

- الاستدعاء الذي يقوم به مأمور انضبط القضائي . إبان جمع الاستدلالات ولا يتضمن تعرضاً مادياً . ليس قبضاً .
(الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/١٤)

استعزاف وتعزف

بند (٦٣)

- عدم رسم القانون صورة معينة لتعرف الشاهد على المتهم . حق المحكمة الأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولم يتم إجر عرضه على جمع من أشباهه .
(الطعن رقم ٢٨٧٠ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٨)

إشتباه

بند (٦٤)

- صدور القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٣ بعد إرتكاب الفعل وقبل صدور حكم بات في جريمة اشتباه بعد أصلح للمتهم بعد أن نص على معاقبة المشتبه فيه بتدبير واحد فقط من التدابير التي أوردتها بعد أن كان القانون

يجوز معاقبته بأكثر من تدبير .

(الطعن رقم ٢٥٢٤ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩/١/١٩٨٤)

- الاشتباه . حالة تقوم في نفس خطرة قابلة للإجرام . أساس معاقبة وعقاب المتصف به ؟ .

الاشتهار والسوابق . قسيمان في إبراز حالة الاشتباه . متعادلان في اثبات وجودها . المادة الخامسة . مرسوم بق ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . الاتهام الخطر . منشأ الاشتباه .

السوابق . تكشف وجوده وتدل عليه أسوة بالاشتهار . جواز الاعتماد على الاتهامات المتكررة . شرط ذلك ؟

(الطعن رقم ٦٨٨٦ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ٢٧/٣/١٩٨٤)

- إقامة الحكم المطعون فيه قضاء بثبوت التهمة قبل الطاعن على ما شهد به رجال الشرطة من أنه اشتهر عنه الاتجار في المواد المخدرة . ومن سبق اتهامه في ثلاث قضايا من هذا القبيل . كفايته لثبوت الجريمة .

(الطعن رقم ٦٨٨٦ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ٢٧/٣/١٩٨٤)

- تأجيل الدعوى في غياب المدعى المدني دون إعلانه لشخصه القضاء بأعتباره تاركاً لدعواه المدنية . خطأ .

(الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ٢٢/٤/١٩٨٤)

- الإعلان يبدأ به سريان الميعاد المحدد في القانون للطعن في الحكم بالمعارضة . تنفيذ الحكم لا يقوم مقام الاعلان .

ثبوت أن الحكم المطعون فيه لم يعلن بعد للطاعن . عدم جواز الطعن .

(الطعن رقم ٦٩١٤ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٤/١١/١٩٨٤)

- إخطار المعلن إليه بحصول إعلانه لجهة الإدارة . وجوب قامه بكتاب مسجل في موطنه الأصلي أو المختار . مخالفة ذلك تبطل الإعلان . المادتان ١١ و ١٩ مرافعات . مجرد التأشير بنهاية الإعلان بأنه سيخطر عنه بالمسجل عدم كفايته مجرد تدليلاً على قامه وفق القانون . أثر ذلك بطلان الإعلان والحكم الصادر في المعارضة بناء عليه .

- القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن . تكن على إعلان باطل . يوجب
النقض والإحالة .

(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٨٤)

- إعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته . وجوب أن يكون
الشخصه أو في محل إقامته .

المادة ١/٢٣٤ إجراءات . عدم وجود أحد في موطن المعارض يصح تسليم
الورقة إليه . وجوب تسليم ورقة الإعلان إلى جهة الإدارة إعتبار الإعلان
منتجاً لأثاره من وقت تسليم الصورة إلى من سلمت إليه قانوناً . المادتان
١١٠ ، ١١١ .

(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٥٤ق - جلسة ٣١/١٢/١٩٨٤)

إقتران

بند (٦٥)

- عقوبة المادة ٢/٢٣٤ عقوبات . يكفى لتطبيقها ثبوت استقلال الجريمة
المقتربة عن جريمة القتل وتمييزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما .
- المصاحبة الزمنية أن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد . أو في
فترة قصيرة من الزمن . تقدير ذلك يستقل به قاضى الموضوع .

(الطعن رقم ٣٠٦٢ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٤/٦/١٩٨٤)

إلتماس إعادة النظر

بند (٦٦)

شرط قبول إعادة النظر . المادة ٤٤١ إجراءات . حق المحكمة الجنائية في
الأخذ بأقوال المجنى عليها وحدها متى اطأنت إليها .
تقدير أقوال الشهود . موضوعى .
عدم إلتزام المحكمة بالتحدث إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .

(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ٥/٤/١٩٨٤)

أمر بالأوجه

بند (٦٧)

العبرة في تحديد ما إذا كان الطعن وارداً على حكم أم قرار أم يتعلق بالتحقيق أو بالأحوال هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره عنه الجهة التي أصدرته ولا بما تصفه من أوصاف .

مثال : طعن المدعى بالحق المدني في أمر النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية في مادة جنائية أمام محكمة الجنايات. ما يصدر من تلك المحكمة في تلك الحالة . هو قرار متعلق بعمل من أعمال التحقيق وليس حكماً . المادتين ١٦٧ . ٢١٠ إجراءات جنائية المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٧ لسنة ٨١ .. ولو وصفته المحكمة بأنه حكم . إذ العبرة بحقيقة الواقع .

(الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٤)

- مناط طعن النائب العام والمدعى بالحقوق المدنية في القرار الصادر من محكمة الجنتح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة . المادة ٢١٢ ج .

(الطعن رقم ٦١٠١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٢٩)

- أمر الحفظ الذي تصدره النيابة العامة بعد قيامها بأى إجراء من إجراءات التحقيق .. ما هيته ؟ . أثره ؟

(الطعن رقم ٢٥٠٥ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤)

- اشتراط الحكم قدر معين من التحقيق لاعتبار الأمر الصادر بالحفظ أمراً بالأوجه . واستلزامه أن يكون مسبباً لتكون له حجته . ودون أن تتحرى المحكمة حقيقة الأمر . خطأ في القانون . أثر ذلك ؟

(الطعن رقم ٢٥٠٥ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤)

- الأمر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية فيها وجوب صدوره من المحامى العام أو من يقوم مقامه . المادة ٢٠٩ ج . بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨١ .

تطبيق الحكم المستحدث رغم انطباق نص المادة قبل التعديل .
مناط الدليل الجديد الذى يميز العودة إلى التحقيق ؟ .

القول فيه برأى : لا يتأتى إلا من واقع ما تجر به المحكمة من تحقيق .
(الطعن رقم ٢٥٠٥ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤)

أمن الدولة

بند (٦٨)

- اختصاص محاكم أمن الدولة بنظر الجريمتين الثانية والثالثة التى حوكم الطاعن من أجلهما بنص الأمر العسكرى رقم ١ لسنة ١٩٨١ . إمتداد اختصاصها بنظر الجريمة الأولى لقيام الإرتباط بينهما وبين هاتين الجريمتين . محاكمته أمامها والحكم عليه طبقاً للقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . عدم الطعن بأى وجه من الوجوه فى الحكم . المادة ١٢ من القانون المذكور .

(الطعن رقم ٢٦٥٨ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩)

- الفصل فى تنازع الاختصاص بين جهة القضاء العسكرى ونيابة أمن الدولة العليا . عدم جواز الطعن عليه أمام محكمة النقض أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٥٥٩٥ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/١٠/٩)

- محاكم أمن الدولة المنشأة أعمالاً للقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . أنشئت نفاذاً للمادة ١٧١ من الدستور . مؤدى ذلك ؟ محاكم أمن الدولة المشكلة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ استثنائية موقوته بحالة الطوارئ . الأوجه التى أجاز الشارع بها بينها وبين المحاكم العادية ؟

(الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١١/٢)

- صدور الحكم المظنون فيه من محكمة مختصة بنظر الدعوى فى جريمتين مما تختص بنظره محاكم أمن الدولة المنشأة أعمالاً للقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . دون غيرها . عدم انحسار هذا الاختصاص بإعلان حالة الطوارئ .

(الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١١/٢)

أوامر عسكرية

بند (٦٩)

- جريمة البيع على خلاف مقتضى عقد سابق . وفقاً لأحكام القانون ٤٩

لسنة ١٩٧٧ أو الأمر العسكري ٤ لسنة ١٩٧٣ .
(الطعن رقم ٦٦٤٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٢)

إيجار أماكن

بنقد (٧.)

- لا محل للأجتهاد إزاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه .
اقتضاء المستأجر من المؤجر أوالمالك أو الغير أية مبالغ تعريضاً عن تركه
العين المؤجرة للمالك . لا تأثم أساس ذلك ؟
مخالفة ذلك خطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٥٧٥٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٤)

- جريمة البيع على خلاف مقتضى عقد سابق . وفقاً لأحكام القانون ٤٩
لسنة ١٩٧٣ أو الأمر العسكري ٤ لسنة ١٩٧٣ . مناط قيامها ؟

(الطعن رقم ٦٦٤٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٢)

- الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . جوهرى . لتعلقه بالنظام العام .
وجوب رد المحكمة عليه بما يسوغه .

اعتبار المحكمة أن تاريخ وقوع جريمة خلو الرجل المستندة إلى الطاعنة هو
تاريخ اكتشافها والأبلاغ بها . دون أن تبين أنها حققت الواقعة وتاريخ
وقوعها وأنها عجزت عن معرفة ذلك . قصور .

(الطعن رقم ٣٥٧٧ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٥)

- دفاع الطاعنة بأن المستأجر دفع لها مقدم الإيجار بمحض إرادته وبعد تحرير
عقد الإيجار . دفاع جوهرى عدم إيراده والرد عليه . قصور .

(الطعن رقم ٣٩٥٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٤)

(ب)

باعت

مقتد (٧١)

- الباعث على الجريمة ليس من أركانها - خطأ الحكم فيه أو اغفاله أو
ابتناؤه على الظن .

(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٣/٨)

(الطعن رقم ٢٩٨٩ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/٦/٥)

- لاعبرة بالاسباب والدوافع التي دعت صاحب الشيك إلى إصداره ، إذ هي
من قبيل البواعث التي تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية التي لا يلزم
لتوافرها نية خاصة .

(الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٤/٥)

- السبب أو الباعث لا يؤثر على المسؤولية الجنائية ففى صدد المادة
٣٣٧ ع .

(الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

بطلان

مقتد (٧٢)

خلو محضر الجلسة من اثبات الدفاع كاملاً . لا يعيب الحكم . طالما لم
يتمسك بإثباته فى محضر الجلسة .

(الطعن رقم ٥٦٠ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/١/٢)

- وجوب صدور أحكام المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية من ثلاث أعضاء
سمعوا المرافعة وقت المداولة بينهم دون غيرهم المادة ٩ من القانون ٤٦
لسنة ١٩٧٢

- صدور الحكم من هيئة مشكلة من أربعة أعضاء تفابير الهيئة التي سمعت
المرافعة . أثره . بطلان الحكم .

(الطعن رقم ٢٨٠٦ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/١/٢٢)

- عدم تمكن الطاعن من أبداء دفاعه تأجيل المحكمة نظره . ثم إصدارها الحكم المطعون فيه بعد انصرافه . رغم عدولها عن قرار التأجيل . يرتب بطلاناً شاب إجراءات الحكم . وجوب النقض والإحالة .

(الطعن رقم ٥٨٥١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢)

- تشكيل محكمة الجنايات من أحد رؤساء المحكمة الابتدائية لا يبطل الحكم . أساس ذلك . المادة ٣٦٧ إجراءات . الخطأ المادي في أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم لا يبطله .

(الطعن رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٩)

- الخطأ في ديباجة الحكم بخصوص سماع الدعوى يوم صدوره . لا يبطله . أساس ذلك .

(الطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٨)

- الخطأ المادي البحث . لا يبطل الحكم ولا ينال من سلامته . العبرة في الأخطاء بالمعاني لا بالألفاظ والمباني .

(الطعن رقم ٦٢٨١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧)

- منطاط بطلان الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم أو بقاؤه قائماً ؟

حبس المحكمة المطعون ضده على ذمة الدعوى وإصدارها قرار بوضعه تحت الملاحظة لفحص قواه العقلية . حضور يبطل به خطأ الحكم الصادر في غيبته . مخالفة هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٠)

- عدم ايداع الحكم ولو كان صادراً بالبراءة - في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره . لا يعتبر بالنسبة للمدعى المدني عذراً ينشأ عنه امتداد الأجل الذي حدده القانون للطعن بالنقض .

أحكام البراءة . لا تبطل لعدم ايداعها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدورها . بالنسبة للدعوى الجنائية . المادة ٣١٢ إجراءات جنائية معدلة بالقانون لسنة ١٩٦٢ .

(الطعن رقم ٧٠٠٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٧)

- بطلان التفتيش . مقتضاه . بطلان الدليل المستمد من هذا التفتيش وكذا عدم ... بشهادة من قام بهذا الإجراء الباطل .

(الطعن رقم ٦٨٥٨ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٨/٤/١٩٨٤)

- اغفال التوقيع على محاضر الجلسات . لا أثر له على صحة الحكم .

(الطعن رقم ٧٢٧٤ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ٢٩/٥/١٩٨٤)

- ورود نقص أو خطأ بتقرير التلخيص . لا بطلان .

(الطعن رقم ٧٢٧٤ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ٢٩/٥/١٩٨٤)

- تحرير الحكم على نموذج مطبوع . لا يبطله طالما أستوفى مقوماته .

(الطعن رقم ٧٢٧٤ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ٢٩/٥/١٩٨٤)

- وجوب احترام الحجز . ولو كان مشوباً بالبطلان . مادام لم ينقض ببطلانه .

(الطعن رقم ٧٤٥٠ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١١/٦/١٩٨٤)

- أوجه البطلان المتعلقة بالإجراءات السابقة على المحاكمة وجوب إبدائها أمام محكمة الموضوع . حضور المتهم نفسه جلسة المحاكمة - سقوط حقه في التمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور .

(الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٤/١/١٩٨٤)

- حق المتهم في اختيار محاميه - حق أصيل .

- اصرار المتهم هو والمحامي الحاضر على طلب حضور محاميه الموكل . التفات المحكمة - من هذا الطلب ومضيها في نظر الدعوى وحكمها على الطاعن بالمعقبة مكتفية بشئ المحامي الحاضر والمحامي المنتدب دون الإنصاح في الحكم عن علة عدم أجابة هذا الطلب . إخلال بحق الدفاع مبطل لإجراءات المحاكمة وموجب لنقض الحكم والأحالة .

(الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٥/١/١٩٨٤)

- حكم الإدانة . وجوب اشارته إلى نص القانون الذي حكم بموجبه . المادة ٣١ . إجراءات .

- إغفال الحكم الابتدائي . المؤيد بالحكم المطعون فيه . الإشارة إلى نص

القانون الذى أنزل العقاب بموجبه . بطلانه . لا يصححه قوله إنه يتمتع
معاينة المتهم بمادة الاتهام . مادام ، لم يبين نص القانون الذى حكم بموجبه .
(الطعن رقم ٦٤٩٩ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/١١/١)

بلاغ كاذب

بند (٧٣)

- الفصل فى التنازع السلبى للاختصاص بين محكمتى الجنايات والمحكمة
المجزئية . معقود لمحكمة النقض مادة ٢٢٧ ا . ج اختصاص المحكمة الجزئية
بالمخالفات أو المنع عدا المنع التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق
النشر على غير الأفراد . مادة ٣١٥ اجراءات .
اختصاص محكمة الجنايات بالجنايات والمنع التى تقع بواسطة الصحف أو
غيرها من طرق النشر عدا الجرائم المضرة بأفراد الناس . كون الوقائع
المنشورة والتى نسب المدعى بالحق المدنى إلى المتهمين نشرها متهماً
إياهم بالقتل والسب والبلاغ الكاذب تتعلق بصفته عضواً بلجنة مراجعة
الأغاني بهيئة الإذاعة وليست موجهة إليه بصفته من آحاد الناس .
انعقاد الاختصاص بنظر الدعوى لمحكمة الجنايات ولا عبرة بكون المدعى
بالحق المدنى أقام الدعوى بشخصه طالما أن وقائع القذف موجهة إليه هو
وليس إلى اللجنة .

(الطعن رقم ٥٥٩٦ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٤/١٧)

- مناهط المسئولية فى جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ عالماً يقيناً لا
يدخله شك فى أن الواقعة المبلغ بها كاذبة وأن المبلغ ضده برى . وأن يتنوى
السوء والأضرار من أبلغ فى حقه .

(الطعن رقم ٦٩٧٨ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦)

- عدم توقف تحريك الدعوى الجنائية فى جريمة البلاغ الكاذب . على شكوى
المجنى عليه أو وكيله .

(الطعن رقم ٦٩٧٨ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦)

- التقييد على حرية النيابة فى تحريك الدعوى الجنائية أقتضاره على

الجرمة التى حددها القانون دون سواها ولو ارتبطت بها .
(الطعن رقم ٦٩٧٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦)

بناء

بند (٧٤)

- جرمى إقامة بناء بغير ترخيص وإقامته بدون موافقة اللجنة . قيامها على فعل مady واحد . يجب توقيع عقوبة الجرمة الأشد . مخالفة ذلك خطأ فى تطبيق القانون .
- نقض الحكم فى تهمة . يجب نقضه بالنسبة لما ارتبط بها من تهم أخرى . مثال فى جرمى إقامة بناء بدون ترخيص ودون موافقة اللجنة المختصة .

(الطعن رقم ٥٩٠٠ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٧)

- صدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . قبل صدور حكم بات فى جريمة إقامة مبنى تزيد قيمته عن خمسة آلاف جنيه قبل الحصول على موافقة اللجنة المختصة . مناط اعتباره أصلح للمتهم من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ؟
- إعمال محكمة النقض لحقها فى أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها . لمصلحة المتهم . يقتضى ثبوت أن البناء ليس من المستوى الفاخر . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٥٩٠٠ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٧)

- متى تعد جريمة البناء بدون ترخيص . متتابعه الأفعال ؟

(الطعن رقم ٦٩٥٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤)

- طلب نذب خبير لتقدير قيمة البناء . جوهرى بالنسبة لتهمة إقامة بناء تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه بغير موافقة اللجنة المختصة . عدم تحقيقه إكتفاءً بالاطمئنان إلى ما أوراه محرر محضر الضبط فى محضره . إخلال بحق الدفاع . علة ذلك ؟
جريمة إقامة بناء بغير ترخيص . وإقامته غير مطابق للأصول الفنية . وإقامته بدون موافقة اللجنة المختصة . قيامها بفعل مady واحد مؤدى ذلك ؟ . وجوب تطبيق المادة ١/٣٢ عقوبات والحكم بالعقوبة الأشد المقررة

لجرمة إقامة بناء بدون موافقة اللجنة المختصة . نقض الحكم بالنسبة لها .
يوجب نقضه بالنسبة لتهمتي إقامة بناء - بدون ترخيص وإقامته غير مطابق
للأصول الفنية .

(الطعن رقم ٦٢٢٣ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/١١/٧)

بناء على (رض زراعية

بنء (٧٥)

- عدم استظهار الحكم المطعون فيه أن البناء محل الاتهام يقع داخل كردون
الدينتأو في نطاق الحيز العمراني للقرية . قصور .

(الطعن رقم ٣١٠٠ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١٠/٣)

- حظر إقامة أية مباني أو منشآت في الأراضي الزراعية أو اتخاذ أية
أجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي لإقامة مباني عليها .. المادة ١٥٢ ق
٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضافة بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .

مؤدى الاستثناءات الواردة بتلك المادة ؟

لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لصالح الطاعن . المادة ٣٥ القانون . ٥٧
لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٣١٠٠ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١٠/٣)

- نقض الحكم بالنسبة لجرمة إقامة بناء على أرض زراعية بدون ترخيص
ذات العقوبة الأشد . يوجب نقضه لتهمتي إقامته بدون ترخيص من الجهة
القائمة على شئون التنظيم وإقامته على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها .

(الطعن رقم ٣١٠٠ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١٠/٣)

- تمسك الطاعن في دفاعه بالاستثناء المطلق الوارد بنص المادة ١٠٧ مكرراً
المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ الخاص بتعديل بعض أحكام قانون
الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ الذى ينطبق على واقعة الدعوى وبأن الأرض
المقام عليها البناء هي أرض بور غير صالحة للزراعة وداخل الكردون . وذلك
قبل تعديل القانون المذكور بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ . وتقديم
مستندات للدلالة على ذلك التفات الحكم عن هذا الدفاع وعن تلك
المستندات قصور في التسبيب .

(الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١٠/٨)

(ت)

تبديد^(١)

بند (٧٦)

- تمسك الطاعن بذاكرة دفاعه المتضمنة عدم علمه بالحجز أو تعيينه حارساً . دفاع جوهرى . إغفال المحكمة له بإيراداً ووداً قصور .

(الطعن رقم ٢٣٦٢ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٥/٣/١٩٨٤)

- حق الحبس المقرر بمقتضى المادة ٢٤٦ مئلى لإيحاته للمتهم بجريمة التبديد الامتناع عن رد الشئ موضوع الجريمة حتى يستوفى ما هو مستحق له من أجر إقامة مبان .

(الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٥/٣/١٩٨٤)

- وجوب احترام الحجز . ولو كان مشوباً بالطلاق . ما دام لم يقض بهطلاته .

(الطعن رقم ٧٤٥ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١١/٦/١٩٨٤)

تجريف

بند (٧٧)

القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . أصلح للمتهم فى جريمة تجريف أرض زراعية اذا كان مالك لتلك الأرض . من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ .

(الطعن رقم ٢٨١١ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٠/١٢/١٩٨٤)

تحقيق

بند (٧٨)

- النيابة العامة هى السلطة الأصلية صاحبة الإختصاص العام بالتحقيق الابتدائى . بقاء سلطة التحقيق الابتدائى لها . حتى لو كانت الدعوى قد

(١) يراجع خيانة أمانة ص ١٤٤

أحيلت إلى مستشار الإحالة .

(الطعن رقم ٦٠٧٧ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩/٢/١٩٨٤)

- الأصل أن الحكم أو القرار أو الأمر يخضع من حيث جواز الطعن فيه من عدمه للقانون السارى وقت إصداره .
صدر القرار المطعون فيه بعد القانون ٨١/١٧ الذى ألغى طريق الطعن بالنقض فى القرارات والأوامر المتعلقة بالتحقيق . أثر ذلك : عدم جواز الطعن بالنقض .

(الطعن رقم ٦٨٤٠ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٤/٣/١٩٨٤)

- العبرة فى تحديد ما إذا كان الطعن وارداً على حكم أم قرار أم أمر يتعلق بالتحقيق أو بالإحالة هى حقيقة الواقع لا بما تذكره عنه الجهة التى أصدرته ولا بما تصفه من أوصاف .
مثال : طعن المدعى بالحق المدنى فى أمر النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية فى مادة جناية أمام محكمة الجنايات . ما يصدر من تلك المحكمة فى هذه الحالة . هو قرار متعلق بعمل من أعمال التحقيق وليس حكماً . المادتين ١٦٧ ، ٢١٠ ج. المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٧ لسنة ٨١ . ولو وصفته المحكمة بأنه حكم . إذ العبرة بحقيقة الواقع .

(الطعن رقم ٦٨٤٠ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٤/٣/١٩٨٤)

تفسير القانون

مبدأ (٧٩) القياس :

« لا يصح القياس فى قانون العقوبات » .

(نقض جلسة ٢٠/٣/١٩٥٦ المكتب الفنى السنة ٧ ص ٤٢٢)

مبدأ (٨٠) التخصص والتعميم :

« نصت المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة على تجريم كل من حرض ذكراً أو أنثى على ارتكاب الفجور والدعارة أو ساعده على ذلك أو سهله له بصيغة عامة تفيد ثبوت الحكم

على الاطلاق بحيث تتناول شتى صور التسهيل دون اشتراط ركن الاعتقاد غير ان المادة التاسعة تكفلت فى فقرتها الثانية بالنص على عقاب (كل من يمتلك أو يدير منزلا مفروشا أو غرقا مفروشة أو محلا مفتوحا للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء يقوله أشخاصا يرتكبون ذلك أو بسماحة فى محله بالتحريض على الفجور والدعارة) وهذا التخصيص بعد التعميم ابتداء يفيد ان مراد الشارع استثناء من ورد ذكرهم فى النص الخاص من الحكم العام .

(نقض جلسة ١٩٥٨/١٢/١٦ المكتب الفنى السنة ٩ ص ١٠٩)

بند (٨١) المذكرة الايضاحية ودورها فى تفسير القانون :

» صدر القانون ٣٦ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ وكان من بين ما تضمنته التعديل نص مقدمة الجدول الخامس فاستبدل بها النص الاتى :

(ويشترط ان تكون هذه الاصناف داخل عيوات محكمة القلق... ومحظور تجزئتها فى مخازن الادوية البسيطة) ويتضح من عبارة المذكرة الايضاحية تمليلاً لهذا التعديل ان المشرع عمد الى اصدار القانون الجديد ليفسر به القانون القديم ويفصح عن قصده الحقيقى منه هو بذلك قانون تفسيرى لا يتضمن حكماً مستحدثاً »

(نقض جلسة ١٩٥٩/٢/٢ المكتب الفنى السنة ١٠ ص ١٢٧)

بند (٨٢) التزام عبارة النص الواضحة وعدم التعويل على ما يخالفها بالمذكرات التفسيرية :

» القاضى مطالب أولاً بالرجوع الى نص القانون فى ذاته واعماله على واقعة الدعوى فى حدود عبارة النص فاذا كانت واضحة الدلالة فلا يجوز الاخذ بما يخالفها مما يرد فى الاعمال التحضيرية - ومن بينها المذكرات التفسيرية المرافقة للقانون - وتغليبها على عبارة النص لخروج ذلك عن مراد الشارع » .

(نقض جلسة ١٩٥٩/٦/٩ المكتب الفنى س ١٠ ص ٦٣٩)

بند (٨٣) عدم جواز التوسع في تفسير النص الجنائي :

« يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية ، والتزام الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل . صياغة النص في عبارات واضحة جلية تعد تعبيراً صادقاً عن ارادة المشرع الاعتراف بها عن طريق التفسير أو التأويل » .

(تقض جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧ المكتب الفني السنة ٢٢ ص ٤٨٣) .

بند (٨٤) الخاص والعام :

« لا يجوز الرجوع الى القانون العام فيما نظمه قانون خاص فالتشريع العام اللاحق لا ينسخ ضمنياً التشريع الخاص السابق » .

(تقض جلسة ١٩٥٨/١٢/١٦ المكتب الفني السنة ٩ ص ١٠٩)

بند (٨٥) الجهل بالقانون :

أ - افتراض علم الكافة بقانون العقوبات :

« لا يسوغ الدفع بالجهل بأدخل على القانون من تعديل اذا ان ذلك مما يعده القانون داخلاً في علم كافة الناس » .

(تقض جلسة ١٩٥٩/٣/٢٣ المكتب الفني السنة ١٠ ص ٣٤)

ب - لا يجوز الدفع بالجهل بالقوانين المكمل لقانون العقوبات :

« الامر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن الاتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة باموالهم ، تشريع مكمل لاحكام قانون العقوبات ، بما ورد فيه من جرائم وعقوبات مقرره ، ولا يعتد بالاعتذار بالجهل باحكامه » .

(تقض جلسة ١٩٦١/٢/١٤ المكتب الفني السنة ١٢ ص ٢١٨)

ج - الدفع بالجهل دفع باطل :

« الادعاء بالجهل بإجراءات الحصول على الترخيص - وإن قانون المبانى لا يبعد من القوانين الجنائية دفاع قانونى ظاهر البطلان » -
(نقض جلسة ١٩٧٧/٢/٧ المكتب القنى السنة ٢٨ رقم ٤٨ ص ٢١٥)

د - يجوز الاعتذار بالجهل بقانون غير قانون العقوبات :

« من المقرر أن الجهل بأحكام أو قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه ، كحالة الخطأ فى فهم أسس القانون الإدارى ، يجعل الفعل المرتكب غير مؤثم » .
(نقض جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ المكتب القنى لسنة ٧ ص ١٣٣١)

هـ - ضوابط الاعتذار بالجهل بقانون غير قانون العقوبات :

« الاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون آخر غير قانون العقوبات شرط قبوله إقامة مدعى هذا الجهل الدليل على أنه تحرى تحريراً كافياً وأن اعتقاده بمشروعية عمله كانت له أسباب معقولة » .
(نقض جلسة ١٩٨١/٥/٢٧ المكتب القنى السنة ٢٢ ص ٥٦٢)

و- الجهل الواقع والجهل بالقانون وسلطة محكمة الموضوع :

« متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهمين حين مباشرة عقد النكاح - وهو عمل مشروع فى ذاته - قرروا بسلامة نية أمام المأذون وهو يشته لهما عدم وجود مانع من موافقه كاتنا فى الواقع يجهلان وجوده ، وكانت المحكمة بناء على وقائع الدعوى ، ولادتها المعروضة عليها قد اطأنت الى هذا الدفاع وعدتهما معذورين يجهلان وجود ذلك المانع وأن جهلها فى هذه الحالة لم يكن لعدم علمهما بحكم من أحكام قانون العقوبات وإنما هو جهل بقاعدة مقررة فى قانون آخر هو قانون الأحوال الشخصية ، وهو جهل مركب من جهل بهذه القاعدة القانونية وبالواقع فى وقت واحد مما يجب قانوناً - فى المسائل الجنائية - اعتباره فى جملة جهلاً بالواقع ، وكان الحكم قد اعتبر الظروف والملابسات التى أحاطت بهذه المعتر دليلاً قاطعاً على صحة ما

اعتقده المتهمان من انهما كانا يبشاران عملاً مشروعاً للأسباب المعقولة التي تبرر لديهما هذا الاعتقاد - مما ينتفى معه القصد الجنائي الواجب توافره في جريمة التزوير فان الحكم إذ قضى ببراءة المتهمين يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً » .

(تنص جلسة ١١/٧/١٩٥٩ للمكتب الفني السنة ١٠ ص ٨٤٤)

تعطيل المواصلات

بنـد (٨٦)

« أن المادة ١٦٧ من قانون العقوبات قد وردت في الباب الثالث عشر من الكتاب الثاني تحت عنوان تعطيل المواصلات وحلت محل المادة ١٤٥ من قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٠٤ التي كانت تنص على عقاب من يعطل عمداً سير قطار السكة الحديد دون تفريق بين القطارات المملوكة للحكومة وبين القطارات المملوكة لشركة من الشركات التي التزمت بالقيام بفرق النقل العام عن طريق قطارات تسير على سكك حديدية لها في مناطق محددة من الجمهورية المصرية بمقتضى عقود التزام بينها وبين الحكومة ، وقد رأى المشرع في النص الجديد أن تكون الحماية شاملة لكل وسائل النقل العامة من مائية أو برية أو جوية . فنص على عقوبة من يعرض سلامتها للخطر أو يعطل سيرها عمداً ، وكشفت في نص المادة ١٦٦ السابقة على هذه المادة بأن ما يعنيه من وصف وسائل النقل العامة هو إبراز ما يجب ان يحققه الملتزم بتلك الوسائل المشحولة بالحماية من خدمات للجمهور بلا تفريق وعلى أساس المساواة التامة بين الافراد بغض النظر عن ملك تلك الوسائل سواء أكانت الحكومة أو الشركة أم فرد من الافراد ، و مما يوضح قصد الشارع ما جاء في المادة ١٦٦ من قانون العقوبات في شأن الخطوط التليفونية « تسرى أحكام المواد الثلاثة السابقة على الخطوط التليفونية التي تتشأها الحكومة أو ترخص بانشائها الحكومة أو ترخص بانشائها لمنفعة عامة » وهذا المعنى هو الذي أشار اليه المشرع المصري في المادتين ٦٦٨ و ٦٦٩ من القانون المدني في باب التزام المرافق العامة ، واذن فالقول بأنه يشترط لتطبيق المادة ١٦٧ من قانون العقوبات

أن تكون وسائل النقل المعرضة للخطر مملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة يكون على غير أساس » .

(نقض جلسة ١٩٥٤/٢/٢٣ المكتب الفنى السنة ٥ رقم ١٢٥ ص ٣٧٨)

» تتحقق الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٦٧ من قانون العقوبات بمجرد تعطيل وسيلة النقل العام بأية طريقة عمدية من شأنها أن تؤدى الى التعطيل أو التعريض للخطر ، سواء وقع اصطدام فعلى بالأشياء المستعملة فى هذا الغرض وترتب على ذلك التعطيل أو كان هذا التعطيل نتيجة إيقاف وسيلة النقل العام خوف الاصطدام بها » .

(نقض جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ المكتب الفنى السنة ١٢ ص رقم ١٥٦ ص ٨٠٧)

تتحقق الجريمة بالمساس بسلامة المواصلات ولو لم تكن الجريمة هى السبب المباشر للتعطيل :

» تتحقق الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٤٥ عقوبات بمجرد تعطيل قطار السكة الحديدية بسبب القاء أشياء على الخط الحديدى سواء وقع اصطدام القطار فعلاً بهذه الأشياء وكان التعطيل بسببه أم كان هذا التعطيل نتيجة إيقاف القطار خوف الاصطدام » .

(نقض جلسة ١٩٣٢/١١/٩ ربع قرن ج ١ ص ٣٨٧ بند ٣)

تأويل

بند (٨٧)

» لا يشترط فى جناية تقليد ختم أو علامة إحدى جهات الحكومة المنصوص عنها فى المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات أن يكون التقليد متقناً بل يكفى أن يكون هناك مشابهة بين الختم الصحيح وغير الصحيح ولا يقدح فى ذلك أن يكون التقليد ظاهراً مادام من شأنه خدع الناس » .

(نقض جلسة ١٩٥٨/٤/٨ المكتب الفنى السنة ٩ رقم ١٠٨ ص ٤٠٢)

» لما كانت المادة ٢٠٤ من قانون العقوبات تعاقب على المسكوكات المزورة أو المغشوشة باحدى الطرق المنصوص عليها فى المادتين ٢٠١ ، ٢٠٢

السابقتين عليها ، وكانت هاتان المادتان وضعتا لحماية المسكوكات المتداولة قانوناً أو عرفاً فى البلاد من التقليد سواء أكانت هذه المسكوكات من الذهب أم من الفضة أم غيرها ، وكانت طرق الغش والتقليد التى نص عليها فى المادة ٢.٢ لا يتصور وقوعها إلا فى العملة المعدنية . وكانت المادة ٢.٦ من قانون العقوبات تعاقب كل من قلد أو زور أو استعمل شيئاً من الأشياء التى ذكرتها مع العلم بتقليدها أو بتزويرها ومن بين ما ذكرت فى الفقرة الخامسة أوراق مرتبات أو بونات أو سركى أو سندات أخرى صادرة من خزانة الحكومة أو فروعها وكانت الأوراق المضبوطة قصد من صنعها تزوير الأوراق المالية من فئة العشرة قروش الصادرة من خزانة الحكومة المصرية ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق المادة ٢.٦ عقوبات على واقعة الدعوى ولم يطلق المادة ٢.٤ من القانون فإنه يكون قد طبق تطبيقاً صحيحاً .

(نقض جلسة ١٩٥٤/٥/٢٥ المكتب الفنى السنة ٥ رقم ٢٣٦ ص ٧٠٩)

» ان أوراق البنكنوت ليست من الأوراق الرسمية التى وضعت المادتان ٢١٢ ، ٢١٤ من قانون العقوبات لحمايتها إذ هى صادرة من أحد البنوك التجارية الأمريكية التى لا يمكن اعتبار الأوراق الصادرة منها من الأوراق الرسمية التى يشترط فيها ان يكون محررها وانما شأن أوراق البنكنوت المرخص للبنك الاهلى بأصدارها فى مصر . وهذه لا يعاقب على التزوير فيها على اعتبار انه واقع فى أوراق رسمية . بل يعاقب عليه القانون بنص اخر هو المادة ٢.٦ عقوبات على أساس انها من أوراق البنكنوت المالية التى اذن فى إصدارها قانوناً . على ان هذه المادة لا تنطبق على التزوير فى أوراق البنكنوت الاجنبية ، لان عبارتها على ما ورد فى المذكرة الايضاحية الخاصة بها . ، والاشارة اليها مع ما أشير اليه فى المادة ٣ من قانون العقوبات الخاصة بحماية الصرائح العمومية المصرية وحدها - كل ذلك يدل على ان المقصود من المادة ٢.٦ المذكورة انما هو حماية أوراق البنكنوت التى اذن بأصدارها فى مصر دون غيرها من

البلاد ، وإذن فتزوير تلك الأوراق أو استعمالها تنطبق عليه المادة ٢١٥ عقوبات على أساس أنها أوراق عرفية .

(نقض جلسة ١٩٤٠/٦/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ١٢٣ ص ٢٣١) .

« العلامات المعاقب على تقليدها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات هي الاشارات والرموز الخاصة ببعض المصالح الاميرية أو السلطات العامة والتي اصطلح على استعمالها لفرض من الاغراض أو للدلالة على معنى خاص أيما كان نوعها أو شكلها ، هي تنطبق على الآلة التي تشتمل على أصل العلامة أو على الاثر الذي ينتج عند استعمالها . ولما كانت الاشارات التي حصل تقليدها إنما هي شعارات خاصة بمجوز اسكندرية اصطلح على استعمالها لفرض معين وهو الختم بها على اللحوم التي تذبح فيه بحيث تتغير يومياً أدلالة خاصة فهي بهذه المثابة تعتبر علامة مميزة له ودالة عليه في يوم معين وتقليدها لا شك فعل مؤثم » .

(نقض جلسة ١٩٦٣/٢/٥ المكتب الفني السنة ١٤ ص ١٠٧)

« البين من استقراء نصوص المواد ٢٠٦ ، ٢٠٦ مكرراً ، ٢٠٨ من قانون العقوبات أن هذا القانون إنما عاقب بعقوبة الجناية على تقليد علامة إحدى جهات الحكومة أو إحدى الجهات الملحق بها حكماً والواردة على سبيل الحصر على تدريج ملحوظ فيه جسامه الجزية ، وإن العقوبة تقدر بقدرها فلا تنطبق المادتان ٢٠٦ ، ٢٠٦ مكرراً من القانون المذكور إلا إذا كان التقليد منصّباً على رمز مخصوص مما يصدق عليه كونه علامة دالة على جهة معينة مخصوصة وأن تكون العلامة لأحدى الجهات المحددة على وجه لا يقبل القياس مهما توافرت حكمته ، لأن الاحكام تدور مع منطاتها لا مع الحكمة منها ، لأن النصوص المبينة للجرائم والمترتبة للعقوبات من القانون الضيق . والمراد بالعلامة في هذا المقام سواء كانت الآلة الطابعة أو أثرها المنطبع مادام بحسب السياق على الجهة مالكة العلامة لادلالة أفراد وتمييز فحسب ، بل دلالة توثيق أيضاً ، الأمر المستفاد من ورود حكمها في باب التزوير - وهو يتعلق بالحجية في الاثبات وفي النصوص الخاصة بالتزوير في الاحكام والاوراق الرسمية بالذات - وكذا اخذاً من دلالة العلامة في

اللغة عموماً على الامارة أو الشاهد أو الدليل ، فضلاً عن سياق النصوص وترادفها في مجموعها على تحديد المعنى المقصود . ولا كذلك اشارات الاندية الرياضية - ومنها النادي الاولمبي - التي تعتبر حلية أو زينة يتميز بها كل ناد عن غيره في حلية المنافسة والمباهاة أسوة بأعلامه وملابسه المخصصة .

وإذا اطلق عليها لفظ العلامة لغة من قبيل الاشتراك في الاسم فقط دون المعنى الاصطلاحي التضييق في القانون ، هذا الى ان الاندية الرياضية ليست من الجهات المبينة على سبيل الحصر في المادتين سالفتي الذكر ولا وجه لاعتبارها من قبيل الجمعيات ، لان القانون أفرد الاندية بعامة بالقانون رقم ١٥٢ سنة ١٩٤٩ في شأن الاندية والاندية الرياضية بخاصة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٥ في شأن الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب . ولا تسرى عليها قوانين الجمعيات أياً كانت ومنها القانون رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة الذي حل محله القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، ولا تنسخ صفة النفع العام على الجمعيات الا بقرار جمهوري ولا تزاو الا به ، على غير ما استنه الشارع بالنسبة الى الاندية الرياضية التي تكتسب تلك الصفة بمجرد الشهر . وهذا الفارق يدل على أن المشرع اراد المفايزة بينهما في الاحكام واعتبر الجمعيات ذات النفع العام وحدها هيئات لها من الاهمية ما يقضى افرادها بوضع مستقل وحياطة علاماتها وحرراتها بقدر أكبر من الحماية يجعل تقليدها أو تزويرها من الجنايات . ولا يصح اعتبار الاندية منظمات تسهم الحكومة في مالها بنصيب عن طريق ما تمنحه لها سن معونات ، وما تضيفه عليها من ميزات لان تلك الاندية ليست منظمات مالية لها رأس مال يقبل المشاطرة والاسهام ، بل هي بنص الشارع وبحكم طبيعتها التي لا يتفك عنها نشاط خالص لا يسعى الى التربح ولا ينحر نحو الاستثمار وتوظيف الاموال ، على التقيض من شركات المساهمة أو المؤسسات مثلاً مما عدته المادة ٢٠٦ مكرراً من قانون العقوبات وعلى ذلك فالتقليد علامة النادي الاولمبي لا يعتبر من قبيل تزوير العلامات الواردة في قانون العقوبات والتي ربطها الشارع عقوبة الجناية . فاذا وضعت على المعبرات الصادرة منه كانت العبرة

بفحوى المحرر فإذا غير فيما هو من جوهره باسناد اليه كان تغيير الحقيقة
فى المحرر تزويراً عرفياً معاقباً عليه بعقوبة الجنحة المنصوص عليها فى
المادة ٢١٥ من قانون العقوبات لا جناية طبقاً للمادة ٢١٤ مكرراً منه . لما
سلف ، ولأن الشارع إنما اعتبر مال الهيئات الخاصة فى ميدان رعاية الشباب
- ومنها الأندية الرياضية - مالا عاما فى حكم قانون العقوبات ، ولم
يعتبرها من الهيئات ذات النفع العام فى أحكام التزوير ، ولا هو جعل
القائمين بالعمل فيها موظفين عموميين فى هذا الباب ، وعبرة الشارع
واضحة المعنى لا غموض فيها ، مراده لا يحتمل التأويل ، ولا تصح
مصادرتة فيما أراد . وعلى ذلك فإن تذاكر الدخول فى النادى الأولمبى
محررات عرفية يجرى على تغيير الحقيقة فيها حكم المادة ٢١٥ من
قانون العقوبات) .

(تلغى جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩ المكتب الفنى السنة ٢٠٣ رقم ١٤٦٧)

« لئن كان ظاهر المواد ٢.٦ ، ٢.٦ مكرراً ، ٢.٨ من قانون
العقوبات يؤهم بأنه يتناول تقليد العلامات التجارية التى توضع على
الموضوعات أو المنتجات لتمييزها فى السوق عما يماثلها من بضائع صاحب
العلامة ليضمن اليها الراغبون فى الشراء ، الا ان مقارنة نصوص القانون
فى هذا الشأن دل على ان المشرع قصد اخراج هذه العلامات من عموم هذه
النصوص إذ استن لها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ فى شأن العلامات
والبيانات التجارية وفرض لها عقوبة مخففة لما ارتآه من ان طبيعة هذا
الحق ، وما تقتضيه النظم والقواعد الاقتصادية من حرية المنافسة التجارية
الى اقصى حد ممكن يمليان عدم تضيق هذه الحرية بفرض عقوبات جنائية
على التقليد الذى يقع من المتنافسين فى التجارة والصناعة الا بالقدر الذى
سنته ، وفى الحدود التى رسمها عما يوجب القول بأن هذا النص الخاص وحده
هو الذى قصد به الى حماية العلامات التجارية أو البيانات التجارية . لأن
علة وجوده وصراحة عبارته وإيراده فى قانون واحد دون تمييز بين القطاعين
العام والخاص ، كل ذلك يقطع فى الدلالة على أن المشرع استثنى تقليد
العلامات والبيانات المذكورة من حكم المواد السابقة وخصها بحمايته فى
القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ سالف البيان ، وهذا فضلا عن ان المادة ٢.٦

من قانون العقوبات لا تنطبق بحسب وضعها الا على علامات الحكومة بما
هى سلطة عامة دون سائر ما تباشره من أوجه النشاط الصناعى أو التجارى
ولما كان القرار المطعون فيه قد أعمل هذا النظر اصلا وتطبيقاً فإنه يكون قد
أصاب صحيح القانون .

(نقض جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩ المكتب الفنى السنة ٢٠ رقم ٣٠٣ ص ١٤٦٧)

« العلامات المعاقب على تقليدها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات هى
الاشارات والرموز الخاصة ببعض المصالح الاميرية أو السلطات العامة والتي
اصطلح على استعمالها لغرض من الاغراض أو للدلالة على معنى خاص
أيا كان نوعها أو شكلها وهى تنطبق على الاداة التى تشمل على اصل
العلامة أو على الأثر الذى ينتج عند استعمالها. ولما كانت الاشارات التى
حصل تقليدها انما هى شعارات خاصة بمجوز اسكندرية اصطلح على
استعمالها لغرض معين وهو الختم بها على اللحوم التى تذبح فيه بحيث
تتغير يومياً لدلالة خاصة فهى بهذه الثابة تعتبر علامة مميزة له ودالة عليه
فى يوم معين ، وتقليدها لا شك فعل مؤثم .

(نقض ١٩٦٣/٢/٥ المكتب الفنى السنة ١٤ ص ١٠٧)

« اذا تعرض الحكم الى جريمة استعمال المتهم ختماً مقلداً مع علمه
بتقليده - التى دانه بها - فى قوله « اما تهمة استعمال الختم المقلد التى
وجهتها النيابة الى المتهم فهى ثابتة قبله من اعترافه بملكية اللحوم ومن
ضبطها يحمله عقب ذبحها بفترة وجيزة وعليها الختم المقلد مع علمه بتقليده
وفيما قاله الحكم عن هذه الجريمة ما يكفى فى بيان علم المتهم بالتقليد .

(نقض ١٩٥٩/٤/٦ المكتب الفنى السنة ١٠ ص ٤٢)

« فى جريمة تقليد الاختام يكفى لتوفر ركن التقليد امكان انخداع
الجمهور بهيمة الختم المقلد دون اقتضا - أى شرط آخر .

(نقض ١٩٨٠/١١/٣٥ ربع قرن ج ١ ص ٣٢٥ بند ١)

« ان جنابة تقليد ختم أو علامة احدى المصالح أو احدى جهات
الحكومة المنصوص عليها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات تتحقق متى كان
التقليد من شأنه خدع الجمهور فى المعاملات اذ ان القانون لا يشترط ان

يكون التقليد متقناً بحيث يتخدع به المدقق . بل يكفي بأن يكون بين العلامتين المقلدة والصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة لدى التعامل . متى اثبت الحكم أن التقليد كان بحيث يتخدع به الجمهور كان هذا كافياً لتوفر ركن التقليد في الجناية المقررة دون اقتضاء أى شرط آخر .

(نقض ٥١/١/١٥ ربيع قرن ج ١ ص ٣٢٥ بند ٢)

« لا يشترط في جناية تقليد ختم أو علامة إحدى جهات الحكومة المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات أن يكون التقليد متقناً بحيث يتخدع به الفاحص المدقق بل يكفي أن يكون بين المحتمين أو العلامتين المقلدة والصحيحة تشابه يسمح بالتعامل بالخطم أو العلامة المقلدين » .

(نقض ١٩٥٥/١٠/٣ ربيع قرن ج ١ ص ٤٢٥ بند ٣)

« أن المبرة في تقليد الاختام وما مائلها مما نصت عليه المادة ١٧٤ ع ليست بالجبهة المأذونة باستعمال الختم وإنما هي بالخطم المقلد نفسه ، فمتى كان هذا الختم صادراً من جهة حكومية لاجل استعمال غرض معين سواء بواسطة رجال الحكومة أنفسهم أم بواسطة غيرهم ممن تعهد اليه باستعماله كان تقليد هذا الختم جناية تزوير معاقباً عليها بالمادة ١٧٤ المذكورة وكان استعماله جناية كذلك طبقاً لهذه المادة . فالختم الصادر من القسم البيطري التابع لوزارة الزراعة لكي تستعمله شركة الاسواق في سلخانة معينة يكون تقليده جناية واقعة تحت حكم المادة ١٧٤ السابقة الذكر » .

(نقض ٣٥/١١/١٨ ربيع قرن ج ١ ص ٤٢٥ بند ٤)

« لما كان الشارع في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات قد سوى بين من يزور أو يقلد علامة إحدى جهات الحكومة بنفسه ومن يرتكب ذلك بواسطة غيره مما يجعل مرتكب التزوير أو التقليد في الحالتين فاعلاً للجريمة وكانت النيابة العمومية قد رفعت الدعوى على المتهم لانه :

أولاً : زور بواسطة غيره علامة إحدى جهات الحكومة » لجنة التمييز « واستعملها بأن بصم بها على تصاريح مزورة بصرف اقمشة زواج باسماء اشخاص آخرين .

ثانياً : قلد بواسطة غيره امضاءات مفتشى التموين وثالثاً اشترك مع آخر مجهول بطريق الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب تزوير فى أوراق أميرية هى التصاريح السالف ذكرها ورابعاً : استعمال هذه التصاريح المزورة مع علمه بتزويرها بأن قدمها للمحلات التجارية المختصة وحصل على أقمشة قمرنية لا حق له فيها وطلبت عقابه بالمواد ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٤ و ٢/٤٠ و ٣ و ٤١ من قانون العقوبات ، وكان الحكم المطعون فيه قد اذانه بهذه التهم الاربع مع تطبيق المادة ٣٢ عقوبات - فانه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(نقض ١٩٥٤/٥/١٧ ربع قرن ج ١ ص ٤٢٦ بند ٥)

د القاعدة القانونية المقررة فى جرائم التقليد تقضى بأن العبرة بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف ، وأن الجريمة تتحقق متى كان التقليد من شأنه أن يخدع الجمهور فى المعاملات لان القانون لا يشترط أن يكون التقليد متقناً بحيث يخدع المدقق ، بل يكفى أن يكون بين العلامتين المقلده والصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة فى التعامل .

(نقض جلسة ١٩٦٣/٢/٥ المكتب الفنى السنة ١٤ ص ١٠٧)

د ان مجرد تقديم ورقة مالية مقلدة لشخص وعرضها ليشترها وقبول هذا العرض من جانبه يعد استعمالاً يقع تحت طائلة المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات . ولا يلزم ان يكون المجانى وقت ذلك حائزاً بنفسه الاوراق التى يتعامل بها اذ يكفى ان تكون الحيازة لغيره مادام يعلم ان هذه الاوراق مقلدة سواء كان علمه قبل أو اثناء العرض للتعامل .

(نقض جلسة ١٩٦٣/١١/١١ المكتب الفنى السنة ١٤ ص ٧٩٥)

د جرى قضاء محكمة النقض على أن تحضير الادوات والسبائك اللازمة للتزييف واستعمالها بالفعل فى اعداد العملة الزائفة التى لم تصل الى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج فى المعاملة هو فى نظر القانون من أعمال الشروع المعاقب عليه قانوناً . ولما كان الثابت أن تفتيش مسكن المطعون ضده الثانى قد أسفر عن ضبط قوالب للتزييف وعدد من العملات المعدنية المزيفة وبعض السبائك المعدنية وأدوات أخرى مختلفة مما تستعمل فى

التزيف وذلك بعد أن انكشف لرجال مكتب مكافحة التزيف أمر المطعون ضدهم وهم يبحثون عن مشتر لعملتهم المزيفة ، فانهم يكونوا قد تعدوا مرحلة التقليد والتحضير وانتقلوا الى دور التنفيذ بحيث لو تركوا وشأنهم لتحت المجرمة فى اعقاب ذلك مباشرة ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى ببرائة المطعون ضدهم استناداً الى أن الواقعة لا تعد شروعاً فى تقليد بالرغم من ضبط هذه الادوات التى أعدت لهذا الغرض فانه يكون قد أخطأ فى القانون »

(نقض جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ المكتب الفنى السنة ١٥ ص ٧٩٥)

» من المقرر أن جريمة الشروع فى تقليد الاوراق المالية تتحقق بقيام الجانى بطبع هذه الاوراق بما استعمله من آلة للطباعة وبما استخدمه من أدوات ومواد ومواد أخرى ولو كان هناك نقص أو عيوب فى التقليد .

(نقض جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ المكتب الفنى السنة ١٦ ص ٦٣٢)

» جريمة تقليد غاذج ورقية مطبوعة لآخرى مسجلة والتى حددت المادة ٤٧ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحماية حق المؤلف - عناصرها - هى جريمة عمدية لا تتحقق الا بقيام الركن المعنوى متشكلاً فى القصد الجنائى ادى الجانى وهو علمه بأنه يبيع نموذجاً مقلداً . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه انه قد اكتفى بالتدليل على ثبوت الفعل المادى وحده وهو تعامل الطاعن بالبيع فى نسخ المصحف المقلدة ، وأغفل التحدث عن علم الطاعن بهذا التقليد وهو الركن المعنوى الذى لا تقوم الجريمة بدونه ، فان الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان بما يعيبه ويوجب نقضه .

(نقض جلسة ١٩٦٤/١/٢٧ المكتب الفنى السنة ١٥ ص ٨٤)

» يختلف القصد الجنائى الذى يتطلبه نص المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات عن القصد الجنائى الذى تتطلبه المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، القصد الجنائى فى المادة ٢٠٦ قصد خاص هو العلم بتحريم الفعل ونية استعمال الشيء المقلد أو المزور استعمالاً ضاراً بمصلحة الحكومة أو بمصلحة الافراد وهو مفترض من التقليد أو التزوير وعلى المتهم وحده

اثبات عكس هذا القصد ، أما القصد الجنائي في المادة الاخرى الخاصة بعلامات الدفعة فقصده عام هو مجرد العلم بالتقليد أو التزوير دون اذن الجهات المختصة ، ولو كان ذلك لاغراض ثقافية أو علمية أو فنية أو صناعية ، مما لا يتوافر به القصد الجنائي المنصوص عليه في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات .

(نقض جلسة ١٩٥٩/٢/٣ المكتب الفني السنة ١٠ ص ١٥٥)

« من المقرر أنه لما كانت المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات تشترط توافر قصد خاص هو نية استعمال الشيء المقلد أو المزور استعمالاً ضاراً بمصلحة الحكومة والافراد الأمر الذي يستفاد من ارتكاب التقليد أو التزوير ويكون على المتهم في هذه الحالة عبء نفي توافره » .

(نقض جلسة ١٩٧٩/٦/١١ المكتب الفني السنة ٣٠ رقم ١٤٣ ص ٦٦٩)

« لم يجعل القانون لاثبات التقليد أو التزوير طريقاً خاصاً » .

(نقض جلسة ١٩٦٥/١/٢٦ المكتب الفني السنة ١٦ ص ٧٥٦)

« لم يجعل القانون لاثبات التقليد أو التزوير طريقاً خاصاً . فليس يشترط لاجراء المضاهاة ان يكون المتهم معترفاً بالبصمة المأخوذة من اللحوم المضبوطة يحمله أو البصمة الصحيحة للختم المقلد مادامت المحكمة قد اطأنت من الأدلة السائفة التي أوردها الى ثبوت الجريمة في حقه » .

(نقض جلسة ١٩٥٦/٥/١٤ المكتب الفني السنة ٧ ص ٧١٥)

« اذا كان الحكم مع ادانته المتهم بتهمة تقليد واستعمال ختم مراقب تموين وتذاكر توزيع كيروسين لم يبين كيف فقد المتهم ختم هذا المارلف ولا كيف قلد تذاكر توزيع الكيروسين وكان كل ما أورده من أدلة على ذلك ان دل على شيء فانما دل على أن بعض الكيرونات المذكورة وجدت عند المتهم وهي نظيفة لم تستعمل وأن اجاباته عما وجه اليه مضطربة ودفاعه غير مستساغ - فهذا الحكم لا يؤدي في العقل ولا في المنطق السليم الى ان المتهم هو الذي زور امضاء المارلف المذكور وقلد تذاكر توزيع الكيروسين ولا يقطع بأنه كان يعلم بتزويرها - وبذا يكون الحكم قاصراً في بيان واقعة الدعوى واجباً تقضه » .

(نقض جلسة ١٩٥١/٤/٢ ربع قرن ص ١ ص ٦)

« اذا كان كل ما قاله الحكم فى بيان واقعة الدعوى (تزوير ختم السلخانة) هو « ان الاختام الموجودة على اللحوم المضبوطة تغاير اختام السلخانة فهذا الحكم يكون قاصراً فى بيان واقعة الدعوى وعناصر الجريمة التى أدان الطاعن فيها اذ هو لم يبين ماهية الاختام الصحيحة أو المزورة وهل هى من أرقام حروف أو علامات كما لم يبين ما اذا كانت الاختام المزورة تشبه الاختام الحقيقية للسلخانة حتى يمكن القول بأن ما أحدثه الطاعن يعد تزويراً ومجرد قول الحكم بمغايرة الاختام الموجودة على اللحوم لاختام السلخانة لا يمكنى ، اذ المغايرة قد توجد دون وقوع أى تقليد للختام الحقيقى فلا تتحقق جريمة التزوير . »

(نقض جلسة ١٩٠٢/٦/٩ مع قرن ج ١ ص ٤٢٩ بند ٧)

« متى كان الحكم قد اثبت فى حق الطاعنين اتفاقهم مع باقى المتهمين على استعمال أوراق النقد المقلدة - والتى كانت فى حوزة أحدهم - ووجودهم جميعاً على مسرح الجريمة وقت مقارفتها واتحاد نيتهم على تحقيق النتيجة التى وقعت واتجاه نشاطهم الاجرامى الى ذلك ، فان هذا وحده يكفى لتضامنهم فى المسؤولية الجنائية باعتبارهم فاعلين اصليين . وليس بلازم ان يعدد الحكم الاعمال التى اتاها كل منهم على حدة . »

(نقض جلسة ١٩٦٣/١١/١١ المكتب الفنى السنة ١٤ ص ٧٩٥)

« لا يعيب الحكم عدم محدثه صراحة وعلى استقلال عن علم المتهم بتقليد الاوراق المالية التى يتعامل بها ما دامت الوقائع كما اثبتتها تفيد توافر هذا العلم لديه . ولو كان فيما أورده الحكم المطعون فيه حضور الطاعن الاجتماعات المتعددة التى جرت فيها المساومة وعرض الاوراق المالية للبيع بشمن لا يعدو ثلث القيمة للأوراق الصحيحة ، ما يوفر علم الطاعن بتقليد هذه الاوراق . وكان القول بتوافر علم المتهم بالتقليد هو من خصائص محكمة الموضوع تستقل به وتستخلصه من الوقائع والعناصر المطروحة عليها ، فان النعى على الحكم بالقصور يكون غير سديد ويتعين رفضه . »

(نقض جلسة ١٩٦٣/١١/١١ المكتب الفنى السنة ١٤ ص ٧٩٥)

« القاعدة القانونية المقررة فى جرائم التقليد تقضى بأن العبرة هى بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف . فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يخالف هذه القاعدة واستند فى قضائه بالبراءة ورقض الدعوى المدنية الى أن أوجه الشبه مقصورة على أساس العمليات الطبية والكيميائية المشتركة علمياً والمعروفة للملكة » فى صناعة تكرير الزيوت المعدنية . « وأنها معدومة فيما يتميز به اختراع عن آخر من كيفية إجراء العمليات وتطبيقها ، فإن ما انتهى اليه الحكم يكون صحيحاً فى القانون » .

(نقض جلسة ١٩٦٣/٥/٢١ المكتب الفنى السنة ١٤ ص ٤٣٨)

« عالج القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٦ أحكام نوعين من التقليد ، وهما تقليد براءة الاختراع وتقليد الرسوم والناذج الصناعية ، وبينت نصوصه ماهية كلا منهما . ولما كانت واقعة الدعوى هى تقليد نموذج صناعى مسجل وليست تقليد براءة اختراع ، فإن الحكم إذا قام قضاء على ماحدث به عن تقليد براءة الاختراع يكون قد خلط بين نوعين التقليد رغم اختلاف الأحكام الخاصة لكل منها ، ويكون بذلك قد أخطأ فى تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة مما يعيبه ويستوجب نقضه وذلك بالنسبة الى الدعوى المدنية محل الطعن » .

(نقض جلسة ١٩٦٥/٣/٨ المكتب الفنى السنة ١٦ ص ٢٢٣)

« متى كانت المحكمة قد انتهت فى منطق سليم الى عدم توافر ركن التقليد لان العلامة التى وضعت على اللعوم لا يمكن أن ينخدع بها أحد سواء من يعرف القراءة والكتابة أو من لا يعرفها ، وهو من الواقع الذى استيقنته المحكمة نفسها قس الدعوى بما لها من سلطة تقديرية فانه لا يقدح فى سلامة هذا التقدير أن يكون الحبير الفنى قد رأى غير ما رآته المحكمة » .

(نقض جلسة ١٩٥٨/٣/٣ المكتب الفنى السنة ٩ ص ٢٢٢)

« ان المادة ٢١ من قانون العقوبات تقضى بأن الاشخاص المرتكبين لجنايات التزوير المذكورة بالمواد السابقة عليها ومن بينها المادة ٢٠٦ يعفون من العقوبة إذا أخبروا الحكومة بهذه الجنايات قبل قاصها وقبل الشروع فى

البحث عنهم وعرفوا بفاعليها الآخرين أو سهلوا القبض عليهم ولو بعد الشروع فى البحث المذكور . وهذه المادة مطابقة فى نصها ومعناها للمادة ٢٠٥ . ولا يغير من هذا المعنى شيئا إضافة عبارة « وعرفوا بالفاعلين الآخرين » فى المادة ٢١ . والمادتان مستمدتان من قانون العقوبات الفرنسى ، فالمادة ٢٠٥ تقابل المادة ١٣٨ والمادة ٢١ تقابل المادة ١٤٤ . وقد أكتفى الشارع الفرنسى فى المادة ١٤٤ بالنص على أن تسرى أحكام المادة ١٣٨ على الجرائم الخاصة بتقليد الأوراق المالية دون تكرار النص كما فعل المشرع المصرى . وكلتا المادتين إنما تتحدثان عن حالتين مستقلتين لا عن شرطين يجب اجتماعهما حالة واحدة . الحالة الأولى هى أخبار الحكومة قبل تمام الجريمة وقبل البحث عن الجناة ، والثانية تسهيل القبض عليهم ولو بعد الشروع فى البحث عنهم . وليست العلة فى الإعفاء مقصورة على الخيلولة دون تمام هذه الجرائم وضبطها قبل وقوعها ، بل لقد رأى المشرع أن يتوسع فى الأعفاء فيتغاضى عن العقاب فى الحالة الثانية أيضاً فى سبيل الوصول الى معاقبة باقى الجناة » .

(نقض جلسة ١٤/١/١٩٥٣ المكتب الفنى السنة ٤ رقم ١٠ ص ٣٣)

« كون المتهم هو الذى أرشد الحكومة عن شريكه وسهل القبض عليه وإن هذا يستوجب اعفاءه من العقوبة ، مسألة خاصة بالموضوع ، فمتى ثبت لمحكمة الموضوع أنه لم يكن للمتهم أى عمل لتسهيل القبض على شريكه وأنه بذلك لا يستحق الاعفاء المنصوص عليه فى المادة ٢١ ع كان قولها الفصل فى هذا الامر » .

(جلسة ١٩٣٠/١/٣ . القضية رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٤٧ ق)

« يجب لاعتبار المحرر مزوراً أن يقع التفتير فى نفس المحرر مباشرة وباحدى الطرق المبيته على سبيل الحصر فى قانون العقوبات - فإذا وضع صورته الشمسية على رخصة رسمية ليست له محل صورة صاحب الرخصة الحقيقى فهذا الفعل وإن كان يترتب عليه تغيير ضمنى فى معنى الرخصة إلا أنه تغيير مباشر لم يقع على نفس المسطور ولم يحصل باحدى الطرق المبيته فى القانون للتزوير المادى إذ أن المتهم لم يمس كتابة الرخصة ولم يدخل

عليها أى تغيير مادی فهو اذن تغيير من نوع خاص بعيداً عما رسمه القانون فى باب التزوير ولذلك لا يمكن اعتباره تزويراً جنائياً لعدم جواز التوسع فى تأويل أحكام قانون العقوبات . ولا يصح أن يقاس التغيير الذى يحصل بوضع صورة شمسية مكان أخرى بالتغيير الذى يحصل فى علامة واردة بالمرور أو فى رقم أو ترقيم فيه اذ العلامات والارقام والترقيم ليست الا أجزاء من المرور فالتغيير فى ذات المرور أما الصورة الشمسية فلا يمكن اعتبارها جزء من المرور لأنها ليست من نوع الكتابة المعروفة ولا يمكن ادخالها تحت نص من نصوص التزوير .»

(نقض جلسة ١٩٣٤/١/١٥ ربع قرن ج١ ص ٣٣٥ بند ٩١)

« تغيير الحقيقة فى محرر بوضع امضاء مزور يعد تزويراً مادياً ، متى كان المرور صالحاً لأن يستخدم أساساً لرفع دعوى أو مطالبه بحق ، ومتى كان من الممكن أن يترتب عليه ضرر بالغير .»

(نقض جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣ للمكتب الفنى السنة ١٥ ص ٢٠٦)

« يمكن لتوافر جريمة تزوير المحرر الرسمى أن تكون الورقة صادرة من موظف عسمى مختص بتحريرها ولا يتغير من هذا النظر ان القسيمة كانت عن دفع مستخرج رسمى من مديرية معينة والتزوير الذى طرأ عليها يتصل بنشاط المنطقة التعليمية عليها ، أو أن هذا المحرر يختلف عن القسائم التى تحصل بها المصروفات المدرسية مادام الحكم قد أثبت ان القسيمة محل التزوير قد غيرت الحقيقة فى بياناتها تغييراً مادياً شمل تاريخها والامضاء المنسوب الى الصراف والمبلغ الذى كان مدرجاً بها أصلاً .»

(نقض ١٩٦١/١/٩ للمكتب الفنى السنة ١٢ ص ٦٤)

التزوير المفترق :

« ولئن كان من المقرر أنه لا يلزم فى التزوير المعاقب فى التزوير المعاقب عليه أن يكون متقناً يلزم لكشفه دعاية خاصة بل يستوى أن يكون واضحاً لا يستلزم جهداً فى كشفه أو متقناً وتعذر على الغير أن يكشفه مادام أن تغيير الحقيقة فى الحالتين يجوز أن يتخذ به بعض الناس إلا أنه من المقرر أيضاً فى التزوير فى المحررات اذا كان ظاهراً بحيث لا يمكن أن

يغدر به أحد فلا عقاب عليه .»

(نقض ١٩٨١/٢/٢٥ المكتب الفني السنة ٢٢ رقم ٥ ص ٢٨٧)

« إذا كانت المحكمة لم تقم بإدانة المتهم في التزوير على أساس أنه هو الذي كتب بخطه الرقم المزور بل أقامت على أساس ما اقتنعت به واستخلصه في منطق سليم من الأدلة التي ذكرتها من أن التزوير إنما حصل بعرفته مما يصح معه أن يكون بنفسه أو بواسطة غيره ، فإن عدم محدثها عن طلب المتهم اليها تعيين خبير لتحقيق ما يدعيه من أنه لم يكتب بخطه العبارة التي وقع فيها التزوير ويكون معناه أنها رأت أن الدعوى ليست في حاجة إلى تعيين خبير ولا يكون حكمها صحيحاً لعدم إجابتها هذا الطلب وعدم ردها عليه رداً صريحاً .»

(نقض جلسة ١٩٤٢/٥/١٠ ربع قرن ج ١ ص ٢٣٥ بند ٢)

- متى كان الحكم قد أقيم على أساس أن المتهم ارتكب التزوير لمصلحة نفسه بواسطة غيره ولم يتم على أنه هو الذي غير الحقيقة بخط يده فلا يجرى المتهم ما هو ثابت بتقرير الطبيب الشرعي من أنه لا يمكن نسبة الخط المكتوب به الكلمة المزورة إليه أو نقيها عنه ولا يقدر في صحة الحكم عدم رده على تمسك المتهم بذلك .»

(نقض جلسة ١٩٤٥/١/١٥ ربع قرن ج ١ ص ٢٣٥ بند ٣)

« متى كان الحكم قد أثبت بالأدلة التي أوردها أن المتهم لا بد ضالع في التغيير الذي وقع في الورقة فإن وقوع التغيير بيد شخص آخر ليس من شأنه أن يؤثر في مستلثته ، إذ لا يجب لمعاقبة المتهم علي التزوير أن يكون تغيير الحقيقة في الورقة قد وقع بيده هو .»

(نقض جلسة ١٩٤٦/١/١٦ ربع قرن ج ١ ص ٢٣٥ بند ٤)

« أن وقوع التغيير في المحرر المزور بيد شخص آخر خلاف المتهم لا يؤثر في مستلثته - ومن ثم فانه لا جدوى مما يشير الطاعن من جدل حول خطأ الحكم في اعتباره فاعلاً أصلياً لا شريكاً. في جريمة التزوير مادامت عقوبة الحبس التي قضى بها عليه مقرره في القانون للاشتراك في هذه الجريمة .»

(نقض جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ للمكتب الفني السنة ١٥ ص ٤٣٤)

- « لن طرق التزوير التي نص عليها القانون تندرج كلها تحت مطلق التزوير بتغيير الحقيقة الذي يعاقب عليه القانون ولم يميز الخارج في العقاب بين طريقه وأخرى من هذه الطرق بل سوى بينهما جميعاً في الحكم ولا يسوغ في العقل أن يكون ارتكاب التزوير بأحدى هذه الطرق جناية فإذا وقع بغيرها كان جنحة مادام يتحقق بأى منها معنى تغيير الحقيقة المعاقب عليه » .

(نقض جلسة ١٩٥٥/٢/٢٩ ربع قرن ج ١ ص ٣٣٥ بند ٥)

- « لن طمس الامضات الصحيحة الموضوعة على العقد ووضع اختام بدلاً منها لتحتج مضاهاة الامضات على ورقة أخرى - ذلك هب مادي في العقد يتوافر به التزوير لما فيه من تغيير الحقيقة الطريقة التي تم بها التوقيع عند التعاقد .

(نقض جلسة ١٩٤٠/١١/١١ ربع قرن ج ١ ص ٣٣٦ بند ١١)

- « متى كانت المحكمة قد ذكرت في حكمها أن جريمة التزوير التي أدانت المتهم فيها وقعت بطريق التوقيع اصطنع خصيصاً لهذا الغرض أو أنه كان خلصة بالهتّم الحقيقى للمجنى عليه ، لان المؤدى واحد . وليس على المحكمة فى الحالة الاخيرة أن تحقق كيفية حصول المتهم على الختم مادامت هى قد اقتنعت من وقائع الدعوى وادلتها بتزوير التوقيع .

(نقض جلسة ١٩٤٥/١/١ ربع قرن ج ١ ص ٣٣٦ بند ١٢)

- « من ينتزع اعضاء صحيحاً موقعاً به على محرر ويلصقه بمحرر آخر يرتكب تزويراً مادياً بطريقة تغيير المحرر ، لانه بقلته انما ينسب الى صاحب الامضاء واقعه مكلّبه هي توقيع على المحرر الثانى » .

(نقض جلسة ١٩٣٧/١/٢٥ ربع قرن ج ١ ص ٣٣٦ بند ١٣)

- « اذا حضرت امرأة أمام الطبيب وعرضت نفسها عليه متمسكة باسم أخرى يراد عقد زواجها وطلبت اليه اعطاها شهادة بمنتهى توصلاً لاثبات أن من المرأة المتحلل اسمها أكثر من ست عشرة سنة حتى يمكن عقد زواجها وانخدع الطبيب واعطاها الشهادة المطلوبة ووقعت هى على هذه الشهادة بصفة اصبعها فهذه الشهادة لا تزور فيها مطلقاً لا مادياً ولا معنوياً لانها

ليست متداً على احد ولا تضر أحداً . فهي لا تضر الطبيب لأنه اثبت فيها ما شاعده تماماً ولا المرأة التي كان مراداً عقد زواجها لان التزوير كان اصلحتها .

(تلغز جلسة ١٩٣٩/١٠/٩ ربح قرن جا ص ٣٣٧ بتد ١٥)

- وللبصه حرمة والمحرم القليل بها حجة فيما سطر من أجله والبحث بها حيث بالثقة العامة التي وضعت فيه مستوجب للمقاب للمحرر الذي يستند فيه للمحرر أى تمهد أو التزام ويذل بهصة تنسب كلاً لهذا الغير يكتسب في الظاهر شكل الورقة الصحيحة المكتبة ذلك التمهيد أو الالتزام ويمكن أنه يخدم من يتعامل به كما تخدم الورقة لليلة بامضاء مزور وخدم مزور من يتعامل بها - ذلك لان البصات تشابه وهي لا تقرأ الا بعد تحقيق فنى فيمكن للمزور أن يقدم ذلك المحرر للقضاء ويحصل منه على ما يحصل عليه لو قدم له ورقة عليها خدم أو امضاء مزور فهو إذن محرر يصلح مبنياً أن يكون أساساً للمطالبة بحق ويمكن أن ينشأ عنه ضرر للغير ومن ثم يصم بامضاه أو اصبح غيره على محرر وتنسب كلاً تلك البصه لشخص آخر لما ينتحل شخصية ذلك الشخص الآخر والاتصال طريقة مستقلة من طرق التزوير غير أن من ينشئ محرراً مبنياً لتمهيد أو التزام وينسبه الى غير محرره بان يصم به بهصة ينسبها كلاً الى هذا الغير يصح من جهه اخرى أن يعد تزويراً بطريق الاصطناع من طرق التزوير المنصوص عليها قانوناً .

(تلغز جلسة ١٩٣٠/٢/٢٥ ربح قرن جا ص ٣٣٧ بتد ١٧)

د مجرد اصطناع ورقة رسمية والتوقيع عليها بامضاء مزور للموظف المختص بمحرر الورقة هو تزوير معاقب عليه ، وذلك على أساس أن تغيير الحقيقة في هذه الحالة يكون بنسبتها الى الموظف الذى قلد توقيعهم .

(تلغز جلسة ١٩٥٧/١/٧ للمكتب اللغز السنة ٨ ص ٧)

د من المقرر انه يدخل في حكم المحررات الرسمية . فيما يتعلق بهجرة التزوير ، المحررات المصطنعة التي تنسب زوراً الى موظف عمومي مختص وتعطى شكل المحررات الرسمية الصادرة عنه ويلحق بها الأوراق المزورة التي

تتخذ مظهر الأوراق الرسمية وتذيل بتوقيعات لاشخاص لم يكونوا فعلاً من الموظفين العموميين متى كان الجاني قد قصد أن يوهم بذلك وكانت الورقة بالصورة التي اتخذتها يمكن أن ينخدع بها الناس وخصوصاً من أريد خداعه».

(نقض ١٩٦١/٣/١٤ المكتب الفنى السنة ١٢ ص ١٥٦)

« لا يشترط فى جريمة التزوير فى الاوراق الرسمية أن تصدر فعلاً من الموظف العمومى المختص بتحرير الورقة بل يكفى أن تعطى هذه الاوراق المصطنعه شكل الاوراق الرسمية ومظهرها وان ينسب صدورها كذباً الى موظف عام للابهام برسميتها ولو انها لم تصدر فى الحقيقة عنه . كما لا يشترط لتحقيق رسمية المحرر انه يشتمل على توقيع الموظف المختص المنسوب اليه انشاؤه بل يكفى أن يتضمن ما يفيد تداخله فى تحريره واعداده وان يحتوى من البيانات ، على ما يوهم بانه هو الذى يباشر اجراءاته فى حدود اختصاصه بحيث يتوفر له من المظهر والشكل ما يكفى لأن ينخدع به الناس ».

(نقض جلسة ١٩٦٢/٤/٣ المكتب الفنى السنة ١٣ ص ٣٠٠)

« عند البحث فى توافر أركان جريمة معينة يجب أن يقصر النظر على الوقت الذى ارتكبت فيه الجريمة فإذا رُوى أن الضرر الذى هو ركن جريمة التزوير مثلاً قد كان وقت مقارفة الجريمة محتمل الوقوع ولم يكن مستحيل التصور وكانت الاركان الأخرى متوافرة فى ذلك الوقت كان فعل التزوير مستحق العقاب مهما طرأ بعد ذلك من الظروف التى يمكن أن تحول دون وقوع أو تمتع احتمال وقوعه لانها إما أن تكون قد وقعت بأسباب خارجة عن ارادة الجاني فلا يمكن أن يكون لها أثر فى محو جرمته واما أن يكون الجاني نفسه هو الذى أراد أن يتلاقى الامر ويحول دون وقوع الضرر أو يصلح بما أفسده بسابق فعله . والمتفق عليه فى هذه الصورة أن فعل الجاني اللاحق لا يمكن أن يحو سابق جرمه وبخاصة فى جريمة التزوير حيث يكفى فيها أن يكون ركن الضرر وقت ارتكابها محتمل الوقوع مجرد احتمال ».

(نقض جلسة ١٩٦٣/٥/١٢ ربع قرن ج ١ ص ٣٢٩ بند ٢٩)

« تقدير الضرر أو احتماله يكون عند مقارفة الجريمة لا بعدها فإذا اتهم شخص بأنه ارتكب تزويراً في ورقة عرفيه (سندين) بأن غير تاريخ الاستحقاق من سنة ١٩٣١ مثلاً الى سنة ١٩٣٩ ثم سدد مبلغ الدين للنحنى عليه قبل تقديم القضية للمجلس فلا أهمية لهذا التسديد بعد ارتكاب جريمة التزوير فعلاً ».

(نقض جلسة ١٩٣٣/٦/١٩ ربع قرن ج ١ ص ٣٣٩ بند ٣٠)

« ان البحث في وجود الضرر واحتماله في جريمة التزوير إنما يرجع فيه الى الوقت الذى وقع فيه تغيير الحقيقة بغير التفات الى ما قد يطرأ فيما بعد . فالتزوير يعاقب عليه ولو وافق صاحب الامضاء بعد تزوير امضائه على ما جاء بالشكوى ».

(نقض جلسة ١٩٤٣/٥/٣ ربع قرن ج ١ ص ٣٣٩ بند ٣١)

« ليس من الضروري لتوفر ركن الضرر في جريمة التزوير أن يقع الضرر مباشرة على من أسندت اليه الورقة المزورة بل يكفى لذلك وقوع الضرر على أى شخص آخر ولو كان غير من وقع التزوير عليه ».

(نقض جلسة ١٩٣٦/٢/١٠ ربع قرن ج ١ ص ٣٣٩ بند ٣٢)

« لا يشترط لتوفر ركن الضرر في جريمة التزوير أن يحل ذلك الضرر بمن زور عليه المحرر بل يتوفر هذا الركن ولو كان التزوير قد حل أو كان محتمل الحلول بأى شخص آخر ».

(نقض جلسة ١٩٣٦/٣/٢ ربع قرن ج ١ ص ٣٣٩ بند ٣٣)

« أن احتمال حصول الضرر يكفى في جريمة التزوير سواء أكان المحرر رسمياً أم عرفياً » .

(نقض جلسة ١٩٤٤/٣/١٢ ربع قرن ج ١ ص ٣٤٠ بند ٣٤)

« القانون لا يشترط في التزوير وقوع الضرر بالفعل بل يكفى باحتمال وقوعه ».

(نقض جلسة ١٩٤٥/١٢/١٠ ربع قرن ج ١ ص ٣٤٠ بند ٣٥)

« انه لما كان العقاب على جريمة التزوير يكفى فيه أن يعلم الجانى عمله من شأنه احداث ضرر بالغير سواء اكان الضرر حالاً أم محتمل

الوقوع ، وكان محضر البوليس صالحاً لأن يحتج به ضد من يتحمل اسمه فيه ، فإن تبرئه من يتحمل اسم شخص معروف له في محضر تحقيق على أساس عدم حصول ضرر بالفعل للشخص المتحمل اسمه اعتباراً بأنه لا يمكن في هذه الحالة احتمال حصول الضرر - هذا يكون خطأ في القانون » .

(جلسة ١٩٤٩/٢/٧ يوم ١٠ ص ٢٤٠ بند ٣٦)

د لا يشترط في التزوير وقوع الضرر بالفعل بل يمكن احتمال وقوعه والبحث في وجود الضرر واحتماله أن يرجع فيه إلى الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة بغیر التفات إلى ما يطرأ فيما بعد » .

(تضمن جلسة ١٩٦٥/٢/١٥ للكتب الثاني السنة ١٦ ص ١٢٩)

د إن العلم فيما يتعلق بمتضرر الضرر على الخصوص لا يشترط فيه أن يكون علماً واقعياً فعلياً بل من الملتزم عليه أنه يمكن لا مكان القول بتوافر هذا العنصر أن يكون في وضع الجهاني أن يعلم بأنه من شأن تغييره للحقيقة أن يترتب عليه ضرر سواء علم ذلك فعلاً التصدر الضرر شخصاً أمام بصيرته أم لا . ولا يقبل من الجهاني أن يعتذر بعدم إدراكه وجه الضرر بل أن من واجبه عند مناقشته تغيير الحقيقة أن يقلب الأمر على كل وجهه وأن يقرى ويستبصر فيما قد يمكن أن يحدث من الضرر من أثر فعله فإن قصر في هذا الواجب فإن قصوره لا يرفع عنه المسؤولية فالشخص الذي يؤدي شهادته لدى المحكمة الشرعية متحلاً اسم رجل معلوم من لدنه يعتبر مزوراً لأن الال ما كان يجب عليه أن يتصوره أن انتحال هذا الاسم فيه تقويل صاحب الاسم الحقيقي لما لم يقله وهو ضرر أدبي لا يستهان به . على أنه يقطع النظر عن خطأ الضرر فإن ما ارتكبه الجهاني من التزوير قد حصل في محضر رسمي . ومثل هذا الترخ من التزوير يتوافر فيه الضرر بالصالح العام لما للاجراءات الرسمية من حرمة واجبة مراعاتها . ولا أهمية لما يستدريء به التهم مستوليعة من أنه لم يقصد من تأدية هذه الشهادة الاضرار بأحد بل كان قصده الوحيد مساعدة واقعة الدعوى الشرعية ضد زوجها فإن هذه المساعدة هي الباعث على ارتكاب التزوير والبواش على ارتكاب المجرم لا اعتداد بها شريطة كانت لم تقو به ما دامت الأركان

القانونية لتلك الجرائم تكون مستوفاة » .

(نقض جلسة ١٩٣٢/١/٢٦ ربع قرن ج ١ ص ٣٤١ بند ٤٢)

مجرد تغيير الحقيقة في الورقة الرسمية يتحقق به ركن الضرر ، فان كل عبث بها يقلل من الثقة والاحترام الواجبين لها قانوناً » .

(نقض جلسة ١٩٣٧/١/٤ ربع قرن ج ١ ص ٣٤١ بند ٤٣)

« لا يمنع من توافر اركان جريمة التزوير المذكورة ان المتهمين بالاحمال في مقاومة دودة القطن كانوا في الواقع زارعين قطناً ، وان زراعتهم كانت مصابة بالدودة حقيقة ، لان وكن تغيير الحقيقة معحقق باثبات الموظف كلها في المحاضر التي حررها ضدهم انهم حضروا امامه واستجوابهم ووقعوا ببصمات اصابعهم . وهذا التغيير من شأنه ان يترتب عليه ضرر اجتماعي هو تقليل الثقة في الأوراق الرسمية » .

(نقض جلسة ١٩٤٤/٤/٢٤ ربع قرن ج ١ ص ٣٤١ بند ٤٤)

« ان مجرد تغيير الحقيقة في الاوراق الرسمية بالطرق التي نص عليها القانون يكفي لتحقيق جريمة التزوير فيها بصرف النظر عن الباعث على ذلك وعما اذا كان الحق من زورها ضرراً باحد . وذلك لما يجب ان يتوافر لهذه الاوراق من الثقة والتعويل عليها » .

(نقض جلسة ١٩٥٠/٥/٢٩٧ ربع قرن ج ١ ص ٣٤١ بند ٤٥)

« ان مجرد العبث بالاوراق الرسمية يتوافر به ركن الضرر في جريمة التزوير لما فيه من تقليل الثقة بها باعتبارها بما يجب يقتضى القانون تصديقه والاخذ بما فيه .

مجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون في الاوراق الرسمية تتحقق معه جريمة التزوير بصرف النظر عن ارتكابها متى كان المقصود به مضمون المحرر بحيث يخالف حقيقته النسبية كما صدرت من الموظف الرسمي المختص باصداره ويدون ان يتحقق ضرر خاص بحق شخص معينه من وقوعها لان هذا التغيير ينتج عنه حتماً احتمال حصول ضرر بالمصلحة العامة ، اذ يترتب على العبث بالورقة الرسمية الغش

ما لها من القيمة في نظر الجمهور باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والاخذ بما فيه .

(نقض جلسة ١٩٥٦/١/٢٥ المكتب الفني السنة ٧ ص ٩١)

« يتحقق الضرر في جريمة التزوير في الورقة الرسمية بمجرد تغيير الحقيقة لما في ذلك من العبث بحجيتها وقيمتها التدليلية » .

(نقض جلسة ١٩٥٦/١./١ المكتب الفني السنة ٧ ص ٩٤٧)

« لا يعيب الحكم عدم تحدده صراحة عن ركن الضرر مادام الحكم قد دان المتهم بجريمة تقديم أوراق غير صحيحة تمكن بها من الحصول على إقامة دائمة في البلاد - إذ الضرر متلائم مع فعله المتهم وباقي المتهمين الذين ادعوا معه » .

(نقض جلسة ١٩٦٠/٤/١١ المكتب الفني السنة ١١ ص ٣٣٣)

« لا يشترط صحة الحكم بالادانة في جريمة التزوير أن يتحدث صراحة عن ركن الضرر بل يكفي أن يكون قيامه مستفاداً من مجموعة عبارات الحكم » .

(نقض جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧ المكتب الفني السنة ١١ ص ٦٠٠)

« لا يلزم لصحة الحكم بالادانة في جريمة التزوير أن يتحدث صراحة عن ركن الضرر ، بل يكفي أن يكون قيامه مستفاداً من مجموع عبارات الحكم . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته من الوقائع ما يدل على تعمد الطاعن تغيير الحقيقة في المحرر تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً وبغية استعماله فيما أعد له ليس يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن هذا الركن . وكذلك فإنه إذا كان المحرر المزور من الأوراق الرسمية فإن الضرر يفترض لمجرد تزويرها أو العبث بها لما في تزويرها من تقليل الثقة بها باعتبارها من الأوراق التي يعتمد عليها في إثبات ما فيها » .

(نقض جلسة ١٩٦٢/٤/٣ المكتب الفني السنة ١٣ ص ٣٠٠)

« من المقرر أن جريمة التزوير في الأوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير

الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التى نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصاً بعينه لان هذا التغيير ينتج عنه حتماً حصول ضرر بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالاوراق الرسمية ينال من قيمتها او حجيتها فى نظر الجمهور ، ومن ثم فان ما يصبه الطاعن على الحكم من عدم قيام ركن الضرر يكون على غير سند .

(نقض جلسة ١٩٧٩/٤/٢٩ المكتب الفنى السنة ٣٠ رقم ١٠٧ ص ٥٠٦)

« القصد الجنائى فى جريمة التزوير ينحصر مبدئياً فى أمرين : الاول علم الجانى بأنه يرتكب الجريمة بجميع اركانها التى تتكون منها أى ادراكه انه يغير الحقيقة فى محرر باحدى الطرق المنصوص عليها قانوناً وأن من شأن هذا التغيير للحقيقة - لو أن المحرر استعمل - أن يترتب عليه ضرر مادي او أذى حال أو محتمل الوقوع يلحق بالاقراد أو الصالح العام ، والثانى اقتران هذا العلم بنية استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله .

(نقض جلسة ١٩٣٣/٦/٢٦ ربع قرن ج ١ ص ٣٤٣ بند ٥٨)

« القصد الجنائى فى جريمة التزوير ينحصر فى علم الجانى بأنه يرتكب الجريمة بجميع الاركان التى تتكون منها واقتران هذا العلم بنية استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله . فاذا كان المستفاد مما أورده الحكم أن المتهم زور امضاء شخص على ظهر أمر الصرف وهو عالم بأنه يغير الحقيقة فى محرر باحدى الطرق المنصوص عليها قانوناً ، وأن من شأن هذا التغيير أن يترتب عليه ضرر مادي لهذا الشخص الذى زور امضاء عليه ، واقترن فى هذا الغرض ، فان أركان جرميتى التزوير والاستعمال تكون متوافرة ، ولا يجدى المتهم قوله انه لم يحصل على فائدة ما من التزوير الذى ارتكبه . لأن هذا ليس من الاركان المكونة للجريمة .

(نقض جلسة ١٩٤٤/٤/١٠ ربع قرن ج ١ ص ٣٤٣ بند ٥٩)

« القصد الخاص فى جريمة التزوير هو نية استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله ولا عبرة بعد ذلك بالبراهن الأخرى . فاذا كان الحكم قد استخلص عدم توافر القصد الخاص لدى المتهم بتزوير محرر عرقى من أنه لم يقصد الاضرار بصاحب الاسم الذى انتحلته لنفسه وينى على ذلك براءة المتهم

فانه يكون قد اخطأ في تفسير القانون ويتمين نقضه .

(تلقض جلسة ١٩٥٠/٢/٢٧ مع قرن ج ١ ص ٣٤٣ بند ٦٠)

» ان القصد الجنائي في جريمة التزوير يعتمد تغيير الحقيقة في الورقة تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً ونية استعمالها فيما غيرت من أجله الحقيقة فيها .

(تلقض جلسة ١٩٥٣/١/١٢ مع قرن ج ١ ص ٣٤٣ بند ٦١)

» القصد الجنائي في جريمة التزوير لا يتحقق الا اذا قصد الجاني تغيير الحقيقة في محرر باثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مما مقتضاه ان يكون عالماً بحقيقة الواقعة المزورة وان يقصد تغييرها في المحرر . واذن فاذا كان الحكم وهو بسبيل اقامة الدليل على تهمة الاشتراك في التزوير المسندة الى الطاعن قد قال « حيث ان المتهمين الثالث (الطاعن) والرابع قد وقعا على عقد البيع المزور بصفتها شاهدين وعاملين بحقيقة تزويره اذ اصرأ على ان التى وقعت بصفتها بائعة هي المجنى عليها في حين انها لم تبع ولم تضع الختم المزور الموقع به على عقدى البيع والتنازل ولم توقع به أمامهما كما ذكرت فان ما قاله الحكم من ذلك لا يؤدي الى علم الطاعن بحقيقة شخصية المتهمة التى وقعت على العقد بصفتها بائعة .

(تلقض جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ المكتب الفنى السنة ٧ ص ١٩٨)

» نية القش التى يتطلبها القانون في جريمة التزوير تتوفر متى اتجهت نية الجاني الى استعمال المحرر فيما أنشئ من أجله .

(نقض جلسة ١٩٥٦/٢/٢١ المكتب الفنى السنة ٧ ص ٢٥٤)

» يتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير يعتمد تغيير الحقيقة في الورقة تغييراً من شأنه ان يسبب ضرراً ويكون مصحوباً بنية استعمالها فيما غيرت من أجله الحقيقة فيها .

(نقض جلسة ١٩٥٦/١/١٠ المكتب الفنى السنة ٧ ص ٩٤٧)

» متى كان الحكم قد أثبت أن القصد من التزوير هو التخلص من أداء

الضريبة أو من تقديم الشهادة الدالة على الاعفاء منها ، فانه لا يؤثر في قيام الجريمة أن تكون هذه الضريبة قد سقطت بالتقادم .

(نقض جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ المكتب الفنى السنة ٩ ص ٧٣٦)

« القصد الجنائى فى جريمة التزوير إنما يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة فى محرر تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً ونية استعمال المحرر فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه ، ولا يلزم التحدث صراحة واستقلالاً فى الحكم عن هذا الركن مادام قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه .

(نقض جلسة ١٩٦١/١٢/٤ المكتب الفنى السنة ١٢ ص ٩٥٠)

« مجرد افعال العمدة أو شيخ البلد فى تحرى الحقيقة فى الورقة المزورة مهما بلغت درجته لا يتحقق له وكن القصد الجنائى فى جريمة التزوير .

(نقض جلسة ١٩٥٦/١٠/١ المكتب الفنى السنة ٧ ص ٩٦٠)

« ما انتهى اليه الامر الصادر من غرفة الاتهام تأييد قرار النيابة العامة بحفظ أوراق الشكوى المقدمة من الزوجة ضد الزوج لارتكابه تزويراً فى عقد زواجهما المحرر لمعرفة القس بتقريره انه مسيحى بينما هو مسلم لخلو المحرر من تغيير الحقيقة فى البيانات المتصلة بخلو الزوج من الموانع الشرعية التى خلا المحرر من الاشارة اليها بعد سديداً ، كما ان المستفاد من مدونات الامر المطعون فيه ان القصد الجنائى لم يكن متوافراً لدى وقت ابرام عقد الزواج اذ اعتنق الامر المذكور الاسانيد التى تقدمت بها النيابة العامة تبريراً لتصرفها ، ومنها ان الزوج حينما قرر انه مسيحى وقت الزواج فقد كان ذلك لارتداده الى الدين المسيحى فعلاً بسابقة اعترافه وتقدمه بطلب الارتداد السابق على عقد الزواج بيومين ، ولا يعيب الامر بعد ان استوفى دليله بما أوردته من اعتبارات قانونية صحيحة أن يمتزج فيخطئ فى ذكر بعض تقريرات قانونية لم يكن لها شأن فيه كقولها انه « لا ضرورة للشكليات لاعتناق دين معين إذ ان الدين صلة بين المرء وربه ... كما ان عقد الزواج لم يشرع لاثبات مله طرفيه » - طالما ان ما أوردته الامر من اعتبارات سليمة يكفى لحمل النتيجة التى انتهى اليها .

(نقض جلسة ١٩٥٨/١٢/٢١ المكتب الفنى السنة ٩ ص ١١١٤)

« متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان المتهمين حين مباشرة عقد النكاح - وهو مشروع في ذاته - قررا بسلامة نية امام المأذون - وهو يشبه لهما - عدم وجود مانع من مواعنه كانا في الواقع بجهلان وجوده ، وكانت المحكمة - بناء على وقائع الدعوى وأدلتها المروضة عليها - قد اطأنت الى هذا الدفاع وعدتهما معذورين بجهلان وجود ذلك المانع ، وأن جهلها في هذه الحالة لم يكن لعدم علمهما بحكم من أحكام قانون العقوبات ، وانما هو جهل بقاعدة مقررة في قانون اخر هو قانون الاحوال الشخصية ، وهو جهل مركب من جهل بهذه القاعدة القانونية وبالواقع في وقت واحد مما يجب قانوناً - في المسائل الجنائية - اعتباره في جملته جهلاً بالواقع ، وكان الحكم قد اعتبر الظروف والملابسات التي احاطت بهذا دليلاً قاطعاً على صحة ما اعتقده من أنهما كانا يباشران عملاً مشروعاً - للأسباب المعقولة التي تبرر لديهما هذا الاعتقاد - مما ينتفي معه القصد الجنائي الواجب توافره في جريمة التزوير ، فان الحكم اذ قضى ببراءة المتهمين يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً » .

(نقض جلسة ١٩٥٩/١١/٣ المكتب الفني السنة ١٠ ص ٨٤٤)

استعمال محرر مزور

بنـد (٨٨)

الركن المفترض :

« الاستعمال المعاقب عليه قانوناً هو استعمال ورقة تكون في ذاتها مزورة تزويراً يعاقب عليه القانون . اما تفسير الحقيقة في ورقة هي من صنع من غير فيها وليس لها من الحجية ما يجعلها صالحة لان تكون أساساً للمطالبة بحق واستعمال هذه الورقة بعد ذلك فلا عقاب عليه . فاذا كان الثابت بالحكم ان المتهم كان مستخدماً في شركة (كذا) يكلف بالتخليص على البضائع وكان يكتب قوائم (بونات) يبين فيها البضائع التي كان يخلص عليها بقيمة ما صرفه في هذا الشأن ثم يقدمها لرئيسه فيعتمدها وبهذا الاعتماد كان يصرف المبالغ المدونة بها من خزينة الشركة وثبت أن

البيانات التي كان يدرنها المتهم في هذه الفواتير كلها وهمية لا حقيقة لها
فهذه الواقعة لا عقاب عليها .

(جلسة ١٩٣٥/٦/٢٤ ربيع قرن ج ١ ص ٣٦٧ بند ٢٢٦)

» استعمال الورقة المزورة هو استعمالها فيما أعدت له ، فإذا كان
المتهم قد زور إذن بريد وأرسله لوالده لصرفه فنقد الوالد الامر وقبض القيمة
فمحاقيقته عن الاستعمال صحيحة .

(نقض جلسة ١٩٤٨/١١/٢٢ ربيع قرن ج ١ ص ٣٦٦ بند ٢٢١)

» ان في تقديم عقد البيع المزور للتسجيل استعمالا له ، لان التسجيل
تتحقق به الاستفادة من العقد بنقل الملكية وشهر البيع وتقل التكاليف إلى
المشتري .

(نقض جلسة ١٩٤٢/٢/٢٣ ربيع قرن ج ١ ص ٣٦٦ بند ٢٢٢)

» يتحقق فعل الاستعمال في جريمة استعمال الأوراق المزورة بمجرد تقديم
الورقة والتسليم بها . فما قد يحصل بعد ذلك من تنازل عن الورقة لا
يكون له أثر في الجريمة التي وقعت .

(نقض جلسة ١٩٤٣/١/٢٥ ربيع قرن ج ١ ص ٣٦٦ بند ٢٢٣)

» متى كان الثابت أن المتهم تلقى بالاورتيك المزور لكتاب الضبط
لرافاقه في ملف طلب الرخصة لاصدراها ، فذلك يكفي في جريمة استعمال
الورقة المزورة ، إذ الاستعمال يتم بصرف النظر عن تحقيق النتيجة المرجوة .

(جلسة ١٩٤٦/٢/٤ ربيع قرن ج ١ ص ٣٦٦ بند ٢٢٤)

» ان استخراج صورة مطابقة للاصل المزور من الدفاتر الرسمية
لاستعمالها ، واستعمالها فعلا مع العلم بالتزوير الحاصل في الاصل ، يعد
في القانون استعمالا لورقة رسمية مزورة لا على أساس أن هناك تزويرا في
الصورة بل على أساس ان البيانات المستشهد عليها بالصورة والورادة في
الدفتري الرسمي مزورة . فاستعمال الصورة هو في الواقع وحقيقة الأمور
استعمال للدفتري ذاته . والصور لم تجعل الا كشهادات بما هو ثابت به .

(نقض جلسة ١٩٤٣/٦/٧ ربيع قرن ج ١ ص ٣٦٦ بند ٢٢٥)

« العلم بالتزوير ركن من أركان جريمة استعمال الأوراق المزورة المنصوص عليها في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات لا تقوم هذه الجريمة إلا بشبوتها » .

(نقض جلسة ١٩٥٠/١/٩ ربع قرن ج ١ ص ٣٦٧ بند ٢٢٧)

« إذا كانت المحكمة حين قضت بإدانة المتهم في جريمة استعمال أوراق مزورة (تذاكر بيع الكيوسين) مع علمه بتزويرها قد استدلّت على ثبوت علمه بالتزوير من توقيعه على ظهر التذكرة المزورة وتوكيد صحتها فإن هذا منها لا يكفي لأنه ليس من شأنه في ذاته أن يدل على علمه بتزويرها وخصوصاً إذا كانت المحكمة قد قالت في مكان آخر من حكمها أن الاختلاف بين الأوراق المزورة والأوراق الصحيحة يدهي على النظر العادي ، وكان دفاع المتهم قائماً على أنه لا يقرأ ولا يكتب » .

(نقض جلسة ١٩٤٥/٤/١٦ ربع قرن ج ١ ص ٣٦٧ بند ٢٢٨)

« العلم بالتزوير ركن من أركان جريمة استعمال الأوراق المزورة المنصوص عليها في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات لا تقوم هذه الجريمة إلا بشبوتها فالحكم بالإدانة فيها يجب أن يقيم الدليل على توفر هذا العلم لدى المتهم . ولما كان مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت هذا العلم مادام ليس هو الذي قام بتزويرها واشترك في التزوير ، فإن الحكم الذي يقضى بإدانة امرأة في هذه الجريمة على أساس مجرد تمسكها بالورقة المزورة التي قدمها زوجها في قضية مدنية يكون قاصر البيان » .

(نقض جلسة ١٩٥٠/٩/١٩ ربع قرن ج ١ ص ٣٦٧ بند ٢٢٩)

« أن جريمة استعمال الورقة المزورة لا تقوم إلا بشبوت علم من استعمالها بأنها مزورة ، ولا يكفي في ذلك مجرد تمسكها بها أمام المحكمة مادام لم يثبت أنه هو الذي قام بتزويرها فإذا كان الحكم حين أدان الطاعن في هذه الجريمة لم يعتمد في ذلك إلا على ما قاله من أنه استعمل الورقة المزورة مع علمه بتزويرها دون أن يقيم الدليل على هذا العلم فإنه يكون قاصراً في بيان عناصر الجريمة متعينا نقضه » .

(نقض جلسة ١٩٥٣/٥/١٢ ربع قرن ج ١ ص ٣٦٧ بند ٢٣٠)

« ان جريمة استعمال الورقة المزورة لا تقوم الا بثبوت علم من استعمالها بانها مزورة ولا يكفي في ذلك مجرد تمسكه بها أمام المحكمة مادام لم يثبت انه هو الذي قام بتزويرها » .

(نقض جلسة ١٢/٥/١٩٥٢ ربع قرن ج ١ ص ٣٦٧ بند ٢٢١)

« ان مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت العلم بالتزوير وهو ركن جوهري من أركان جريمة استعمال الأوراق المزورة المنصوص عليها في المادة ٣٢٥ من قانون العقوبات لا تقوم تلك الجريمة الا بثبوته واذن فاذا كان الحكم قد استظهر حصول التزوير ونفى التهمة انه هو مرتكبه ثم دانه بجريمة استعمال سند مزور مفترضا علمه بالتزوير من مجرد تقديم السند في القضية المدنية التي رفعها على المجنى عليه وتمسكه به دون ان يبين الحكم الدليل على توفر ركن العلم بالتزوير لديه فانه يكون قاصر البيان متعينا نقضه » .

« مادام الحكم في جريمة استعمال المحرر المزور قد بين ان المتهم هو الذي عمل على تزوير المحرر قبل استعماله فذلك كاف في بيان علمه بالتزوير » .

(نقض جلسة ٥/١١/١٩٤٥ ربع قرن ج ١ ص ٣٦٧ بند ٢٢٣)

« متى كان المتهم قد أدين باعتباره ضالعا في التزوير فهذا يتضمن انه حين استعمال الورقة المزورة كان لابد يعلم بأنها مزورة » .

(نقض جلسة ٤/٢/١٩٤٦ ربع قرن ج ١ ص ٣٦٧ بند ٢٣٤)

« من المقرر انه لا تقوم جريمة استعمال الورقة المزورة الا بثبوت علم من استعمالها بأنها مزورة ولا يكفي مجرد تمسكه بها أمام الجهة التي قدمت لها مادام لم يثبت أنه هو الذي قام بتزويرها أو شارك في هذا العمل » .

(نقض جلسة ١٦/٢/١٩٦٥ المكتب الفني السنة ١٦ ص ١٤)

« جريمة استعمال الورقة المزورة هي جريمة مستمرة طوال زمن التمسك بالورقة فلا تبدأ المدة المسقطه للدعوى العمومية من تاريخ تقديم الورقة للمحكمة المدنية بل تبدأ من تاريخ الحكم نهائيا بردها وبطلانها فلا يؤثر في ذلك أن تكون النيابة في الوصف الذي رفعت به الدعوى العمومية قد اقتصر على قولها (ان فلانا استعمل مخالصة مزورة مع علمه

بتزويرها بأن قدمها فى القضية المدنية رقم كنا (أذ أن عبارة (قدمها فى القضية) هى باجمالها تتناول بطبيعة الحال معنى استمرار التمسك بالورقة المقدمة إذا كانت هذه الورقة بما تقضى طبيعتها ضرورة التمسك بها مدة من الوقت فعلم ذكر مدة هذا التمسك فى صيغة التهمة لا يفيد حتما أنه كان وقتيا » .

(نقض جلسة ١٩٣٣/٥/٢١ ربيع قرن ج ١ ص ٣٦٨ بند ٢٢٧)

« جريمة استعمال الورقة المزورة هى بطبيعتها جريمة مستمرة لا تسقط تبعاً لجريمة التزوير » .

(نقض جلسة ١٩٥٠/٥/٢٩ ربيع قرن ج ١ ص ٣٦٨ بند ٢٢٨)

« جريمة استعمال المحرر المزور من الجرائم التى تنشأ وتنتهى تبعاً للفرض الذى يستعمل فيه المحرر وفى كل مرة يستعمل فيها تعتبر جريمة استعماله مستمرة بمقدار مدة التمسك به للفرض الذى بدأ الاستعمال من أجله . فإذا قدمت ورقة مزورة فى دعوى مدنية للاستشهاد بها على ثبوت حق فلا ينقطع استمرار الجريمة الا بالتنازل عن التمسك بالورقة أو بصور الحكم النهائى فى الدعوى التى قدمت الورقة فيها » .

(نقض جلسة ١٩٣٨/١١/١٤ ربيع قرن ج ١ ص ٣٦٨ بند ٢٢٩)

« ان استعمال المحرر المزور جريمة مستمرة لا حد لها الا الحكم نهائياً فى الدعوى الحاصل فيها الاستعمال أو الحكم نهائياً بتزوير المحرر أو حصول التنازل عن التمسك بالمحرر قبل الحكم فى الدعوى التى استعمل فيها ، فإذا كان الظاهر من الحكم أن السند المطعون فيه بالتزوير والذي استعمله المتهم حكم بتزويره من المحكمة المدنية فى تاريخ معين ، والظاهر من محضر جلسة المحاكمة الجنائية ان الجلسة الأولى التى أعلن بها المتهم وحضرها فعلاً كانت فى يوم معين كذلك . وأنه لم يكن قد انقضى من تاريخ الحكم مدنياً بالتزوير حتى المحاكمة مدة الثلاث سنوات المقررة لسقوط الحق فى اقامة الدعوى ، فان اغفال الحكم ذكر تاريخ الطعن بالتزوير وتاريخ رفع الدعوى العمومية لا أهمية له » .

(نقض جلسة ١٩٣٨/٥/٢٠ ربيع قرن ج ١ ص ٣٦٨ بند ٢٤٠)

« ان استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله جريمة مستمرة لا ينقطع استمرارها الا عند صدور الحكم نهائياً بتزوير المحرر أو التنازل عنه قبل الحكم فى الدعوى ، فما دام الظاهر من الحكم ان السند المطعون فيه بالتزوير قد حكم نهائياً برده وبطلانه من المحكمة المدنية بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ (مثلاً) وأن المتهمين قد اعلنوا للمحاكمة الجنائية لجلسة ٢١ اغسطس ١٩٣٥ لمحاكمتهم عن تهمة الاستعمال ، وحضروا الجلسة الثانية التى كان معدداً لها ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٣٥ ذلك يكفى فى الدلالة على أن دعوى الاستعمال لم يسقط الحق فى اقامتها ، وإذا أبدت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم لاسبابه فانها تكون قد قضت برفض كل ما دفع به المتهمون من الدفوع الموضوعية أو المتعلقة بسقوط الحق فى اقامة الدعوى بتهمة الاستعمال وحملت قضائها بذلك على ما تضمنته حكم محكمة الدرجة الأولى ، وأن كان المتهمون لم يتمسكوا بهذه الدفوع أمامها .»

(نقض جلسة ١٩٣٩/١١/٢٧ ربع قرن ج١ ص ٣٦٨ بند ٢٤١)

« ان جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ من تقديم الورقة لاية جهة من جهات التعامل والتمسك بها وتظل مستمرة مادام التمسك بها قائماً ، فإذا كان التمسك بها قد استأنف الحكم الابتدائى الذى قضى بردها وبطلانها طالباً الفاء والحكم بصحتها فان الجريمة تظل مستمرة حتى يتنازل عن التمسك بها أو يقضى نهائياً بتزويرها ولا تبدأ مدة انقضاء الدعوى بمضى المدة إلا من هذا التاريخ .»

(نقض جلسة ١٩٥٣/١٠/٢١ ربع قرن ج١ ص ٣٦٨ بند ٢٤٢)

« ان جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ من تقديم الورقة والتمسك بها وتظل مستمرة مابقى مقدمها متمسكاً بها . ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى الا من تاريخ الحكم بتزويرها .»

(نقض جلسة ١٩٥٤٨/٥/٢١ ربع قرن ج١ ص ٣٦٩ بند ٢٤٣)

« استقر قضاء محكمة النقض على أن جريمة استعمال الورقة المزورة ، جريمة تبدأ بتقديم الورقة لاية جهة من جهات التعامل والتمسك بها ، وتظل قائمة مادام مقدم الورقة متمسكاً بها ، فإذا كان التمسك بالورقة قد استأنف

الحكم الابتدائي الذي قضى بردها وبطلانها الفاعد والحكم بصحتها فإن الجريمة تظل مستمرة حتى يتنازل عن التمسك بالورقة أو يقضى نهائياً بتزويرها ولا تبدأ مدة انقضاء الدعوى إلا من ذلك التاريخ .»

(تقض جلسة ١٩٥٤/١٢/٦ ربع قرن ١ ص ٣٦٩ بند ٢٤٤)

« ان جريمة استعمال الورقة المزورة تتحقق بتقديم الورقة لاية جهة من جهات التعامل والتمسك بها . وهي بطبيعتها جريمة مستمرة لا تسقط نهياً لجريمة التزوير .»

(تقض جلسة ١٩٥٠/٥/٢٩ ربع قرن ١ ص ٣٦٩ بند ٢٤٥)

« جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة والتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكاً بها ، ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى الا من تاريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها .»

(تقض جلسة ١٩٧٣/١١/٤ المكتب الثاني السنة ٢٤ رقم ١٨٥ ص ٨٩٧ بند ٣)

- السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون ٢٦ لسنة ١٩٦٠ للأحوال المدنية أوراق رسمية . التغيير فيها تزوير في أوراق رسمية . انتحال شخصية الغير واستعمال بطاقة ليست لحاملها يخضع للقواعد العامة في قانون العقوبات . خروجه عن نطاق المادة ٥٩ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٦٠ اتفاق الطاعنه مع مجهول على تحرير بيانات إستمارة طلب الحصول على بطاقة شخصية باسم المجنى عليها . ووضعها في صورتها عليها وتقديمها إلى السجل المدني متحللة اسم المجنى عليها . أثره : إشتراك في تزوير محرر رسمى .

(الظمن رقم ٥٩٩٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١)

- القصد الجنائي في جريمة التزوير تحققه : بتعمد تغيير الحقيقة في المحرر مع إئتراء استعماله في الغرض الذي زور من أجله .

(الظمن رقم ١٠١٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٢)

- اكتفاء الحكم بسرد وقائع الدعوى المدنية وما إنتهى اليه من القضاء برد

ويُطلان المحرر المطعون فيه بالتزوير والإشارة إلى ما خلاص إليه تقرير قسم
أبحاث التزييف والتزوير والتحويل عليه في إثبات جريمة استعمال المحرر
المزور . قصور . أساس ذلك ؟

- الدفع بإتقضاء الدعوى الجنائية . بحضي للمدة من النظام العام .

(الطعن رقم ٧١٤٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣)

- تزوير المحررات الصادرة عن إحدى الجهات الميينة في المادة ٢١٤ مكرراً
عقوبات المضافه بالقانون ١٢ لسنة ١٩٦٢ . يعتبر تزويراً في محررات
عرفيه . وإن كانت عقوبته السجن . أساس ذلك .

(الطعن رقم ٦٤١٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)

- الضرر : عنصر من عناصر جريمة التزوير .

التفرقة فيما يتعلق بافتراض توافره وتحقق قيامه بين المحررات الرسمية
والعرفية .

(الطعن رقم ٦٤١٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)

- السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ
القانون ٢٦ لسنة ١٩٦٠ للأحوال المدنية أوراق رسمية . التغيير فيها
تزوير في أوراق رسمية . إنتحال شخصية الغير واستعمال بطاقة ليست
لحاملها يخضع للقواعد العامة في قانون العقوبات . خروجه عن نطاق المادة
٥٩ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٦٠ - إتفاق الطاعنه مع مجهول على تحرير
بيانات استمارة طلب الحصول على بطاقة شخصيه باسم المجني عليها .
وضعها هي صورتها عليها وتقديمها الى السجل المدني منتحلة أسم المجني
عليها . أثره : اشتراك في تزوير محرر رسمي .

(الطعن رقم ٥٩٩٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١)

- تزوير المحررات الصادرة من إحدى الجهات الميينة في المادة ٢١٤ مكرراً
عقوبات المضافه بالقانون ١٢ لسنة ١٩٦٢ . يعتبر تزويراً في محررات
عرفيه . وإن كانت عقوبته السجن . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٦٤١٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)

بند (٨٩) أوراق عرفية :

- تزوير المحررات الصادرة من إحدى الجهات المهيئة فى المادة ٢١٤ مكرراً عقوبات المضافة بالقانون ١٢ لسنة ١٩٦٢ . يعتبر تزويراً فى محررات عرفية . وإن كانت عقوبته السجن . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٦٤١٣ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)

- ثبوت صحة التوقيع يكفى لاعطاء الورقة العرفية حجيتها فى أن صاحب التوقيع قد ارتضى مضمون الورقة والتزم به فإذا أراد نفى هذه الحجية بإدعاء يحصل التوقيع منه بغير رضاه كان عليه عبء إثبات ما يدعيه .

(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٦)

تسجير جبرى

بند (٩٠) :

- تحميل المادة ١٥ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ صاحب المحل مسئولية كل ما يقع فيه من مخالفات . إثبات عدم تمكنه من منع وقوع المخالفة بسبب الغياب أو استحالة المراقبة . وجوب إقتصار العقوبة فى هذه الحالة على الغرامة دون الحبس . مخالفة ذلك خطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٥٩٤٥ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٢/٢)

- صدور القانون ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بعد ارتكاب الفعل وقبل صدور حكم بات فى جريمة عدم الاحتفاظ بفواتير شراء سلعة محددة الربح بعد أصلح للمتهم لتركه الخيار للقاضى بين عقوبته الحبس وعقوبة الغرامة بعد أن كان القانون القديم يوجب القضاء بالعقوبتين معاً .

(الطعن رقم ٧٠٥٨ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٤/٥)

- المادة ١٤ من القانون ١١٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن الزام التجار بامساك سجل خاص . قصر ذلك على الجهات التى تقوم بصرف السلع الحرة . مخالفة ذلك . خطأ فى تطبيق القانون يوجب تصحيحه .

(الطعن رقم ١٥٥٤ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٦/٦)

- القانون ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ . يجعله العقوبة تخييريه بين الحبس والغرامة . يعد أصلح للطاعن . إذا الغرامة أخف من الإيداع حق محكمة النقض فى نقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم إذا صدر قانون أصلح للمتهم .

(الطعن رقم ٢٣٤٢ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٢٩/١٢/١٩٨٤)

- جريمة عدم توريد البديل التموينى ضريبة الدمغة التى حصلها من أصحاب البطاقات التموينية عن صرف المقررات . طبيعتها جريمة مستمرة إستمراراً متجدداً .

عدم انقضاء حق رفع الدعوى عنها حتى يتم توريد الضرائب المستحقة أو يسقط حق الجزاء العامة فى المطالبه بها بمضى خمس سنوات . مادة ٢٥ من ق ١١١ لسنة ١٩٨٠ .

(الطعن رقم ٣٨٨٣ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٠/١/١٩٨٤)

- جريمة إنتاج خبز يقل عن الوزن المقرر . قيامها مهما كان عدد الأرغفة التى وجدت ناقصة ومهما ضؤل مقدار النقص فيها .

(الطعن رقم ٣١٤٨ لسنة ٥٤ق - جلسة ٢/١١/١٩٨٤)

- القانون رقم ١٢٨ لسنة ٨٢ أصلح للمتهم بما تضمنه من ترك الخيار للقاضى فى الجمع بين عقوبتى الحبس والغرامة أو توقيع أي منها .

(الطعن رقم ٢٣٤٢ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩/١٢/١٩٨٤)

تعدي

تحقق جريمة المادة ١٣٧ مكرراً (١) عقوبات . إذا كان ما وقع من المتهم قد انصرف الى منع الموظف المعتدى عليه من أداء عمل وظيفته .

(الطعن رقم ٦٤٢٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ٢/٢/١٩٨٤)

- العبرة فى إعمال المادة ١٧ عقوبات بالواقعة الجنائية ذاتها ، لا بوصفها القانونى . إدانته المتهم بجناية التعدى على موظفين عموميين ومعاقبته بالعقوبة المقررة لجنحة التعدى بالضرب باداة بعد إعمال المادة ١٧ عقوبات ،

انتقاء مصلحته فى المجادلة فى تحقيق أركان الجريمة التى دين بها .

(الطعن رقم ٦٤٢٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩)

- انصراف أسباب الطعن الى تهمة مقاومة الموظفين دون الجرائم التى خلص الحكم بعد تعديل المحكمة للوصف الى ادانة الطاعنين بها . أثره ؟

(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٣)

تعويض

بند (٩٢) :

- التعويض المنصوص عليه فى المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . طبيعته : عقوبة تكميلية . تتطرى على عنصر التعويض . عدم جواز الحكم به إلا من محكمة جنائية . ومن تلقاء نفسها دون توقف على تحقيق وقوع ضرر .

(الطعن رقم ٣٨٨٣ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/١)

- قضاء الحكم المطعون فيه بإحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة إعتباره منهيًا للخصومة على خلاف ظاهره .

(الطعن رقم ٦٥٥٥ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٥)

- الحماية التى أحاط بها الشارع المنازل . سقوطها برضاء أصحابها . ماهية الرضاء المعتبر ؟

الدفاع المكتوب فى مذكرة مصرح بها . تتمتع للدفاع الشفوى . أو بديل عنه .

عدم تعرض الحكمين الابتدائى والاستئنافى المؤيد لمشروعية التفتيش المستفادة من الرضا الحاصل من المطعون ضده . واغفالها دفاع الطاعن فى هذا الشأن .

(الطعن رقم ٢٧٥٠ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣)

- على الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية الفصل فى التعويضات المطلوبة

من المدعى بالحقوق المدنية فى دعواه المرفوعة بطريقة التبعة للدعوى الجنائية . المادة ٣٠٩ اجراءات .

للمدعى بالحقوق المدنية الرجوع الى ذات المحكمة . اذا اغفلت الفصل فى التعويضات . المادة ١٩٣ مرافعات . خلو قانون الاجراءات من نص مماثل لها . عدم جواز الطعن بالنقض المقدم من المدعية بالحقوق المدنية فى الحكم الذي أغفل الفصل فى الدعوى المدنية . علة ذلك . الطعن بالنقض لا يجوز الا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٢)

- التعويضات المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن تحصيل رسم الإنتاج والإستهلاك . حقيقتها . عقوبات تكميلية حدها الشارع حكماً . بصرف النظر عن تحقق وقوع الضرر . توقيعها من محكمة جنائية فحسب .

- قضاء المحكمة الجنائية بالتعويض . لا يتوقف على تدخل مصلحة الجمارك فى الدعوى .

- التزام المحكمة فى التعويضات بالتقدير المحدد فى القانون .

(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٤)

تفتيش

بند (٩٣) : ١ - التفتيش بإذن

أ - إذن التفتيش إصداره

- العبرة فى اختصاص من يملك إصدار إذن التفتيش إنما تكون بالواقع . ماهية اختصاص المكتب الفنى للنائب العام ٢ المادة الأولى من قرار النائب العام الصادر فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٦٨ برقم ١٥ .

- إصدار أحد أعضاء المكتب الفنى للنائب العام اذناً بالتفتيش بناء على إحالة محضر التحريات اليه من رئيس ذلك المكتب . دون نذب النائب العام له فى ذلك . باطل ٢

(الطعن رقم ٢٨٥٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)

- المراد بمعاونى مأمور الضبط القضائى الذين شملتهم عبارة النذب . لا محل لقصر هؤلاء على المرؤسين وحدهم .

(الطعن رقم ٣٤٩٥ سنة ٥٤٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١٠/٨)

- الأمر الصادر من النيابة العامة لأحد مأمورى الضبط أو لمن يعاونه أو يتدبره ، تنفيذه من أى من هؤلاء . صحيح . مثال ذلك . إجازة النذب شفاهة بين مأمورى الضبط لقضائى .

(الطعن رقم ٦٧٥ سنة ٥٤٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١١/٦)

- تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش موضوعى . خلو إذن التفتيش من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو صفته أن صناعته أو محل إقامته لا يعيبه . طالما كان هو الشخص المقصود بالإذن .

(الطعن رقم ١١٠١ سنة ٥٤٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

- التفتيش المحظور . ماهيته ؟ صدور إذن بتفتيش الشخص أو مسكنه . شموله بالضرورة ما يكون متصلاً .

(الطعن رقم ١٠١١ سنة ٥٤٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

ب - بيانات إذن التفتيش :

- تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موضوعى عدم إيراد اسم الطاعن محدداً غير قاذح فى جدية التحريات .

(الطعن رقم ٣٤٩٥ لسنة ٥٤٤ هـ - جلسة ١٩٨٥/١٠/٨)

- خلو إذن التفتيش من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو صفته أو صناعته أو محل إقامته لا يعيبه . طالما كان هو الشخص المقصود بالإذن ؟

(الطعن رقم ١٠١١ لسنة ٥٤٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

ج - تنفيذ الإذن :

- اصطحاب مأمور الضبط القضائى لأثنى عند انتقاله لتفتيش أثنى غير واجب . الإلزام مقصور على إجراء التفتيش ذاته فى موقع يعتبر من عورات المرأة .

(الطعن رقم ٢٠٩٥ لسنة ٥٣٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١/٣١)

- حرمة السيارة الخاصة مستخلمة من اتصالها بشخص صاحبها أو حائزها .
مؤدى ذلك ؟

(الطعن رقم ٦٧- لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٤/٢/١٩٨٤)

- افراد محضر بالتفتيش ليس يلزم لصحته .

(الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ٩/٢/١٩٨٤)

- كون تنفيذ الإذن قد بدأ بدخول الضابط متكرر أعلى رتبة من الصادر له
الأذن منزل الطاعن . لا يعيب الاجراءات .

(الطعن رقم ٣٤٩٥ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ٨/١/١٩٨٥)

د- نطاق إذن التفتيش :

- حرمة السيارة الخاصة مستمدة من اتصالها بشخص صاحبها أو حائزها .
مؤدى ذلك ؟

(الطعن رقم ٦٠٦٢ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٤/٢/١٩٨٤)

هـ - تفتيش الأنثى :

- اصطحاب مأمور الضبط القضائى لأنثى عند إنتقاله لتفتيش أنثى غير
واجب . الالتزام مقصور على اجراء التفتيش ذاته فى موضع يعتبر من
عورات المرأة .

(الطعن رقم ٢٩٠٥ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ٣١/١/١٩٨٤)

بند (٩٤) التفتيش بغير إذن

- القبض على المتهم الحاضر وتفتيشه . المادتان ٣٤.٣٥ .ح. معدلان
بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢

(الطعن رقم ٢٩٠٥ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ٣١/١/١٩٨٤)

- التفتيش المحظور . ماهيته ؟

حرمة السيارة الخاصة مستمدة من اتصالها بشخص صاحبها أو حائزها ؟

(الطعن رقم ٦٠٦٢ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٤/٢/١٩٨٤)

- التلبس بالجنايات والجنح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر يبيح لأمر الضبط القضائي الأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهمه .

(الطعن رقم ٦٤٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩)

- الحماية التي أحاط بها الشارع المنازل سقوطها برضا أصحابها .

(الطعن رقم ٢٧٥٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣)

- من له صفة الضبط القضائي وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦

- نطاق حق موظفي مصلحة الجمارك وغيرهم من لهم صفة الضبط القضائي في تفتيش الأماكن المنصوص عليها في القانون المذكور . متى يتعين حصول هؤلاء على أمر مكتوب من رئيس مكتب الانتاج المختص للقيام بالتفتيش ؟

(الطعن رقم ٦٤٩٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١)

- عدم تعرض الحكم المطعون فيه للحق المخول لأمرى الضبط القضائي بالمادة ٢٣ من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بمعاينة وتفتيش الأماكن المنصوص عليها بها . دون اجراءات سابقة . خطأ في القانون .

(الطعن رقم ٦٤٩٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١)

- إجازة القبض على المتهم في أحوال التلبس بالجنايات والجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر أو الأمر بضبطه واحضاره ان كان غائباً متى وجدت دلائل كافية على اتهمه . المادتان ٣٥.٣٤ من قانون الاجراءات المعدلتين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بضمان حريات المواطنين .

- متى جاز قانوناً القبض على المتهم جاز لأمر الضبط تفتيشه المادة ٤٦ اجراءات .

(الطعن رقم ١.١١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

تقديم

بند (٩٥):

- المدة المسقطه للدعوى الجنائية . انتقطاعها باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة التى تتم فى الدعوى .
- الانتقطاع عنيى يمتد أثره الى جميع المتهمين فى الدعوى . ولو لم يكونوا طرفاً فى تلك الاجراءات .

(الطعن رقم ٦١١٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١)

- مضى أكثر من الثلاث سنوات المقررة لانقضاء . الدعوى الجنائية بمضى المدة
- المادة فى مواد المنع من تاريخ التقرير بالطعن بالنقض وحتى تاريخ نظره
- امام محكمة النقض دون اتخاذ أى إجراء قاطع لها . أثره : إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

(الطعن رقم ٣٠٨١ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٧)

تقرير تلخيص

بند (٩٦):

- ١- تقرير التلخيص . ماهيته ؟

- ورود نقص أو خطأ بتقرير التلخيص . لا بطلان . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٧٢٧٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)

- وجوب أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم فى الاستئناف تقريراً موقعاً عليه منه .

- وجوب تلاوة هذا التقرير قبل أى إجراء آخر . علة ذلك ؟
- تأجيل القضية بعد تلاوة تقرير التلخيص وتغير الهيئة فى الجلسة
- التي حددت وجوب تلاوة التقرير من جديد . مخالفة ذلك : بطلان الحكم .

(الطعن رقم ٢٦٧٢ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٤)

تقليد (١١)

مبدأ (٩٧):

- جريمة تقليد ختم أو علامة إحدى المصالح أو الجهات الحكومية المنصوص عليها في المادة ٧.٦ عقوبات تحققها متى كان التقليد من شأنه خدع الجمهور في العلامات .

عدم اشتراط ان يكون التقليد متقناً يتخذ به المدقق فيه .
كفاية وجود تشابه بين المقلد والصحيح قد يسمح بالتعامل به .

(الطعن رقم ١٧ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٢)

- العبرة في جرائم التقليد . بأوجه الشبه . لا بأوجه الخلاف .

(الطعن رقم ٦.١٨ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٢)

- العلامة التجارية . تعريفها . ملكيتها . إجراءات تسجيلها . العقوبة المقررة لمقار جريمة تزويرها : المواد ١ ، ٣ ، ٦ ، ٣٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل .

- تسجيل العلامة التجارية هو مناط الحماية التي أسبقها القانون على ملكيتها الأدبية .

- المراد بالتقليد : المحاكاة التي تدعو الى تضليل الجمهور . لما بين العلامتين الصحيحة والمقلدة من أوجه التشابه .

(الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٤/١٩)

تلبس

مبدأ (٩٨):

- القبض على المتهم الحاضر وتفتيشه . المادتان ٣٤ ، ٣٥ جنح معدلاتان بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ؛

(الطعن رقم ٢٩٠٥ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/١/٢١)

(١) يراجع تزوير صفحة ٧١ وما بعدها

- التليس بالجنايات والجنح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر . يبيع لأمر الضبط القضائي الأمر بالتبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه :

(الطعن رقم ٦٤٢٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩)

- وجود مظاهر خارجية تنبئ عن إرتكاب جريمة . كفاية ذلك لقيام حالة التليس . بصرف النظر عما يسفر عنه التحقيق أو المحاكمة

(الطعن رقم ٦٤٢٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩)

- سقوط لفافة المخدر عرضاً من التهم لا يعتبر تخلياً منه عن حيازتها .
عدم استبانة الضابط محتوى لفافة الا بعد ان قام بفحصها لا يوفر حالة التليس .

(الطعن رقم ٦٨٥٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٨)

- الاقتنات على حريات الناس والتبض عليهم بدون وجه حق يضير العدالة .

التليس . حالة تلازم الجريمة .

- مجرد دخول امرأة معروفة للشرطة احدى الشقق لا ينشئ بذاته عن ادراك الضابط بطريقة يقينية ما ترتكبه . التعرض لها . قبض صريح ليس له ما يبرره . المادة ٣٤ اجراءات بعد تعديلها لا تهيئ القبض على المتهم إلا في أحوال التليس . مثال لتسبب معيب في اطراح دفع بطلان اجراءات القبض .

(الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/١٨)

- تقدير أو انتفاء حالة التليس . لرجل الضبط القضائي . تحت رقابة سلطة التحقيق واشراف محكمة الموضوع .

- التليس صفة تلازم الجريمة لا شخص مرتكبه

(الطعن رقم ١٠١١ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

- إجازة القبض على المتهم في أحوال التلبس بالجنايات والجنح المعاقب عليها بالمحس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر أو الأمر بضبطه وإحضاره إن كان غائباً متى وجدت دلائل كافية على اتهامه . المادتان ٢٤ . ٢٥ من قانون الإجراءات المعدلتين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٧ بضمان حريات المواطنين .
- متى جاز قانوناً القبض على المتهم جاز لأمر الضبط تفتيشه للمادة ٤٦ إجراءات .

(الظمن رقم ١.١١ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

تقريرون

بند {٩٩}:

- القسط من تجهيز الامتناع عن التجارة على الوجه المعتاد ؟ إيجاب إثبات التاجر قيام العذر الجدى أو المبرر المشروع لتوقفه عن الاتجار . علة ذلك ؟ المعز الشخصى أو الحسارة . ضربهما للشرح مثلاً لهذا العذر . الاعذار الجدية . لا ترقى إلى مرتبة القوة القاهرة . مؤدى وجود العذر بصورة جدية ؟

الدفع أمام محكمة الموضوع بأن التوقف عن الاتجار يرجع إلى عجز الناطق الشخصى وقلة موارده المالية . دفاع جوهري .

(الظمن رقم ٦٤٥ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١)

- لمراقبي المناطق التمرينية ووكلائهم ومديرى إدارة التفتيش ورؤساء أقسام التفتيش ومساعدتهم بهذه المناطق صفة الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . فى دائرة اختصاصهم . أساس ذلك ؟

(الظمن رقم ٦٤٧ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩)

- مفهوم العذر الجدى أو المبرر المشروع للتوقف عن الاتجار فى مجال تطبيق . المادة ٣ مكرراً من قانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل ؟ تقديم العذر

الجدى إلى وزارة التكوين أو الدفع به أمام محكمة الموضوع . أثره ؟ إثارة الطالب فى دفاعه أن سبب توقف العمل بالمخبر هو قيامه باصلاحه عقب حريق شب فيه . دفاع جوهرى يترتب عليه لو صح لن تنتفى مسئوليته . إبداء ذلك الدفاع أمام محكمة الدرجة الأولى . يوجب على محكمة الدرجة الثانية إبداء الرأى بشأنه وإن لم يعاود المستأنف إثارته .

(الطعن رقم ٦١٤٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)

- المادة ١٤ من القانون ١١٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن الزلم التجارى بامساك سجل خاص . قصر ذلك على الجهات التى تقوم بصرف المواد التموينية لأصحاب البطاقات ولايشمل الجهات التى تقوم بصرف السلع الحرة . مخالفة ذلك . خطأ فى تطبيق القانون يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٥٥٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٦)

- جريمة عدم توريد البديل التمرينى ضريبة الدمغة التى حصلها من أصحاب البطاقات التموينية عن صرف المقررات طبيعتها جريمة مستمرة استمراراً متجدداً . إنقضاء حق رفع الدعوى عنها حتى يتم توريد الضرائب المستحقة أو يسقط حق الخزانة العامة فى المطالبة بها بمضى خمس سنوات « مادة ٢٥ من قانون ١١١ لسنة ١٩٨٠ » .

(الطعن رقم ٣٨٨٣ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/١)

- خلل الحكم من بيان وزن الرغيف من الحيز المضبوط ومتوسط العجز فيه ومقارنة ذلك بالوزن المقرر قانوناً . يوصم الحكم بالتقصير .

(الطعن رقم ٣٥٣٤ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٨)

- عقوبة المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدلة بالمرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٥٢ هى الحبس والغرامة مع حظر وقف التنفيذ .

- تفويضها وزير التكوين اصدار القرارات التنفيذية للقانون وفرض كل أو بعض عقوبات تلك المدة . مؤداه تقييد هذه القرارات بالأصل التشريعى الذى خلل اصدارها من عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبات الواردة بتلك

القرارات الوزارية .

- وقف التنفيذ ليس عقوبة . هو قيد لها .

(الطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٨)

ما ضبط بها من أجولة دقيق خاص بآخر فى وقت الضبط . واشتمال محضر الضبط على ما يظاهر ذلك . دفاع جوهرى يترتب على ثبوته انتفاء الركن المعنوى للجريمة .

- إطلاق الحكم القول بانتجار الطاعن فى الدقيق لمجرد إقراره بأنه قائد السيارة . النقل . قصور .

(الطعن رقم ٦٦٩٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٠)

- الحكم الصادر بالادانة فى جريمة صنع خبز يقل وزنه عن الحد المقرر قانوناً يكفى لسلاتته اثبات ان المتهم صنع مخبزه أرغفة ناقصة الوزن ووضعها به واحرازها بأى صفة .

(الطعن رقم ٣٢٣٩ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥)

- عدم التسامح فى وزن الخبز الافرنكى بأنواعه بسبب الجفاف فى جميع الاحوال .

جريمة صنع خبز أقل من الوزن المقرر قانوناً . قيامها . بصنع الأرغفة ناقصة الوزن . الخطأ فى الاستناد غير المؤثر ؟ مثال فى شأن حالة الخبز وساعة الضبط .

(الطعن رقم ٣٢٣٩ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥)

تهريب جمركى

بند (١٠٠) :

- قيام النيابة العامة بتحقيق واقعة تصدير مخدر لا يتوقف على صدور إذن مدير الجمارك ولو اقترنت بجريمة من جرائم التهريب الجمركى ؟

(الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٩)

- قضاء الحكم المطعون فيه باحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة اعتباره منهيّاً للخضومة على خلال ظاهره .

(الطعن رقم ٦٥٥٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٥)

- انقضاء الدعوى الجنائية عن جريمة التهرب من أداء الرسوم بالتصالح . لا تأثير لذلك على الدعوى الجنائية الاخرى عن جريمة الغش طالما لم يصدر فى موضوع الواقعة حكم نهائى بالادانة أو بالبراءة

(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٣)

(ج) جريمة

بند (١.١):

(١) أركانها :

- كفاية انهماط سلطان الشخص على المادة المخدرة كما يكون حائزاً لها .
ولو أحرزها مادياً شخصاً غيره . تحدث الحكم استقلالاً عن الركن المادى
لاحراز المخدر . غير لازم . إستفادته مما أورده الحكم من وقائع . إخفاء
المخدر فى منطقة صحراوية عسكرية لا يجوز إرتيادها إلا بتصريح . لا
يتفى قيام الركن المادى فى جريمة إحرار المخدر .

(الطعن رقم ٥٦٥٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٨)

- شمول المادة ٣٤١ عقوبات لعقد عارية الاستعمال . أساس ذلك مثال .
احتجاز المنقولات الزوجية دون مقتضى ودون حق يكفى لتوافر سوء القصد
وتتحقق به أركان جريمة خيانة الأمانة .

- جهاز الزوجية من القيميات . اشتراط رد قيمته عند هلاكه . عدم كفايته
للقول بأن تسليمه كان على سبيل القرض وليس على سبيل الوديعة .
تصرف الزوج فى هذا الجهاز . خيانة أمانة .

(الطعن رقم ٥٨٦٠ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٢)

- الاحراز فى المواد المخدرة . هو مجرد الاستيلاء المادى على الجوهر المخدر
طالت مدته أم قصرت . جريمة إحرار المخدر . مؤتمة بصرف النظر عن
الباعث .

(الطعن رقم ٥٦٥٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨)

- تزوير الطاعن بأن الشيك كان مسلماً لأمين على ذمة تصفية حساب بينه
وبين المدعى المدنى لا يتفى مسئوليته الجنائية - ليست الحالة من حالات
ضياع الشيك أو ما يدخل فى حكمها التي يتحصل فيها على الشيك عن
طريق احدى جرائم سلب المال التي أبيض فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما

يصون به ماله استناداً الى سبب من أسباب الإياحة .

(الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٦/٢/١٩٨٤)

- جريمة تقليد ختم أو علامة إحدى المصالح أو الجهات الحكومية المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ عقوبات لمحققها . متى كان التقليد من شأنه خدع الجمهور في العلامات . عدم اشتراط أن يكون التقليد متقناً ينخدع به المدقق منه . كفاية وجود تشابه بين القلد والصحيح قد يسمح بالتعامل به .

(الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ٢٢/٢/١٩٨٤)

- العبرة في جرائم التقليد . بأوجه الشبه . لا بأوجه الخلاف .

(الطعن رقم ٦٠١٨ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ٢٨/٢/١٩٨٤)

- مناط حظر ذبح إناث البقر المنصوص عليه في المادة ١٠٩ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ؟

(الطعن رقم ٦٠١٨ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ٢٢/٢/١٩٨٤)

- أركان جرائم التمدي على الموظفين المنصوص عليها في المواد ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ مكرراً (١) عقوبات ؟

- تحقق جريمة المادة ١٣٧ مكرراً (١) عقوبات . إذا كان ما وقع من المتهم قد انصرف الى منع الموظف المعتلى عليه من أداء عمل وظيفته .

(الطعن رقم ٦٤٢٦ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ٢٩/٢/١٩٨٤)

- العلامات المعاقب على تقليدها بالمادة ٢٠٦ عقوبات ؟ جريمة التقليد المنصوص عليها في المادة آنفة الذكر لا يشترط فيها أن يكون الجاني قد قلد بنفسه .

تبرئة الحكم المطعون فيه المطعون ضده رغم أنه أورد في معرض سرده لوقائع الدعوى أنه قد قلد بواسطة غيره أكليشه محو الأمية الخاص بوزارة التربية والتعليم . خطأ في تطبيق القانون . يستوجب نقضه والإحالة . علّة ذلك ؟

(الطعن رقم ٦١٨١ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ٥/٣/١٩٨٤)

- تقرر الاتفاق بين الموظف وصاحب المصلحة على أداء العمل مقابل الجمل :
مناط إنطباق المادة ١.٣ من قانون العقوبات . العطاء اللاحق غير المسبوق
باتفاق بين الراشئ والمرشئ انطباق المادة ١.٥ من ذات القانون ؟

(الطعن رقم ٦٥٧٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٣/٣/١٩٨٤)

- فى مادة خيانة الأمانة . لا عقاب على الاخلال بتنفيذ عقد الائتمان .
فى ذاته . العقاب على العبث بملكية الشيء المسلم بمقتضاه .

(الطعن رقم ١٧٧٥ لسنة ٥٣ق - جلسة ٢٢/٣/١٩٨٤)

- جريمة البيع على خلاف مقتضى عقد سابق . وفقاً لأحكام القانون ٤٩
لسنة ١٩٧٧ أو الامر العسكري ٤ لسنة ١٩٧٣ . مناط قيامها ؟

(الطعن رقم ٦٦٤٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ٢٢/٣/١٩٤١)

- جريمة اعداد المحل وتهيبته لتعاطى المواد المخدرة ، استقلالها عن جريمة
احراز المخدر بقصد التعاطى . اختلافا عنها فى مقوماتها وعناصرها
الواقعية والقانونية .

(الطعن رقم ١٤.٥ لسنة ٥٣ق - جلسة ٢٩/٣/١٩٨٤)

- جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى
المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب فى تاريخ
الاستحقاق ؟

- اختلاف التاريخ المثبت بالشيك عن التاريخ الحقيقى لاصداره . لا
يؤثر فى قيام الجريمة . مادام لا يحصل الا تاريخاً واحداً .

(الطعن رقم ٧.٥ لسنة ٥٣ق - جلسة ٥/٤/١٩٨٤)

- لا عبرة بالاسباب والدوافع التى دعت صاحب الشيك الى اصداره . اذ هى
من قبيل البواعث التى لا تأثير لها فى قيام المسئولية الجنائية التى لا يلزم
لتوافرها نية خاصة .

(الطعن رقم ٧.٥ لسنة ٥٣ق - جلسة ٥/٤/١٩٨٤)

- الركن المادى فى جريمة دخول منزل فى حيازة آخر بقصد منع حيازته

بالقوة - متى يتحقق ؟

(الطعن رقم ٦٩٧٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٩)

- العلامة التجارية . تعريفها ؟ ملكيتها ؟ إجراءات تسجيلها ؟ العقوبة المقررة لمقارن جرمية تزويرها ؟ المواد ١ ، ٣ ، ٦ ، ٣٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل .

- تسجيل العلامة التجارية هو مناط الحماية التي أسبغها القانون على ملكيتها الأدبية .

- المراد بالتقليد : المحاكاة التي تدعو الى تضليل الجمهور . لما بين العلامتين الصحيحة والمقلدة من أوجه التشابه .

(الطعن رقم ٦٩٨٠ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٩)

- مناط المستولية فى جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ عالماً علماً بيقيناً لا يداخله شك فى أن الواقعة المبلغ بها كاذبة وأن المبلغ ضده يرى منها وان يتتوى السوء والاضرار بمن أبلغ فى حقه .

(الطعن رقم ٦٩٧٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦)

- النقص العقلى والخلقى وأثره على الارادة والادراك ؟ متى لا يجدى دفاع الطاعن بهجهله اصابة المجنى عليها بعاهة عقلية ؟

(الطعن رقم ٦٠٠٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢١)

- الباعث على الجريمة ليس من أركانها خطأ الحكم أو اغفاله لا يعيبه .

(الطعن رقم ٢٩٨٩ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٥)

- ركن العلم فى جريمة اخفاء الاشياء المسروقة نفسى . إستفادته من ظروف الدعوى وملابساتها عدم التزام المحكمة بالتحدث عنه صراحة .

(الطعن رقم ١٢٣٣ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٦)

- عدم تحقق القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة لمجرد التأخير فى رد الشيء أو الامتناع عن رده . وجوب ان يكون مقروناً بانصراف نية الجانى الى اضافة المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه اضراً بصاحب الحق فيه . اتخاذ الحكم من مجرد قعود الطاعن عن رد منقولات الزوجية دليلاً

على تحقيق الجريمة بأركانها قصور .

(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٤)

- جريمة إنتاج خبز يقل عن الوزن المقرر . قيامها مهما كان عدد الأرففة التي وجدت ناقصة ومهما ضؤل مقدار النقص فيها .

(الطعن رقم ٣١٤٨ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٠)

- تكرار الفعل ممن تأتى الدعارة على مسرح واحد للاثم . لا يكفى وحده لتكوين العادة . ولو ضم المجلس أكثر من رجل . علة ذلك ؟

(الطعن رقم ٥٨٨٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٢)

- جرائم إدارة وتأجير منزل للدعارة وممارسة الفجور والدعارة . من جرائم العادة . لتحقيق ثبوته يخضع لتقدير محكمة الموضوع . حد ذلك ؟

(الطعن رقم ٥٨٨٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٢)

- السبب أو الباعث لا يؤثر على المسئولية الجنائية فى صدد المادة ٣٣٧ع .

(الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

- الوفاء باللاحق بقيمة الشيك لا ينفى قيام الجريمة .

(الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

- الجلب هو استيراد المخدر بالذات أو بالواسطة ملحوظاً فى ذلك طرحة وتداوله بين الناس .

- استيراد المواد المخدرة لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل من الحدود الى داخل الجمهورية . الحيازة المادية للمخدر . ليست شرطاً لاعتبار الشخص حائزاً لمادة مخدرة كفاية ان يكون سلطانة ميسوطلاً على المخدر .

(الطعن رقم ٥٦٥٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨)

- جريمة القذف والسب ركن العلانية فيها لا يكفى لتوافره ان تكون عبارات القذف قد تضمنتها شكوى تداولت بين ايدى الموظفين بحكم عملهم وجوب اتقاء قصد الجانى الى اذاعة ما أسند الى المجنى عليه .

(الطعن رقم ٣٣٤٤ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٩)

- ركن العلانية في جريمة السب . تحققه . مشروط بتوافر عنصرين .
توزيع الكتابة المتضمنة عبارات القذف على عدد من الناس بغير تمييز ،
وانتواء الجاني في اذاعة ما هو مكتوب .

(الطعن رقم ٣٣٤٤ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩/١٢/١٩٨٤)

(ب) نوعها :

- صدور الحكم المظنون فيه بالادانة على أساس ان الواقعة مخالفة طبقاً
لاحكام المادتين ١ ، ١٤ ، قانون . ١٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل . قبل تعديله
بالقرار بقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٨٠ الذي جعل الجريمة جنحة اثره عدم
جواز الطعن مع مصادرة الكفالة .

(الطعن رقم ٦٣٦٢ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ٢٨/٢/١٩٨٤)

- الفصل في التنازع السلي للاختصاص بين محكمتي الجنايات وامحكمة
الجزئية معقود لمحكمة النقض . مادة ٢٢٧ ج .

اختصاص المحكمة الجزئية بالمخالفات أو الجنح عدا الجنح انسى تقع
بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد . مادة ٢١٥
اجراءات .

- اختصاص محكمة الجنايات بالجنايات والجنح التي تقع بواسطة
الصحف أو غيرها من طرق النشر عدا الجرائم المضرة بأفراد الناس . كون
الوقائع المنشورة التي نسب المدعي بالحق المدني الى المتهمين نشرها متهماً
اياهم بالقذف والسب والبلاغ الكاذب تتعلق بصفته عضواً بلجنة مراجعة
الأغاني بهيئة الاذاعة وليست موجهة اليه بصفته من آحاد الناس . انعقاد
الاختصاص في نظر الدعوى لمحكمة الجنايات ولا عبرة بكون المدعي بالحق
المدنى أقام الدعوى بشخصه طالما أن وقائع القذف والسب موجهة اليه هو
وليست الى اللجنة .

(الطعن رقم ٥٥٩٦ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ٤/١٢/١٩٨٤)

- تزوير المحررات الصادرة عن أحد الجهات المبيئة في المادة ٢١٤ مكرراً
عقوبات المضافة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ يعتبر تزويراً في محررات

رسمية . وإن كانت عقوبته السجن . أساس ذلك ٢.

(الطعن رقم ٣٨٨٣ لسنة ٥٤ق - جلسة ١/١/١٩٨٤)

توريد الببال التمويني ضريبة الدمغة التي حصلها من أصحاب البطاقات
التموينية عن صرف المقررات طبيعتها جريمة مستمرة استمرارا متجددا .
انقضاء حق رفع الدعوى عنها حتى يتم توريد الضرائب المستحقة أو يسقط
حق الخزنة العامة في المطالبة بها يمضي خمس سنوات « مادة ٢٥ من قانون
(١) لسنة ١٩٨٠ » .

(الطعن رقم ٣٨٨٣ لسنة ٥٤ق - جلسة ١/١/١٩٨٤)

(ج)

حجز

بند (١.٢) :

اعتبار الحجز . بنص القانون . كأن لم يكن : إذا لم يتبع البيع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه . دون وقف مبرر . المادة ٢٧٥ مرافعات . اثر ذلك ؟ الجزاء مقرر لمصلحة المدين . مؤدى ذلك ؟ الدفع به جوهري . أساس ذلك ؟ وجوب بناء الاحكام على الادلة التي يقتنع منها القاضى بإدانة المتهم أو ببراءته . وقوف الحكم المطعون فيه فى رده على دفاع الطاعنة عند حد اعتماده كلية على ما أورده من ان الحكم باعتبار الحجز كأن لم يكن صدر بعد وقوع جريمة التهديد . يعيبه .

(الطعن رقم ٦٣١ لسنة ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١)

حكم

بند (١.٣)

وضعه والتوقيع عليه واصداره :

١ - وجوب اصدار أحكام المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية من ثلاثة أعضاء سمعوا المرافعة ووقت المداولة بينهم دون غيرهم المادة ٥٩ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . صدور الحكم من هيئة مشكلة من أربعة أعضاء تغاير الهيئة التي سمعت المرافعة . أثره . بطلان الحكم .

(الطعن رقم ٢٨٠٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٢)

٢ - اغفال التوقيع على محاضر الجلسات لا أثر له على صحة الحكم .

(الطعن رقم ٦٠٦٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٤)

٣ - الحكم المحضوري النهائى يحدد مركز الطاعن فى الدعوى بصفة نهائية . دون توقف قبول طعنه على المعارضة التى قد يرفعها متهم آخر معه فى الدعوى .

- صدور الحكم غيابياً بالنسبة للمتهم وحضورياً بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية أو مسئول عنها . كون الحكم قابلاً للمعارضة . عدم جواز الطعن بالنقض . علة ذلك ؟

(الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٢)

٤- عدم جواز جعد ما أثبتته الحكم من تمام الإجراءات الا بالطعن بالتزوير .

(الطعن رقم ١٦١٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١)

٥ - اشتراط صدور الحكم بالاجماع معاصراً لصدور الحكم فى الاستئناف . بتشديد العقوبة المحكومة فيها أو بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة . حكمه ذلك ؟ اثبات صدور الحكم بالاجماع برول الجلسة وبحضرها الموقع عليه من رئيس الهيئة دليل على حصوله قرين النطق بالحكم . ولو جاء منطوق الحكم المطعون فيه . خلواً من ذلك .

(الطعن رقم ١٧٧٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٦)

٦ - تحرير الحكم على نموذج مطبوع . لا يبطله طالما أستوفى مقوماته .

(الطعن رقم ٧٢٧٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)

٧ - عدم رسم القانون شكلاً خاصاً بصياغة الحكم . كفاية ان يكون مجموع ما أورده الحكم مؤدياً الى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .

(الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٦)

٨ - الاحكام الجنائية . الأصل فيها ان تنهى على المرافعة امام المحكمة وعلى التحقيق الذى تجر به فى الجلسة وجوب إصدارها من القضاة الذين سمعوا المرافعة . مخالفة ذلك . أثره ؟

- بطلان حكم محكمة أول درجة . لصدوره من قاض لم يسمع المرافعة متصل بالنظام العام . لا يعتد به كدرجة أولى للتقادم ولا يجوز لمحكمة ثانى درجة تصحيحه . علة ذلك ؟

(الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢)

بيانات الحكم :

(أ) بيانات الدعاية :

- تشكيل محكمة الجنابات من أحد رؤساء المحكمة الابتدائية لا يبطل الحكم - أساس ذلك . المادة ٣٦٧ إجراءات .

- الخطأ المادى فى أساس القضاة الذين أصدروا الحكم لا يبطله .

(الطعن رقم ٦.٤٩ لسنة ٥٤٣ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٩)

- الخطأ فى دعاية الحكم بخصوص سماع الدعوى يوم صدوره . لا يبطله .
أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٥٤٣ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٨)

- اختلال مواد القانون التى ذكرها الحكم المستأنف ودان الطاعن بمرجئها من تلك التى ذكرت فى دعاية الحكم الاستئنافية الذى قام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف على أنه فى محله . مؤداه خلوه من الاسباب وليس رغبته .
يعيبه .

(الطعن رقم ٥٥٢٨ لسنة ٥٤٣ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤)

(ب) بيانات التعقيب :

- وجوب إشتمال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والضرورة .
التي وقعت فيها و الادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة . المادة ٣١ .
إجراءات .

قول الحكم ان التهمة ثابتة بما تضمنته محضر ضبط الواقعة دون بيان
لخصومته ووجه استدلاله . به . قصور .

(الطعن رقم ٣٤٤٦ لسنة ٥٤٥ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٤)

- وجوب بناء الادانة على دليل مشروع فى القانون . عدم إشتراط ذلك فى
دليل البراءة . أساس ذلك ؟

- حرية القاضي الجنائى فى اختيار الطريق الموصلى الى كشف الحقيقة
وتقدير ما يحرض عليه وقدر قوته التتدلية .

(الطعن رقم ٦.٩٧ لسنة ٥٤٣ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٥)

- بيانات حكم الادانة . المادة ٣١ . أ . ج ؟ المراد بالتسبيب المعتبر فى تطبيق تلك المادة ؟

(الظمن رقم ٦٥٧٨ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٣/٣/١٩٨٤)

- تعريف ما يعد من الآثار وما فى حكمها ؟ المادتان الأولى والثانية من القانون ٢١٥ لسنة ١٩٥١ .

حظر ان تكون الآثار محلاً للملكية الخاصة أو التصرفات . الا ما استثنى منها . المادة ٢٢ من القانون المذكور .

- ما يلزم سلامة الحكم بالادانة فى جريمة اقتناء آثار ليست محلاً للملكية الخاصة ؟

(الظمن رقم ٦٦٤ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ٢٢/٣/١٩٨٤)

- الحكم بالادانة فى جريمة انشاء تقسيم مخالف لأحكام القانون أو إقامة بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها . شرط صحته ؟

(الظمن رقم ٦١٩٤ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ٢٩/٣/١٩٨٤)

- قيام عذر المرض . يوجب على الحكم التعرض لدليله .

(الظمن رقم ٦٧٨ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١/٤/١٩٨٤)

- بيانات حكم الادانة ؟ المادة ٣١ . إجراءات

- غلو الحكم من استظهار تسجيل العلامة ومن وصف العلامة الصحيحة المقلدة وأوجه التشابه بينهما . قصور .

- نقض الحكم فى تهمة . يوجب نقضه بالنسبة لما ارتبط بها صن تهم أخرى .

(الظمن رقم ٦٩٨ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩/٤/١٩٨٤)

- منوط المستولية . المستولية فى جريمة البلاغ الكاذب ان يكون المبلغ عالماً يقيناً لا يداخله شك فى ان الواقعة المبلغ بها كاذبة وأن المبلغ ضده يرى منها وأن يتتوى سوء والاضرار بين المبلغ فى حقه .

(الظمن رقم ٦٩٧٨ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ٢٦/٤/١٩٨٤)

- حكم الادانة . وجوب اشارته الى نص القانون الذى حكم بموجبه . المادة ٣١ . إجراءات .

- اغفال الحكم الابتدائي . المزيد بالحكم المطعون فيه . الاشارة الى نص القانون الذي انزل العقاب . موجه . بطلانه . لا يصححه قوله إنه يتعين معاقبة المتهم بمادة الاتهام . مادام لم يبين نص القانون الذي حكم بموجه

(الطعن رقم ٦٤٩٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١)

- بيان الحكم المطعون فيه اسباب تعديل ما قضى به الحكم الابتدائي من عقوبة دون أن يورد الاسباب التي اعتمد عليها فيما انتهى اليه من ثبوت التهمة ودون أن يحيل في هذا الخصوص الى اسباب الحكم المستأنف . مخالفة ذلك حكم المادة ٣١. أ ج : بطلان .

(الطعن رقم ٦٢٥٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢١)

- صياغة الاحكام . لم يرسم لها القانون شكلاً خاصاً ؟

(الطعن رقم ١.١١ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

- مثال لتسبب سائح لحكم بالادانة في واقعة اختلاس أموال أميرية . مؤاخذه الطاعن عن القدر الذي تيقنت المحكمة من اختلاسه تعويلاً على أقراره لانتفاض .

(الطعن رقم ٣.٦١ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤)

(ج) مالا يعيبه في نطاق التدليل :

- خطأ الحكم في تسمية أقوال المتهم اعترافاً لا يعيبه مادام لم يترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف .

(الطعن رقم ٥٦٥٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٨)

- دفاع المتهم بأن اعتراف المتهم الآخر عليه كان وليد إكراه ودون التمسك به امام محكمة الموضوع . دفاع قانوني ظاهر البطلان لا يستوجب رداً .

(الطعن رقم ٦.٢٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٩)

- عدم رسم القانون شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة .

(الطعن رقم ٦٢٨. لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧)

- استئناف الحكم القاضى بعدم قبول المعارضة لرفعها عن حكم غير قابل لها يقتصر فى موضوعه على هذا الحكم وحده دون الحكم الابتدائى .
موضوع المعارضة . أساس ذلك ؟

- قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز نظر الاستئناف المقام من المطعون ضده عن الحكم النفايى الابتدائى الصادر فى موضوع الدعوى لسابقة الفصل فيه فى الاستئناف المرفوع من ذات المطعون ضده عن الحكم الصادر فى معارضته الابتدائية بعدم جوازها . خطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٤)

- القصد الجنائى فى جريمة المخدر قوامه العلم بكنه المادة المخدرة .
تحدث الحكم عنه استقلالاً غير لازم متى كان ما أورده كافياً فى الدلالة عليه .

(الطعن رقم ٣٤٩٥ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٨)

- إدانة الحكم الطاعن باحداث اصابة معينة . كفايته . متى كان سائفاً . عدم التزامه من بعد التحدث عن اصابات لم ترفع بها الدعوى .
رابطة السببية فى جريمة الضرب المفضى الى الموت . تقدير موضوعى .

(الطعن رقم ١٠١٢ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٣)

تسبيب الحكم :

أ - التسبيب المعيب :

- وجوب ايراد الأدلة التى تستند اليها المحكمة وذكر موداها بطريقة وافية حتى يتضح وجه الاستدلال بها . عدم ايراد ما اشتملت عليه المعاينة ووجه استناد الحكم اليها . قصور .

(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٩)

- مؤدى إفصاح المحكمة عن الاسباب التى من أجلها لم تعزل على أقوال الشاهد ؟ مثال لتسبيب غير سائغ فى أطراح أقوال شاهد الاتبات .

(الطعن رقم ٢٩٠٥ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣١)

- صحة قضاء الحكم بالبراءة رهن باحاطته بظروف الدعوى . عن بصر

وبصيرة . وخلو الحكم من عيوب التسبيب والخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٥٩٤٥ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢)

العلامات المعاقب على تقليدها بالمادة ٢٠٦ عقوبات ؟ جريمة التقليد المنصوص عليها فى المادة أنفة الذكر لا يشترط فيها ان يكون الجانى قد قلد بنفسه . ثبوت الحكم المطعون فيه المطعون ضده رغم انه أورد فى معرض مرده لوقائع الدعوى انه قلد بواسطة غيره أكلشيه محر الأمية الخاص بوزارة التربية والتعليم . خطأ فى تطبيق القانون . يستوجب نقضه والاحالة . علّة ذلك ؟

(الطعن رقم ٦١٨١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٥)

- بيانات حكم الدانة ؟ مثال لتسبيب معيب فى جنحة استخدام أجنبى دون اخطار الادارة .

(الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٧)

- عدم استظهار الحكم المطعون فيه مدى توافر أركان عقبالوديعة وفق المادة ٧١٨ مدنى وما بعدها وقيام المتهم بعمل من أعمال التملك على الشيء المودع لديه . قصور .
- حجب الخطأ القانونى المحكمة عن نظر موضوع الدعوى . وجوب ان يكون مع النقص الاحالة .

(الطعن رقم ١٧٧٥ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٢)

- تعريف ما يعد من الآثار وما فى حكمها ؟ المادتان الأولى والثانية من القانون ٢١٥ لسنة ١٩٥١ .

- حظر ان تكون الآثار محلاً للملكية الخاصة أو التصرفات . الا ما استثنى منها . المادة ٢٢ من القانون المذكور .
- ما يلزم سلامة الحكم بالادانة فى جريمة اقتناء آثار ليست محلاً للملكية الخاصة ؟

(الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٢)

- الحكم بالادانة فى جريمة انشاء تقسيم مخالف لأحكام القانون أو

أقامة بناء على أرض لم يصغر قرار بتقسيمها . شرط صحته ؟

(الطعن رقم ٦١٩٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٩)

- اكتفاء الحكم بسرد وقائع الدعوى الفنية وما انتهى إليه من القضاء
يرد ويطلبان المحرر المطعون فيه بالتزوير والاشارة الى ما خلص اليه تقرير
قسم ابحاث التزيف والتزوير والتحويل عليه في اثبات جريمة استعمال المحرر
المزور . قصود . اساس ذلك ؟

- الدفع بانتقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة من النظام العام .

(الطعن رقم ٧١٤٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣)

- الحماية التي احاط بها الشارع المنازل . سقوطها برضاء اصحابها .
ماهية الرضاء المعتر . الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها . تنتم للدفاع
الشغرى . أو يديل عنه . علم تعرض الحكيم الابتدائي والاستئنافي المزيد
له لمشروعية التفتيش المستفادة من الرضاء الحاصل من المطعون ضده .
واغفالها دفاع الطاعن في هذا الشأن .

(الطعن رقم ٢٧٥٠ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣)

- اعتبار المحرز . بنص القانون . كأن لم يكن : إذا لم يتم البيع خلال
ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه . دون وقف مبرر . المادة ٣٧٥ مرافعات .
الدفع به جوهري .

الجزاء مقرر لمصلحة المدعين . مؤدى ذلك ؟ وجوب بناء الاحكام على
الادلة التي يقتنع منها القاضي بإدانة المتهم أو ببرائته . وقوف الحكم
المطعون فيه رده على دفاع الطاعنه عند حد اعتماده كلية على ماأوردته من
ان الحكم باعتباره المحرز كأن لم يكن صدر به دونوع جريمة التهديد .
يعميه .

(الطعن رقم ٦٣١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١)

- كفاية الشك في ثبوت التهمة . مستأ للبرائة ؟

(الطعن رقم ٥٦٥٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٨)

- بيانات حكم الادانة ؟ المادة ٣١ اجراءات .

- خلو الحكم من استظهار تسجيل العلامة ومن وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة وأوجه التشابه بينهما . قصور .
- نقض الحكم فى تهمة . يوجب نقضه بالنسبة لما إرتبط بها من تهم أخرى .

(الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٩)

- ابداء الطاعن دفاعاً مؤداه قيام إرتباط بين جريمة اصدار شيك بدون رصيد النسوية اليه . وبين جرائم اصدار شيكات أخرى موضوع دعاوى كانت منظورة مع الدعوى الأولى . دفاع جوهري على المحكمة . ان تعرض له والا كان حكمها معيباً بالقصور . مثال -

(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣)

- تردى الحكم فى خطأ قانونى حجب عن استظهار ركن الضرر فى جريمة التزوير بما يكفى لمواجهة دفاع الطاعن فى هذا الصدد . يعيبه بما يستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٦٤١٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)

- المحال العامة . علم جواز لعب القمار بها . أو مزاوله أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور . الألعاب المعتبرة من ألعاب القمار . علم جواز مباشرتها فى المحال العامة والاندية وتلك التى تنفرع عنها أو التى تكون مشابهة لها . المادة ١/١٩ قانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ المادة الأولى من قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ . المراد بالألعاب القمار ؟ حكم الادانة . وجوب بيانه نوع اللعب . الألعاب غير المذكورة فى النص . شرط سلامة الحكم بالادانة بالنسبة لها ؟

(الطعن رقم ٣٩٢٢ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/١٦)

- عقوبة المصادرة المنصوص عليها فى المادة ٣/ ٢ عقوبات . عقوبة تكميلية . إدانة المتهمه عن جريمة عرض لبن مقشوش . وجوب القضاء بمصادرته عملاً بالمادة ٢/٣ عقوبات مجانية الحكم فى هذا النظر خطأ فى تطبيق القانون . يوجب القضاء والتصحيح . إغفال الحكم القضاء بنشر الحكم فى جريدتين يوميتين واسعتى الانتشار وهى عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها فى جميع الأحوال عملاً بالمادة الثالثة من القانون ٤٨

لسنة ١٩٤١ المعدل خطأ يوجب النقض والتصحيح .

(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٣)

- خلو الحكم من بيان وزن الرغيف من الخبز المضبوط ومتوسط المعجز فيه ومقارنة ذلك بالوزن المقرر قانوناً . يوصم الحكم بالقصور .

(الطعن رقم ٣٥٣٤ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٨)

- توقف الحكم فى الدعوى على نتيجة الفصل فى دعوى جنائية اخرى يحتم على المحكمة ان توقفها م ٢٢٢ اجراءات جنائية . مناط ذلك ؟ عدم تعرض الحكم لدفاع الطاعن الذى اصبح واقعاً مسطوراً قانناً مطروحاً على المحكمة عند نظر الدعوى فى درجتى التقاضى يعيبه .

(الطعن رقم ٢٤٦٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٣١)

- حق محكمة الموضوع فى القضاء بالبراءة متى تشككت فى ثبوت الاتهام . شرط ذلك ؟

(الطعن رقم ٦٤٩٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١)

- ليس للقاضى اللجوء فى تقدير السن الى اهل الخبرة أو مايراه بنفسه الا اذا كانت هذه السن غير محققة بأوراق رسمية .

- اطلاق الحكم القول ان المجنى عليه لم يبلغ ثمانى عشر عاماً دون بيان تاريخ ميلاده وما تساند اليه فى تحديد سنه . مع ان سنه ركن جوهرى فى الجريمة . قصور .

(الطعن رقم ٦٤٩٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١)

- انتهاء الحكم الى رفض الدفع بانتضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى جنحة تقاضى مقدم ايجار يزيد عن المقرر قانوناً تعويله فى ذلك على ان دفع المبلغ تم فى تاريخ لاحق على تحرير عقد الايجار والكمبيالات . المتضمنة المبلغ المقال بأنه المقدم . وسؤال المجنى عليه فى محضر الشرطة تناقض يعيب الحكم . مثال .

(الطعن رقم ٨٤٩ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٥)

- تميز القتل العمد والشروع فيه بنية خاصة هى إزهاق الروح . وجوب

استظهار الحكم له وإيراد ما يدل على توافره . الحديث عن الأفعال المادية .
لا ينهى بذاته عن توافره . خلاف للتهم مع المجنى عليه وتهديده إياه
بإطلاق النار عليه ثم إطلاقه النار عليه لا ينهى . على توافر قصد إزهاق
الروح .

(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١١/١١)

- عدم تحقق القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لمجرد التأخير في
رد الشيء أو الامتناع عن رده . وجوب أن يكون مقروناً بانصراف نية
الجنائي إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه اضراً
بصاحب الحق فيه . اتخاذ الحكم من مجرد تعود الطاعن عن رد منقولات
الزوجية دليلاً على تحقق الجريمة بأركانها .

(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١١/١٤)

- بيانات حكم الادانة المادة ٣١ أ مثال لتسبيب معيب .

(الطعن رقم ٣٢٤٦ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١١/١٤)

- الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . جوهرى لتعلقه بالنظام
العام . وجوب رد المحكمة عليه بما يسوغه .
- اعتبار المحكمة أن تاريخ وقوع جريمة خلو الرجل المسندة إلى الطاعنة
هو تاريخ اكتشافها والإبلاغ بها . دون أن تبين أنها حققت الواقعة وتاريخ
وقوعها وأنها عجزت عم معرفة ذلك . قصور .

(الطعن رقم ٣٥٧٧ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١١/١٥)

- مناط سلامة الحكم ؟ علم إيراد الواقعة وأدلة الثبوت ومؤدى كل
منها في بيان كاف . قصور .

(الطعن رقم ٥٦٥٢ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١١/١٨)

- بيان الحكم المظنون فيه أسباب تعديل ما قضى به الحكم الابتدائي
من عقوبة دون أن يورد الأسباب التي اعتمد عليها فيما انتهى إليه من
ثبوت التهمة ودون أن يحيل في هذا الخصوص إلى أسباب الحكم المستأنف .
مخالفة ذلك المادة ٣١ أ . ج : بطلان .

(الطعن رقم ٦٢٥٩ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/١١/٢١)

- من هم المسئولين مسئولية جنائية عن الجرائم التى ترتكب بواسطة الصحف ؟ مسئولية رئيس التحرير أو المحرر المسئول عن القسم . مسئولية افتراضية استثنائية لا يجوز فيها أو القياس عليها . اثبات الحكم المطعون ان محرر المقال هو شخص آخر خلاف الطاعنين دون بيان كل من هذه هذين الاخيرين والوظيفة التى يشغلها كل منهما فى الجريدة . قصور .
(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧)

- جنابة القتل العمد . تميزها بعنصر خاص هو ان يقصد الجانى إزهاق روح المجنى عليه . استخلاص هذا القصد . موضوعى بشرط ان يكون ما أثبته الحكم عنها كافياً بذاته للكشف عن قيام ذلك القصد الخاص .
- إيراد الحكم المطعون فيه للاستدلال على ثبوت تية قتل المجنى عليه الأول فى حق الطاعن ان الطاعن لم يكن قد استبد به الغضب الى الحد الذى يدفعه الى القتل بالنسبة لواقعة الاعتداء على المجنى عليه الأول دون ان يبين ما الذى طرأ بعد ذلك وجعل قصد الطاعن يتجه الى غير ما كان قد اتجه اليه فى البداية من مجرد الايذاء بحيث انه يعمد الى قتل المجنى عليه الأول الذى لم يكن طرفاً فى المشاجرة كما لم يكن على ما اثبته الحكم - قد بدر منه ما يدعوا الى قتله . قصور .

(الطعن رقم ٨١٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١١)

- ألعاب القمار هى الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور لأن الربح منها يكون موكولا للحظ أكثر منه للمهارة . المادة ١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وقرار الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ وبيان قرار الداخلية لجانب من تلك الألعاب على سبيل المثال . ادانة الطاعن بغيرها دون استظهار وجه الشبه بينها وبين أى من تلك الألعاب قصور .

(الطعن رقم ٣٨٨٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨)

- دفاع الطاعنة بأن المستأجر دفع لها مقدم الايجار بحض إرادته وبعد تحرير عقد الايجار . دفاع جوهرى . عدم ايراده والرد عليه . قصور .
(الطعن رقم ٣٩٥٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٤)

بطلان الحكم :

- خلو محضر الجلسة من اثبات الدفاع كاملاً . لا يعيب الحكم . طالما لم يتمسك بإثباته في محضر الجلسة .

(الطعن رقم ٥٦.٥ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/١/٢)

- وجوب صدور أحكام المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية من ثلاثة أعضاء سمعوا المرافعة وقت المناقشة بينهم دون غيرهم المادة ٩ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - صدور الحكم من هيئة مشككة من أربعة أعضاء تفادير الهيئة التي سمعت المرافعة . أثره . بطلان الحكم .

(الطعن رقم ٢٨.٦ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/١/٢٢)

- إتيان المحامي لحصم موكله فعلاً مما نص عليه في المادة ١٢٩ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ . مخالفة مهنية . لا يترتب عليها البطلان . ولا تجرد الفعل الذي قام به المحامي من آثاره . يصح للمحكمة الاستناد إليه في قضائهما .

(الطعن رقم ٦.٩٧ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٢/١٥)

- تشكيل محكمة الجنايات من أحد رؤساء المحكمة الابتدائية لا يبطل الحكم . أساس ذلك . المادة ٣٦٧ إجراءات . الخطأ المادي في أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم لا يبطله .

(الطعن رقم ٦.٤٩ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٢/١٩)

- الخطأ المادي البحث . لا يبطل الحكم ولا ينال من سلامته العبرة في الأخطاء بالمعاني لا بالألفاظ والمباني .

(الطعن رقم ٦٢٨١ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧)

- صدور الحكم بالقاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى المدنية من غير المدعى بالحق المدني للحضور أمام المحكمة الاستئنافية مخالفة ذلك لإجراءات المحاكمة . أثره . البطلان .

(الطعن رقم ٦٢٨٣ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٤/٣)

- مناط بطلان الحكم الصادر من محكمة الجنايات فى غيبة المتهم أو بقاء قائماً ؟ .

حبس المحكمة المطعون ضده على ذمة الدعوى وإصدارها قرار بوضعه تحت الملاحظة لفحص قواه العقلية . حضوره يبطل به حتماً الحكم الصادر فى غيبته . مخالفة هذا النظر . خطأ فى تطبيق القانون .
(الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٠)

- عدم ابداع الحكم ولو كان صادراً بالبراءة فى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره . لا يعتبر بالنسبة للمدعى المدنى عذراً ينشأ عنه امتداد الأجل الذى حدده القانون للطعن بالنقض . علة ذلك ؟
- أحكام البراءة . لا تبطل لعدم إبداعها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدورها . بالنسبة للدعوى الجنائية . المادة ٣١٢ إجراءات جنائية . معدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

(الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٧)

- التناقض الذى يعيب الحكم ويبطله هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة .
(الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٤)

- حكم الأدانة . وجوب أشارته إلى نص القانون الذى حكم بموجبه .
المادة ٣١ إجراءات .

- إغفال الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه الاشارة إلى نص القانون الذى أنزل العقاب بموجبه . بطلانه . لا يصححه قوله إنه يتعين معاقبة المتهم بمادة الاتهام . مادام لم يبين نص القانون الذى حكم بموجبه .
(الطعن رقم ٦٤٩٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١)

- وجوب أن يضع حد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم فى الاستئناف تقريراً موقعاً عليه منه . بياناته ؟

وجوب تلاوة هذا التقرير قبل أى إجراء آخر . علة ذلك ؟ . تأجيل القضية بعد تلاوة تقرير التلخيص . وتغير الهيئة فى الجلسة التى حددت

وجوب تلاوة التقرير من جديد . مخالفة ذلك : بطلان الحكم .

(الطعن رقم ٢٦٧٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٤)

- بيان الحكم المطعون فيه أسباب تعديل ما قضى به الحكم الابتدائي من عقوبة دون أن يورد الأسباب التي أعتد عليها فيما أنهى إليه من ثبوت التهمة ودون أن يحيل في هذا الخصوص إلى أسباب الحكم المستأنف . مخالفة ذلك حكم المادة ٣١ أ ج بطلان .

(الطعن رقم ٦٢٥٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢١)

- الأحكام الجنائية . الأصل فيها أن تبنى على المرافعة أمام المحكمة وعلى التحقيق الذي تجر به الجلسة . وجوب صدورها من القضاة الذين سمعوا المرافعة . مخالفة ذلك . أثره ؟

- بطلان حكم محكمة أول درجة بصدوره من قاض لم يسمع المرافعة . متصل بالنظام العام . لا يعتد به كدرجة أولى للتقاضى ولا يجوز لمحكمة ثانی درجة تصحيحه . علة ذلك ؟

(الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٠)

- فقدان ملف الاشكال في تنفيذ الحكم المطعون فيه وبه الشهادة المرضية التي تبرر سبب تخلفه عن حضور جلسة الحكم المطعون فيه . أثره . ثبوت أن التخلف يرجع إلى عذر قهري واعتبار الحكم غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة . علة ذلك ؟

(الطعن رقم ٦٢٨٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٤)

حجية الحكم :

صدور حكم بالبراءة بناء على أسباب عينية . إكتسابه قوة الأمر المقضى بالنسبة لجميع المتهمين في الدعوى التي صدر فيها بعكس الحال لو أن الحكم كان مبنياً على أحوال خاصة بأحد المتهمين . علة ذلك ؟

(الطعن رقم ٦٦٤٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٢)

- الحجية لاترد إلا على المنتزق . شرط إمتداد أثرها إلى الأسباب ؟ .

ما تستنتجه المحكمة من واقعة مطروحة عليها . عدم حيازته حجية .

(الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٨)

- الدفع بقرة الشيء المحكوم فيه في المسائل الجنائية شرطه ؟ .

- الحكم الصادر بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . لا يحوز حجية الشيء المحكوم فيه . إلا إذا كان قد فصل في موضوع التهمة بالإدانة أو البراءة . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٥٥٤٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٤)

- متى تعتبر أحكام البراءة عنواناً للحقيقة سواء بالنسبة إلى المتهمين

أو لغيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة ؟ إذا بنيت إلى أسباب غير شخصية بالنسبة إلى المحكوم عليهم . بحيث تنفي وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى مادياً .

(الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٤)

إيداع الحكم :

عدم إيداع الحكم ولو كان صادراً بالبراءة - في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره . لا يعتبر بالنسبة للمدعى المدني عذراً ينشأ عنه امتداد الأجل الذي حدده القانون للطعن بالنقض . علة ذلك ؟

- أحكام البراءة . لا تبطل . لعدم إيداعها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدورها . بالنسبة للدعوى الجنائية . المادة ٣١٢ إجراءات جنائية . معدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

(الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٧)

وصف الحكم :

- وجوب حضور المتهم بنفسه في جنحة معاقب عليها بالحبس بموجب القانون تنفيذه فور صدوره الحكم به . جواز إقامته وكيلاً للدفاع عنه في الجنح والمخالفات الأخرى . المادة ٢٣٧ إجراءات معدلة بالقانون ١٧ لسنة ١٩٨١ .

- ضرورة حضور المتهم بشخصه أمام محكمة ثانى درجة في كل جنحة

عوقب عليها بالحبس . علة ذلك ؟ يستثنى من ذلك ما ينص القانون على جواز التوكيل للحضور فيه . مثال الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ أ . ج . أو كانت عقوبة الحبس المقضى بها مع إيقاف التنفيذ وكان التهم هو المتأنف وحده .

- استئناف النهاية العامة الحكم فى جريمة معاقب عليها بالحبس الاختيارى أو الغرامة - مثل جريمة الشيك بدون رصيد - يرجب على المتهم الحضور بنفسه . علة ذلك ؟ حضور وكيل عنه . يجعل الحكم غيابياً ولو ترفع الوكيل عنه خطأ فإن هذه المرافعة تكون باطلة والحكم غيابياً قابلاً للمعارضة فيه ولو وصفته المحكمة بأنه حضورى خطأ . أذ العبرة هى بحقيقة الواقع فى الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه .

- قضاء الحكم المطعون فيه الصادر بعدم جواز المعارضة الاستئنافية المقامة من الطاعنة بقولة أنها رفعت فى حكم حضورى خطأ فى تطبيق القانون . يستوجب نقضه والإحالة . علة ذلك ؟

(الطعن رقم ٢.٨٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٢)

- العبرة فى وصف الحكم هى بحقيقة الواقع . لا بما تذكره المحكمة عنه .

وجوب حضور المتهم بنفسه فى الأحوال التى يكون الحبس وجوبياً جواز حضور وكيله فى الأحوال الأخرى .

حضور وكيل عن المتهم المحكوم عليه بالغرامة أمام محكمة ثانى درجة . يجعل الحكم حضورياً . ويجوز الطعن فيه بالنقض وأن وصفته المحكمة بأنه حضورياً إعتبارياً .

(الطعن رقم ٧١٢. لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٧)

- ورود الطعن بالنقض على الحكم القاضى بعدم جواز المعارضة الاستئنافية فحسب . عدم جواز التعرض للحكم الحضورى الاعتبارى المعارض فيه أو الحكم الابتدائى الذى قضى بتأييده .

(الطعن رقم ٧٢٧٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)

المعبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي . بحقيقة الواقع في الدعوى .

مناط إعتبار الحكم حضورياً ؟ . م ١/٢٣٧ أ ج . قبل تعديلها
حضور الوكيل عن المتهم . خلافاً للقانون . لا يجعل الحكم حضورياً .
(الطعن رقم ٦٩١٣ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/١١/١٤)

ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام :

- قضاء محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى
محكمة الجناح . رغم سبق الأخيرة بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية قضاء
منه للخصومة على خلاف ظاهره . أساس ذلك ؟ . إعتبار طعن النيابة في
حكم الجنايات . طلباً بتعيين المحكمة المختصة .

(الطعن رقم ٦٨٢٩ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٤/١٢)

- قابلية الحكم للطعن فيه بالمعارضة . أثرها : عدم جواز الطعن فيه
بالتقضى .

(الطعن رقم ٢٠٨٨ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/١/٢٢)

حيازة

- الركن المادى في جريمة دخول منزل في حيازة آخر بقصد منع حيازته
بالقوة . متى يتحقق ؟

(الطعن رقم ٦٩٧٩ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/٤/١٩)

- الدفاع بإستعمال حق مرور مقرر يقتضى الشريعة . موضوعي .

(الطعن رقم ٦٥٤٩ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨)

- حيازة بنات الطاعن القاصرات لغرفة بالمسكن . لا يخوله سلب
حيازة غرفة المدعى بالحقوق المدنية . أثر ذلك ؟ .

(الطعن رقم ٦٥٤٩ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨)

خطأ^(١)

- الخطأ المباشر وغير المباشر . سواء . فى ترتيب مسئولية مرتكبيه عن القتل الخطأ .

(الطعن رقم ٢١٥٢ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١١/١٩٨٤)

- إهانة عمل الطبيب . شرطها مطابقة ما يجرىه للأصول العلمية المقررة . التفريط فى اتباع هذه الأصول أو مخالفتها يوفر المسئولية الجنائية والمدنية متى توافر الضرر . أنها كانت درجة جسامه الخطأ .

(الطعن رقم ٢١٥٢ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١١/١٩٨٤)

- تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية الجنائية والمدنية . موضوعى . مثال .

(الطعن رقم ٢١٥٢ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١١/١٩٨٤)

- إثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه . تضمنه بذاته الإحاطة بأركان المسئولية المدنية . مؤدى ذلك ؟ . التعريض المؤقت . نواة للتعريض الكامل .

(الطعن رقم ٦٥٤٩ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٨/١٢/١٩٨٤)

خلو رجل

- لا محل للاجتهاد إذا . صراحة نص القانون الواجب تطبيقه .
أقتضاء المستأجر من المؤجر أو المالك أو الغير أية مبالغ تعويضاً عن تركه العين المؤجرة للمالك . لا تأثيم . أساس ذلك ؟
مخالفة ذلك خطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٥٧٥٢ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١/١٩٨٤)

- إنتهاء الحكم إلى رفض الدفع باتقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى جتحة تقاضى مقدم إيجار يزيد عن المقرر قانوناً تعويله فى ذلك على أن دفع المبلغ تم فى تاريخ لاحق على تحرير عقد الإيجار والكمبيالات

(١) يراجع قتل وإصابة خطأ

المتضمنة المبلغ المتأثر بأنه المقدم ، وسؤال المجنى عليه فى محضر الشرطة
تناقض يعيب الحكم . مثال .

(الطعن رقم ٨٤٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٥)

- الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . جوهرى . لتعلقه بالنظام
العام . وجوب رد المحكمة عليه بما يسوغه .

- الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . جوهرى . لتعلقه بالنظام
العام . وجوب رد المحكمة عليه بما يسوغه .

- إعتبار المحكمة أن تاريخ وقوع جريمة خلو الرجل المسندة إلى
الطاعنة هو تاريخ اكتشافها والإبلاغ بها . دون أن تبين أنها حققت الواقعة
وتاريخ وقوعها وأنها عجزت عن معرفة ذلك . قصور .

(الطعن رقم ٣٥٧٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٥)

خيانة أمانة

- المادة ٣٤١ عقوبات لمعد عارية الاستعمال . أساس ذلك . مثال .
أحتجاز المنقولات الزوجية دون مقتضى ودون حق يكفى لتوافر سوء القصد
وتتحقق به أركان جريمة خيانة الأمانة

- جهاز الزوجين من القيميات . اشتراط رد قيمته عند هلاكه . عدم
كفايته للقول بأن تسليمه كان على سبيل القرض وليس على سبيل
الوديعة .

تصرف الزوج فى هذا الجهاز . خيانة أمانة .

(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٢)

- عدم استظهار الحكم المطعون فيه مدى توافر أركان عقد الوديعة
وفق المادة ٧١٨ مدني وما بعدها وقيام المتهم بعمل من أعمال التملك على
النشء المدوع لديه . قصور - حجب الخطأ القانونى المحكمة عند نظر
موضوع الدعوى . وجوب أن يكون مع النقص الاحالة .

(الطعن رقم ١٧٧٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٢)

- فى مادة خيانة الامانة . لا عقاب على الاخلال بتنفيذ عقد
الائتمان فى ذاته . العقاب على العيب بملكية الشئ المسلم بمقتضاه .
- منوط وقوع تلك الجريمة ؟

(الطعن رقم ١٧٧٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٢)

- عدم تحقق القصد الجنائى فى جريمة خيانة الامانة لمجرد التأخير فى
رد الشئ . أو الامتناع عن رده . وجوب أن يكون مقروناً بانصراف نية
الجهانى إلى إضافة المال الذى تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه أضراراً
بصاحب الحق فيه .

إتخاذ الحكم من مجرد تعود الطاعن عن رد منقولات الزوجية دليلاً
على تحقق الجريمة بأركانها . قصور .

(الطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٤)

وراجع : تهديد

(د)

دعارة

بند (١.٨)

- الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق . يضيع
العدالة .

- التلبس . حالة تلازم الجريمة .

- تلقى مأمور الضبط القضائى نبأ الجريمة عن الغير . لا يكفى لقيام
حالة التلبس . علة ذلك ؟ .

- مجرد دخول امرأة معروفة للشرطة . إحدى الشقق . لا ينبئ بذاته
عن إدراك الضابط بطريقة يقينية . ما ترتكبه . التعرض لها . قبض صريح
ليس له ما ما يبرره . المادة ٣٤ إجراءات بعد تعديلها لا تميز القبض على
المتهم إلا فى أحوال التلبس . مثال لتسبيب معيب فى إطراح دفع بطلان
إجراءات القبض .

(الطعن رقم ١٢.٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١. /٨)

- جرائم إدارة وتأجير منزل للدعارة وممارسة الفجور والدعارة . من جرائم العادة .

- الاعتداء على الدعارة . تحقق ثبوته . يخضع لتقدير محكمة الموضوع . ؟

(الطعن رقم ٥٨٨٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٢)

- تكرار الفعل من تأتى الدعارة على مسرح واحد للأثم . لا يكفى وحده لتكوين العادة . ولو ضم المجلس أكثر من رجل ، علة ذلك ؟

(الطعن رقم ٥٨٨٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٢)

دعوى جنائية

بند (١.٩)

أ - تحريكها :

- العاملون بشركات القطاع العام . عدم مريان المادة ٦٣ إجراءات عليهم .

خطأ الحكم المطعون فيه تأويل القانون . حجية عن نظر الموضوع . مؤدى ذلك . نقض الحكم وإعادةه إلى محكمة أول درجة .

(الطعن رقم ٥٨٦٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٢)

- الحماية المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ إجراءات تكون للموظفين أو المستخدمين العاملين دون غيرهم .

متى يمد الشخص موظفاً عاماً ؟ اعتبار الشخص فى حكم الموظف العام فى نطاق معين . عدم اعتباره كذلك فيما يخرج عن هذا النطاق .

(الطعن رقم ٢٥٠٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١١)

- قيام النيابة العامة بتحقيق واقعة تصدير مخدر لا يتوقف على صدور إذن مدير الجمارك ولو إقترنت بجرعة من جرائم التهريب الجمركى . ؟

(الطعن رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٩)

- وجوب اعتبار الجرائم المرتبطة إرتباطاً لا يقبل التجزئة جريمة واحدة والحكم بالمقوية المقررة لأشدها . المادة ٢/٣٢ عقوبات .

تحريك الدعوى الجنائية عن الجريمة الأخف وحدها المرتبطة بجريمة أشد
وصدور حكم بات فيها . يوجب معاودة تحريكها عن الجريمة الأشد . علة
ذلك وأساسه وأثره ؟

- وجوب ألا يضار المتهم من إجراء غير صحيح لا دخل له فيه . أثر
ذلك فى تطبيق المحكمة الثانية لعقوبة الجريمة الأشد .

(الطعن رقم ٦٨٧٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٨)

- حق توجيه التهمة إلى المتهم بالجلسة عند قبوله المحاكمة مقصور
على النياية العامة . المادة ٢٧٢ أ . ح .
إقامة الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائى بطلب فى الجلسة المنظورة
فيها الدعاوى الجنائية . إقتصار هذه الإجازة على الدعوى المدنية الفرعية .
المادة ٢/٢٥١ أ . ح .

(الطعن رقم ٦٩٥٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٥)

- عدم توقف تحريك الدعوى الجنائية . فى جريمة البلاغ الكاذب .
على شكوى المجنى عليه أو وكيله .

(الطعن رقم ٦٩٧٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦)

- القيد على حرية النياية فى تحريك الدعوى الجنائية . إقتصاره على
الجريمة التى حددها القانون دون سواها ولو ارتبطت بها .

(الطعن رقم ٦٩٧٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦)

ب - نظرها والحكم فيها :

- الإدعاء مدنياً لأول أثناء نظر المعارضة أمام محكمة أول درجة
جائز . علة ذلك ؟

(الطعن رقم ٥٩٩٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٥)

القضاء باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً الدعوى المدنية . عدم
اتصال هذا القضاء بالحكم فى الدعوى الجنائية . أثره . عدم قبول ما يشير
من أسباب فى طعنه متعلقة بالدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ٦٣٦٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٢)

- نطاق الاستئناف يحدد بصفة رافعه .

- استئناف المدعى بالحق المدني . نطاقه ؟

قضا . المحكمة الاستئنافية فى استئناف المدعى بالحق المدني وحده بإلغاء حكم البراءة ومعاقبة المتهم . مخالفة للقانون . أثر ذلك ؟ تصحيح .
- إلغاء المحكمة الاستئنافية الحكم المستأنف وقبولها الدعوى المدنية وتصديها لموضوعها والفصل فيها فصلاً مبتدأ . خطأ فى تطبيق القانون .
المادة ٤١٩ أ . ج .

(الطعن رقم ٦٢.٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢)

- صدورحكم بالبراءة بناء على أسباب عينية . إكتسابه قوة الأمر المقضى بالنسبة لجميع المتهمين فى الدعوى التى صدر فيها . بعكس الحال لو أن الحكم كان مبنياً على أحوال خاصة بأحد المتهمين . علة ذلك ؟
(الطعن رقم ٦٦٤٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٢)

- البراءة للتشكك فى استناد التهمة . انطوائها على الفصل فى الدعوى المدنية مما يزدى إلى رفضها ولو لم ينص على ذلك فى منطوق الحكم .
صدور الحكم بإلغاء الحكم المستأنف ويرفض الدعوى المدنية من غير أن يعلن المدعى بالحق المدني للحضور أمام المحكمة الاستئنافية مخالفة ذلك لإجراءات المحاكمة . أثره . البطلان .

(الطعن رقم ٦٢٨٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣)

- المناط فى اعتبار الحكم صادراً فى جناية أو جنحة هو بالوصف الذى رفعت به الدعوى .

- إقامة الدعوى أمام محكمة الجنايات بوصف الجناية سريان حكم المادة ٣٩٥ إجراءات على حكمها ولو وصفتها المحكمة بأنها جنحة .

(الطعن رقم ٦٨٢٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٢)

- انتهاء دفاع الطاعنين واختتامهم المرافعة بأحدى الجلسات ، ثم قيام المحكمة بتعديل وصف التهمة بالنسبة لمتهم آخر فى الدعوى - ليس من بين الطاعنين - وتأجيلها نظر الدعوى لاستكمال مرافعة هذا المتهم لجلسة أخرى إستتمت فيها إلى دفاعه ، ثم أصدرت حكمها المطعون فيه بعد ذلك .
لابطلان ، ولا إخلال بحق الدفاع .

- إيدعاء الطاعنين أن قرار المحكمة بتأجيل الدعوى لجلسة أخرى كان تالياً لقرار أصدرته بإقفال باب المرافعة وإصدار الحكم بعد المداولة . مع أن الثابت بحضور الجلسة تعديل المحكمة وصف التهمة بالنسبة لتهم آخر وتأجيلها نظر الدعوى للجلسة التالية . غير جائز . ولا يجوز دحض ذلك إلا بالطعن بالتزوير .

(الطعن رقم ٥٨.٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤)

- على الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية الفصل فى التعريضات المطالبة من المدعى بالحقوق المدنية فى دعواه المرفوعة بطريق التبعية للدعوى الجنائية .

المادة ٣.٩ إجراءات .

للمدعى بالحقوق المدنية الرجوع إلى ذات المحكمة . إذا أغفلت الفصل فى التعريضات ، المادة ١٩٣ مرافعات . خلو قانون الاجراءات من نص مماثل لها . عدم جواز الطعن بالنقض المقدم من المدعية بالحقوق المدنية فى الحكم الذى أغفل الفصل فى الدعوى المدنية . علة ذلك : الطعن بالنقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضع .

(الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٢)

- صدور حكم لا وجود له . لا تنقضى به الدعوى الجنائية . ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه . عادات طرق الطعن فيه لم تستنفذ . فقد الحكم المطعون فيه بالنقض . عدم امكانية الحصول على صورة رسمية منه يقتضى ذلك إعادة المحاكمة ... المادتان ٥٥٤ ، ٥٥٧ أ . ج .

(الطعن رقم ٧.٨٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٨)

- قضاء الحكم الاستثنائى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة مؤداه : سقوط الحكم المستأنف . أثره : أن الطعن فيه غير ذى موضوع .

(الطعن رقم ٣.٧١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٤)

- العبرة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو غياهى بحقيقة الواقع فى الدعوى ...

مناط اعتبار الحكم حضورياً م ١/٢٣٧ أ . ج . قبل تعديلها حضور

الوكيل عن المتهم . خلافاً للقانون . لا يجعل الحكم حضورياً .

(الطعن رقم ٦٩١٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٤)

- الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية ليس لها قوة الشيء المحكوم فيه فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها .

أساس ذلك ؟ الالتفات عن طلب تعليق الفصل فى الدعوى الجنائية لحين الفصل نهائياً فى الدعوى المدنية الخاص بالنزاع الضريبى . صائب .

(الطعن رقم ٧٢٤٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢١)

- القضاء بالبراءة المقام على عدم ثبوت وقوع الفعل المسند الى المتهم . يتلزم معه الحكم برفض الدعوى المدنية - ولو لم ينص على ذلك فى منطوق الحكم .

(الطعن رقم ٣.٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٧)

- متى تختص المحكمة الجنائية بدعوى الحقوق المدنية ؟ الدفع بسقوط حق المدعى المدنى فى المطالبة بالتعويض أمام القضاء الجنائى لسبق التجائه للقضاء المدنى . محله . اتحاد الدعين موضوعاً وسبباً .

المطالبة بالمستحق عن فسخ عقد الشركة أمام المحكمة المدنية - يختلف سبباً وموضوعاً عن المطالبة بالتعويض عن الضرر الناتج عن جريمة التهديد للمستحق فى عقد الشركة جنائياً .

(الطعن رقم ٦١٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٣)

- خضوع الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائى فيما يتعلق بإجراءات المحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها للقواعد المقررة فى قانون الاجراءات الجنائية اما القواعد الموضوعية التى تحكمها قواعد الإثبات فتخضع لأحكام القانون الخاص بها .

(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٦)

ج - انتقاضها :

١ - بالتقادم :

- المدة المستقطبة للدعوى الجنائية . انتقاعها بإجراءات التحقيق أو

الاتهام أو المحاكمة التي تتم في الدعوى .

الانقطاع عني يمتد أثره الى جميع المتهمين في الدعوى . ولو لم يكونوا طرفاً في تلك الاجراءات .

(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١)

- عدم جواز الطعن بالنقض الا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع .
طعن المدعى بالحقوق المدنية في الحكم الصادر بانتقضاء الدعوى الجنائية بمضى
المدة . عدم جوازه . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٦٥٤١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)

- مضى أكثر من الثلاث سنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى
المدة في مواد المنع من تاريخ التقرير بالطعن بالنقض وحتى تاريخ نظره
أمام محكمة النقض دون اتخاذ أى إجراء قاطع لها . أثره : انقضاء الدعوى
الجنائية بمضى المدة .

(الطعن رقم ٣.٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٧)

- انتهاء الحكم الى رفض الدفع بانتقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في
جنته تقاضى مقدم ايجار يزيد عن المقرر قانوناً . تعويلة في ذلك على أن
دفع المبلغ تم في تاريخ لاحق على تحرير عقد الايجار والكمبيالات المتضمنة
المبلغ المقال بأنه المقدم ، وسؤال المجنى عليه في محضر الشرطة تناقض
يعيب الحكم .

(الطعن رقم ٨٤٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٥)

٢ - بالتصالح :

- انتقضاء الدعوى الجنائية عن جريمة التهرب من أداء الرسوم
بالتصالح . لا تأثير لذلك على الدعوى الجنائية الاخرى عن جريمة الغش طالما
لم يصدر في موضوع الواقعة حكم نهائى بالادانة أو البراءة .

(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٥١٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٣)

دعوى مباشرة

بند [١١١]

حق توجيه التهمة الى المتهم بالجلسة عند قبوله المحاكمة مقصور على النيابة العامة . المادة ٢٣٢ أ . ج إقامة الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي يطلب في الجلسة المنظورة فيها الدعوى الجنائية . إقتصار هذه الاجازة على الدعوى المدنية الفرعية . المادة ٢٥١ / ٢ أ . ج .

(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٥)

- توقف الحكم في الدعوى على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى يحتم على المحكمة أن توقفها م ٢٧٢ إجراءات جنائية

- عدم تعرض الحكم لدفاع الطاعن الذي أصبح واقعاً مسطوراً قائماً مطروحاً على المحكمة عند نظر الدعوى في درجتى التقاضى . يعيبه .

(الطعن رقم ٢٤٦٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣١)

دعوى مدنية

بند [١١٢]

(أ) رفعها :

- الإدعاء مدنياً لأول مرة أثناء المعارضة أمام محكمة أول درجة جائز .

(الطعن رقم ٥٩٩٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٥)

- حق توجيه . التهمة إلى المتهم بالجلسة عند قبوله المحاكمة مقصور على النيابة العامة . المادة ٢٣٢ أ . ج إقامة الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي يطلب في الجلسة المنظورة فيها الدعوى الجنائية . إقتصار هذه الإجازة على الدعوى المدنية الفرعية المادة الفرعية المادة ٢٥١ / ٢ أ . ج .

(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٥)

- الفصل في التنازع السلبى للاختصاص بين محكمتى الجنائيات

والمحكمة الجزئية . معقود لمحكمة النقض . مادة ٢٢٧ أ . ج .

إختصاص المحكمة الجزئية بالمخالفات أو الجنح عدا الجنح التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد مادة ٢١٥ إجراءات .

- اختصاص محكمة الجنايات بالجنايات والجنح التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر عدا الجرائم المضرة بأفراد الناس . كون الوقائع المنشورة والتى نسب المدعى بالحق المدنى إلى المتهمين نشرها متهماً أياهم بالذف والسب والبلاغ الكاذب تتعلق بصفته عضواً بـلجنة مراجعة الأغاني بهيئة الإذاعة وليست موجهة إليه بصفته من آحاد الناس . انعقاد الاختصاص بنظر الدعوى لمحكمة الجنايات ، ولا عبره بكون المدعى بالحق المدنى أقام الدعوى لشخص طالما أن وقائع الذف والسب موجهة إليه هو وليس إلى اللجنة

(الطعن رقم ٥٥٩٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٧)

٤ - متى تختص المحكمة الجنائية بدعوى الحقوق المدنية ؟
- الدفع بسقوط حق المدعى المدنى فى المطالبة بالتعويض أمام القضاء الجنائى لسبق التجائه للقضاء المدنى . محله . إتحاد الدعويين موضوعاً وسبباً .

المطالبة بالمستحق عن فسخ عقد الشركة أمام المحكمة المدنية - يختلف سبباً وموضوعاً عن المطالبة بالتعويض عن الضرر الناتج عن جريمة التبديد للمستحق فى عقد الشركة جنائياً .

(الطعن رقم ٦١٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٣)

(ب) الصفة والمصلحة فيها :

- وجود صفة للطاعن شرط لقبول طعنه .
مناطق توافر الصفة له . أن يكون طرفاً فى الحكم المطعون فيه .
(الطعن رقم ٧١٥٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٢)
- تصدى المحكمة الإستئنافية للدعوى المدنية التى سبق القضاء

بإحالتها للمحكمة المدنية . رغم إقتصار الاستئناف على الدعوى الجنائية وحدها . لا يضر بمصلحة المستول المدني

(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٥)

- التعويضات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم محصول رسم الإنتاج والاستهلاك . حقيقتها عقوبات تكميلية حددها الشارع تحكيماً . بصرف النظر عن تحقق وقوع الضرر . توقيعها من محكمة جنائية . فحسب .

- قضاء المحكمة الجنائية بالتعويض . لا يتوقف على تدخل مصلحة الجمارك في الدعوى .

- التزام المحكمة في التعويضات بالقدر المحدد في القانون .

(الطعن رقم ٣٠٧١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٤)

(ج) نظرها والحكم فيها :

- تخلى الحكم المطعون فيه عن الدعوى المدنية بإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة للفصل فيها . أثره : عدم جواز الطعن بالنقض من الشركة المستولة عن الحقوق المدنية . عليه ذلك ؟

(الطعن رقم ٢٧٢١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٩)

- عدم جواز الطعن بالنقض إلا في الأحكام النهائية
الحكم القاضي بقبول دعوى الجهة المباشرة المرفوعة من المدعى بالحقوق المدنية وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها هو حكم غير فاصل في الدعوى ولا منه للخصومة فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(الطعن رقم ٢٧٢٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٩)

- تصدى المحكمة للدعوى المدنية والقضاء برفضها بعد صدور القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ وسريانه . خطأ في القانون يوجب نقض الحكم المطعون فيه جزئياً . وتصحيحه .

(الطعن رقم ١٨٠١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٩)

- الحكم المحضوري النهائي يحدد مركز الطاعن فى الدعوى بصفة نهائية . دون توقف قبيل طعنة على المعارضة التى قد يرفعها متهم آخر فى الدعوى .

- صدور الحكم غيابياً بالنسبة للمتهم وحضورياً بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية أو المستول عنها . كون الحكم قابلاً للمعارضة . عدم جواز الطعن بالنقض . علة ذلك؟

(الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٥)

- نطاق الاستئناف يحدد بصفة رافعة

- استئناف المدعى بالحق المدنى . نطاقه ؟

قضاء المحكمة الإستئنافية فى استئناف المدعى بالحق المدنى وحده بإلغاء حكم البراءة ومعاقبة المتهم . مخالفة للقانون . أثر ذلك ؟ تصحيح .
- إلغاء المحكمة الاستئنافية الحكم المستأنف وقبولها الدعوى المدنية وتصديها لموضوعها والفصل فيها مبتدأ . خطأ فى تطبيق القانون . المادة ٤١٩ أ . ج .

(الطعن رقم ٦٢.٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢)

- إكتفاء الحكم بسرد وقائع الدعوى المدنية وما انتهى إليه من القضاء برد وبطالان المحرر المطعون فيه بالتزوير والاشارة إلى ما خلص اليه تقرير قسم ابحاث التزيف والتزوير والتحويل عليه فى اثبات جريمة استعمال المحرر المزور . قصور . اساس ذلك ؟

- الدفع بإنتضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة من النظام العام .

(الطعن رقم ٧١٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣)

- البراءة للشكك فى اسناد التهمة انطوائها على الفصل فى الدعوى المدنية مما يؤدى الى رفضها ولو لم ينص على ذلك فى منطوق الحكم .
- صدور الحكم بإلغاء الحكم المستأنف ويرفض الدعوى المدنية من غير ان يعلن المدعى بالحق المدنى للحضور أمام المحكمة الاستئنافية . مخالفة ذلك لاجراءات المحاكمة . أثره البطلان .

(الطعن رقم ٦٣٨٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣)

- عدم تقيد المحكمة الاستئنافية عند نظرها الاستئناف المقام من المدعى بالحق المدني بالحكم الصادر في الشق الجنائي ولو كان حائزاً لقوة الأمر المقضى . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٦٧٧٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٦)

- اشتراط صدور الحكم بالاجماع معاصراً لصدور الحكم في الاستئناف بتشديد العقوبة المحكوم بها أو بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة . حكم ذلك ؟
\ اثبات صدور الحكم بالاجماع بمرور الجلسة . ويمحضها الموقع عليه رئيس الهيئة دليل على حصوله قرين النطق بالحكم . ولو جاء منطوق الحكم المطعون فيه خلافاً من ذلك .

(الطعن رقم ٦٧٧٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٦)

- إيجاب القانون الاعلان لاتخاذ اجراء أو بدون ميعاد مفاده ؟
\ تأجيل الدعوى في غياب المدعى المدني دون اعلانه لشخصه والقضاء باعتباره تاركاً لدعواه المدنية . خطأ

(الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٢)

- الحكم الابتدائي بعدم قبول الدعوى المدنية . يوجب على المحكمة الاستئنافية عند القضاء بالغائه إعادة الدعوى الى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٦٩٧٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦)

- عدم تقيد المحكمة الاستئنافية عند نظرها الاستئناف المقام من المدعى المدني بالحكم الصادر في الشق الجنائي ولو كان حائزاً لقوة الأمر المقضى . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٦٩٧٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦)

- على الحكم الصادر في الدعوى الجنائية الفصل في التعريضات المطروحة من المدعى بالحقوق المدنية في دعواه المرفوعة بطريق التبعية للدعوى الجنائية . المادة ٣٠٩ إجراءات .

(الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٢)

- القضاء بالبراءة المقام على عدم ثبوت وقوع الفعل المسند الى التهم . يتلزم معه الحكم برفض الدعوى المدنية - ولو لم ينص على ذلك فى منطوق الحكم .

(الطعن رقم ٣٠٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٧)

- الاحكام الصادرة من المحاكم المدنية . ليس لها قوة الشيء المحكوم فيه فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها . اساس ذلك الالتفات عن طلب تعليق الفصل فى الدعوى الجنائية لحين الفصل نهائياً فى الدعوى المدنية الخاص بالتزاع الضريبي . صائب .

(الطعن رقم ٢٢٤٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢١)

- تخلى الحكم المطعون فيه عن الدعوى المدنية باحالتها الى المحكمة المدنية المختصة للفصل فيها عملاً بالمادة ٣٠٩ أ . ج . النعى عليه فى ذلك غير جائز ولا مصلحة فيه .

(الطعن رقم ٣٣٤٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٩)

- خضوع الدعوى المدنية المرفوعة امام القضاء الجنائى فيما يتعلق باجراءات المحاكم والاحكام وطرق الطعن فيها للقواعد المقررة فى قانون الاجراءات الجنائية اما القواعد الموضوعية التى تحكمها قواعد الاثبات فتخضع لاحكام القانون الخاص بها .

(الطعن رقم ٤٠٠٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٦)

(د) تركها :

- القضاء باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً لدعواه المدنية . عدم اتصال هذا القضاء بالحكم فى الدعوى الجنائية . أثره عدم قبول ما يشيره من اسباب فى طعنه بالدعوى الجنائية

(الطعن رقم ٦٣٦٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٢)

- متى يعتبر المدعى بالحقوق المدنية تاركاً لدعواه ؟ م ٢٦١ أ . ج

(الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٢)

- إيجاب القانون الاعلان لاتخاذ اجراءات أو بدء ميعاد مفاده ؟

تأجيل الدعوى فى غياب المدعى المدنى دون اعلانه لشخصه والقضاء باعتباره تاركاً لدعواه المدنية . خطأ .

(الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٥٣٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٢)

- الحكم الاستثنائى الفياهى الصادر بالبراءة . حق المدعى بالحق المدنى فى الطعن فيه بالنقض منذ صدوره علة ذلك ؟

(الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٢)

- عدم جواز الطعن بالنقض الا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع .

طعن المدعى بالحقوق المدنية فى الحكم الصادر بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . عدم جوازه . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٦٥٤١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)

- جواز المعارضة فى المنح والمخالفات . من المتهم والمستول عن الحقوق المدنية أصل عام . المادة ٣٩٨ إجراءات . قبل استبدالها بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨١ مخالفة ذلك . خطأ فى القانون يوجب نقض الحكم المطعون فيه .

- انتهاء الحكم المستأنف الى ان الطاعن لم يرتكب الفعل المسند اليه وانه مجرد مستول عن الحقوق المدنية . يوجب مع النقض تصحيح ما شاب منطوقه من خطأ بالغائه وقبول المعارضة شكلاً وبراءة الطاعن .

(الطعن رقم ٧٥١٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤٩/١٢)

- للمدعى بالحقوق المدنية الرجوع الى ان المحكمة اذا اغفلت الفصل فى التعويضات المادة ١٩٣ مرافعات . خلو قانون الاجراءات من نص مماثل لها . عدم جواز الطعن بالنقض المقدم من المدعية بالحقوق المدنية فى الحكم الذى أغفل الفصل فى الدعوى المدنية . علة ذلك . الطعن بالنقض لا يجوز الا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٢)

- حق المدعى المدنى فى الطعن بالنقض فى الحكم ' استثنائى . ولو كان الاستئناف مرفوعاً من المتهم وحده . مادام الحكم ' استثنائى قد النى

حكم محكمة أول درجة أو عدله .

(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢)

- جواز استئناف الحكم في الدعوى المدنية من المدعى بالحقوق المدنية متى كان للتعرض المطالب به يجاوز النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي .

- جواز استئناف الحكم . يستتبع جواز الطعن فيه بالنقض .

(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢)

دفاع

بند [١١٣]

الاخلال بحق الدفاع : (أ) ما يوفره :

- عدم تمكن الطاعن من إبداء دفاعه بجلسته الاستئناف بسبب تأجيل المحكمة نظره ثم إصدارها الحكم بالطعون فيه بعد انصرافه . رغم عدم عدولها عن قرار التأجيل يرتب بطلاناً شاب إجراءات الحكم . وجوب النقض والاحالة .

(الطعن رقم ٥٨٥١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢)

- الدفع أمام محكمة الموضوع بأن التوقف عن الاتجار يرجع الى عجز الطاعن الشخصي وقلة موارده المالية . دفاع جوهرى .

(الطعن رقم ٦٤٥٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١)

- تمسك الطاعن بمذكرة دفاعه المتضمنة عدم علمه بالهجر أو تعيينه حارساً دفاع جوهرى . إغفال المحكمة له إيراداً ورداً . قصور .

(الطعن رقم ٢٣٦٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٥)

- وجوب تعرض المحكمة للدفاع الجوهرى وتمحيصه . أستفادة الحكم من دفاع الطاعن اقراره . بمقارفته الجريمة فى حالة أن دفاعه قائم على أن الاتفاق تم على اساس مشروع وتنفيذه من الجانب الآخر هو الذى تم على خلاف القانون . قصور وأخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٦٤٩٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٥)

- الحماية التى أحاط بها الشارع المنازل . سقوطها برضاء أصحابها .
ماهية الرضاء المعتبر ؟ الدفاع المكتوب فى مذكرة مصرح بها تنتم للدفاع
الشفوى . أو يبدل عنه . عدم تعرض الحكيم الابتدائى والاستئنافى المؤيد
له لمشروعية التفتيش المستفادة من الرضاء الحاصل من المظنون ضده .
وإغفالهما دفاع الطاعن فى هذا الشأن .

(الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣)

- القضاء برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها دون
إستظهار مدى الاختلاف بين الاعمال موضوع الدعوى المطروحة والدعوى
السابقة عليها وما إذا كان اجراء الاخير منها استمراراً للسابقة عليها أم
أنها اجريت فى زمن منفصل تماماً . قصور .

(الطعن رقم ٦٩٥٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤)

- مفهوم العذر الجدى أو المبرر المشروع للتوقف عن الاتجار فى مجال
تطبيق المادة ٣ مكرر من القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل ؟ تقديم العذر
الجدى الى وزارة التميمين أو الدفع به أمام محكمة الموضوع أثره ؟ إثاره
الطاعن فى دفاعه ان سبب توقف العمل بالمخيز هو قيامه باصلاحه عقب
حريق شب فيه . دفاع جوهرى . يترتب عليه لوصح أن تندفع مسئوليته .
إبداء ذلك الدفاع أمام محكمة الدرجة الأولى . يوجب على محكمة الدرجة
الثانية إبداء الرأى بشأنه وان لم يعاود المستأنف إثارته . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٦١٤٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)

- قيام . عذر بالمتهمة تقدم به المدافع عنها بجلسته المعارضة يوجب
على المحكمة التصدى لدليله . اغفال الحكم الاشارة اليه اخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٦٢١٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٤)

- فقد الشهادة المرضية المقدمة من الطاعنة من ملف القضية نتيجة
اهمال لا دخل لأرادتها فيها . أثره : تصديق محكمة النقض للعذر القهرى
الذى منع الطاعنة من حضور جلسته المعارضة الأستئنافية . وعدم سريان
ميعاد الطعن بالنقض الا من يوم علم الطاعنة رسمياً بالحكم .

(الطعن رقم ٦٢١٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٤)

نقض الحكم بالنسبة لها . يوجب نقضه بالنسبة لتهمتى اقامة بناء بدون ترخيص واقامته غير مطابق للأصول الفنية .

(الطعن رقم ٦٢٢٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٧)

- تمسك الدفاع بسماع شهود الاثبات وإصراره على طلبه مبيناً دواعيه . رفض المحكمة الاستجابة الى طلبه ونظرها الدعوى يحيطه بالحرج .

(الطعن رقم ٣١٥٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢١)

المحكمة ملزمة بتحقيق الدليل الذى رأت لزومه للفصل فى الدعوى . أو تضمين حكمها أسباب عدولها عن هذا التحقيق قعودها عن دفاع قدرت جديته ثم سكنت عنه إيراداً ورداً . عيب يوجب النقض والاحالة . مثال لتسبيب معيب لحكم استثنائى قررت فيه المحكمة الاستثنائية ندب مكتب الخبراء لتحقيق دفاع الطاعن ثم اغفلت الاشارة اليه ولن يعرض لما انتهى اليه من نتائج . ينشئ عن عدم مواجهة المحكمة لعناصر الدعوى .

(الطعن رقم ٣٩٧٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٥)

- حضور محام مع التهم فى الجلسة غير لازم قانوناً . الا انه متى عهد الى محام مهمة الدفاع فان عدم اجابته الى طلب التأجيل لحضور المحامى - اخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٤٤١٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)

- الدفع بقيام ارتباط بين الجلسة المطعون على الحكم الصادر فيها فى جريمة شيك بدون رصيد وجنح أخرى عن جرائم شيك بدون رصيد منظورة امام ذات المحكمة . دفاع جوهرى عدم الرد عليه . أثره قصور .

(الطعن رقم ٦٢٤٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٦)

- تمسك التهم بأنه مجرد سائق للسيارة النقل وأن ما ضبط بها من أجولة دقيق خاص بآخر فى وقت الضبط وإشتمال محضر الضبط على ما يظاهر ذلك . دفاع جوهرى يترتب على ثبوته انتفاء الركن المعنوى للجريمة . - اطلاق الحكم القول بانتهار الطاعن فى الدقيق لمجرد إقراره بأنه قائد

السيارة النقل - قصور

(الطعن رقم ٦٦٩٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢)

- التصور الذى يتسع له وجه الطعن . له الصدارة على غيره من
أوجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون

(الطعن رقم ٣٩٥٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٤)

- دفاع الطاعنه بأن المستأجر دفع لها مقدم الايجار بحفض إرادته وبعد
تحرير عقد الايجار . دفاع جوهرى . عدم إيراده والرد عليه . قصور .

(الطعن رقم ٣٩٥٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٤)

(ب) مالا يوفره :

- خلو محضر الجلسة من اثبات الدفاع كاملاً . لا يعيب الحكم طالما لم
يتمسك باثباته فى محضر الجلسة .

(الطعن رقم ٥٦.٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢)

- التمسك على المحكمة قعودها عن القيام بأجرا . لم يطلب منها . عدم
قبوله .

(الطعن رقم ٥٩٩٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١)

- التمسك على الحكم إغفاله مستندات قدمها الطاعن ولم يبين
مضمونها لتتضح مدى أهميتها وما إذا كانت متضمنة دفاعاً جوهرياً من
عدمه . غير مقبول .

(الطعن رقم ٥٩٩٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١)

- متى يحق للمحكمة الاعراض عما يديه المتهم من دفاع .

(الطعن رقم ٦٣٦٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٢)

- دفاع المتهم بأن اعتراف المتهم الآخر عليه كان وليد اكراه ودون
التمسك به أمام محكمة الموضوع . دفاع قانونى ظاهر اليطان . لا
يستوجب رداً .

(الطعن رقم ٦.٢٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٩)

- الطلب الذى تلزم المحكمة بأجابه أو الرد عليه . هو الطلب المجازم الذى يصير عليه مقدمه فى طلباته احتياطية .

(الطعن رقم ٦.٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٩)

- عدم التزام المحكمة بطلب ضم قضية بقصد إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى أطمأنت إليها أساس ذلك .

(الطعن رقم ٦.٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٩)

- التفات المحكمة الاستئنافية عن طلب المستأنف سماع شهود لم يتمسك بسماعهم أمام محكمة أولى درجة لا أخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٦٧٢٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨)

- عدم التزام المحكمة بتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة .

(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٦)

- انتهاء دفاع الطاعنين واختتامهم المرافعة بأحدى الجلسات ، ثم قيام المحكمة بتعديل وصف التهمة بالنسبة لمتهم آخر فى الدعوى - ليس من بين الطاعنين - وتأجيلها نظر الدعوى لاستكمال مرافعة هذا المتهم لجلسة أخرى استمعت فيها الى دفاعه ، ثم اصدرت حكمها المطعون فيه بعد ذلك . لا بطلان ، ولا أخلال بحق الدفاع . ادعاء الطاعنين ان قرار المحكمة بتأجيل الدعوى لجلسة أخرى كان تالياً لقرار اصدرته باقفال باب المرافعة وأصدار الحكم بعد المداولة . مع ان الثابت يحضر الجلسة تعديل المحكمة وصف التهمة بالنسبة لمتهم آخر وتأجيلها نظر الدعوى للجلسة التالية . غير جائز ولا يجوز دحض ذلك الا بالظن بالتزوير .

(الطعن رقم ٥٨.٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤)

- اطراح المحكمة الدفاع غير المنتج . بما يسوغه . بعد وضوح الواقعة لديها . لا أخلال بحق الدفاع . عدم قبول التمس على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها .

(الطعن رقم ٥.٨٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤)

- عدم التزام المحكمة بأن ترسم للمتهم الطريق الذي يسلكه في دفاعه .

(الطعن رقم ٧٠٣٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١)

- انتهى على الحكم عدم رده على أوجه الدفاع الجوهرية المبدأة من الطاعنين في مذكرتهم دون الانقصاص عن ماهية هذه الأوجه أو تحديدها .
أثره . عدم قبول النسي .

(الطعن رقم ٦٩٠٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٢)

- عدم التزام المحكمة بإجابة طلب قدم في مذكرة ، بعد حجز الدعوى للحكم أو الرد عليه .

(الطعن رقم ٦٩٠٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٢)

- عدم جواز الحكم في المعارضة بغير سماح دفاع المعارض إلا إذا كان عدم حضوره حاصلًا بغير عذر . قيام عذر قهري حال دون حضور المعارض يعيب إجراءات المحاكمة . محل نظر العذر يكون عند نظر الطعن في الحكم .

- تقدير الشهادة المثبتة لعذر المرض المقدمة لمحكمة النقض لأول مرة من إطلاقاتها .

- حق محكمة النقض في اطراح الشهادة المرضية لعدم الاطمئنان إليها .

(الطعن رقم ٣٠٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٧)

- عدم التزام المحكمة بالتحدث إلا عن الأدلة ذات أثر في تكوين عقيدتها .

(الطعن رقم ٢٣٧٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٤)

- عدم التزام المحكمة بإجابة طلب تحقيق قدم في مذكرة بعد حجز الدعوى أو الرد عليه .

(الطعن رقم ٣٠٥٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٤)

- الدفع بإرتكاب الجريمة بمعرفة آخر موضوع استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

(الطعن رقم ٤٠٥٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٤)

- متى يتحقق تعارض المصلحة فى الدفاع عن أكثر من متهم فى الدعوى .

(الطعن رقم ٣٤٩٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٨)

- عدم التزام المحكمة بطلب ضم الوعاء الذى ضبط به المخدر لاجراء تهمته عليه لاختبار مدى إمكان دخول كمية المخدر المضبوط بقصد إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى أطمأنت اليها . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٣٤٩٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٨)

- قعود المتهم عن إبداء دفاعه الموضوعى امام محكمة الموضوع يحول يمينه ويؤيد ايدائه أمام محكمة النقض علة ذلك ؟

(الطعن رقم ٣٤٩٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٨)

- استبعاد المدافع أو عدم استعداده . موكل إلى تقديره وضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .

(الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٩)

- للمحكمة الاستفتاء عن سماع الشهود بقبول المتهم أو المدافع عنه .

(الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٩)

- الاحكام الصادرة من المحاكم المدنية . ليس لها قوة الشيء المحكوم فيه فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها . أساس ذلك ؟ الالتفات عن طلب تعليق الفصل فى الدعوى الجنائية لحين الفصل نهائياً فى الدعوى المدنية الخاص بالنزاع الضريبى . صائب

(الطعن رقم ٢٢٤٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢١)

- تولى احد المعامنين الدفاع عن الطاعنين معاً . ثم انفراد معام لكل طاعن منهما بالدفاع عنه فى نطاق مصلحة موكلة الخاصة دون غيرها . تتفق معه الاخلال بحق ايهما فى الدفاع .

(الطعن رقم ١٠١١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

- الدفاع الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه . هو الدفاع الجازم الذى يصير مقدمه على عدم جواز النemy على المحكمة التفاتها عن دفاع ابدى أمام

هيئة سابقة .

(الطعن رقم ١.١١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

- تنازل دفاع الطاعنين عن سماع الشهود . بالرغم من حضور بعضهم
الجلسة : أثره . صحة القضاء في الدعوى دون سماعهم .

(الطعن رقم ١.١١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

- التمس على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يبد أمامها غير
متقبل .

(الطعن رقم ٢٢٧٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧)

دفع

بند (١١٤)

الدفع ببطالان الاعتراف :

- الاعتراف في المسائل الجنائية . من عناصر الاستدلال . البحث في
صحة ما يدعيه المتهم من انتزاع الاعتراف منه بالإكراه . موضوعي .

(الطعن رقم ٦٢٨١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧)

- الدفع بحصول الاعتراف نتيجة إكراه لا يقبل لأول مرة أمام محكمة
التقض . ؟

(الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١.٩)

- للمحكمة ان تأخذ باعتراف المتهم في محضر الشرطة ولو عدل عنه
في مراحل أخرى . متى اطمانت الى صدقه .

- مجرد قول المتهم ببطالان إقراره لصنوده امام رجال الشرطة لمخشيته
منهم . عدم كفايته مادام لم يستطع سلطانهم اليه بالأذى .

(الطعن رقم ١.١١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

الدفع ببطالان التفتيش :

- الدفع بصنود إذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش . دفاع موضوعي

كفاية اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناءً على الأذن . ردأ عليه .

(الطعن رقم ١.١١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

الدفع ببطلان القبض :

- الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق . يضير العدالة .

- التلبس . حالة تلازم الجريمة . تلقى مأمور الضبط القضائي نبأ الجريمة عن الغير . لا يكفي لقيام حالة التلبس علة ذلك ؟ مجرد دخول امرأة معروفة للشرطة . احدى الشقق لا يبنى . بذاته عن إدراك الضابط بطريقة يقينية ما ترتكبه . التعرض لها . قبض صريح ليس له ما يبرره . المادة ٣٤ اجراءات بعد تعديلها لا تجيز القبض على المتهم إلا فى أحوال التلبس . مثال لتسبب معيب فى اطراح دفع ببطلان اجراءات القبض .

(الطعن رقم ١٢.٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١. / ٨)

الدفع ببطلان الاجراءات :

- الدفع بتلفيق التهمة . موضوعى . لا يستلزم صريحاً كفاية الأخذ بأدلة الثبوت ردأ عليه .

(الطعن رقم ٣.٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٧)

الدفع باستحالة الرؤية :

- الدفع باستحالة الرؤية . موضوعى .

(الطعن رقم ٣.٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٧)

الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى :

- الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى . يجب ان يكون جدياً وصريحاً . عدم جواز اثارته لأول مرة امام النقض مالم تكن مدونات الحكم تظاهره .

(الطعن رقم ٦٤٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩)

- التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى . عدم اشتراط ايراده بصريح لفظه وبعبارة المألوفة .

(الطعن رقم ٦٨٤٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢)

- استخلاص الحكم من واقعة الدعوى وما أورده فى معرض بيان مؤدى أدلة ثبوتها فى حق الطاعن والذى استند اليها فى ادانته ما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى وجوب ان تعرض المحكمة لهذه الحالة ولان تقول كلمتها فيها . حتى وان لم يدفع الطاعن بقيامها . مثال قدوم المجنى عليه وآخرون الى منزل المتهم حاملين عصياً يحاولون الاعتداء بها عليه وحدوث مشاجرة طعن فيها المتهم المجنى عليه .

(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٤)

الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة :

- الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة من النظام العام .

(الطعن رقم ٧١٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣)

- انتهاء الحكم الى رفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى جنحة تقاضى مقدم ايجار يزيد عن المقرر قانوناً . تعويله فى ذلك على ان دفع المبلغ تم فى تاريخ لاحق على تحرير عقد الايجار والكمبيالات المتضمنة المبلغ المقال بأنه المقدم ، وسؤال المجنى عليه فى محضر الشرطة . تناقضه يعيب الحكم .

(الطعن رقم ٨٤٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٥)

- الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . جوهرى . لتعلقه بالنظام العام . وجوب رد المحكمة عليه بما يسوغه .

- اعتبار المحكمة ان تاريخ وقوع جريمة خلو الرجل المسندة الى الطاعن هو تاريخ اكتشافها والابلاغ بها دون ان تبين انها حققت الواقعة وتاريخ وقوعها وانها عجزت عن معرفة ذلك . قصور .

(الطعن رقم ٣٥٧٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٥)

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى :

- الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه فى المسائل الجنائية . شرطة ؟ الحكم الصادر بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . لا يجوز حجية الشيء فيه . إلا إذا كان قد فصل فى موضوع التهمة بالإدانة أو بالبراءة . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٥٥٤٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٤)

- الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . متعلق بالنظام العام . هو من الدفوع الجوهرية .

(الطعن رقم ٢٥٠٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤)

- متى تختص المحكمة الجنائية بدعوى الحقوق المدنية ؟
- الدفع بسقوط حق المدعى المدني فى المطالبة بالتعويض أمام القضاء الجنائى لسبق التجائه للقضاء المدني . محله . إلتحاد الدعويين موضوعاً وسبباً . مثال . المطالبة بالمستحق عن فسخ عقد الشركة أمام المحكمة المدنية- يختلف سبباً وموضوعاً عن المطالبة بالتعويض عن الضرر الناتج عن جريمة التهديد للمستحق فى عقد الشركة جنائياً .

(الطعن رقم ٦١٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٣)

الدفع بقيام الارتباط :

- الدفع بقيام ارتباط بين الجنحة المطعون على الحكم الصادر فيها فى جريمة شيك بدون رصيد وجنح أخرى عن جرائم شيك بدون رصيد متظورة أمام ذات المحكمة . دفاع جوهرى علم الرد عليه . أثره . قصور .

(الطعن رقم ٦٢٤٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٦)

(ر) رابطه سببية

بند (۱۱۵)

- عقوبة المادة ۲/۲۳۴ عقوبات يكفى لتطبيقها ثبوته استقلال الجريمة
المترتبة عن جناية القتل وتقييمها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما .
- المصاحبة الزمنية . ان تكون الجنايتان قد ارتكبتا فى وقت واحد أو
فى فترة قصيرة من الزمن . تقدير ذلك يستقل به قاضى الموضوع .
- توقيع العقوبة المنصوص عليها فى المادة ۳/۲۳۴ عقوبات .
شرطه ؟

(الطعن رقم ۳.۶۲ لسنة ۵۴ ق - جلسة ۱۹۸۴/۶/۱۴)

- إدانة الحكم الطاعن باحداث اصابة مهنية كفايته . متى كان سائغاً .
عدم التزامه من بعد التحدث عن اصابات لم ترفع بها الدعوى .
- رابطه السببية فى جريمة الضرب المفضى الى الموت . تقدير توافرها
موضوعى .

(الطعن رقم ۱.۱۲ لسنة ۵۴ ق - جلسة ۱۹۸۴/۱۱/۱۳)

- إثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه . تضمنته بذاته
الاحاطة بأركان المسؤولية المدنية . مؤدى ذلك ؟ التعويض المؤقت . نواة
للتعويض الكامل .

(الطعن رقم ۶۵۴۹ لسنة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۴/۱۲/۱۸)

(سم) انتاج

بند (۱۱۶)

- نطاق حق موظفى مصلحة الجمارك وغيرهم ممن لهم صفة الضبط
القضائى فى تفتيش الأماكن المنصوص عليها فى القانون المذكور - متى
يتعين حصول هؤلاء على أمر مكتوب من رئيس مكتب الانتاج المختص

للتقيام بالتنقيش .

(الطعن رقم ٦٤٩٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١١/١٩٨٤)

- عدم تعرض الحكم المطعون فيه للحق المخول لمأموري الضبط القضائي
بالمادة ٢٣ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بمعاينة وتنقيش الأماكن
المنصوص عليها بها . دون اجراءات سابقة . خطأ في القانون

(الطعن رقم ٦٤٩٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١١/١٩٨٤)

- انتضاء الدعوى الجنائية عن جريمة التهرب من أداء الرسوم
بالتصالح . لا تأثير لذلك على الدعوى الجنائية الأخرى عن جريمة الغش
طالما لم يصدر في موضوع الواقعة حكم نهائي بالإدانة أو بالبراءة .

(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٨٤)

الرشوة

بنـد (١١٧)

١ - المفهوم الوظيفي في جريمة الرشوة :

- « ان الشارح لم يقصر العقاب على الرشوة على الموظفين
العموميين ، بل هو في المادة ١.٤ من قانون العقوبات قد سوى بينهم وبين
المأمورين والمستخدمين والحجباء والمحكمين وكل انسان مكلف بخدمة
عمومية . ولما كان مشايخ الحارات في المدن يقومون ، بمقتضى التعليمات
الموضوعة لهم ، ببعض أعمال القرعة ، ومنها الشهادة امام مجالس القرعة
بأن الاشخاص ، سواء أكانوا من أنفار القرعة أم من أقاربهم الذين يطلبون
للكشف عليهم لسبب من اسباب الاعفاء من القرعة ، هم بعينهم المطلوب
حضورهم ، فان من يقبل من مشايخ الحارات مبلغاً من المال مقابل امتناعه
عن اظهار شخصية من يتقدم الى الكشف الطبي متتبعلاً لشخصية والنفر
القرعة الاعفاء بحق عقابه بمقتضى المادتين ١.٣ ، ١.٤ من قانون
العقوبات » .

(تفض جلسة ١٩٤٣/٣/١ مجسدة ربح قرن ٢ ص ٧١١ بند ٩)

- « يقوم مشايخ الحارات فى المدن - كما يبين من مطالعة الاورنيك (رقم ٢٣) شياخات - بخدمات عامة لصالح المجتمع أى انهم من المكلفين بخدمة عامة ، ومن بين هذه الخدمات استحضار الاشخاص المطلوبين للاقسام خدمة للامن العام - فاذا اخذ أحدهم عطية مقابل عدم احضار أحد الاشخاص المطلوبين الى مكتب الاداب فأن عمله هذا يعد رشوة » .
(نقض جلسة ١٩٥٨/١٠/٧ المكتب الفنى س ٩ ص ٧٧٣)

- نصت المادة ١١١ من قانون العقوبات على أن المأمورين والمستخدمين أيا كانت وظيفتهم يعتبرون كالموظفين وبذلك تنطبق أحكام الرشوة على كل شخص له نصيب من الاشتراك فى ادارة أعمالهما كان نصيبه فى ذلك صغيراً ، وانما يشترط فيه بجانب ذلك ان يكون ممن تجرى عليهم أحكام الانظمة واللوائح الخاصة بخدمة الحكومة ، وقانون الموظفين رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ أحد هذه الأنظمة ، وهناك أنظمة أخرى خاصة بهرجال الجيش والبوليس ، وعلى هذا يدخل فى حكم الموظفين العموميين والمأمورين والمستخدمين مقتضى المادتين ١.٩ مكرراً . ١١١ من قانون العقوبات رجال الجيش والبوليس وموظفى الوزارات والمصالح ومستخدميها على اختلاف طبقاتهم » .

(نقض جلسة ١٩٥٩/٣/٣ المكتب الفنى س ١٠ ص ٣٦٤)

- (أن الشارع لم يقصر تطبيق احكام الرشوة على الموظفين العموميين والمأمورين والمستخدمين أيا ما كانت وظيفتهم بل نص فى المادة ١٠٤ من قانون العقوبات على ان كل انسان مكلف بخدمة عمومية يعتبر كالموظفين فى باب الرشوة . فيكفى إذن للعقاب ان يكون المقابل قدم الى شخص يقوم بعمل من الاعمال العامة ولم يكن من طائفة الموظفين أو المأمورين أو المستخدمين العموميين . وكل ما يشترط للعقاب فى هذه الحالة أن يكون هذا الشخص قد كلف بالعمل العام ممن يملك من الموظفين أو المستخدمين العموميين الا انه لما كان الامر العسكرى رقم ٢٤٣ الصادر فى ٧ ابريل سنة ١٩٤٢ بمقتضى السلطة المخولة للحاكم العسكرى العام بالرسوم الصادر فى ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ ورغبة فى تنظيم الترمين فى البلاد

وتوفير الغذاء للسكان قد أوجب على كل من يمتلك محصولاً من القمح الناتج من موسم سنة ١٩٤٢ ان يسلم الى الحكومة جزءاً من هذا المحصول يودعه الشون التي تعينها وزارة المالية ووفقاً للاوضاع التي تقرها في هذا الشأن . ولما كان قرار وزارة المالية الصادر في ٧ ابريل سنة ١٩٤٢ تنفيلاً لذلك الامر العسكري قد أرجب تسليم القمح المحجوز لحساب الحكومة الى شون بنك التسليف على ان يقدم الى أمين الشونة الذي يتعين عليه المبادرة الى وزنة وتحديد درجة نظافته ولايجوز له قبول قمح تقل درجة نظافته عن ٢٢ قيراطاً - لما كان ذلك فأن أمين الشونة والحالة هذه يكون مكلفاً بخدمة عمومية بالمعنى المقصود في المادة ١٠٤ ع . ومن يحاول ارضائه يعاقب بالعقوبة الواردة في المادة ١١١ ع .

(نقض جلسة ١٩٤٤/٢/١٣ ربيع ثمن ج ٢ ص ٧١٢ بند ٧)

(نذب الطاعن - وهو موظف في وزارة الصناعة - نائباً للحارس على الشركة) الموضوعة تحت الحراسة الادارية بتكليف من يملكه للسهر على نشاط الشركة واخضاعها لرقابة الدولة المباشرة) يعد تكليفاً بخدمة عامة ويعتبر كالموظفين في حكم الرشوة عملاً بالفقرة الخامسة من المادة ١١١ من قانون العقوبات المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ .

(نقض جلسة ١٩٦١/٥/١٦ المكتب الفني ص ١٢ ص ٥٧ .

» يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦٥ لسنة ١٩٥٩ بتأسيس الشركة العامة لاستصلاح الاراضى وقرار مجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية بانشاء هذه الشركة وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بانشاء المجلس الاعلى للمؤسسات العامة أنه قد رخص للمؤسسة الاقتصادية بتأسيس شركة مساهمة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة تدعى الشركة العامة لاستصلاح الاراضى الزراعية لتحقيق غرض معين وهو القيام بعمليات استصلاح الاراضى الزراعية في الجمهورية العربية المتحدة وتعميرها واقامة المنشآت والمشروعات والقيام بالدراسات اللازمة لذلك - ثم ألحقت هذه الشركة بالمؤسسة العامة لاستصلاح الاراضى وبقيت

تتمتع بشخصية معنوية وكيان مستقل عن شخصية الدولة ولا تخضع قرارتها لاعتماد المؤسسة العامة الا فى مسائل محدودة مثل تلك التى تمس السياسة العامة والتخطيط والتسويق .

- وقد أفصح المشرع عن ذلك صراحة فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة كما أفصح عن اتجاهه الى عدم اعتبار موظفى هذه الشركة من الموظفين العموميين بما نص عليه فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٩٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام موظفى وعمال الشركات التى تتبع المؤسسات العامة من سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على موظفى هذه الشركات وذلك على خلاف موظفى المؤسسات العامة الذين أخصهم لاحكام القوانين والنظم السارية على موظفى الدولة طبقاً لما نص عليه فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩١ - وذلك فيما عدا جريمة الرشوة اذ أضاف المشرع الى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أنه يعد فى حكم المرتشى (الموظف العمومى) مستخدوا الشركات التى تساهم الدولة فى مالها بتسيب ما . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى أن الطاعن وهو يعمل سائقاً بالشركة العامة لاستصلاح الاراضى لا يعد موظفاً أو مستخدماً عمومياً ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية قبله لرفعها من غير ذى صفة ، يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً) .

(تلغى جلسة ١١/٥/١٩٦٤ المكتب الثانى س ١٥ ص ٣٤٩)

- « المؤسسات العامة بحسب الاصل أجهزة ادارية لها شخصية اعتبارية مستقلة تنشؤها الدولة لتباشر عن طريقها بعض فروع نشاطها العام وتتبع فى ادارتها اساليب القانون العام وتتمتع فى ممارستها بقطر من حقوق السلطة العامة بالقدر اللازم لتحقيق اغراضها ، ولما كانت المؤسسة العامة التعاونية والاستهلاكية هى التى أسست بمفردها ومن مالها - المملوك للدولة بحكم القانون - الجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية وهى التى تتولى الاشراف على شئونها واعتماد قراراتها التنظيمية فان الجمعية بنظامها بادرى الذكر والذي خلا من أى من عناصر النظام التعاونى كنظام من أنظمة

مصلحة للمتهم من التحدى بأنه لم يطلب الرشوة لنفسه .

(نقض جلسة ٦١/٥/٢٩ المكتب الفنى السنة ١٢ ص ٦٢٨)

(جعل القانون من مجرد طلب الرشوة من الموظف جريمة تامة)

(نقض جلسة ٦٧/١١/٦ المكتب الفنى السنة ١٨ رقم ٢٢٥ ص ١.٨٧)

- « ان جريمة الرشوة لا تتم قانوناً الا بايجاب من الراشئ ايجاباً وقبولاً حقيقيين فاذا كان الشخص الذى قدمت له الرشوة قد تظاهر بقبولها ليسهل على أولى الأمر القبض على الراشئ متلبساً بجريمته فان القبول الصحيح الذى تتم به الجريمة يكون متعدياً فى هذه الحالة ولا يكون فى المسألة اكثر من ايجاب من الراشئ لم يصادف قبولاً من الموظف فهو شروع فى رشوة منطبق على المادة ٩٦ ع . »

(نقض جلسة ١٩٣٣/٤/٢٤ ربيع قرن ج ٢ ص ٧١. بند ٣)

- « ان كل موظف يقبل من اخر وعداً بشئ ما أو يأخذ هدية أو عطية لاداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان هذا العمل حقاً ، أو للأمتناع عن عمل من الاعمال ولو ظهر له انه غير حق ، يعد مرتكباً مستحقاً للعقاب على جناية الرشوة . يستوى فى هذا ان يكون الراشئ الذى تعامل معه جاداً فيما عرضه أو غير جاد متى كان عرضه الرشوة جدياً فى ظاهرة وكان الموظف قد قبله على انه جدى منتوباً العيب بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشئ . ذلك لان العلة التى من أجلها شرع العقاب على الرشوة تتحقق بالنسبة للموظف بهذا القبول منه ، ، اذا انه فى الحالتين - على السواء - يكون قد انجر بالقبول بوظيفته وتكون مصلحة الجماعة قد هددت فعلاً بالضرر الناشئ عن العيب بالوظيفة التى ائتمن عليها الموظف ليؤدى أعمالها بناء على وحي ذمته وضميره ليس الا . أما الراشئ فان جناية الرشوة لا تتحقق بالنسبة له الا فى حالة قبول الموظف قبولاً جدياً دون حالة تظاهره بالقبول وهو غير جاد فيه ، اذ فى هذه الحالة - كما فى حالة الرقص الصريح - لا يكون هناك انجر فعلياً من جانب الموظف بالوظيفة التى أمرها بيده هو وحده ولا شأن للراشئ فيه مما يكون منتفعاً معه أى عيب بها . وفى هاتين الحالتين لا يكون منتفعاً معه أى عيب بها .

وفى هاتين الحالتين لا يكون عرض الرشوة على الموظف الا جنحة شروع فقط .

(نقض جلسة ١٩٤٣/٤/٢٩ ربع قرن ج ٢ ص ٧١. بند ٤)

- « لا يهم لاجل ان يعد الموظف مرتشياً ان يكون الراشئ جاداً فى عرضه بل المهم ان يكون العرض جدياً فى ظاهرة وقبله الموظف على هذا الاعتبار منتوياً العيب بأعمال وظيفته بناء عليه . ذلك بأن العلة التى شرع العقاب من أجلها تتحقق بالنسبة الى الموظف بهذا القبول منه ، لأنه يكون قد انجر فعلاً بوظيفته وتكون مصلحة الجماعة قد هددت فعلاً بالضرر الناشئ من العيب بالوظيفة » .

(نقض جلسة ١٩٤٦/٢/٤ ربع قرن ج ٢ ص ٧١. بند ٥)

- « لا يؤثر فى قيام أركان جريمة الرشوة ان تقع نتيجة تدبير لضبط الجريمة ولم يكن الراشئ جاداً فيما عرضه على المرتشئ متى كان عرضه الرشوة جدياً فى ظاهرة وكان الموظف قد قبله على انه جدى منتوياً العيب بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشئ او مصلحة غيره » .

(نقض جلسة ١٩٦٧/٢/١٤ المكتب الفنى السنة ١٨ رقم ٤١ ص ٢١.)

- « ان جريمة الرشوة تتحقق متى قبل المرتشئ الرشوة مقابل الامتناع عن أعمال وظيفته ولو ظهر انه غير حق . وأذن فاذا كان الغرض الذى من أجله قدم المال الى الموظف (مفتش بوزارة التموين) هو عدم تحرير المحضر يدخل فى اختصاص هذا الموظف بوصف كونه مفتشاً بوزارة التموين ومن عملها التفتيش على محلات الباعة لمراقبة تنفيذ القوانين الخاصة بالتسمير الجبرى وتحرير المحاضر بمخالفتها بصفته من رجال الضبطية القضائية فى هذا الشأن فإن جريمة الرشوة تكون متحققة ولو لم يكن هناك موجب بتحرير المحضر الذى دفع المال للامتناع عن تحريره » .

(نقض جلسة ١٩٥١/٥/٧ ربع قرن ج ٢ ص ٧١٣ بند ٢٤)

- « تتوافر حالة التلبس بتسمع عضوى الرقابة الادارية للمحدث الذى دار بين المتهم وبين الموظف المبلغ فى مسكن هذا الاخير ، ورويتهما واقعة تسليم مبلغ الرشوة من خلال ثقب باب حجرة الاستقبال مادامت تلك الحاجة

قد جاءت عن طريق مشروع ، وهو دعوى الموظف عضوى الرقابة الى الدخول الى منزله وتسهيله لهما رؤية الواقعة توصلا الى ضبط مقارنها ، بما لا منافاة فيه لحرية شخصية أو ألتاك لحرمة مسكن » .

(نقض جلسة ١٨/١/١٩٧٠ المكتب الفنى السنة ٣١ رقم ٢٤ ص ٩٤)

« ويؤثر على ذلك أن يكون العطاء لاحقاً ، مادام ان نية الاتجار بالوظيفة فى هذه الحالة كانت قائمة منذ البداية ، وهو ما أثبتته الحكم فى حق الطاعن » .

(نقض جلسة ١٩/٢/١٩٧٠ المكتب الفنى السنة ٢١ رقم ٩٨ ص ٣٩٨)

« من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من سائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائناً مستنداً الى أسس مقبولة فى العقول والمنطق ولها مأخذ صحيح فى الأوراق ، فمتى كان الحكم قد أثبت أن الرشوة قد قبلت وأورد على ذلك أدلة سائفة فإن الجدل بعد ذلك فى تصوير الدعوى والقول بأنها كانت عرض رشوة ولم تقبل إنما ينحل الى جدل موضوعى مما لا يجوز اثارته لدى محكمة النقض » .

(نقض جلسة ٢٧/٣/١٩٧٢ المكتب الفنى السنة ٢٣ رقم ١٠٦ ص ٤٧٩)

« يستوى لتكامل اركان جريمة الرشوة أن يكون دفع مبلغ الرشوة قد تم مباشرة الى المجنى عليه أو عن طريق وسيط » .

(نقض ٢٥/٤/٦٧ المكتب الفنى السنة ١٨ رقم ١١٤ ص ٥٨١)

« لا يغير من وصف فعل الموظف التهم بأنه ارتشاء ان يكون ما قبضه من مال حرام جزءاً مما استولى عليه الراشئ بغير حق من مال الدولة علم بذلك أو لم يعلم - أو أن يكون الراشئ موظفاً مثله - لانه لا ينظر فى وصف الوظيفة الا بالنسبة الى المرتشى وحده » .

(نقض ١٢/٦/١٩٦٧ المكتب الفنى السنة ١٨ رقم ١٦٢ ص ٨٠٣)

« جرى قضاء محكمة النقض على أنه ليس ضرورياً فى جريمة الرشوة

أن تكون الاعمال التى يطلب من الموظف اداؤها داخله ضمن حدود وظيفته مباشرة بل يكفى أن يكون له علاقة بها . كما لا يفرق القانون بين الفائدة التى يحصل الموظف لنفسه والفائدة التى يطلبها أو يقبلها لغيره » .

(نقض ١٩٦١/٥/٢٩ المكتب الفنى السنة ١٢ ص ٦٢٨)

- « نصت المادة ١٠٤ من قانون العقوبات على عقاب الموظف اذا طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو اخذ وعداً أو عطية للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو للاخلال بواجباتها أو لمكافأته على ما وقع منه من ذلك . يستوى الحال أن يكون العطاء سابقاً أو معاصراً للامتناع أو للاخلال أو أن يكون لاحقاً عليه ، ما دام الامتناع أو الاخلال كان تنفيذاً لاتفاق سابق ، إذ أن نية الاحتمار بالوظيفة فى هذه الحالة تكون قائمة منذ بداية الامر بدلالة تعمد الاخلال بواجباتها ، فإذا كان الحكم قد ربط بعلاقة السببية بين تحرير السند وبين الاخلال بواجب التبليغ عن السرقة مما يفيد عرض الرشوة إنما كان متفقاً عليه من قبل . فإن ما يثيره المتهم من أن تحرير السند يبلغ الرشوة لا حق على الاخلال بواجبات الوظيفة الموجب لعرض الرشوة يكون عديم الجدوى » .

(نقض ١٩٦١/٢/٢٠ المكتب الفنى ص ١٢ ص ٢١٤)

- « ان القانون لا يتطلب لاعتبار العمل المتعلق بالرشوة داخل فى اختصاص وظيفة المرتشى ان يكون هو وحده المختص بالقيام به . بل يكفى ان يكون له نصيب من الاختصاص به . واذا كان الحكم قد أدان الطاعن بالرشوة لانه بصفته موظفاً عمومياً (كونستابل من رجال الضبط القضائى) قد اخذ مبلغاً من النقود من متهم فى واقعه يباشر ضبطها وتحرير محضرها على سبيل الرشوة ليزدى عملاً من أعمال وظيفته هو تنفيذ الامر الخاص باخلاء سبيله وتسليمه السيارة المضبوطة وتوجيه اجراءات الضبط فى الدعوى الى غاية مرسومة - هذا الحكم لا يكون قد أخطأ فى شيء » .

(نقض ١٩٥٣/٢/٢ مجموعة الرابع قرن ص ٧١١ بند ١٢)

- « يكفى فى القانون لادانة الموظف بالرشوة ان يكون له نصيب من

العمل المطلوب وأن يكون قد انجز معه الراشئ في هذا التصيب .

(نقض ١٩٥٣/٦/١٦ المرجع السابق ص ١١٧ بند ١٣)

- « ان أعمال وظيفة الموظف العمومي يدخل في متناولها كل عمل من أعمال الخدمة العمومية يكلفه به رؤساء تكليفاً صحيحاً ، فمعاون الادارة خاضع في وظيفته لاوامر المدير والمأمور ومن واجبه القيام بما يعهدان به اليه من عمل في حدود اختصاصهما . اذا تدب بناء على امر المدير للقيام بأعمال التعمين في المركز فان هذه الاعمال تدخل في أعمال وظيفته . فاذا هو قبل من تاجر مبلغاً من النقود مقابل تسهيله له الحصول على ترخيص بصرف غلال من شونة بنك التسليف الزراعي ، فقبوله هذا المبلغ ، وهو صاحب شأن في الترخيص ، يكون مقابل اداء عمل من أعمال وظيفته ويعد رشوة .

(نقض ١٩٦١/١٠/٢٥ المرجع السابق ص ٧١٢ بند ١٤)

- « ليس في القانون ما يحتم أن يكون تعيين أعمال الوظيفة بمقتضى قوانين أو لوائح ، اذن فلا مانع من أن تحدد هذه الاعمال بمقتضى أوامر مكتوبة أو شفهية ، وعلى ذلك فاذا استندت المحكمة في تحديد أعمال الموظف المتهم بالرشوة الى اقوال الشهود وكتاب الوزارة التي يعمل فيها لاثرب عليها في ذلك .

(نقض ١٩٤٧/٣/١١ المرجع السابق ص ٧١٢ بند ١٥)

- « ان القانون لا يحتم ان يكون تعيين أعمال الوظيفة بمقتضى قانون أو لائحة ، وليس في القانون ما يمنع ان يدخل في أعمال الموظف العمومي كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من رئيس مختص .

(نقض ١٩٥٤/١١/٢ للمرجع السابق ص ٧١٢ بند ١٦)

- « ان اختصاص الموظف بالعمل الذي طلب اليه اداؤه ، ايا كان نصيبه فيه ، ركن في جريمة عرض الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات . ومن ثم فانه يتعين اثباته بما ينجم به امره وخاصة عند المنازعة فيه . »

(نقض ١٩٦٨/١/٢٩ المكتب الفنى السنة ١٩ رقم ٢٢ ص ١٢٠)

- « ليس من الضروري في جريمة الرشوة أن تكون الاعمال التي يطلب من الموظف اداؤها داخله في نطاق الوظيفة مباشرة ، بل يكفي أن يكون له بها اتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة . وأن يكون الراشي قد اتجر معه على هذا الاساس . ولما كان الثابت في حق الطاعن انه عرض مبلغاً من المال على ساع بالتليفزيون - وهو موظف عام لسرقة أحد الافلام الموجودة في اسكوديو مصر ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر ان من عمل الساعي نقل الافلام بين مكتبة التلفزيون وبين الاستوديو ، وهو قدر من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة ايها ما كانت الجهة المالكة للتعليم ، ودان الطاعن على هذا الاعتبار ، فانه قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً » .

(نقض جلسة ١٩٦٨/٤/١ المرجع السابق رقم ٧٤ ص ٣٩٤)

- « الاصل انه متى كان الموظف مختصاً بالعمل فان الجاني يؤاخذ على الرشوة بغض النظر عما اذا كان العمل أو الامتناع المطلوب من الموظف حقاً أو غير حق . ومن ثم فلا محل لما يشيره الطاعن من أن عرض مبلغ الرشوة انما كان يقصد به درء عمل ظالم قام به المخبران لضبطهما له هو وزميله في غير الاحوال المصرح بها في القانون » .

(نقض ١٩٦٨/٦/٣ المرجع السابق رقم ١٢٥ ص ٦٢٧)

- « يجب في الرشوة وفي الشروع فيها أن يكون الغرض منها أداء الموظف عملاً من أعمال وظيفته أو الامتناع عن عمل من هذه الاعمال ، فاذا كان الواضح من الحكم أن دفع النقود من المتهم انما كان ليتنازل المبلغ عن البلاغ بعد بدء التحقيق فيه بخفر البوليس ، مما لا دخل فيه لوظيفة العسكرية الذي قدمت اليه . فأمن ادائه المتهم في جريمة الشروع في الرشوة تكون خطأ اذا لا جريمة في ذلك .

(نقض جلسة ١٩٤٧/١٢/٨ المرجع السابق ج ٢ ص ٧١٣ بند ٢٠)

- « يجب في جريمة الرشوة أن يكون العمل الذي قدم المجلع الى الموظف لادائه أو الامتناع عنه داخلياً في أعمال وظيفته هو ، فان لم يكن في اختصاصه وكان العرض هو مجرد سعيه لدى موظف اخر لا شأن له

المجعل فلا قيام لهذه الجريمة » .

(نقض جلسة ١٩٤٧/١٠/٧ المرجع السابق ص ٧١٣ بند ٢١)

- « الزعم بأن العمل الذى يطلب المجعل لادائه يدخل فى أعمال وظيفة المتهم هو مطلق القول دون اشتراط اقترانه بعناصر أخرى أو وسائل احتيالية - وكل ما يطلب فى هذا الصدد هو صدور هذا الزعم فعلاً من الموظف دون ان يكون لذلك تأثير فى اعتقاد المجنى عليه بهذا الاختصاص - فاذا كان الحكم قد دلت تدليلاً سائفاً على صدور هذا الزعم من المتهم فلا معقب عليه فيه » .

(نقض جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٤ المكتب الفنى ص ١١ ص ٧٠٦)

- « يجب فى جرائم الرشوة والشروع فيها أن يكون الغرض منها أداء الموظف عملاً من أعمال وظيفته ، أو عملاً يزعم الموظف انه يدخل فى اختصاصه » .

(نقض جلسة ١٩٥٧/٤/١٥ المكتب الفنى ص ٨ ص ٤١٦)

- « من المقرر بحسب المستفاد من نص المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكرراً من قانون العقوبات ان جريمة الرشوة تحقق فى جانب الموظف ومن حكمه متى قبل أو طلب أو اخذ وعداً أو عطية لاداء عمل من أعمال الوظيفة بشرط أن يعتقد الموظف خطأ أنه من أعمال الوظيفة أو يزعم ذلك كذباً بصرف النظر عن اعتقاد الراشئ فيما زعم الموظف أو اعتقد » .

(نقض جلسة ١٩٦٧/٦/١٢ المكتب الفنى السنة ١٨ رقم ١٦٢ ص ٨٠٣)

- « تتحقق جريمة الرشوة فى جانب الموظف ومن فى حكمه - طبقاً لنص المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكرراً من قانون العقوبات - متى قبل أو طلب أو اخذ وعداً أو عطية لاداء عمل من أعمال الوظيفة كما تتحقق الجريمة أيضاً ولو خرج العمل عن دائرة الوظيفة بشرط أن يعتقد الموظف خطأ أنه من أعمال الوظيفة او يزعم كذباً بصرف النظر عن اعتقاد الراشئ فيما زعم الموظف أو اعتقد » .

« تقع جريمة الرشوة تامة بمجرد طلب الموظف المجعل ، أو اخذه أو قبوله ، ولو كان العمل الذى يدفع المجعل لتنفيذه غير حق ، ولا يستطيعه

الموظف أو لا يتتوى القيام به لمخالفته لأحكام القانون ، مادام العمل المطلوب فى ذاته وبصورة مجردة داخل فى اختصاص الموظف » .

« يتناظر الزعم بالاختصاص ولو لم يفسح الموظف أو يصرح به ، اذ يكفى اهداء الموظف استعداده لقيام بالعمل الذى لا يدخل فى نطاق اختصاصه لان ذلك السلوك منه يقيد ضمناً زعمه ذلك الاختصاص » .
« ان تنفيذ الغرض من الرشوة بالفعل ليس ركناً فى الجريمة » .

(نقض جلسة ١٩٦٩/٢/٦ السنة ٢٠ المكتب الفنى ص ٣٣)

- « الاصل فى قواعد التفسير أن الشارع اذا ما أورد مصطلحاً معيناً فى نص ما لمعنى معين وجب صرفه لهذا المعنى فى كل نص اخر يرد فيه . ويؤخذ من وضوح عبارة المادة ١.٩ مكرراً ثانياً من قانون العقوبات وما كشفت عنه الاعمال التشريعية لهذه المادة ، وايرادها مع مثيلاتها فى باب بذاته من الكتاب الثانى - وهو الباب الثالث الخاص بالرشوة انه وإن كانت الجريمة المستحدثة ذات كيان خاص ، يقاير جريمة الوسيط فى الرشوة والمتنصرص عليها فى المادة ١.٧ مكرراً من قانون العقوبات الا انه وقد قرن الشارع الافعال المادية المكونة لها بجريمة الرشوة فإنه يلزم لقيام تلك الجريمة المادية المكونة لها بجريمة الرشوة فان يلزم لقيام تلك الجريمة المستحدثة ان يأتى الجانى فعله فى المهد الاول للرشوة وهو عليم بوجود حقيقى لموظف عام أو من فى حكمه ، وبوجود عمل حقيقى أو مزعوم أو مبنى على اعتقاد خاطئ. لهذا الموظف يراد منه أدائه أو الامتناع عنه ، وبوجود حقيقى لصاحب حاجة لهذا العمل ويلزم فوق ذلك ان تكون ارادة الجانى على هذا الاساس قد اتجهت فى الحقيقة وليس بمجرد الزعم الى اتيان فعل عرض الرشوة أو قبول الوساطة فيها ، وذلك بأنه لو اراد الشارع مد التائيم فى هذه الجريمة الى مجرد الزعم ، لعمد الى الافصاح عن ذلك فى صراحة - على غرار سنته فى المادة ١.٤ مكرراً من تائيم زعم الموظف ان العمل من أعمال وظيفته وليس يجوز القياس أو التوسع فى التفسير ، لانه فى مجال التائيم محظور . لما كان ذلك ، وكان الامر المطعون فيه - الصادر من مستشار الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية قد اثبت بما أورده من أدلة سائفة أن قصد المطعون ضدهما لم ينصرف اليه الى الاتصال بالطرف

الأخر المزمع إرسائه وإنهما اتفا قصدا الاستتار بالمبلغ لنفسيهما بما ينتفى معه
- فى صورة الدعوى - الركن المعنوى للجريمة المنصوص عليها فى المادة
١.٩ مكرراً ثانياً من قانون العقوبات . فان الامر المطعون فيه يكون قد
اصاب صحيح القانون .»

(نقض ١٩٧٣/١١/١١ المكتب الفنى السنة ٢٤ رقم ١٩٢ ص ٩٢٩)

- « اذا بين الحكم واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة
عرض رشوة على موظف عمومى (جندى المرور) ليمتنع عن عمل من
اعمال وظيفته وهو تحرير مخالفة لسائق السيارة التى كان يركبها المتهم ولم
تقبل منه وهى الجريمة التى دانه الحكم بها فانه لا يؤثر فى قيام جريمة الرشوة
أن تكون هذه المخالفة التى عرض مبلغ الرشوة للامتناع عن تحريرها مما
يجوز الصلح فيها أو لا يجوز .»

(نقض جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٠ المكتب الفنى ص ٩ ص ٨٠٤)

- « اذا قرر الحكم انه متى ثبت فى حق المتهم عبثه بالاوراق المنوط به
حفظها بسبب وظيفته بأن انتزعها من مكانها فان ذلك يشتم عليه اخلاسه
بواجبات هذه الوظيفة ومتى كان مأجوراً لفعل ذلك من المخابرات البريطانية
بما يقبله ويحصل عليه من مرتب شهرى فرضته له يكون مرتشياً فان الحكم
يكون صحيحاً فى القانون خالياً من عيب القصور فى التدليل على الجريمة
التي دان المتهم بها .»

(نقض جلسة ١٩٥٨/٥/١٣ المكتب الفنى ص ٩ ص ٥٠٥)

- « ان الشارع فى المادة ١.٤ من قانون العقوبات المعدله بالقانون
رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ التى عدلت صور الرشوة قد نص على (الاخلاص
بواجبات الوظيفة) كفرض من اغراض الرشوة وجعله بالنسبة للموظف
أسوة بامتناعه عن عمل من أعمال وظيفته أو المكافأة على ما وقع منه ،
وجاء التعبير بالاخلاق بواجبات الوظيفة جديداً فى التشريع عند تعديله
مطلقاً من التقييد ليمتنع مدلوله لاستيعاب كل عبث بمس الاعمال التى
يقوم بها الموظف وكل تصرف أو سلوك ينتسب الى هذه الاعمال ويعد واجباً
من واجبات أدائها على الوجه الشئى الذى يكفل لها دائماً ان تجري على

سنة قويم ، فكل انحراف عن واجب من هذه الواجبات أو امتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الاخلال بواجبات الوظيفة الذى عناء الشارع فى النص ، فاذا تعاطى الموظف مقابلاً على هذا الاخلال كان فعله رشوة مستوجباً للعقاب ، وأذن يكون عرض الرشوة على الصورة الثابتة فى الحكم على العسكى وهو احد أفراد سلطة الضبط وقائم بخدمة عامة فى سبيل حملة على اهداء أقوال جديدة غير ما سبق ان اهداء فى شأن كيفية ضبط المتهم وظروف هذا الضبط والميل به الى أن يستهدف ذلك مصلحتها لتتجر من المسئولية وهو أمر تتأذى منه العدالة وتسقط منه ذمة الموظف وهو اذا وقع منه يكون اخلاً بواجبات وظيفته التى تفرض عليه أن يكون أميناً فى تقرير ما جرى تحت حسه من وقائع وما يوشى فيها من اجراءات تتخذ أساساً لاثم معين يرتبه القانون عليها وهذا الاخلال بالواجب يندرج بغير شك فى باب الرشوة المعاقب عليها قانوناً متى تقاضى الموظف جعلاً فى مقابله ، ويكون من عرض هذا الجعل لهذا القرض راشياً مستحقاً للعقاب .

(نقض جلسة ١٩٥٨/١٠/٧ المكتب الفنى س. ٩ ص ٧٦٦)

- تقع الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات والمعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ بمجرد عرض رشوة لم تقبل متى كان العرض حاصلأ لموظف عمومى »

(نقض جلسة ١٩٥٩/١/٢ المكتب الفنى س. ١٠ ص ٥٥)

- « لا يشترط لوقوع جريمة تقوم من جانب الموظف على عدم قبول الرشوة أن تكون نيته انصرفت الى الاخلال بواجبات وظيفته ، ومن ثم فان ما حدث من تبليغ سابق على الضبط لا يؤثر فى قيامها » .

(نقض جلسة ١٩٥٩/١/٢ المكتب الفنى س. ١٠ ص ٥٥)

- « مفاد نص المادة ٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية ان واجب التبليغ عن الجرائم التى يعلم بها الموظفون أو المكلفون بخدمة عامة أثناء تأدية عملهم أو بسبب تأديته هو امر يدخل فى واجبات وظيفتهم مما يعرضهم للمسئولية التأديبية اذا خالفوا هذا الواجب ، ونتيجة لما تقدم فان عرض

الرشوة على الموظف العمومي للامتناع عن أداء واجب التبليغ عن الجريمة المكلف به قانوناً هو أمر يتعلق بلمعة وظيفته التي تفرض عليه التبليغ عن الجرائم التي يعلم بها أثناء تأديته عمله أو بسبب تأديته ، وهذا الاخلال بالواجب ينتدج تحت باب الرشوة المعاقب عليهما قانوناً متى تقاضى الموظف جعلاً فى مقابلة ويكون من عرض هذا الجعل لهذا الغرض راشياً مستحقاً للعقاب .

(نقض جلسة ١٩٥٩/٦/١ المكتب الفنى س. ١ ص ٥٨٩)

- « يتعين على المحكمة وقد اتجهت الى اسناد واقعة جديدة الى المتهم تكون من الواقعة المنسوبة اليه فى وصف التهمة وجه الاتهام الحقيقى وتدخل فى الحركة الاجرامية التي اتاها المتهم - ان تطبق عليه حكم القانون على هذا الاساس بعد ان تنبيه الى التعديل الذى اجرت له لبيدى دفاعه فيه طبقاً للمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية . فاذا هى أغفلت ذلك وقضت ببرامة المتهم استناداً الى أن رجلى البوليس الحزبى ليس من اختصاصهما اقتياد المتهم الى قسم البوليس دون أن تبين كلمتها فيما استدته الى المتهم من أنه عرض الرشوة عليهما (لصرف النظر عن النزاع القائم) وهو ما ينطوى على معنى علم التبليغ عن الجريمة التى علما بها والتي كان يتعين عليهما القيام به باعتبارهما من المكلفين بخدمة عامة - عملاً بنص المادة ٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية - لا مجرد عدم اقتياده الى القسم - فان الحكم يكون قاصراً بما يعيبه ويستوجب نقضه » .

(نقض جلسة ١٩٥٩/٦/١ المرجع السابق س. ١ ص ٥٨٩)

٣- الركن المعنوى فى جريمة الرشوة

- « يتحقق القصد الجنائى فى جريمة الرشوة بمجرد علم الراشئ بصفته المرتشى ، وأن الرشوة التى عرضها أو قدمها اليه ، مقابل انجاز الاخير بوظيفته واستغلاله اياها » .

(نقض جلسة ١٩٧٠/٢/١ المكتب الفنى السنة ٢١ رقم ٤٩ ص ٢٠٠)

- « صفة الجنائى أو صفة الوظيفة بالمعنى الواسع الذى أخذ به قانون

العقوبات هي الركن المفترض في جناية الاختلاس تقوم بقيامها في المتصف بها ، ولا يشترط أن يثبت الحكم توافر العلم بها لدى الجاني كما يكون مستاهلاً للعقاب ، اعتبار بأن الشخص يعرف بالضرورة ما يتصف به من صفات .

(نقض جلسة ١٩٦٨/٦/١٠ المكتب الفني السنة ١٩ رقم ١٢٨ ص ٦٧٩)

« نصت المادة ١.٤ من قانون العقوبات على عقاب الموظف إذا طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو للاخلال بواجباته أو لمكافأته على ما وقع منه من ذلك . يستتري الحال أن يكون العطاء سابقاً أو معاصراً للامتناع أو الاخلال أو أن يكون لاحقاً عليه ، مادام الامتناع أو الاخلال كان تنفيذاً لاتفاق سابق ، إذ أن نية الاتجار بالوظيفة في هذه الحالة تكون قائمة منذ بداية الأمر بدلالة تعدد الاخلال بواجباتها ، فإذا كان الحكم قد ربط بعلاقة السببية بين تحرير السند وبين الاخلال بواجب التبليغ عن السرقة مما يفيد أن عرض الرشوة إنما كان متفقاً عليه من قبل . فإن ما يثيره المتهم من أن تحرير السند بمبلغ الرشوة لاحق على الاخلال بواجبات الوظيفة المرجح لفرض الرشوة يكون عديم الجدوى ».

(نقض جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ المكتب الفني ص ١٢ ص ٢٤١)

« لا يؤثر في قيام أركان جريمة الرشوة أن تقع نتيجة تدبير لضبط الجريمة ، وإن يكون الراشي جاداً فيما عرضه على المرتشي ، متى كان عرضه الرشوة جدياً في ظاهرة ، وكان الموظف (المتهم) قد قبله على أنه جدي متتبعاً للميث بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشي وغيره من المساجين ».

(نقض جلسة ١٩٦١/٦/١٣ المكتب الفني ص ١٢ ص ٦٩٨)

« لا يشترط قانوناً لقيام جناية عرض الرشوة أن يصرح الراشي للموظف بقصد من هذا العرض وبأنه يريد شراء ذمته ، بل يكفي أن تدل ظروف الحال على توافر هذا القصد ذلك بأن الركن المعنوي لهذه الجناية شأنه شأن الركن المعنوي لاية جريمة أخرى قد يقوم في نفس الجاني وغالباً ما يتكتمه ، لقاضي الموضوع - إذا لم يقصع الراشي عن قصده بالقول أو

الكتابة - أن يستدل على توافره بكافة طرق الاثبات وبظروف العطاء وملاساته».

(نقض جلسة ١٩٩١/١٢/١٢ المكتب الفنى من ١٢ ص ١٩٨٠)

٤- الاعفاء المنصوص عليه فى المادة ١.٧ مكرر عقوبات

« ان المشرع فى المادة ١.٧ مكرراً من قانون العقوبات قد منح الاعفاء الوارد بها للرأى باعتباره طرماً فى الجريمة ، ولكل من يصح وصفه بأنه وسيط فيها - سواء كان يعمل من جانب الرأى وهو الطالب ، أو يعمل من جانب المرتشى وهو ما يتصور وقوعه احياناً - دون أن يمتد الاعفاء لمرتشى ، واذا كان الحكم قد دلل بما أورده من أدلة سائقة على ان ما إرتكبه الطاعن يوفر فى حقه جريمة الرشوة باعتباره مرتشياً - وليس وسيطاً - فان ما يشيره الطاعن من تعيب الحكم لعدم اعفائه من العقاب طبقاً للمادة ١.٧ مكرراً عقوبات لا يكون له وجه ».

(نقض جلسة ١٩٩٩/٣/٣ المكتب الفنى السنة ٢٠ رقم ٨٨ ص ٤١٤)

- « اذا كان الحكم المطعون فيه قد اثبت وقوع جنايتى تسهيل الاستيلاء على مال الجمعية التعاونية للبتروى والتزوير ، قبل اعتراف الطاعن بارتكابهما - وهو ما لا يجادل فيه الطاعن - فان فى هذا ما يتضمن بلماته الرد على ما أثاره الطاعن فى شأن الاعفاء من العقوبة عليه فى المادة ٤٨ من قانون العقوبات ، بما يدل على اطراحه ، ان العذر المعفى من عقوبة الرشوة المقررة بالمادة ١.٧ مكرراً من قانون العقوبات ، مقصور على حالة وقوع جريمة المرتشى بقبوله الرشوة المعروضة عليه دون حالة امتناع الموظف عن قبول الرشوة ».

(نقض جلسة ١٩٩٩/٦/١٦ المكتب الفنى السنة ٢٠ رقم ١٨٢ ص ٩١٢)

- « أن العذر المعفى من عقوبة الرشوة المقررة بالمادة ١.٧ مكرراً من قانون العقوبات مقصور على حالة وقوع جريمة المرتشى بقبوله الرشوة المعروضة عليه دون حالة امتناع الموظف عن قبول الرشوة ، ذلك أن الرأى يؤدى فى الحالة الأولى خدمة للمصلحة العامة بالكشف عن جريمة الرشوة بعد

وقوعها والتعريف من الموظف الذي ارتكبتها ، وتسهيل اثبات الجريمة عليه ، وهذه العلة التي أدت الى الاعفاء من عقاب الراشئ أو الوسيط متنتفية فى حالة عدم قبول الموظف الرشوة .»

(نقض جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦ المكتب الفنى السنة ١٩ رقم ٢٢٤ ص ١٠٩٩)

« العذر المعفى من عقوبة الرشوة المقررة بالمادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات ، مقصور على حالة وقوع جريمة المرتشئ بقبوله الرشوة المعروضة عليه دون حالة امتناع الموظف عن قبول الرشوة . ذلك ان الراشئ أو الوسيط يؤدي فيها خدمة للمصلحة العامة بالكشف عن جريمة الرشوة بعد وقوعها والتعريف من الموظف الذي ارتكبتها وتسهيل اثبات الجريمة عليه ، وهذه العلة التي أدت الي الاعفاء من عقاب الراشئ أو الوسيط متنتفية فى حالة عدم قبول الموظف للرشوة .»

(نقض جلسة ١٩٦١/٤/١٨ المكتب الفنى ص ١٢ ص ٤٧٨)

« أطلق الشارع فى المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات عبارة النص ولم يقيدھا ، فمتنع الاعفاء للراشئ باعتباره طرفاً فى الجريمة ولكل من يصح وصفه بأنه وسيط سواء كان يعمل من جانب الراشئ - وهو الغالب - أو يعمل من جانب المرتشئ - وهو ما يتصور وقوعه أحياناً . وإذا كان الحكم قد سأل المتهم بوصف كونه مرتشئاً ، فان ما انتهى اليه من عدم تطبيق حكم المادة ١٠٧ مكرراً المذكورة عليه - وهى بصريح نصھا انما تقتصر الاعفاء على الراشئ والوسيط دون غيرهما من أطراف الجريمة - ما انتهى اليه الحكم اخراج المتهم من نطاق الاعفاء يكون سليماً فى القانون .»

(نقض جلسة ١٩٦١/٥/٢٩ المكتب الفنى ص ١٢ ص ٦٢٨)

(ز) الزنا

بند (١١٨)

١- أركان الجريمة :

- ان التبليغ عن جريمة الزنا انما يكون من الزوج أي أنه لا بد أن تكون الزوجية قائمه وقت التبليغ . فإذا كان الزوج قد بادر وطلق زوجته قبل التبليغ امتنع قطعاً بمقتضى العبارة الاولى من المادة ٢٣٥ ع أن يبلغ عنها .

(جلسة ١٩٣٣/٣/٦ طعن رقم ١٠٦٦ سنة ١٣٠٣)

- ان القانون يشترط فى جريمة الزنا أن يكون الوطء قد وقع فعلاً . وهذا يقتضى أن يثبت الحكم بالادانة وقوع هذا الفعل إما بدليل يشهد عليه مباشرة وأما بدليل غير مباشر تستخلص منه المحكمة ما يقنعها بأنه ولا بد وقع . والقانون حين تعرض فى هذا الصدد الى بيان أدلة معينة لم يقصد الا أن القاضى لا يصح له فى هذه الجريمة أن يقول بحصول الوطء الا إذا كان اقتناع المحكمة به قد جاء من وقوع هذه الادلة كلها أو بعضها . وأذن فالحكم الذى يدين المتهم فى جريمة الزنا اكتفاء بتوافر الدليل القانونى دون أن يبين كفايته فى رأى المحكمة فى الدلالة على وقوع الوطء فعلاً يكون مخطئاً واجباً نقضه .

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٨ طعن رقم ٢١٧٠ سنة ١٣١٨)

- متى كان الزوج قد ابلغ عن الزنا والزوجية قائمة فتطبيقه زوجته بعد ذلك لا يسقط الدعوى ولا يحول دون الحكم على الزوجة .

(جلسة ١٩٤٩/٣/٧ طعن رقم ٢٣٨٧ سنة ١٣١٨)

- انه فيما عدا الطوائف التى نظمت مجالسها بتشريع خاص مثل محاكم طوائف الاقباط الارثوذكس والانجيليين الوطنيين والارمن الكاثوليك وفيما عدا المسائل التى صدر تشريع خاص بتنظيمها أو باحالتها الى المحاكم ، فان مسائل الاحوال الشخصية - ومن أخصها مسائل الزواج

والطلاق - تظل متروكة للهيئات الدينية التي عبر عنها الخط الهمايوني بأنها ، ترى بمعرفة البطريرك ، والتي ظلت من قدم تباشر ولاية القضاء فى هذه المسائل دون اشراف فعلى من الدولة حتى صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ فأقر تلك الحال على ما كانت عليه ولم تتجح المحاولة التى قامت بها الحكومة سنة ١٩٣٦ باصدار المرسوم بقانون رقم ٤٠ سنة ١٩٣٦ اذ سقط بعدئذ بعدم تقديمه للبرلمان بعد أن أقر هو أيضاً تلك الحال ضمناً بما كان ينص عليه من ضرورة تقديم تلك الهيئات بمشروعات تنظيم هيئاتها القضائية لكى تمتثلها بمرسوم وأذن فالحكم الصادر من المحكمة الدينية لطائفة الروم الارثوذكس ببطلان زواج المتهمه بالزنا من زوجها الطاعن - والذى رفعت الدعوى به قبل واقعة الزنا يكون صحيحاً . ويكون الحكم المطعون فيه - سليماً فيما انتهى اليه من عدم تحقق شرط قبول دعوى الزنا وعدم تحقق أركان الجرمية لاعتدام الزواج فى اليوم المقول بحصولها فيه .

(جلسة ١٩٥٣/٢/٣ طعن رقم ١٠٠٧ سنة ٢١ ق)

- من المقرر أن اثبات زنا المرأة يصح بطرق الاثبات كافة وفقاً للقواعد العامة . ولما كان يبين من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه يبين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرمة الزنا التي دان الطاعنه بها وأورد على ثبوتها فى حقها أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه وباقي شهود الاثبات ، كما عول فى الادانة أيضاً على اقرار الطاعنه والمتهم الآخر وما تضمنته الخطاب الموجه منه اليها ، وقد خلص الحكم المطعون فيه الى أن وجود المتهم الآخر بفرقة نوم الطاعنة فى منزل الزوجية مرتدياً « بنطلون بيجامة وقائله بدون أكرام » ووجود الطاعنة لا يسترها سوى قميص النوم وكون باب الشقة موصداً من الداخل ، وسعى الطاعنه والمتهم الآخر الى استعطاف المجنى عليه بعدم التبليغ يدل على أن جريمة الزنا قد وقعت فعلاً منهما وأنه مما يؤيد وقوعها ما سطره المتهم الآخر فى خطابه للطاعنه من عبارات دعاها فيها الى انتظاره فى موعد لاحق تعريضاً عما فاتته فى موعد خالفته فان النعى يكون فى غير محله .

- متى كان منعى الطاعتين على الحكم من أنه لم يعن بابرار العبارات التي وردت في المخطأبات المحررة بخط الطاعنة الأولى ، وأن ما أورده منها ينفي حصول الوطء وهو الركن المادي لجريمة الزنا . مردود بأن العبارات التي نقلها الحكم عن المخطأبات المشار إليها أصلها الثابت في الاوراق - على ما يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة- وهي كافية في الانصاح مع باقى أدلة الثبوت الأخرى التي عول عليها الحكم من أن الزنا قد وقع فعلاً .

(الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤٤ . جلسة . ١٩٧٤/٦/١ . ص ٢٥ . ص ٥٨)

- للزوجة أن تسكن زوجها حيثما يسكن . فلها من تلقاء نفسها أن تدخل أى مسكن يتخذ ، كما للزوج أن يطلبها للاقامة به . ومن ثم فانه يعتبر في حكم المادة ٢٧٧ ع منزلاً للزوجية أى مسكن يتخذ الزوج ولو لم تكن الزوجه مقيمة به فعلاً . واذا فاذا زنا الزوج في مثل هذا المسكن فانه يحق عليه العقاب ، اذ الحكمة التي تواخاها الشارع ، وهي صيانة الزوجة الشرعية من الاهانة المحتملة التي تلحقها بخيانة زوجها اياها في منزل الزوجية ، تكون متوافرة في هذه الحالة .

(جلسة ١٩٤٣/١٢/١٣ طعن رقم ١١٩ سنة ١٩٤٤)

ب- إثبات الزنا

- ان القانون انما أراد بحالة التلبس التي أشار اليها في المادة ٢٣٨ عقوبات أن يشاهد الشريك والزوجة المزمى بها في ظروف لا تترك مجالاً للشك عقلاً في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلاً فمتى بين الحكم الوقائع التي استظهر منها حالة التلبس وكانت هذه الوقائع كافية بالمقل وصالحة لان يفهم منها هذا المعنى فلا وجه للاعتراض عليه بأن الامر لا يعدو أن يكون شروعاً في جريمة الزنا لان تقدير هذا أو ذاك مما يملكه قاضى الموضوع ولا وجه للطعن عليه فيه . خصوصاً اذا لوحظ أن القانون يجعل مجرد وجود رجل في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم دليلاً على الزنا أى على الجريمة التامة لا مجرد الشروع .

(جلسة ١٩٣٢/٤/٢٥ طعن رقم ١١٦٨ سنة ١٩٣٢)

- ان القانون لا يجيز اثبات التلبس بشهادة الشهود الا فى باب الزنا
فان المتفق عليه أنه ليس من الضرورى أن يشاهد الشريك متلبساً بالجريمة
بواسطة أحد مأمورى الضبطية القضائية بل يكفى أن يشهد بعض الشهود
برؤيتهم اياه فى حالة تلبس بجريمة الزنا وذلك لتعذر اشتراط المشاهدة فى
هذه الحالة بواسطة مأمورى الضبطية القضائية .

(جلسة ١٩٣٥/٥/٢٧ طعن رقم ١١٢٤ سنة ٥٥ ق)

- لا يشترط فى التلبس الدال على الزنا أن يشاهد الزانى وقت
ارتكاب الفعل أو عقب ارتكابه ببرهة يسيرة بل يكفى لقيام التلبس أن
يثبت أن الزانية وشريكها قد شوهدا فى ظروف لا تجعل للشك عقلاً فى أن
الجريمة قد ارتكبت فعلاً . فاذا كان الثابت بالحكم أن المحكمة تبينت من
شهادة الشهود أن زوج المتهمه وهو مسلم حضر لمنزله فى منتصف الساعة
العاشرة ليلاً ولما قرع الباب فتحت زوجته وهى مضطربة وقبل أن يتمكن من
الدخول طلبت اليه أن يعود للسوق ليستحضر لها حلوى فاستمهلها قليلاً
ولكنها ألححت عليه فى هذا الطلب فاعتذر فعاتدت وطلبت منه أن يستحضر
لها حاجات أخرى فاشتبه فى أمرها ودخل غرفة النوم فوجد فيها المتهم
مختبئاً تحت السرير وكان خالماً حذاءً وكانت زوجته عند قدميه لا شىء .
بسترها غير جلابية النوم فاتخذت المحكمة من هذه الحالة التى ثبتت لديها
دليلاً على الزنا وحكمت على الزوجة وشريكها بالعقاب . باعتباره متلبساً
بجريمة الزنا فهى على حق فى اعتباره كذلك . على أن وجود المتهم فى
المحل المخصص للحريم من منزل الزوج المسلم دليل من الادلة التى نصت المادة
٢٣٨ ع على صلاحيتها وحدها حجة على الشريك المتهم بالزنا .

(جلسة ١٩٣٥/١٢/٢ طعن رقم ٥١ سنة ٥٦ ق)

- إن القانون فى المادة ٢٣٨ عقوبات قد بين على سبيل الحصر
الادلة وجود المتهم فى منزل مسلم فى المحل المخصص للحريم . فاذا ما
توافر هذا الدليل جاز للمحكمة أن تستند اليه فى الاقتناع بوقوع الزنا منه
فعلاً ، وعلى الاخص اذا كان هو لم يتف القرينة المستمدة من هذا الظرف ،
بل اكتفى بانكار الجريمة وعجزت الزوجة من جانبها عن نفيها .

(جلسة ١٩٣٧/٥/١٧ طعن رقم ١٣١٧ سنة ٥٧ ق)

- انه وإن كان النص العربي للمادة ٢٧٦ من قانون العقوبات قد جاء به في صدد إيراد الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا عبارة « القبض على المتهم حين تلبسه بالفعل » إلا أن هذه العبارة في ظاهرها غير مطابقة للمعنى المقصود منها فإن مراد الشارع - كما هو المستفاد من النص الفرنسي - ليس الا مشاهدة المتهم فقط لا القبض عليه . وأذن فيجوز اثبات حالة التلبس بشهادة شهود الرؤية ولو لم يكن قد قبض على المتهم . ثم أنه يشترط أن يكون الشهود قد رأوا المتهم حال ارتكابه الزنا اذ يكفي أن يكون شريك الزانية قد شوهد معها في ظروف لا تترك مجالاً للشك عقلاً في أن الزنا قد وقع . فإذا شهد شاهد بأنه دخل على المتهمه وشريكها في فجأة في منزل المتهمه فإذا هما بغير سراويل وقد وضعت ملابسهما الداخلية بعضها بجوار بعض ، وحاول الشريك الهرب عندما أصر الشاهد على ضبطه ثم ترسلت الزوجة إليه أن يصفع عنها وتمهدت له بالتوبة فتأثر بذلك وأخلى سبيلهما واستخلصت المحكمة من ذلك قيام حالة التلبس بالزنا فإن استخلاصها هذا لا يصح مراجعتها فيه .

(جلسة ١٩٤٠/٣/١٨ طعن رقم ٧٠٥ سنة ١٩٤٠)

- إذا كان المتهم قد سكت عن الدفع بعدم جواز اثبات الزنا عليه بورقة من أوراق الخصوصية لحصول الزوج عليها بطريقة غير مشروعة ولم يعترض على الاخذ بما ورد في هذه الورقة باعتبار انها من الأدلة القانونية التي تتطلبها المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات حتى صدر الحكم الابتدائي بمحاكمته فإن هذا السكوت يسقط به حقه في الدفع بذلك أمام محكمة الدرجة الثانية اذ هو يعتبر به متنازلاً عن الطعن في الورقة بعدم حجيتها عليه قانوناً في اثبات التهمة المستند اليه .

(جلسة ١٩٤٠/٣/١٨ رقم ٧٠٥ سنة ١٩٤٠)

- ان المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات الحالي المقابلة للمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات القديم لم تقصد المتهم بالزنا في قولها « ان الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا هي القبض عليه حين تلبسه بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاتيب أو أوراق أخرى مكتوبة منه أو وجوده في منزل

مسلم فى المحل المخصص للحريم » لم تقصد بذلك سوى الرجل الذى يرتكب الزنا مع المرأة المتزوجة ، فهو وحده الذى رأى الشارع ان يخصه بالادلة المعينة المذكورة حيث لا يجوز ادانته الا بناء على دليل أو أكثر منها ، أما المرأة فاثبات الزنا عليها يصح بطرق الإثبات كافة وفقاً للقواعد العامة .

(جلسة ١٩٤٩/٥/١٩ طعن رقم ٦٩٧ سنة ١٩١١)

- ان القانون فى المادة ٢٧٦ عقوبات بتحديثه الادلة التى لا يقبل الاثبات بغيرها على الرجل الذى يزنى مع المرأة المتزوجة لا يشترط أن تكون هذه الأدلة مؤدية بذاتها فوراً ومباشرة الى ثبوت فعل الزنا . واذاً فعند توافر قيام دليل من هذه الأدلة المعينة . كالتلبس أو المكاتب - يصح للقاضى أن يعتمد عليه فى ثبوت الزنا ولو لم يكن صريحاً فى الدلالة عليه ومنصباً على حصوله . وذلك متى اطمان بناء عليه الى أن الزنا قد وقع فعلاً . وفى هذه الحالة لا تقبل مناقشة القاضى فيما انتهى اليه على هذه الصورة الا إذا كان الدليل الذى اعتمد عليه ليس من شأنه أن يؤدي الى فحوى ذلك لانه بمقتضى القواعد العامة لا يجب أن يكون الدليل الذى يبنى عليه الحكم مباشراً بل للمحاكم - وهذا من اخص خصائص وظيفتها التى أنشئت من أجلها - أن تكمل الدليل مستعينة بالعقل والمنطق وتستخلص منه ما ترى أنه لا بد مؤد اليه .

(جلسة ١٩٤١/٥/١٩ طعن رقم ٦٩٧ سنة ١٩١١)

- ان المادة ٢٧٦ المذكورة اذ نصت على التلبس بفعل الزنا كدليل من أدلة الاثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتزوجة لم تقصد التلبس كما عرفته المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات . واذاً فلا يشترط فيه أن يكون المتهم قد شوهد حال إرتكابه الزنا بالفعل بل يكفى أن يكون قد شوهد فى ظروف لا تترك عند القاضى مجالاً للشك فى أنه ارتكب فعل الزنا . واثبات هذه الحالة غير خاضع لشروط خاصة أو أوضاع معينة . فلا يجب أن يكون محاضر يحرمها مأمور الضبطية القضائية فى وقتها بل يجوز للقاضى أن يكون عقيدته فى شأنها من شهادة الشهود الذين يكونون قد شاهدوها ثم شهدوا بها لديه . وذلك لان الغرض من المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات

غير الغرض الملحوظ في المادة ٢٧٦ المذكورة اذ المقصود من الزولي هو بيان الحالات الاستثنائية التي يخلو فيها لأمر الضبط القضائي مباشرة أعمال التحقيق مما مقتضاه - لكي يكون عملهم صحيحاً - أن يجروه ويثبتوه في وقتهم . أما الثانية فالمقصود منها الا يعتمد في اثبات الزنا على المتهم به الا على ما كان من الادلة صريحاً ومدلوله قريباً من ذات الفعل ان لم يكن معاصراً له ، لا على امارات وقرائن لا يبلغ مدلولها هذا المبلغ .

(جلسة ١٩٤١/٥/١٩ طعن رقم ٦٩٧ سنة ١٩٤١ ق)

- ان الزوج في علاقته مع زوجة ليس على الاطلاق بمثابة الغير في صدد السرية المقررة للمكاتبات فان عشرتهما وسكون كل منهما الى الآخر وما يفرضه عقد الزواج عليهما من تكاليف لصيانة الأسرة في كيانها وسمتها - ذلك يخلو كلا منهما ما لا يباح للغير من مراقبة زميله في سلوكه وفي سيره وفي غير ذلك مما يتصل بالحياة الزوجية لكي يكون على بينة من عشيده وهذا يسمح له عند الاقتضاء أن يتقصى ما عساه يساوره من ظنون أو شكوك لينفيه فيهدأ باله أو ليتثبت منه فيقرر ما يرتبته . واذاً فإذا كانت الزوجة قد حامت حولها عند زوجها شبهات قوية فانه يكون له أن استولى - ولو خلسة - على ما يعتقد بوجوده من رسائل العشق في حقيبتها الموجودة في بيته ونحت بصره ثم يستشهد بها عليها اذا رأى محاكمتها جنائياً لاخلالها بعقد الزواج .

(جلسة ١٩٤١/٥/١٩ طعن رقم ٦٩٧ سنة ١٩٤١ ق)

- ان كان القانون اذ جعل المكاتيب من الادلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا لم يستوجب أن تكون هذه المكاتيب موقعة من المتهم ، بل كل ما استوجب هو ثبوت صدورهما منه . اذن فلا تشرب على المحكمة اذا هي استندت في اثبات الزنا على المتهم الى مسودات مكاتيب بينه وبين المتهم ولو كانت غير موقعة منه مادام قد ثبت صدورهما عنه .

(جلسة ١٩٤٦/١٠/٢٨ طعن رقم ١٨١٩ سنة ١٩٤٦ ق)

- القانون صريح في عد وجود المتهم بالزنا في المحل المخصص للحريم من الادلة التي تقبل في الاثبات عليه ، فاذا كانت المحكمة قد استخلصت

من وجود المتهم لدى الزوجة بمنزلها وانفراده بها فى مخدعها ، ومن سائر الأدلة الاخرى المقدمة فى الدعوى أنه لا بد زنى بها فى المنزل فان القول من جانب المتهم بتطور العادات فى هذا الصدد لا يكون فى الواقع الا مناقشة فى تقدير الادلة التى اقتنعت بها المحكمة فى سلوك الزنا ، فلا يجوز التحدى به لدى محكمة النقض .

(جلسة ١٩٤٩/٣/٢ طعن رقم ٢٣٨٧ سنة ١٩٨٠)

- ان المكاتيب التى أوردتها المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات من الادلة التى يجوز الاستدلال بها على شريك الزوجة المتهمة بالزنا هى التى تكون مع صدورها من المتهم دالة على حصول الفعل .

(جلسة ١٩٥٠/٥/١ طعن رقم ٢٩٣ سنة ١٩٥٠)

- لا يلزم فى التلبس بالزنا المشار إليه فى المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات أن يشاهد الزانى أثناء ارتكابه للفعل ، بل يكفى بقيامه أن يشهد أن الزوجة وشريكها قد شوهدا فى ظروف تنبئ بذهابها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك فى أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلاً .

(جلسة ١٩٥٤/٢/٢٤ طعن رقم ١٢٦٢ سنة ١٩٥٤)

- متى كانت المحكمة قد اشارت فى الحكم الى ما جاء بالرسالة التى استندت الى عباراتها فى ثبوت جريمة الزنا دون ايراد مضمونها ، فانها تكون قد استندت الى ما له أصل ثابت فى الاوراق ويكون النعى على الحكم بالقصور لا محل له .

(الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ١٩٥٦-١٢/٤ جلسة ١٩٥٦/١٢/٤ س ٧ ص ١٢٣٤)

- الصحيح فى القانون أن الصور الفوتوغرافية لا يمكن قياسها على المكاتيب المنصوص عليها فى المادة ٢٧٦ عقوبات التى يشترط مع دلالتها على الفعل أن تكون محررة من المتهم نفسه

- لم تشترط المادة ٢٧٦ عقوبات وقد حددت الأدلة التى لا يقبل الاتياف بغيرها على الرجل الذى يزنى مع المرأة المتزوجة ، أن تكون هذه الادلة مؤدية بذاتها فوراً أو مباشرة الى ثبوت فعل الزنا . وإذا فعند توافر

قيام دليل من هذه الأدلة المعينة كالتلبس والمكاتيب يصح للقاضي أن يعتمد عليه فى الثبوت ولو لم يكن صريحاً فى الدلالة عليه ومنصباً على حدوثه ، وذلك متى اطمأن بناء عليه الى أن الزنا قد وقع بالفعل . وفى هذه الحالة لا تقبل مناقشة القاضي فيما انتهى اليه على هذه الصورة الا إذا كان الدليل الذى اعتمد عليه ليس من شأنه أن يؤدى الى النتيجة التى انتهى عليها ، ذلك لأنه بمقتضى القواعد العامة لا يجب أن يكون الدليل الذى يبنى عليه الحكم مباشراً للمحاكم - وهذا من أخص خصائص وظيفتها التى أنشأت من أجلها - أن تكمل الدليل مستعينه بالعقل والمنطق وتستخلص منه ما تري فيه لا بد مؤد اليه .

(الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٣٧ق. جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩ من ١٣ ص. ٥١)

- لا يشترط فى التلبس بجريمة الزنا أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل ، بل يكفى أن يكون قد شوهد فى ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك فى أن جريمة الزنا قد ارتكبت بالفعل .

(الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ق. جلسة ١٩٧٤/٦/١ من ٢٥ ص. ٥٨)

- ان المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات قد اوردت القبض على المتهم بالزنا حين تلبسه بالفعل من بين الأدلة التى تقبل وتكون حجة عليه ، ولا يشترط لتوافر التلبس بهذه الجريمة أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفى أن يكون قد شوهد فى ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك فى أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلاً . ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى ثبوت الجريمة فى حق الزوجة وشريكها (الطاعن) من ضبطهما بملابسهما الداخلية فى حجرة واحدة بالفندق فى وقت متأخر من الليل ، ومن أقوال المجنى عليه الذى استأذنته الزوجة فى المبيت عند اختها فأذن لها بذلك ، ومن تقرير مصلحة الطب الشرعى بوجود حيوانات متوتة بملاء السرير ، وكانت الوقائع التى استخلصت منها المحكمة وقوع فعل الزنا من شأنها أن تؤدى الى ما رتب عليها ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ٧٨٦ لسنة ٤٥ق. جلسة ١٩٧٥/٥/١٩ من ٢٦ ص. ٤٤٧)

ج - دعوى الزنا

- ان المادتين ٢٧٣ ، ٢٧٧ من قانون العقوبات الحالي (المقابلتين للمادتين ٢٣٥ ، ٢٣٩ قديم) إذ قالتا عن المحاكمة فى جريمة الزنا بأنها لا تكون الا بناء على دعوى الزوج ، لم تقصد بكلمة «دعوى» الى أكثر من مجرد شكوى الزوج أو طلبه رفع الدعوى .

(جلسة ١٩٤١/٥/١٩ طعن رقم ٦٩٧ سنة ١١ق)

- اذا دفعت الزوجة سقوط حق زوجها فى طلب محاكمتها على جريمة الزنا لرضائه بمعاشرتها له قبل رفع دعوى الزنا ورأت المحكمة أنه لم يتم لديها دليل على صحة ما ادعت به الزوجة فرأى المحكمة فى هذه النقطة الموضوعية لا معقب عليها فيه .

(جلسة ١٩٣٣/٧/١٣ طعن رقم ٦٨ سنة ٣ق)

- أن جريمة الزنا ليست الا جريمة كسائر الجرائم تمس المجتمع لما فيها من اخلال بواجبات الزواج الذى هو قوام الاسرة والنظام الذى تعيش فيه الجماعة ، ولكن لما كانت هذه الجريمة تتأذى بها فى ذات الوقت مصلحة الزوج وأولاده وعائلته فقد رأى الشارع فى سبيل رعاية هذه المصلحة أن يوجب رضاء الزوج عن رفع الدعوى العمومية بها . واذا كان هذا الایجاب قد جاء على خلاف الاصل كان من المتعين عدم التوسع فيه وقصره على الحالة الوارد بها النص . وهذا يقتضى اعتبار الدعوى التى ترفع بهذه الجريمة من الدعاوى العمومية فى جميع الوجوه الا ما تناوله الاستثناء فى الحدود المرسومة له أى فيما عدا البلاغ وتقديمه والتنازل عنه ، واذا فمضى قدم الزوج شكواه فان الدعوى تكون ككل دعوى تجرى فيها جميع الاحكام المقررة للتحقيق الابتدائى وتسرى عليها اجراءات المحاكمة ولا يجوز تحريكها ومباشرتها أمام المحاكم من صاحب الشكوى الا إذا كان مدعياً بحق مدنى .

(جلسة ١٩٤١/٥/١٩ طعن رقم ٦٩٧ سنة ١١ق)

- ان التنازل الذى يدعى صدوره من الزوج المرفوعة دعوى الزنا بناء

على شكواه لا يصح افتراضه والاخذ فيه بطريق الظن ، لانه نوع من الترك لا بد من اقامة الدليل على حصوله ، والتنازل ان كان صريحاً أى صدرت به عبارات تفيد ذات الفاظها ، فان القاضى يكون مقيداً به ولا يجوز له أن يحمله معنى تنبىء عنه الالفاظ ، أما ان كان ضمناً ، أى مستفاداً من عبارات لا تدل عليه بلماتها أو من تصرفات معزوة لمن نسب صدورها اليه كان للقاضى أن يقول بقيامه أو بعدم قيامه على ضوء ما يستخلصه من الادلة والوقائع الا اذا كانت المقدمات التى أقام عليها النتيجة لا تؤدي اليها على مقتضى أصول المنطق .

(جلسة ١٩٤١/٥/١٩ طعن رقم ٦٩٧ سنة ١٣٦١ ق)

- متى كانت دعوى الزنا قد رفعت صحيحة على الزوجة وعلى شريكها المتهم طبقاً للاوضاع التى يتطلبها القانون فى جريمة الزنا فان غياب الزوجة أثناء المحاكمة لا يصح أن يترتب عليه تأخير محاكمة المتهم معها . واذن فادانة الشريك نهائياً جائزة ولو كان الحكم على الزوجة غيابياً والقول بأن من حق الشريك الاستفادة من براءة الزوجة أو من تنازل الزوج عن المحاكمة لا يصح الا عند قيام سبب الاستفادة بالفعل ، أما مجرد التقدير والاحتمال فلا يصح ان يحسب له حساب فى هذا المقام .

(جلسة ١٩٤٩/٣/٢ طعن رقم ٢٣٨٧ سنة ١٣٨٠ ق)

- للزوج أن يبقى على الزوجة التى لم ترفع عليها دعوى الزنا ولم يصدر ضدها حكم يدينها وليس فى القضاء له بالتعويض عن قتلها ما يخالف الاداب والنظام العام .

(الطعن رقم ٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٣/١٥ س ٧ ص ٢٦١)

- متى كانت المحكمة قد أشارت فى الحكم الى ما جاء بالرسالة التى استندت الى عباراتها فى ثبوت جريمة الزنا دون ايراد مضمونها ، فانها تكون قد استندت الى ما له أصل ثابت فى الأوراق ويكون النعى على الحكم بالقصور لا محل له .

(الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٤ س ٧ ص ١٢٢٤)

- يلزم قانوناً - طبقاً لنص الفقرة الاولى من المادة ٣ من قانون الاجراءات الجنائية - صدور شكوى المجنى عليه أو وكيله الخاص لامكان رفع الدعوى الجنائية فى الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٧ من قانون العقوبات ، وهذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية ، ولا يغنى عن النص عليه بالحكم ما تبين من أن الزوج قد تقدم الى مأمور القسم بالشكوى عن جريمة الزنا وأصر على رفع الدعوى الجنائية عنها فى تحقيق النية العامة .

(الطعن رقم ١١٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١٢/٨ م ١٠ ص ٩٩٢)

- اذا تبين أن دخول المنزل كان يقصد ارتكاب جريمة زنا لما يقع ، فلا حاجة لشكوى الزوج كى ترفع الدعوى ، ذلك بأن القانون لم يشترط هذا القيد - وهو شكوى الزوج - الا فى حالة قيام جريمة الزنا .

(الطعن رقم ٢٣٣٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/٢/١٣ م ١٢ ص ٢٠٦)

- المحكمة التى تفيهاها الشارع من غل يد النيابة العامة عن تحريك الدعوى الجنائية فى جريمة الزنا - وهى الحفاظ على مصلحة العائلة وسمعتها - لا تقوم اذا ما وضع للمحكمة من عناصر الدعوى أن ارتكاب المتكر مع الزوجة كان يعلم زوجها ورضاه مما يسقط حقه فيما فرضه الشارع لحمايته وعائلته .

(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٥ م ١٦ ص ١٢٤)

- ان دفاع الطاعن فى خصوص تنازل الزوج المجنى عليه فى جريمة الزنا دفاعاً هاماً وجوهياً ، لما يترتب عليه من أثر فى تحديد مسئولية الطاعن الجنائية وجوداً وعدمها مما يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالاً لتقول كلمتها فيه أو أن تحققه بلوغاً لغاية الأمر فيه ، أما وقد قعدت المحكمة عن ذلك ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون ، مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى.

(الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٢ م ٢٩ ص ٥٢٧)

- اذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم تتوافر فيها أركان جريمة الزنا وامتنع رفع الدعوى العمومية على الزوجة بسبب تطليقها وجب أن يستفيد الشريك من ذلك فلا تصح معاقبته بعدئذ حتى ولا بتهمة أنه دخل منزلاً بقصد ارتكاب جريمة فيه .

(جلسة ١٩٣٥/١٢/٢٣ طعن رقم ١٥ سنة ٦ ق)

- ان جريمة الزنا جريمة ذات طبيعة خاصة لانها تقتضى التفاعل من شخصين يعد القانون أحدهما فاعلاً أصلياً وهى الزوجة وبعد الثانى شريكاً وهو الزانى بها فاذا أنفذت جريمة الزوجة وزالت آثارها لسبب من الاسباب قبل صدور حكم نهائى على الشريك فان التلازم الذهنى يقتضى محو جريمة الشريك أيضاً لانها لا يتصور قيامها مع انعدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة والا كان الحكم على الشريك تأنيماً غير مباشر ابقاء الجريمة بالنسبة للشريك للفاعلة الاصلية لان اجرام الشريك انما هو فرع عن اجرام الفاعل الاصلى بل الواجب فى هذه الحالة أن يتبع الفرع الأصل . ولا يمنع من تطبيق هذه القاعدة اختلاف الفاعل الاصلى والشريك فى الجنسية والتشريع والقضاء ما دامت جريمة الزنا لها ذلك الشأن الخاص الذى تمتنع فيه التجزئة و تحب فيه مراعاة ضرورة المحافظة على شرف العائلات . فاذا صدر عفو شامل من دولة أجنبية محا جريمة الزوجة قبل صدور حكم نهائى على الشريك المصرى وجب حتماً أن يستفيد هذا الشريك من ذلك العفو .

(جلسة ١٩٣٣/٤/١٠ طعن رقم ١٠٧٣ سنة ٣ ق)

- لا يصح الاستدلال على الزوجة بالاعتراف المسند الى شريكها فى الزنا والمثبت فى محضر التفتيش الباطل ، مادام ضبط هذا الشريك فى المنزل لم يكن الا وليد اجراء باطل ، وكان اعترافه منصباً على واقعة وجوده فى المنزل وقت التفتيش .

(جلسة ١٩٥٤/١١/٢٢ طعن رقم ١١١٧ سنة ٢٥ ق)

- من المقرر ان المادة ٢٧٦ عقوبات انما تكلمت فى الادلة التى يقتضيها القانون فى حق شريك الزوجة المتهمه بالزنا . أما الزوجة نفسها فلم يشترط القانون بشأنها أدلة خاصة بل ترك الامر فى ذلك للقواعد العامة

بحيث اذا اقتنع القاضي من أى دليل أو قرينة بارتكابها الجريمة فله التقرير بإدانتها وتوقيع العقاب عليها .

(الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩ من ١٣ ص ٥١)

- كل ما يوجب القانون على النيابة العامة أن تثبت فى جرائم الزنا ان المرأة التى زنى بها متزوجة وليس عليها أن تثبت علم شريكها بذلك كذلك اذ أن علمه بكونها متزوجة مفروض وعليه هو لكى يتفى هذا العلم أن يثبت ان الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك لو استقصى عنه .

(الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩ من ١٣ ص ٥١ .

- أن جريمة الزنا هى جريمة ذات طبيعة خاصة لانها تقتضى التفاعل بين شخصين يعد القانون أحدهما فاعلا أصليا وهى الزوجة وبعد الثانى شريكا وهو الرجل الزانى . فاذا أفضت جريمة الزوجة وزالت آثارها لسبب من الاسباب وقبل صدور حكم نهائى على التلازم الذهنى يقتضى محو جريمة الشريك أيضا ، لانها لا يتصور قيامه مع انعدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة ، وإلا كان الحكم على الشريك تأثيما غير مباشر للزوجة التى عدت بمنأى عن شبهة اجرام ، كما أن العدل المطلق لا يستيسغ بقاء الجريمة بالنسبة للشريك مع محوها بالنسبة للفاعلة الاصلية لان اجرام الشريك اذا هو فرع من اجرام الفاعل الاصلى والواجب فى هذه الحالة أن يتبع الفرع الاصل ما دامت جريمة الزنا لها ذلك الشأن الخاص الذى تقتنع معه التجزئة وتجب فيه ضرورة المحافظة على شرف العائلات .

(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/٥/٣١ من ٢٢ ص ٤٢٧)

- اذا صدر تنازل من الزوج المجنى عليه بالنسبة للزوجة سواء أكان قبل الحكم النهائى أو بعده وجب حتماً أن يستفيد منه الشريك ويجوز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لاول مرة أمام محكمة النقض فى خصوص جريمة الزنا . وهو ما يرمى اليه الشارع بنص المادتين الثالثة والعاشرة من قانون الاجرامات الجنائية .

(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/٥/٣١ من ٢٢ ص ٤٢٧)

- أن القانون فى المادة ٢٧٦ عقوبات بتحديد الدلة التى لا يقبل

الاثبات بغيرها على الرجل الذى يزنى مع المرأة المتزوجة لا يشترط أن تكون الادلة مؤدية بذاتها ومباشرة الى ثبوت فعل الزنا ، فمضى توافق قيام دليل من هذه الأدلة مؤدية بذاتها ومباشرة الى ثبوت فعل الزنا ، فمضى توافق قيام دليل من هذه الادلة المعينة كالتليس والمكاتيب ، يصح للقاضى أن يعتمد عليه فى ثبوت الزنا ولو لم يكن صريحاً فى الدلالة عليه ومنصباً على حصوله ، وذلك متى اطمأن بناء عليه الى فعل الزنا ، قد وقع فعلاً ، وفى هذه الحالة لا تقبل مناقشة القاضى فيما انتهى اليه على هذه الصورة ، الا اذا كان الدليل الذى اعتمد عليه ليس من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التى وصل اليها .

(الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٨٤/٦/١٠ ص ٢٥ من ٥٨)

- من المقرر أيضاً أن المادة ٢٧٦ عقوبات انما تكلمت فى الادلة التى يقتضيها القانون فى حق شريك الزوجة المتهمه بالزنا ، أما الزوجة نفسها فلم يشترط القانون بشأنها أدلة خاصة بل ترك الامر فى ذلك للقواعد العامة ، بحيث اذا اقتنع القاضى من أى دليل أو قرينة بارتكابها الجريمة فله التقرير بأدانتها وتوقيع العقاب عليها .

(الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/١٢/١٣ ص ٢٧ من ٩٣)

- إذا صدر تنازل من الزوج المجنى عليه فى جريمة الزنا بالنسبة للزوجة سواء أكان قبل الحكم النهائي أو بعده وجب حتماً أن يستفيد منه الشريك ويجوز أن يتمسك به فى أى حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام ويتتج أثره بالنسبة للدعويين الجنائية والمدنية وهو ما يرمى اليه الشارع بنص المادتين الثالثة والعاشرة من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٨/٥/٢٢ ص ٢٩ من ٥٢٧)

(س)

سب وقذف

بند (١١٩)

- الفصل فى التنازع السلبى للاختصاص بين محكمتى الجنايات والمحكمة الجزئية معقود لمحكمة النقض . مادة ٢٢٧ أ . ج
- اختصاص المحكمة الجزئية بالمخالفات أو الجنج عدا الجنج التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الافراد مادة ٢١٥ اجراءات

- اختصاص محكمة الجنايات بالجنايات والجنج التى تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر عدا الجريمة المضرة بأفراد الناس .
- كون الوقائع المنشورة والتى نسب المدعى بالحق المدنى الى المتهمين نشرها متهماً إياهم بالقذف والسب والبلاغ الكاذب تتعلق بصفته عضواً بـلجنة مراجعة الاغانى بهيئة الاذاعة وليست موجهة اليه بصفته من آحاد الناس .
انعقاد الاختصاص بنظر الدعوى لمحكمة الجنايات ، ولاعرة يكون المدعى بالحق المدنى اقام الدعوى بشخصه طالما أن وقائع القذف والسب موجهة اليه هو وليس الى اللجنة .

(الطعن رقم ٥٩٦ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٤/٤/١٧)

- بيان ركن العلانية فى جريمة السب العلنى . شرط لصحة الحكم .

(الطعن رقم ٢٣٤٤ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٤/١٢/١٩)

- ركن العلانية فى جريمة السب وتحققه . مشروط بتوافر عنصرين .
توزيع الكتابة المتضمنة عبارات القذف على عدد من الناس بغير تمييز .
وانتواء الجانى إذاعة المكتوب .

(الطعن رقم ٢٣٤٤ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٤/١٢/١٩)

- جريمة القذف والسب . ركن العلانية فيها لا يكفى لتوافره أن تكون علانية القذف قد تضمنتها شكوى تداولت بين ايدى الموظفين بحكم علمهم

وجوب اتجاه قصد الجاني الى اذاعة ما أسند الى المجنى عليه .
(الطعن رقم ٢٣٤٤ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٤/١٢/١٩)

سبق الاصرار

هنـد (١٢ .)

- متى يعتبر الجاني فاعلاً أصلياً فى جريمة الضرب المفضى الى الموت ؟

(الطعن رقم ٦١٧٢ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٤/٣/١)

- عدم جدوى النعى على الحكم فى صدد جريمة ضرب مجرده من ظرف سبق الاصرار . متى أخذ التهم بجريمة الضرب المفضى الى الموت مع سبق الاصرار التى ثبت فى حقه . وأوقع عليه عقوبتها بحسبانها العقوبة الاشد .

(الطعن رقم ٥٨٠٣ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤)

- تقدير توافر ظرف سبق الاصرار . موضوعى .

(الطعن رقم ٥٨٠٣ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤)

- تقدير توافر ظرف سبق الاصرار . موضوعى .

(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٤/١٠/١٥)

- قضاء الحكم بعقوبة تدخل فى حدود العقوبة المقررة للقتل العمد بغير سبق اصرار يجعل محاولة الطاعن فى مدى توافر الظرف المشدد على غير اساس .

(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٤/١٠/١٥)

- عقوبة جناية القتل العمد مع سبق الاصرار المقررة بجنحة سرقة المنصوص عليها فى المادة ٣/٢٣٤ من قانون العقوبات هى الاعدام . عقوبة جناية القتل العمد المجرد من سبق الاصرار المرتبط بجنحة المنصوص عليها فى المادة ٣/٢٣٤ عقوبات هى الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة . جمع الحكم فى قضائه بين الظرفين المشددين سبق الاصرار والاقتران وجعلها عماده

فى انزال عقوبة الاعدام بالطاعنين . قصور الحكم فى استدلاله على ظرف سبق الاصرار . عيب يستوجب نقضه . اتصال وجه الطعن بالمحكوم عليه الذى لم يظعن على الحكم اثره ؟

(الطعن رقم ٣١٤٢ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٤/١١/٢٥)

- سبق الاصرار . حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى تستفاد من ظروف الدعوى وعناصرها يستخلصها القاضى منها استخلاصاً . مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج شرط توافره فى حق الجانى ؟ ان يكون فى حالة يتسنى له فيها التفكير فى عمله والتصميم عليه فى روية وهذوء . مثال لتسبب معيب على توافره .

(الطعن رقم ٣١٤٢ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٤/١١/٢٥)

السرقه

يتمد (١٢١)

أ - الاختلاس :

- اذا طلب المتهم باقى قطعة من النقود « ريال » فسلمه المجنى عليه هذا الباقي ليأخذ منه الريال وهذا يتوفى دينه منه فهذا التسلم مقيد بشرط واجب تنفيذه فى نفس الوقت وهو تسلم الريال للمجنى عليه ... فاذا انصرف المتهم خفيه بالنقود التى تسلمها فقد أخل بالشرط وهذا ينعدم الرضا بالتسليم وتكون جريمة السرقة متوافرة الاركان .

(جلسة ١٩٣٢/٢/٤ طعن رقم ٩٧٨ سنة ٢ ق مجرعة الربع قرن ص ٧٥٤)

- اذا سلم دائن الى مدينه سند الدين المحرر عليه ليدفع جانبها من الدين ويؤشر به على السند فان هذا التسليم ليس من نوع التسليم الناقل للحيازة بل هو تسليم اقتضته ضرورة اطلاق المدين على السند المأخوذة عليه والتأشير على ظهره بالمبلغ الذى دفع من الدين على ان يرده عقب ذلك الى الدائن . فسر تسليم مادي يمت ليس فيه أى معنى من معانى التخلي عن السند فلا ينقل حيازة ولا يفتى وقوع الاختلاس المعتبر قانوناً فى السرقة

على رغم ارادة الدائن . ولا يعتبر هذا العمل خيانة أمانة لان الدائن حين سلم السند للمدين لم يكن قد تخلى عن حيازته القانونية بل ان تسليمه اياه كان تحت مراقبته .

(جلسة ١٩٣٤/٤/٣ طعن رقم ١١ سنة ٤ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٥٤ جلسة ١٩٣٣/٥/٨ طعن رقم ١٤٤٢ سنة ٣ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٥٤ جلسة ١٩٣٢/٣/٨ طعن رقم ٩١٣ سنة ٨ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٥٤)

- أنه وإن كان الخلاف واقعاً بين المحاكم والشرح فيما اذا كان الدائن الذى يختلس متاع مدينه ليكون تأميناً على دينه الثابت يعد سارقاً أم لا يعد فلا خلاف اذا كان المختلس لاديين له وإنما يدعى هذا الدين للحصول على فائدة غير شرعيه مقابل رده الشئ المختلس .

(جلسة ١٩٣٤/٤/٣ طعن رقم ١١ سنة ٤ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٧)

- اذا كان المتعاقدان قد وقعا على عقد بيع وأودع العقد مؤقتا لسبب ما لدى أمين ثم استولى عليه البائع بأن خطفه من المودع لديه فانه يعد مرتكباً لجريمة السرقة ، لان هذا الايداع ليس من شأنه فى حد ذاته أن يزيل عن المشتري ماله من حق فى ملكية العقد ... واذن فلا يجدى البائع احتجاجه بأن هذا العقد .. واذن فلا يجدى البائع احتجاجه بأن هذا العقد لا يدخل فى ملكية المشتري الا بعد قيامه بدفع المبلغ المتفق عليه كما هو الايداع .

(جلسة ١٩٣٩/١١/٦ طعن رقم ١٦٧٣ سنة ٩ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٥٤)

- ان تسليم الطرف مقلطاً أو الحقيقية مقفلة بموجب عقد من عقود الائتمان لا يدل بذاته حتماً على أن المستلم قد أوتى من على ذات المظروف أو على ما بداخل الحقيقية بالذات ، لان تخليق الطرف وما يقتضيه من حظر استفادته على المسلم أو اقفال الحقيقية مع الاحتفاظ بمفتاحها قد يستفاد منه ان صاحبها اذ حال مادياً بين يد المستلم وبين ما فيهما ، لم يشأ أن يأتمنه على ما بداخلهما .

واذن فاخلاص المظروف بعد فض الطرف لهذا الغرض ثم اعاده تخليقه يصح اعتباره سرقة اذا رأت المحكمة من وقائع الدعوى أن المتهم لم يؤتمن

على المظروف وأن صاحبه اذا احتفظ لنفسه بحيازته ولم يشأ بتقليقه الظرف
أن يمكنه من هذه الحيازة .

(جلسة ١٩٤٠/١٠/٢١ طمن رقم ١٤٥٤ سنة ١٠ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٥٣)

- اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم طلب الى المجنى عليه
أن يطلعه على الدفتر المدون به الحساب بينهما فسلمه اليه فهرب به ولم
يرده اليه فان المجنى عليه لا يكون قد نقل حيازة الدفتر كاملة الى المتهم
اذا سلمه اليه ليطلع تحت اشرافه ومراقبته على ماهر مدون به ثم يرده اليه
في الحال فبد المتهم على الدفتر تكون مجرد يد عارضة . فرفضه رده وهربه
به بعد سرقة .

(جلسة ١٩٤١/١٢/٨ طمن رقم ٨٤ سنة ١٢ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٥٤)

- التسليم الذي يتتفى به ركن الاختلاس في السرقة يجب أن يكون
برضا حقيقي من راضع اليد مقصوداً به التخلي عن الحيازة الحقيقية ، فان
كان عن طريق التغافل بقصد ايقاع المتهم وضبطه فانه لا يعد صادراً عن
رضاء صحيح وكل ما هنا لك أن الاختلاس في هذه الحالة يكون حاصلأ
بعلم المجنى عليه لا بناء على رضا منه ، و عدم الرضا - لا علم العلم -
هو الذي يهم في جريمة السرقة .

(جلسة ١٩٤٢/١/١٢ طمن رقم ٣٩٧ سنة ١٢ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٥٣)

والسنة ٢٦ ص ٢٠١)

- اذا كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم هي أن المتهم ، وهو معلم العاب
رياضية بمدرسة ما ، أمر أحد الفراشين بأن يحمل عدة ألواح خشبية من
المدرسة ويوصلها الى تجار معين ، ففعل وصنع التجار منها (بوفيهأ) له ،
فان هذه الواقعة تعد سرقة ، لاتصفاً ولاخيانة أمانة ، لان الاختساب لم تكن
مسلمة للمتهم بعقد من عقود الائتمان المنصوص عليها في المادة ٣٤١ ع
ولانه من جهة أخرى لم يحصل عليها بطريق الاحتيال به هو أخذها خلسة
بغير علم صاحبها .

(جلسة ١٩٤٣/١١/١٥ طمن رقم ٢٠٦٧ سنة ١٣ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٥٣)

- اذا كانت واقعة الدعوى التي استخلصها الحكم هي ان القماش

المختلس لم يكن ، وقت اختلاسه ، مسلماً للمتهمين تسليمياً ، بل كان مودعاً في المكان المعد له في دار الجمرک ولم يكن اتصال المتهمين به بسبب كونه مسلماً إليهما وفي حيازتهما بل كان بصفة عرضية يحكم كونهما مستخدمين في الجمرک ويعملان في داره ، فان التماس في هذه الظروف يكون في نظر القانون في حيازة مصلحة الجمارك صاحبة الدار ، ويد المتهمين عليه لا تكون الا عارضة وذلك لا يصح معه اعتبار اختلاسهما اياه خيانة أمانة بل يجب عده سرقة .

(جلسة ١٩٤٤/١٢/٤ طمن رقم ١٣.٧ سنة ١١ ق مجموعة الرابع قرن ص ٧٥٥)

- التسليم الذي ينفي ركن الاختلاس في جريمة السرقة هو الذي ينتقل الحيازة . أما مجرد التسليم الذي لا ينتقل حيازة ما وتكون به يد المستلم على الشيء بدأ عارضة فلا ينفي الاختلاس ... فاذا كان الثابت بالحكم ان المتهم تسلم السند ليعرضه على شخص ليقرأ له في نفس المجلس ويرده في الحال وعلى أثر تسلمه اياه انكره في نفس المجلس فانه يعد سارقاً ، لان التسليم الحاصل له ليس فيه أي معنى من معاني التخلي عن السند .

(جلسة ١٩٤٥/٣/١٩ طمن رقم ٦٦٥ سنة ١٥ ق مجموعة الرابع قرن ص ٧٥٥)

- انه لكي يمكن اعتبار المتهم سارقاً للشيء الذي بيده يجب ان تكون الحيازة باقية لصاحبه بحيث يظل مهيمناً عليه يرعاه بحواسه كأنه في يده هو ، على الرغم من التسليم ... فاذا كانت الواقعة هي ان المتهم تسلم من موظف بنك التسليف الزراعي ترخيصاً معداً لصرف الدقيق بمقتضاء لكي يستوفي بعض الاجراءات ويرده الى الموظف ، فاحتفظ به لنفسه ، فادانته المحكمة في سرقة بناء على ما قالت من أن تسليمه الترخيص كان مشروطاً ، برده بعد الفراغ من اجراءات توقيع اذن الصرف من وكيل البنك أو الهاشكاتب دون أن تبين ما يجب توافره في هذا التسليم من بقاء الترخيص تحت بصر الموظف واستمرار اشرافه عليه ، فان حكمها يكون مشروباً بالتقصير .

(جلسة ١٩٤٥/١. /٢٢ طمن رقم ١٣٩٤ سنة ١٥ ق مجموعة الرابع قرن ص ٧٥٥)

- مادامت المحكمة حين اعتبرت الواقعة سرقة قد بينت أن المسروق كان

فى حيازة صاحبه . وان اتصال التهم به بوصف كونه مستخدماً فى المثل لا يحقق له الحيازة بالمعنى المقصود فى باب خيانة الامانة ، فانها لا تكون قد أخطأت .

(جلسة ١٩٤٨/١٠/٢٥ طعن رقم ١١٦٦ لسنة ١٨ ق مجموعة الرابع قرن ص ٧٥٥)

- يكفى ان تستخلص المحكمة وقوع السرقة لكى يستفاد توافر فعل الاختلاس دون حاجة الى التحدث عنه صراحة .

(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٤/٢٨ ص ٤٢٨)

- عدم استبقاء السارق ما اخلسه فى حوزته لا ينفى ركن الاختلاس

(الطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٩ السنة ١٠ ص ١٦٩)

- تعطيل العداد ليس بذاته الفعل المكون لجريمة سرقة التيار الكهربائى بل هو مؤد اليها حتماً بمجرد مرور التيار به بعد توقفه ، فلا يغير من موقف المتهم أن يستعين فى اتلافه بمن له خبرة فى ذلك أو ان يقوم به بنفسه وما دام هو الذى يختلس التيار فهو السارق له .

(الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦١/١٠/١٠ السنة ١٢ ص ٧٨٨)

- الاختلاس فى جريمة السرقة يتم بانتزاع المال من حيازة المجنى عليه بغير رضاه ، فاذا تم ذلك ، كان كل اتصال لاحق للمجنى بالسروق يعتبر أثراً من آثار السرقة وليس سرقة جديدة مادام سلطانته ظل مبسوطاً عليه... لما كان ما تقدم . وكان اكتشاف المجنى عليه لجزء من السروق عند البحث عنه واختفاؤه على مقربة منه لضبط من يحاول نقله ... لا يخرج السروق من حيازة الجانى ، ولا يعيده الى حيازة المجنى عليه الذى لم يسترده ، فلا يمكن اعتبار نقل الجناة له من موضعه الذى أخفى فيه سرقة جديدة ... ذلك بأن السرقة تمت فى الليلة السابقة ولا يمكن أن تتكرر عند محاولة نقل جزء من السروق من مكان الى آخر بعد ذلك . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن وآخرين عن الواقعة التى تمت فى الليلة التالية للسرقة باعتبارهم هم قد ارتكبوا سرقة جديدة فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه والاحالة بالنسبة للطاعن والمحكوم

عليهما الآخرين اللذين لم يطعنا فى الحكم لوحدة الواقعة .

(الطعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/١٣ لسنة ١٣ ص ٤٢٧)

- أراد الشارع عند وضع نص المادة ١٢ من قانون العقوبات فرض العقاب على عبث الموظف بالائتمان على حفظ المال أو الشيء المقوم به الذى وجد بين يديه بمقتضى وظيفته ، فهذه الصورة من الاختلاس هى صورة خاصة من صور خيانة الأمانة لاشبهة بينها وبين الاختلاس الذى نص عليه الشارع فى باب السرقة - فالاختلاس فى هذا الباب يتم بانتزاع المال من حيازة شخص آخر خلصة أو بالقوة بنية تملكه . أما فى هذه الصورة فالشئ المختلس فى حيازة الجانى بصفة قانونية ... ثم تصرف نية الحائز الى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له ، وحتى تغيرت هذه النية لدى الحائز على هذا الوضع بما قارفه من أعمال مادية - وجبت جريمة الاختلاس تامة ، ولو كان التصرف لم يتم فعلاً .

(الطعن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٢ لسنة ١٤ ص ٣٢٩)

- التسليم بغير قصد التخلّى عن الملكية أو الحيازة ، بل للتوصل لضبط ما سرق فى سرقته . لا ينفى ركن الاختلاس فى السرقة .

(مجموعة أحكام النقض لسنة ٧٤ ص ٤٩٣)

- التسليم عن طريق التغافل . لا ينتفى به ركن الاختلاس فى السرقة لان التسليم الذى ينتفى به ركن الاختلاس فى السرقة يجب أن يكون برضاء حقيقى من واضع اليد مقصوداً به التخلّى عن الحيازة الحقيقية ، ولا يمد التسليم بطريق التغافل صانواً عن رضاء صحيح . وكل ما هنالك أن الاختلاس فى هذه الحالة يكون حاصلًا بعلم للجنى عليه لانهاء على رضاء منه وعدم الرضاء - لا عدم العلم هو الذى يهيم فى جريمة السرقة .

(مجموعة أحكام النقض لسنة ٧٦ ص ٧٠١ والطعن ٣٩٧ لسنة ١٢ ق جلسة ١٢/

١٩٤٢/١ مجموعة الريع قرن ص ٧٥٣)

ب - المال المنقول :

- لا يعد سرقة ولا خيانة أمانة اختلاس تقرير مرفوع من أعضاء لجان

حزب الى مدير ادارة هذه اللجان اذا ثبت أن هذا التقرير ليس بورقة جديدة ذات حرمة ولا يمكن اعتبارها متاعاً للحزب يحرص عليه وأنها أنشئت لغرض خاص ولا ارتباط له بأعمال الحزب وإنما هي أثر خدعة وأداة غش الهست ثوب ورقة لها شأن .

(جلسة ١٩٣٢/٣/٣١ طعن رقم ١٤٤ لسنة ٢ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٥٦)

- ان قيمة المسروق ليست عنصرأ من عناصر جريمة السرقة فعدم بيانها فى الحكم لا يعيبه .

(جلسة ١٩٣٥/٥/٦ طعن رقم ١٠٩٣ لسنة ٥ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٥٦)

- لا يقتصر وصف المال المنقول على ما كان جسماً متحيزاً قابلاً للوزن طبقاً لنظريات الطبيعة ، بل هو يتناول كل شىء مقوم للتملك وللحيازة والنقل من مكان لآخر . فالتيار الكهربائى - وهو مما تتوافر فيه هذه الخصائص - من الاموال المنقولة المعاقب على سرقتها .

(جلسة ١٩٣٧/١/٥ طعن رقم ٩٤٣ لسنة ١٤ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٥٥ والسنة ١٢ ص ٧٨٨)

- ان تفاهة الشىء المسروق لا تأثير لها مادام هو فى نظر القانون مالا .

(جلسة ١٩٤١/٥/١٩ طعن رقم ١٢٥٥ لسنة ١١ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٥٦)

- ان السندات المثبتة للحقوق تصلح محلاً للسرقة .. لانها أموال منقولة فى معنى المادة ٣١١ من قانون العقوبات .

(جلسة ١٩٤٥/٣/١٩ طعن رقم ٦٦٥ لسنة ١٥ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٥٦)

- لا يؤثر فى قيام السرقة عدم العثور على المال المسروق ... فإذا كان الثابت بالحكم ان التهم اختلس سنداً محرراً عليه المجنى عليه يبلغ كذا ، فان ادانته من أجل سرقة هذا السند تكون صحيحة ولو كان السند لم يضبط .

(جلسة ١٩٤٥/٣/١٩ طعن رقم ٦٦٥ لسنة ١٥ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٥٦)

- الشيكات غير المرقع عليها يصح ان تكون محلاً للسرقة والاختلاس

اذ هي وان كانت قليلة القيمة في ذاتها ليست مجردة عن كل قيمة .

(جلسة ١٩٥١/١٢/١ طعن رقم ١١٧٣ لسنة ٢١ في مجموعة الريع قرن ص ٧٥٦)

ج - ملكية الغير للشيء المنقول

- ان المادة الاولى من دكريتو ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ قد حددت لمن يعثر على شيء أو حيوان ضائع مدة معينة لتسليمه أو التبليغ عنه والا اعتبر مخالفا كما أنها نصت في فقرتها الأخيرة على أنه اذا حبس هذا الشيء بنية امتلاكه بطريق الغش فتقام الدعوى الجنائية المقررة لمثل هذه الحالة أي دعوى السرقة ويجوز رفع هذه الدعوى ولو لم تقض المدة المحددة للتسليم أو التبليغ متى وضعت نية التملك واستخلاص ذلك موكل لسلطة قاض الموضوع بغير رقابة عليه من محكمة التقض .

(جلسة ١٩٣٥/١٢/٢٣ طعن رقم ١٣٥ لسنة ٦ ق مجموعة الريع قرن ص ٧٥٧)

- ان الاكفان والملابس والحلى وغيرها من الاشياء التي اعتاد الناس ابداعها القبور مع الموتى تعتبر مملوكة لورثتهم ... وقد خصصوها لتبقى مع جثث موتاهم لما وقر في نفوسهم من وجوب اكرامهم في أجداثهم بشيء على هذا النحو موقنين بأن لاحق لاحد في العبث بشيء مما أودع ... فهذه الاشياء لا يمكن عدها من قبيل المال المباح السائغ لكل شخص فملكه بالاستيلاء عليه . فمن يشرع في اختلاس شيء من ذلك يعد شارعا في سرقة وعقابه واجب قانوناً .

(جلسة ١٩٣٦/٤/٦ طعن رقم ١١٧٥ لسنة ٦ ق مجموعة الريع قرن ص ٧٥٦)

- يجب لتطبيق أحكام السرقة في أحوال العثور على الاشياء الضائعة أن تقوم لدى من عثر على الشيء نية فلكه ولو كان ذلك بعد العثور عليه ... فاذا كان المتهم وهو مساح عريات بمصلحة السك الحديدية ، قد خالف التنبيه الموجه اليه هو وزملائه بأن يقلعوا كل ما يجدونه متروكاً في العريات لرؤسائهم ، فسعى الى معرفة حقيقة المصوغات التي عثر عليها بأن عرضها على أحد الصياغ ، فاستخلصت المحكمة من ذلك أن نيته انصرفت الى حبس هذه المصوغات ليتملكها بطريق الغش ، فاستخلاصها هذا لا معقب عليه ولو كان المتهم قد سلم الاشياء إلى البوليس في اليوم التالي

للغير الذي عثر فيه عليها .

(جلسة ١٩٣٨/٢/١٤ طعن رقم ٥٩٩ لسنة ٨ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٥٧)

- اذا كان الشيء المسروق غير مملوك للمتهم فلا يؤثر في قيام جريمة السرقة عدم الاحتناء الى معرفة شخص المالك .

(جلسة ١٩٣٩/١/٢٤ طعن رقم ٩٨٩ لسنة ٩ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٥٦)

والطعن ١٦٥١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/١٢ ألسنة ١٠ ص ٩٨)

- اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن فتاة صغيرة عثرت على محفظة فيها نقود فأخذها منها المتهم مقابل قرش ، فان ذلك منه لا يعتبر اخفاء لشيء مسروق بل يعد سرقة طبقا للمادة الاولى من القانون الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ الخاص بالاشياء المفقدة اذ المتهم يعتبر أنه هو الذي عثر على المحفظة وحسبها بنية تملكها بطريق الغش ، والفتاة البريئة لم تكن الا مجرد أداة .

(جلسة ١٩٣٩/١٢/١١ طعن رقم ٢٢ لسنة ١٠ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٥٧)

والطعن ٢٠٣٣ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٤/٢/٧ مجموعة الربع قرن ص ٧٥٥)

- ان القانون الاشياء الضائعة الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ يعد عدم التبليغ عن العثور على الشيء المفقود مخالفة لمجرد عدم حصوله في الوقت المعين . أما اذا كان جسم الشيء بقصد تملكه فانه يكون اختلاسا لمال الغير معاقبا عليه بالمادتين ٣١٨ ، ٣٢٢ ع .

(جلسة ١٩٤٠/١/٣ طعن رقم ١٣١٤ لسنة ١٠ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٥٧)

- ان ما جرى عليه القضاء من اعتبار جسم الشيء الضائع بنية تملكه عند العثور عليه في حكم السرقة يقتضى تطبيق جميع أحكام السرقة عليه ... وهذا يلزم منه أن يعد العثور عليه وهو عالم بحقيقة الامر فيه مرتكباً لجريمة اخفاء أشياء مسروقة ... واذا كان هذا هو حكم القانون فانه اذا ادعى المتهم انه كان يعتقد أن الشيء هو من الاشياء الضائعة وأنه أخذهُ عن عثر عليه ليحفظه على ذمة صاحبه ، وأثبتت المحكمة عليه أنه غير صادق فيما ادعاه من ذلك وأنه كان على علم بأن هذا الشيء مسروق ، ثم أوقعت عليه عقوبة المخفى . فانها لا تكون ملزمة بأن تذكر

فى حكمها من البيان من ذلك .

(جلسة ١٩٤٣/٥/٣١ طمن رقم ١٣٨٢ لسنة ١٣ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٥٨)

جلسة ١٩٤١/٢/١. طمن رقم ١٨٧٦ لسنة ١. ق مجموعة الربع قرن ص ٧٥٨

جلسة ١٩٥٥/١١/٢٧ طمن رقم ١١٧ لسنة ٢. ق مجموعة الربع قرن ص ٧٥٧)

- تنص الفقرة الاخيرة من المادة الاولى من دكرتو ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ لا يمنع من رفع الدعوى العمومية بجريمة السرقة ، ولو لم تكن المدة المعتبرة فيها لتسليم الشئ. الذى عثر عليه أو التبليغ عنه قد انقضت ، متى كانت نية التملك متوافرة لدى المتهم .

(جلسة ١٩٤٤/٤/١٧ طمن رقم ٣٥١ لسنة ١٤ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٥٧)

- ان دكرتو ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ الخاص بالاشياء الضائعة - على ما جرى عليه القضاء فى تفسير نصوده - يعد حبس الشئ الذى يعثر عليه بنية امتلاكه سرقة يعاقب عليه بعقوبتها ويجرى عليه سائر احكامها واذن فمن يحتاز الشئ بعد التقاطه سواء بمن عثر عليه أو من غيره وهو عالم بحقيقة امره ، يكون مرتكباً لجريمة اخفاء الاشياء المسروقة .

(جلسة ١٩٤٤/١٢/١٨ طمن رقم ١١٩٢ لسنة ١٤ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٥٦)

- أنه لما كانت جريمة السرقة - بحسب التعريف بها الوارد فى نص المادة ٣١١ من قانون العقوبات - لا تتحقق الا اذا وقعت على أموال مملوكة لما يقتضيه حق اصحابها فيها من ضرورة وضع عقاب لحمايتهم مما يكون من شأنه الاضرار بهم عن طريق الاعتداء على ملكهم ، ولا يتصور وقوعها على الاموال المباحة التى لا مالك لها ، فان الحكم يكون قاصراً بعبء اذا ادان المتهم فى هذه الجريمة دون ان يرد على ما دفع به من أن الاختساب موضوع التهمة المرفوعة بها الدعوى عليه من الاموال المباحة .

(جلسة ١٩٤٥/٢/٥ طمن رقم ٣٢٧ لسنة ١٥ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٥٦)

- اذا تمسك المتهم بأن الاوراق محل دعوى السرقة هى من المتروكات (الدشت) ولم يعد لها مالك بعد ان تخلت الحكومة عنها ، ثم ادانته المحكمة بسرقتها دون أن تتعرض لهذا الدفاع وترد عليه ، فتحكمها بذلك يكون معيباً لتصوره فى البيان . ولا يقبل من هذا ان تكون لتلك

الاوراق قيمة اذ يمكن بيعها بالمزاد لحساب الخزنة العامة ، فانه لا يشترط فى
الشيء المتروك أن يكون معدوم القيمة . بل يجوز فى القانون أن يعد
الشيء متروكاً فلا يعتبر من يستولى عليه سارقاً ولو كانت له قيمة
تذكر .

(جلسة ٢١/١٠/١٩٤٦ طعن رقم ١٧٨٢ لسنة ١٦ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٥٧)

- اذا كان الحكم حين ادان المتهم فى سرقة براميل عائمة فى البحر قد
اكتفى بالقول بأنه ساهم مع آخرين فى إخراجها من البحر الى الشاطئ.
للاستيلاء عليها دون أن يتحدث الى ملكيتها حتى يمكن معرفة أنها مملوكة
لاحد فتتوافر شروط الجريمة ، فانه يكون قاصر البيان واجباً تقضه .

(جلسة ٧/١٠/١٩٤٧ طعن رقم ١٣٧٩ لسنة ١٧ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٥٧)

- ان جريمة اختلاس الشيء الضائع تتحقق ولو لم تكن المدة المحددة
للتسليم أو التبليغ قد مضت متى وضحت نية التملك .

(جلسة ٢٧/١١/١٩٥٠ طعن رقم ١١٧٧ سنة ٢٠ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٥٧)
الطعن رقم ١٧٨٦ سنة ١٠ ق جلسة ١٠/٢/١٩٤١ مجموعة الربع قرن ص ٧٥٨/٤٠)

- ان الواضح من مقارنة نص الفقرتين الاولى والثانية من المادة ٢٤
من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ ان المشرع تعمد حذف عبارة « ولو كان
من مالهما » من الفقرة الثانية تشبيهاً مع المبدأ الذى قرره فى المادة الثامنة
عشرة من اعتبار المحاجر الموجودة فى الارض المملوكة للأفراد ملكاً لصاحب
الارض . واذن تمتى كان الحكم المطعون فيه قد أسس على أن استخراج
الرمال بغير ترخيص يعد سرقة ولو كان ذلك من أرض مملوكة للمتهم فانه
يكون مبنياً على الخطأ فى تفسير القانون .

(جلسة ١٢/١٠/١٩٥٤ طعن رقم ١٢١٠ لسنة ٢٣ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٥٦)

- الشيء المتروك - على ما أشارت اليه المادة ٨٧١ من القانون المدنى
فى فقرتها الاولى - هو الذى يستغنى صاحبه باسقاط حيازته ونية
انها - ما كان له من ملكية عليه فيفقد بذلك ولا مال له ، فاذا استولى
عليه أحد فلا يعد سارقاً ولا جريمة فى الاستيلاء على الشيء لانه أصبح
غير مملوك لأحد .

(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٧/٤/١٩٥٩ السنة ١٠ ص ٤٩٥)

- يكفى للعقاب فى السرقة أن يكون ثابتاً بالحكم ان المسروق ليس مملوكاً للمتهم . ذلك ان السارق كما عرفته المادة ٣١١ عقوبات هو « كل من أختلس متقولاً لغيره » ومن ثم فإن خطأ الحكم فى ذكر اسم مالك الشئ المسروق لا يعيبه .

(الظمن رقم ١٩٦٥ سنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٨ من ١٣ ص ٦١٥ والظمن رقم ١٧١٤ سنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢٣ من ١٥ ص ٥٠٦ والسنة ٢٦ ص ٧٨٦ مجموعة الربع قرن ص ٧٥٦)

- قام السرقة بالاستيلاء على المتقول وانحصار حيازة مالكه عنه وصيرورته رهن تصرف سارقه .

(ظمن رقم ٤٩٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/١٥ السنة ٢٩ ص ٦٨٤)

د - الركن المعنوى فى السرقة

- ان القصد الجنائى فى السرقة هو قيام العلم عند الجائى وقت ارتكاب فعله ، بأنه يختلس المتقول المملوك للملوك للغير من غير رضا مالكه بنية امتلاكه . فاذا كان الحكم ، مع تسليمه بأن المتهم لم يستول على ادوات الطباعة الا بقصد الاستعانة بها على طبع منشورات لسب مدير المطبعة والقتل فى حقه ، قد اعتبر عناصر جريمة السرقة متوافرة بمقولة ان القصد الجنائى فيها يتحقق باستيلاء الجائى مال يعلم أنه مملوك له بنية حرمان صاحبه منه ولو مؤقتاً ، فانه يكون قد أخطأ لان استيلاء بقصد الاستعمال المؤقت لا يكفى فى القصد الجنائى ، اذ لابد فيه من وجود نية التملك .

(جلسة ١٩٤٣/١٠/١٨ ظمن رقم ١٤٤٨ سنة ١٣ ق الربع قرن ص ٧٥٨ والسنة ٢٥ ص ٤٢٥ والسنة ٢٦ ص ٧٨٦)

- انه وان كان التحدث عن نية السرقة استقلالاً ليس شرطاً لصحة الحكم بالادانة فى جريمة السرقة الا انه اذا كانت هذه النية محل شك فى الواقعة المعروضة فانه يكون على المحكمة أن تبينها صراحة وتورد الدليل على توافرها . فاذا كانت الواقعة - على ما أورده الحكم - كما يفهم منها ان المتهم انتوى قتل الطينجة المتهم بسرقتها بالاكراه عند انتزاعها من الكونستابل ، يفهم منها فى ذات الوقت أنه لم يرد بذلك الا تعجيز

الكونستابل عن مطاردته والتبض عليه ، ففي هذه الصورة التي تختلط فيها نية السرقة بغيرها على هذا النحو يكون على المحكمة أن تعنى باستجلاء هذه النية بإيراد الدليل على قيامها ، كما هي معرفة به في القانون ، والا كان حكمها قاصراً يستوجب نقضه .

(جلسة ١٩٤٦/١٢/٣ طعن رقم ١٨٧ سنة ١٦ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٥٩)

- اذا رفعت الدعوى على متهم بسرقة تيار كهربائي فتتمسك في دفاعه بأنه كلف كهربائياً عمل زينة على لاقته محله مركب له بعض المصاييح وأوصلها بغير علمه بسلك المجلس البلدى مباشرة بحيث يصل اليها التيار الكهربائي دون أن يمر بالعناد المركب في محله . واخذت محكمة الدرجة الاولى بدفاعه وبرأته ، فأستأنفت النيابة ، فتتمسك امام محكمة الدرجة الثانية بهذا الدفاع ولكنها ادانته قولا منها بأن دفاعه لم يتم عليه دليل فضلا عن أنه من غير المعقول أن تجرى هذه العملية بمحله وتحت بصره بغير ارادته ومشاركته ، فهذا قصور في حكمها اذ أن ما أوردته في ذلك لا يكتفى بمذاته لاثبات أن التهم لاشك ضالع في السرقة وأنه ساهم مع الكهربائي في توصيل المصاييح بالتيار الكهربائي مباشرة دون أن يمر بالعناد .

(جلسة ١٩٤٨/١/٦ طعن رقم ٢١٨٦ سنة ١٧ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٥٩)

- اذا كان ما أوردته المحكمة في حكمها في صدد بيان واقعه السرقة بالاكراه التي ادانت المتهمين فيها لا يبين منه قصد المتهمين من أخذ مال المجنى عليه أكان اختلاسه وقلقه فتكون الواقعة سرقة ، أم كان مجرد الرغبة في التشهير به للعناء الذي أشار اليه الحكم فلا تكون كذلك ، فهذا الحكم يكون قاصراً واجباً نقضه .

(جلسة ١٩٤٨/٤/٦ طعن رقم ٣٣٦ سنة ١٨ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٥٩)

- اذا كان المتهم - كما هو ثابت بالحكم - لم يقدم على اخذ الاتربة المدعاة سرقتها الابناء على بيع صادر من آخر على اعتبار أنه مالك ، فلا يكتفى في ادانته بسرقتها ثبوت ملكية هذه الاتربة لمصلحة الاثار بل يتمتع لمساوئه جنائياً عن سرقتها ان تبين المحكمة أنه كان وقت استيلائه عليها يعلم أن من باعه اياها لا يملكها وليس له حق التصرف فيها ، فإذا لم

يبين الحكم ذلك يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه .

(جلسة ١٩٤٨/١١/٨ طعن رقم ١٧١٣ سنة ١٨ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٥٩)

- اذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان الفعل الذى وقع من الطاعن على القول بأنه نقل الاشياء (التى اتهم بسرقتها) من محل حجزها دون أن يبين قصد من هذا النقل ، وهل كان بنية تملكها أم كان تحقيقاً لفرض آخر ثم دانه فى جريمة السرقة - فانه يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

(جلسة ١٩٥٢/١١/٣ طعن رقم ٨٩٧ سنة ٢٢ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦٠)

- ان المتحدث عن نية السرقة استقلالاً ليس شرطاً لازماً لصحة الحكم بالادانة فى جريمة السرقة مادامت الواقعة التى اثبتها الحكم تفيد تعمد اقتراح الفعل المكون للجريمة عن علم وادراك .

(جلسة ١٩٥٣/٥/٤ طعن رقم ٤٢٤ سنة ٢٣ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٥٩ جلسة ١٩٤٧/٥/١٢ طعن رقم ١١٧٢ سنة ق مجموعة الربع قرن ص ٧٥٨ جلسة ١٩٥٢/١٢/١ طعن رقم ١٠٠٤ سنة ٢٢ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٥٩ والسنة ٣ ص ٥١٧ والسنة ٥ ص ٥٢٥ والسنة ٩ ص ٥٤٧ . ص ٧٥٩)

- ان المتحدث عن نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالادانة فى جريمة السرقة متى كانت هذه النية محل شك فى الواقعة المطروحة أو كان المتهم يجادل فى قيامها لديه .

(جلسة ١٩٥٤/٣/٢ طعن رقم ١١٠ سنة ٢٤ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦٠ والطعن رقم ١٠٨٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/١١/٢٠ الربع قرن ص ٥٣/٧٥٩ والطعن رقم ١٨٧٠ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/١٢/٣ مجموعة الربع قرن ص ٤٩/٧٥٩ والسنة ٧ ص ٢٧٤)

- استقر قضاء محكمة النقض على أن محكمة الموضوع غير ملزمة بالتحديث عن نية التملك فى جريمة السرقة اذا لم تكن هذه النية محل نزاع ، ولكن متى كان المتهم قد نازع فى توافر هذا الركن وقال انه ما قصد السرقة وانما الانتفاع بالشئ بعض الوقت وردة ثانية الى صاحبه ، كان واجباً على المحكمة والحالة هذه ان تتحدث عن القصد الجنائى فتقيم الدليل على توافره فاذا لم تفعل كما حكمها قاصراً يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/١٤ السنة ٧ ص ١٩٣)

- لا يشترط التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن القصد الجنائي في جريمة السرقة ، بل يكفي أن يكون ذلك مستفاداً منه .

(الظمن رقم ٩٢٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١١/١٢ السنة ٧ ص ١١)

- لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن نية السرقة مادامت الواقعة الجنائية التي اثبتها الحكم تفيد بذاتها أن المتهم إنما قصد من فعلته اضافة ما اختلسه للملكه .

(الظمن رقم ١٢٤٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/٣١ السنة ١١ ص ٧٤٥ والسنة ٦ ص ٤٢٥)

- من المقرر ان استظهار نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالادانة في جريمة السرقة ، ولما كان المتهم (الطاعن) يجادل في قيام هذه النية لديه ، وكان الحكم المظمن فيه قد أقتصّر في اثبات الواقعة في حقه على القول بأنه تسلم الحقيقة الموجودة بها الكابل المسروق من متهم آخر ، وعلى اعتراف هذا المتهم دون أن يبين حقيقة قصد الطاعن من هذا الاستلام أو مدى علمه بمحتويات الحقيقة التي استلمها ، وكان ما اشار اليه الحكم من اعتراف المتهم الاخر لا يكفي بالقدر الذي أوردته للكشف عن هذه النية ولا لاثبات مساهمة الطاعن في ارتكاب جريمة السرقة فان الحكم المظمن فيه يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه بالنسبة الى الطاعن .

(الظمن رقم ٤٦٧ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٣/٥/٧ السنة ١٤ ص ٤٣٥)

هـ - السرقة العامة والشروع فيها :

- يكفي لاعتبار الجاني شارعاً في جريمة السرقة المصحوبة بطروف مشددة اثباته شطراً من الافعال المكونة للظروف المشددة . ولمحكمة الموضوع أن تستخلص نية السرقة من تنفيذ هذه الاعمال دون أن تكون خاضعة في ذلك لرقابة محكمة النقض .

(جلسة ٣٤/٥/٧٨ ظمن رقم ١٣٧٨ سنة ٤ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦١)

- انه لما كان التسليق طرقةً ماديةً مشددةً للمقربة في جريمة السرقة التي ترتكب بواسطته ، فان فعله يعدّ بدءاً للتنفيذ فيها لا ارتباطه بالركن المادي

للجريمة ، فإذا اتضح للمحكمة من عناصر الدعوى أن الغرض الذي رمي اليه المتهمون من وراء التسلق كان السرقة واعتبرت تسلفهم شروعاً فلا تثريب عليها في ذلك .

(جلسة ٢٥/٥/١٥ طعن رقم ٦٨٥ سنة ٩ ق مجموعة الربع قرن ص ٦٦١)

- لا يشترط في تحقق جريمة الشروع في السرقة أن يتمكن السارق من نقل الشيء من حيازة صاحبه الى حيازته الشخصية بل يتوفر الشروع في السرقة ولو لم تمس يد السارق شيئاً عما أراد سرقته .

(جلسة ١٩٣٦/١٢/٢١ طعن رقم ١٩٦ سنة ٧ ق مجموعة الربع قرن ص ٦٦٠)

- إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان صراف المديونية تسلم بعض رزم الأوراق المالية من صراف البنك الاهلي ، ووضعها على متضدة بجواره ، وشغل بتسليم الأوراق ، فاعتنم المتهم هذه الفرصة وسرق رزمة منها ، وأخفاها تحت ثيابه ، ولما اقتضعت السرقة ألقاها خلف عامود يبعد عن محل وقوفه حيث وجدها أحد عمال البنك ، فهذه الواقعة تعتبر سرقة تامة لان المال قد انتقل فعلا من حيازة الصراف الى حيازة المتهم بطريق الاختلاس ونية السرقة .

(جلسة ١٩٣٦/١٢/٢١ طعن رقم ١٩٦ سنة ٧ ق مجموعة الربع قرن ص ٦٦٠)

- ان فتح المتهم باب المنزل لسرقة ماشية فيه ودخوله في الحوش الموجودة فيه الماشية يعتبر بدءاً في تنفيذ جريمة السرقة لانه يؤدي فوراً ومباشرة الى انقائها .

(جلسة ١٩٣٩/٦/٥ طعن رقم ٨٩٣ سنة ٩ ق مجموعة الربع قرن ص ٦٦١ ع)

- اذا كان المتهم قد سرق قرطاً على انه من الذهب وهو من نحاس « لان المجنى عليها استبدلت بقرطها الذهبي قرط النحاس الذي سرق » فان الواقعة تكون بالنسبة لقرط النحاس سرقة وبالنسبة للقرط الذهبي شروعاً في سرقة .

(جلسة ١٩٤١/٥/١٩ طعن رقم ١٢٥٥ سنة ١١ ق مجموعة الربع قرن ص ٦٦١)

- اذا كان الثابت بالحكم أن بعض الاشياء المسروقة وجدت بمنزل خرب

مجاور لمنزل المجنى عليه . وبعضها على حائط هذا المنزل الخرب ، فان الواقعة تكون جريمة سرقة ومن الخطأ عددا شروعاً مادامت تلك الاشياء قد نقلت من داخل منزل المجنى عليه الى خارجه فخرجت بذلك من حيازة صاحبها .

(جلسة ١٩٤٢/١٢/١٤ طعن رقم ١٩٢٦ سنة ١٢ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦٠)

- ان السرقة لا تتم الا بالاستيلاء على الشيء المسروق استيلاء تاماً يخرج من حيازة صاحبه ويجعله صاحبه ويجعله في قبضة السارق وتحت تصرفه ، فاذا نقل المتهم كمية من القمح من مخازن محطة السكة الحديد الى مكان اخر في دائرة المحطة بعيداً عن الرقابة ، ثم حضر ليلاً وهو يحمل سلاحاً ومعه آخرون وحملوا القمح الى خارج المحطة حتى ضبطوا به ، فان هذه الواقعة تكون جريمة سرقة بالنسبة للمتهم ولزماته ولا يصح أن تعتبر جنحة . لأن القمح لم يكن عندما نقله المتهم بمفرده قد خرج من حوزة السكة الحديد ، فلا يعتبر اختلاسه تاماً الا عندما نقله المتهمون معاً من دائرة المحطة في الظروف التي نقلوه فيها ، والسرقة في هذه الحالة تكون جريمة .

(جلسة ١٩٤٢/٥/١١ طعن رقم ١٢٢٨ سنة ١٢ ق مجرعة الربع قرن ص ٧٦٠)

- اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان المتهم « وهو خادم في صيدلية » أخذ بعض أدوية ونقلها من المكان المعد لها الى المكتب الموجود بالمخزن ، ثم جاء آخر ودخل المخزن فأعطاه الخادم بعض هذه الأدوية فأخذها وانصرف ، فان ما وقع من الخادم قبل حضور الشخص الآخر لم يكن الا شروعاً في سرقة . أما ما وقع من هذا الآخر فانه سرقة تمت بأخذ الادوية وخروجها بها من الصيدلية .

(جلسة ١٩٤٢/١٢/٧ طعن رقم ١٧ سنة ١٣ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦١)

- ان جذب قفل باب إحدى الغرف بقوة والتوصل الى فتحه ثم فتح الباب - ذلك كسر من الخارج ، فيجب هذه بدءاً في تنفيذ جريمة السرقة متى ثبت أن مقارن هذا الفعل كان يقصد السرقة .

(جلسة ١٩٤٢/٣/٨ طعن رقم ٦٧٩ سنة ١٣ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦١)

- متى كان المتهم قد فتح الباب العمومي للمتزل بواسطة كسره من الخارج ، ثم كسر كذلك باب قاعة فيه بقصد السرقة منها ولكنه قوبل . قبل أن يتم مقصده ، فإن ذلك يعد في القانون شروعاً في سرقة المتقلات التي بالقاعة ولو لم يكن قد دخلها ولم يحس شيئاً مما قصد سرقة .

- أن فك الصواميل المربوط بها الموتور لسرقته يعتبر بدءاً في التنفيذ مكوناً لجريمة الشروع في السرقة .

(جلسة ١٩٤٣/٦/٢١ طعن رقم ١٤٩٦٥ سنة ١٣ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦٢)

- إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهمين اتفقا على سرقة سوار من المجنى عليها ، وعلى أثر سقوط السوار منها التقطه أحدهما وسلمه في مكان الحادث للآخر فإن المتهمين كليهما يكونان سارقين للسوار .

(جلسة ١٩٤٣/٦/٢٨ طعن رقم ١٤٧٨ سنة ١٣ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦٠)

- متى كانت المحكمة قد أثبتت على المتهمين ، بناء على اعتبارات ذكرتها ، أن نيتهم كانت معقودة على السرقة وإن الافعال المادية التي وقعت منهم من شأنها أن تؤدي مباشرة إلى الجريمة وأنه لم يحل بينهم وبين اتمام مقصدهم إلا سبب لادخل لارادتهم فيه بيته في حكمها ، فإنه تكون قد أثبتت عليهم جريمة الشروع في السرقة بجميع عناصرها القانونية .

(جلسة ١٩٤٧/١/٢١ طعن رقم ٤٦ سنة ١٧ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦٢)

- لاثريب على محكمة الموضوع لذا هي اعتبرت الشروع في جريمة السرقة متوافراً من اقتحام المتهمين لسور أحد المصانع ، وهو من الاسلاك الشائكة ، ووجودهما داخل حرم المصنع على بعد أمتار من بئانه وعلى مقربة من نافذة قال أحد الشهود يسمي حصول سرقة عن طريقها ، ومن ضبط آلات مع واحد منهما مما يستعمل للكسر .

(جلسة ١٩٤٧/٢/١٧ طعن رقم ٣٧٨ سنة ١٧ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦٢)

- يجب لصحة الحكم بالادانة أن يتضمن بيان أركان الجريمة المنسوبة الى المتهم والدليل على توافرها في حقه ، فلذا كان الحكم قد أدان المتهم في جريمة الشروع في سرقة اطار من سيارة ولم يقل في ذلك الا هـ أنه حاول أن

يركب سيارة نقل من الخلف وكان بها اطار « فانه يكون معيبا اذ هو لم يأت بما يفيد توافر البدء فى التنفيذ وقصد السرقة وهما من الاركان التى لاتقوم جريمة الشروع فى السرقة الا بهما .

(جلسة ١٩٤٨/١/٦ طعن رقم ٢١٧٦ سنة ١٧ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦٥)

- اذا كانت المحكمة قد ذكرت فى حكمها الادلة التى استخلصت منها واقعة الدعوى وهى أن المتهم أدخل يده فى جيب المجنى عليه بقصد سرقة ما به ، ثم عاقبته على الشروع فى السرقة ، فان حكمها يكون صحيحا .

(جلسة ١٩٤٨/٣/١ طعن رقم ٦٤ سنة ١٨ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦٢)

- اذا كانت واقعة الدعوى هى أن المتهم « تموجى » كسر قفل باب المستشفى الاميرى المسلحة أمتعته إلى معارن المستشفى بوصفه أميناً عليه وأخذ بعض البطاطين المحفوظة بها وحملها الى العنبر الذى يشتغل هو ممرضا به حيث أخفى بعضها فوق أسرة المرضى وبعضها تحت فراش تلك الاسرة وذلك بقصد اختلاسها ، فهذه الواقعة تتوافر فيها أركان جريمة الشروع فى السرقة اذ أن نقل البطاطين من المخزن الذى كانت محفوظة به إلى العنبر الذى يشتغل به المتهم واخفاها فيه على ذلك النحو هو من الاعمال التنفيذية لجريمة السرقة وقد تحقق به اخراجها من حيازة الامين عليها وجعلها فى قبضة الجانى تمهيدا لخراجها كلية من المستشفى .

(جلسة ١٩٥٢/١٢/١٢ طعن رقم ١٧٠٥ سنة ٢١ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦٢)

- اذا كانت الواقعة هى أن المتهم دخل إلى منزل مسكون ليلا وكان يحمل معه أدوات مما يستعمل فى فتح الابواب وكسرها ثم ضبط قبل أن يتمكن من ارتكاب السرقة ، فهذه الواقعة تعتبر شروعا فى سرقة ، اذ أن الاعمال التى صدرت من المتهم تعد من الاعمال المؤدية مباشرة الى ارتكاب هذه الجريمة ، ولايصح اعتبارها جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه .

(جلسة ١٩٥٢/٥/٢٠ طعن رقم ٤٢٩ سنة ٣٢ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦٢)

- متى كان الحكم قد اثبت على المتهم بالوقائع التى بينها ارتكاب جناية الشروع فى السرقة بطريق الاكراه وبين واقعتها بما تتوافر به جميع

عناصرها القانونية من نية معقودة لديه وأفعال مادية وقعت منه تؤدي إلى الجريمة مباشرة وسبب لادخل لارادته فيه حال بينه وبين اتمام قصده ، وكان اتیان الجاني شطراً من الافعال المكونة للظروف المشددة يكتفى لاعتباره شارعا في جريمة السرقة المصحوبة بظروف مشددة ، وكان استخلاص نية السرقة من هذه الافعال هو أمر موضوعي تستقل به محكمة الموضوع - متى كان ذلك فان ماينعاه المتهم على الحكم في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

(جلسة ١٩٥٤/٥/٣ طعن رقم ٣٥ سنة ٢٤ ق مجموعة الريع قرن ص ٧٦١)

- متى كان المازوت موضوع الجريمة لم يخرج من حيازة الشركة المجنى عليها ولم تكن يد المتهم عليه بوصف كونه عاملاً عندها الا بدأ عارضة ليس من شأنها ان تنقل الحيازة اليه فلا محل للقول بأن الجريمة في حقيقة تكييفها القانوني لا تعدو أن تكون جريمة خيانة أمانة ويكون الحكم اذ دان المتهم بجريمة الشروع في السرقة لم يخطئ القانون في شيء .

(الطعن رقم ١.٤٩ لسنة ٢٦ جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ ص ٧ . ١٣٢)

- سريان المادة ٣٢١ من قانون من قانون العقوبات على جميع السرقات المعدودة من الجنح وسواء كانت مما نص عليه في قانون العقوبات ، أم في غيره من القوانين ومن ثم فانه يسرى على ما نص عليه القانون ٣٥ لسنة ١٩٧٢ .

(مجموعة أحكام النقض السنة ٢٧ ص ٦٩٤)

- متى كان المتهم قد توصل الى اختلاس بعض الاقطان من غير الفرقة بالشركة ووضعها في أكياس بقاء للحلج وكتب عليها اسم أحد التجار وأثبت في دفتر البوابة ورودها باسم هذا التاجر اثباتاً للملكية وكانت تلك هي الوسيلة التي يستطيع بها التاجر أن يسلم الاقطان بعد حلجها ، فان ما وقع من المتهم لا يعلو في الحقيقة أن يكون شروعا في سرقة وليس سرقة تامة .

(الطعن رقم ١٧٣ لسنة ٢٧ جلسة ١٩٥٨/١/٢ ص ٩ ص ٦٨)

- ليس بشرط في جريمة الشروع في السرقة أن يوجد المال فعلاً ما دام

أن نية الجاني قد اتجهت الى ارتكاب السرقة .

(الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٣١ جلسة ١٩٦١/١٠/٢٣ من ١٢ ص ٨٣٧ والسنة ١٧ ص ٩١١ والطعن ١٨٧٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٣/١٥ د لم ينشر)

و - السرقات بين الأصول والفروع :

- ان الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٣١٢ ع ليس له من أثر من جهة قيام الجريمة . غاية الامر أن من يشمله الاعفاء لا توقع عليه أية عقوبة عن الجريمة التي نص على اعفائه من عقوبتها . أما سائر من قارفوها معه فانهم يعاقبون ، وذلك ، لا على أساس انهم ارتكبوها وحدهم ، بل على أساس أنها وقعت منهم وهو معهم . وإذن فإذا كان وجوده معهم من شأنه تغيير وصف الجريمة أو تشديد عقوبتها في ذاتها ، فانهم يعاملون على هذا الاعتبار ، أى كما كان هو الآخر معاقباً ، لأن الاعفاء من العقوبة خاص به فلا يستفيد منه غيره . وإذن فإذا كان المتهم قد اتفق مع ولدى المجنى عليه على سرقة ماله ، ودخلوا هم الثلاثة منزله لهذا الغرض بواسطة نقب أحدثوه فيه . وكان أحد الولدين يعمل بندقية أخذها من المتهم وصعد بها الى السطح ثم أطلقها على والده وهو نائم في الحوش فأرداه قتيلاً ، فان المحكمة لا تكون مخطئة اعتبرت واقعة الشروع في هذا السرقة جنائية ، وعاملت المتهم على هذا الأساس فعدتها ظرفاً مشدداً للقتل الذي اقترنت به ، مادام هو - خلافاً لولدى المجنى عليه - لا شأن له بالاعفاء من العقوبة .

(جلسة ١٩٤٥/٥/٢١ طعن رقم ٧٤٦ لسنة ١٥ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦٣)

- متى كان الحكم قد جعل للتنازل الصادر من الزوج في جريمة السرقة أثراً يمتد الى الشريك ويشمله فانه يكون قد أخطأ في القانون .

(الطعن رقم ٧٦٠ لسنة ٢٦ جلسة ١٩٥٦/١٠/٨ السنة ٧ ص ١٠٠١)

- تضع المادة ٣١٢ من قانون العقوبات قيداً على حق النيابة في تحريك الدعوى العمومية يجعله متوقفاً على شكوى المجنى عليه - وإذا كان هذا القيد الوارد في باب السرقة علقته المحافظة على كيان الأسرة فانه يكون من الواجب ان يمتد اثره الى الجرائم التي تشترك مع السرقة فيما تقوم

عليه من الحصول على المال بغير حق كجرائم النصب وخيانة الامانة من غير اسراف في التوسع - فاذا كانت الزوجة الشاكية قد تسبت الى زوجها المتهم بتبديد منقولاتها وملابسها ثم تنازلت عند نظر الدعوى وقبل الفصل فيها نهائياً عن شكواها التي تتمثل في الدعوى التي رفعتها ضده بالطريق المباشر فانه يتمين عملاً بالمادة ٣١٢ سلف الذكر أن يقضى بهرائته من التهمة .

(تنض . ١٩٥٨/١١/١ طعن ٣١ سنة ٢٧ ق السنة ٩ ص ٨٩١)

ز - الظروف المشددة :

(١) الاكراه أو التهديد باستعمال السلاح أو التخدير :

- ان المادة ٢٧١ ع ولو لم تذكر التهديد باستعمال السلاح في ارتكاب السرقة صراحة وتعد بمنزلة الإكراه قد أشارت الى الاكراه اطلاقاً وفي اشارتها هذه ما يكفى لان يندمج في الاكراه كل وسيلة قسرية تستعمل لقل يد المجنى عليه عن المقاومة والحيلولة بينه وبين منع الجاني عن مقارفة جرمه .

(جلسة ١٩٣٥/٢/٤ طعن رقم ٤١٧ لسنة ٥ جلسة مجموعة الربع قرن ص ٧٦٦
السنة ١٨ ص ٨٤٦ والسنة ١٩ ص ١٥٦ ، ص ١١١٧)

- يكفى لتطبيق المادة ٢٧٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات « قديم أ » ان يشتت الحكم أن احد المتهمين أمسك بذراع المجنى عليه وضغط عليها فعطل مقاومته حتى تمكن الآخر من ادخال يده في جيبه ، وأخرج ما فيه من نقود ، فانه بهذا يتوافر ظرف الاكراه . واذا كان الحكم قد ذكر زيادة على ذلك ان احد المتهمين كان يحمل مديه ولكنه لم يبحث فيما اذا كانت هذه المديّة تعد سلاحاً أولاً فهذا لا يؤثر فيه لان ماأنتهت من توافر ظرف الاكراه وتعدد الفاعلين يقضى عن المحوض في شيء من ذلك .

(جلسة ١٩٣٧/١٢/١٣ طعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٧ مجموعة الربع قرن ص ٧٦٥)

اذا كان الثابت بالحكم ان متهمين ثلاثة اتفقوا فيما بينهم على سرقة بكرة فلهبوا الى مكانها ومع الأول والثاني منهم أسلحة نارية واعترضوا

صاحب البقرة وتكثروا من سرقتها منه ، وحضر ابنه وآخر على استغاثة واعترضا المتهمين ، وأمسك الابن بزمam البقرة فضربه أحد المتهمين بعصا على يده ، وأطلق الآخران النار على زميله فاصاباه ثم هرب المتهمون جميعاً وتركوا البقرة - فهذه الواقعة تعتبر سرقة باكره للحصول التعدى بالعصا من أحد المتهمين على ابن المجنى عليه عندما اراد تخليص البقرة منهم ، ولان جريمة السرقة كانت وقت حصول هذا التعدى فى حالة تلبس ، وكل اكراه يقع مع الجانى والجريمة فى هذه الحالة ليتمكن من الافلات بالمسروق يجعل السرقة حاصلة بطريق الاكراه .

(جلسة ١٩٣٨/٤/١٨ طعن رقم ٩٤٩ لسنة ٨ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦٤)

- يكفى لتوافر ركن الاكراه فى جريمة السرقة أن يستعمل الجانى القوة لاتمام السرقة أو الفرار بما سرقه ولو لم تترك القوة اصابات بالمجنى عليه . فاذا اثبت الحكم أن المتهم دفع المجنى عليه فوقع على الارض وتمكن بذلك من الاستيلاء على المسروق فتطبيقه الفقرة الأولى من المادة ٣١٤ عقوبات على الواقعة صحيح أما اشتراط تخلف اصابات بين وقع عليه الاكراه فانه لايلزم قانونا الا فى الأحوال التى يخلط فيها العقاب طبقاً للفقرة الثانية من المادة المذكورة .

(جلسة ١٩٣٩/١/٣٠ طعن رقم ٦٦١ لسنة ٩ مجموعة الربع قرن ص ٧٦٤)

- لايلزم فى الاكراه الذى يعده القانون ظرفاً مشدداً فى السرقة أن يكون سابقاً أو مقارباً لفعل الاختلاس ، بل أنه يكون كذلك ولو أعقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة أثناء مشاهدة المتهم متلبساً بالجريمة وكان الغرض منه الفرار بالشئ المختلس فى هذه الحالة يكون القول بأن السرقة قد وقعت بالاكراه صحيحاً . اذ ان تمام استحواذ المتهم على الشئ المسروق لم يكن ميسوراً الا بما ارتكب من الاكراه . واذاً فاذا كانت الواقعة هى ان المتهم خطف شيئاً ليسرقه من كان يحمله فجربى هذا وراءه وضبطه لفضحه التهم ليتمكن من الفرار بالمسروق ، فان هذه الواقعة تعد سرقة بالاكراه

(جلسة ١٩٤٣/٢/١ طعن رقم ٣٣٦ سنة ١٣ مجموعة الربع قرن ص ٧٦٤)

- يكفى فى بيان ركن الاكراه فى السرقة أن تقول المحكمة فى حكمها : « ان ركن الاكراه لاشبهة فيه اذ شهد المجنى عليه أن شخصين تغلبا عليه فاماله أحدهما وألقاه الآخر وتكنا من سلب نقوده » . ومصداقاً لهذا شهد سائر الشهود انهم وجدوا المجنى عليه ملقى يستغيث فأخبرهم بما ناله من اكراه مسروق .

(جلسة ١٩٤٤/١٢/٤ طعن رقم ١ سنة ١٥ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦٦)

- الاكراه الذى يقع عقب ارتكاب السرقة يجعل هذه السرقة حاصلة باكراه متى كان وقوعه أثناء التلبس بها للاقلاط بالمسروقات . فاذا كانت الواقعة التى أثبتتها أمر الاحالة هى ان المجنى عليه كان بالسوق فرأى شخصاً يحسك به . وشعر أن شخصاً آخر وضع يده فى جيبه وأخرج منه مبلغاً من النقود فهم بضبطه فأمسك به ذلك الشخص ومنعه من ضبط السارق حتى تمكن من الهرب . فان فعل الاكراه المنسوب للمتهم فى هذه الواقعة يكون قد وقع عقب اختلاس النقود من جيب المجنى عليه مباشرة عندما أراد ضبط السارق . أى أثناء التلبس بارتكاب جريمة السرقة . وقد كان الفرض منه فرار السارق بالمسروق . ومن الخطأ اعتبار هذه الواقعة جنحة .

(جلسة ١٩٤٥/٣/٥ طعن رقم ٦٣٧ لسنة ١٥ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦٥)

- لا يشترط فى القانون لمعاقبة المتهمين فى جناية السرقة بالاكراه أن يقع من كل منهم فعل الاكراه وفعل الاختلاس . بل يكفى فى عدهم فاعلين لهذه الجناية أن يرتكب كل منهم أى الفعلين متى كان ذلك فى سبيل تنفيذ السرقة المتفق عليها بينهم جميعاً فاذا كان الحكم قد بين بناء على الاعتبارات التى أوردها . أن المتهمين كانوا فى مكان الحادث متفقين على السرقة . وان اثنين منهم باشارا ضرب المجنى عليه لتسهيل فعل الاختلاس الذى باشره الآخرون . فان كلا منهم يكون فاعلاً للجريمة باعتبارها جناية سرقة باكراه . على الرغم من أن بعضهم لم يرتكب فعل الاختلاس وبعضهم الآخر لم يرتكب فعل التعدي على المجنى عليه .

(جلسة ١٩٤٥/١٠/٨ طعن رقم ١١٢٨ سنة ١٥ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦٥ السنة

١٨ ص ٨٤٦ . والسنة ٢٠ ص ٣٨٨ . والسنة ١٩٧٢ والسنة ١٩٧١)

- ان استعمال القوة مع المجنى عليه أو غيره لثمنه من ملاحقه السارق عند هربه بالمسروق وهو متلبس بفعل السرقة - ذلك يجعل السرقة باكراه .

(جلسة ١٩٤٧/٤/٢١ طعن رقم ٧٣١ سنة ١٧ ق مجسدة الربع قرن ص ٧٦٥)

- يجب لاعتبار المتهمين قاعلين في السرقة أن يقوم الدليل على اتفاقهم على مقارفة الجريمة فإذا كان الحكم قد أدان المتهمين في جناية السرقة بلاكراه ذاكراً انهم جميعاً سرقوا بأن فاجأ أولهم الغلام الذي كان يحمل الشيء الذي سرقوه وأخذ منه بالقوة فاستغاث فحضر اليه صاحب الشيء . وقد كان يسير أمامه وحاول استخلاص المسروق ، فهدده هذا المتهم باستعماله مسكين كان يحملها وتمكن بذلك من إعطاء المسروقات لباقي المتهمين الذين كانوا بانتظاره بالقرب منه فحسبوه وهربوا بها . فهذا الحكم يكون معيباً اذ هو وان عني بذكر ما قارفه كل من المتهمين لم يعن ببيان صلة فعل الآخرين بفعل المتهم الأول ، وهل كان نتيجة اتفاق على السرقة أو انه حصل عرضاً ، خصوصاً مع قول المحكمة أن المتهم الأول قابل الصبي مفاجأة وأخذ المسروق منه . ثم هو لم يورد على ان تواجد المتهمين الآخرين قريباً من المتهم الاول انما كا نتيجة اتفاق بينهم ولم يكن محض مصادفة .

(جلسة ١٩٤٨/١/٢٠ طعن رقم ١٨٥٣ سنة ١٧ ق مجسدة الربع قرن ص ٧٦٥)

- انه لما كان القانون يوجب في ظرف الاكراه المشدد لجريمة السرقة أن يكون المجاني قد لجأ الى القوة لتعطيل مقاومة المجنى عليه في سبيل تسهيل فعل السرقة ، كان من الواجب أن يعنى الحكم ببيان الرابطة بين الاعتداء على المجنى عليه بالضرب وبين فعل السرقة لمعرفة توافر هذا الظرف ، كما هو معرف به في القانون ، والا فانه يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

(جلسة ١٩٤٤/١٢/٤ طعن رقم ١ سنة ١٥ ق مجسدة الربع قرن ص ٧٦٦)

- اذا كان الظاهر مما أوردته المحكمة حصلت من ظروف الدعوى والادلة المقدمة فيها أن الجناة كان غرضهم ابتزاز أموال المجنى عليهما عن طريق حبسهما والاستيلاء على ما يكون مع كل منهما من نقود

وأتمتة وقت القبض عليهما ، ثم أخذ قذبة لاطلاق سراحهما ، وإن هذين
الفرضين هما غرضان أصيلان عندهم وإن الاعتداء الذي وقع على المجنى
عليهما وجسهما إنما كانا في سبيل تحقيق هذين الفرضين معاً ، فكل من
هؤلاء الجناة يكون مستولاً عن السرقة بالاكراه التي وقعت من أحدهم على
المقبوض عليهم .

(جلسة ١٩٤٩/٤/١٢ طعن رقم ٤٨٠ سنة ١٩ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦٥)

- يكفى في بيان توافر ظروف الاكراه قبول الحكم ان أحد الجناة
قلد المجنى عليه في وجهه بالرمال ومد يده يريد سرقة الحقيبة فأمسك بها
المجنى عليه ولم يتخل عنها وأخذ يستغيث حتى أحضر أحد زملاء
الجانسي متظاهراً بالعمل على انقاذ المجنى عليه وأخذ يجذب الحقيبة
الأنه ظل يقاوم ويستغيث حتى أقبل الجمهور على صياحه وعندئذ فر
اللسان .

(جلسة ١٩٥٠/١١/٧ طعن رقم ١٠٥٩ سنة ٢٠ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦٦)

- متى كان الحكم حين اذان المتهم بجناية السرقة بالاكراه قد بين واقعة
الدعوى وأثبت أن المتهم وزملائه ضربوا المجنى عليه بالعصى حتى كسرت
ذراعه وهددوه باستعمال السلاح بأن أطلق عليه أحدهم عيارين نارين
وبذلك شلت مقاومته وتكثروا من سرقة فانه يكون قد بين ظرف الاكراه
بنوعيه المادي والمعنوي .

(جلسة ١٩٥٠/١١/٢٧ طعن رقم ١١٣ سنة ٢٠ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦٦)

- متى كان الحكم قد أشار الى ما دفع به المتهم من أن الواقعة
المستند اليه هي الجنحة سرقة بطريق النشل وليست سرقة باكراه ورد على
ذلك بأنه يبين من محضر تحقيق النيابة أن المجنى عليه قاوم المتهم وقت
اقتراعه الجريمة ولكن المتهم تمكن من انتزاع الساعة كرها من يده وأنه ثبت
محضر البوليس وجود جرح بيده أحيل من أجله الى الكشف الطبي - فان
فيما رد به الحكم من ذلك ما يتحقق به ظرف الاكراه في جريمة السرقة
وتتفيذ دفاع المتهم .

(جلسة ١٩٥٢/١٠/٢٢ طعن رقم ٨٦٧ سنة ٢١ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦٦)

- لا يؤثر فى سلامة الحكم أن يكون قد نسب الى المجنى عليه ، فى جرعة سرقة باكراه أنه شهد بأن المتهم كان يحمل مسدساً على خلاف الثابت بالاوراق ما دامت المحكمة لم تتخذ من حمل السلاح عنصراً من عناصر الجريمة ولم يكن ذلك من بين الأدلة التى استندت إليها .

(جلسة ١٩٥٢/٤/١٤ طعن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٢ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦٦)

- أن القانون لم ينص فى المادة ٣١٤ من قانون العقوبات على نوع معين من أنواع الاكراه ولما كان تعطيل مقاومة المجنى عليه كما يصح أن يكون بالوسائل المادية التى تقع مباشرة على جسم المجنى عليه يصح أيضاً أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح ، فانه اذا كان الجانى قد اتخذ التهديد باستعمال السلاح وسيلة لتعطيل مقاومة المجنى عليه فى ارتكاب الجانى جرعة السرقة فان الاكراه الذى يتطلبه القانون فى تلك المادة يكون متحققاً .

(جلسة ١٩٥٢/١٠/٢٨ طعن رقم ٨٦ لسنة ٢٢ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦٧ جلسة ١٩٤٣/٥/٢٤ طعن رقم ١٣٤٢ لسنة ١٣ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦٧ السنة ١٨ ص ٨٤٦)

- اذا كان الحكم قد اثبت أن جذب المتهم للحقبة من يد المجنى عليها بعنف هو الذى أوقع المجنى عليها من الترام فأصبحت بهجروح ، وأصبحت أثناء علاجها منها بالتهاب رئوى حدث بسبب رقادها على ظهرها أثناء مدة العلاج ، وانتهى بوفااتها - فان ما اثبتته المحكمة من ذلك يتوافر به ظرف الاكراه فى جناية السرقة كما يجعل المتهم مسئولاً عن جناية احداث جرح صدى أفضى الى موت المجنى عليها .

(جلسة ١٩٥٣/٦/٨ طعن رقم ٨١١ لسنة ٢٣ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦٦)

- ان ظرف الاكراه فى السرقة ظرف عينى متعلق بالاركان المادية المكونة للجريمة ، ومن المقرر أن الظروف العينية لاصقة بنفس الفعل ، ولذلك فهى تسرى على كل من ساهموا فى الجريمة المقتربة بها سواء أكانوا فاعلين اصليين أم شركاء ، وليس لأحد منهم أن يتنصل من المسئولية عن النتائج المترتبة عليها .

(جلسة ١٩٥٤/٣/١ طعن رقم ٢٢ لسنة ٢٤ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦٥)

- اذا كان الحكم قد قال « ان المجنى عليها ذكرت انها تمكنت من الامساك بالمتهم الذى اعتدى عليها وقاومها فترك بجسمها تلك الاثار المادية التى ثبتت فى التقرير الطبى فعال بينها وبين الامساك بزملائه فى السرقة فمكنتهم من سلب النقود والمصاغ والفرار بها ، ومصدقا لهذا شهد سائر الشهود بأنهم وجدوا المجنى عليه وزوجها يستغيثان ويسكان بالمتهم الذى كان يستعمل العنف مع المجنى عليها محاولا الفرار بما سرقه وزملائه » فان هذا الذى قاله الحكم يتحقق به ركن الاكراه فى جريمة السرقة بالاكراه المنصوص عليها فى المادة ٣١٤ من قانون العقوبات على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض .

(جلسة ١٩٥٤/١٠/٤ طعن رقم ٩٦٨ لسنة ٢٤ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦٦)

- اذا كان الحكم فى جنابة السرقة باكراه لم يبين قيام الارتباط بين الاعتداء الذى وقع من الطاعن على المجنى عليهم وبين جريمة السرقة التى ارتكبت أو الفرار بالمسروق ، فان الحكم يكون قاصراً عما يعيبه ويستوجب نقضه .

(جلسة ١٩٥٤/٥/١٨ طعن رقم ٥٤٩ لسنة ٢٤ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦٦)

- ايانة الحكم أن المتهم دفع المجنى عليه بدراجه وانتزع منه حافظة نقوده . كفايته تدليلاً على توافر ظرف الاكراه .

(مجموعة أحكام نقض السنة ٧ ص ٣٩)

- ظرف الاكراه فى السرقة من الظروف العينية المتعلقة بالاركان المادية للجريمة . فهو بهذا الوصف لاصق بنفس الفعل وسار فى حق كل من ساهموا فى الجريمة .

(الطعن رقم ٨٥٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١١/١٩ السنة ٨ ص ٩٢١ والسنة ١١ ص ١٨١ والسنة ١٨ ص ٨٤٦ والسنة ٢٥ ص ٣١١ والسنة ٢٦ ص ٣١)

- لا يشترط فى الاعتداء الذى تتوافر به جريمة السرقة باكراه أن يكون سابقاً أو مقارناً لفعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الفرض منه النجاة بالشئ المختلس وكل من ساهم فى هذه الحركة المكونة للجريمة وهى عبارة عن فعلين « السرقة والاعتداء » فهو فاعل فى

الجرعة الأصلية الناجمة من ارتباطهما .

(الطعن رقم ٨٤٥ لسنة ١٧/٢/١٩٥٨ السنة ٩ ص ١٧٧ والسنة ١٦ ص ٢٨١ والسنة ١٨ ص ١٢٧٧ والسنة ٢٢ ص ٦٩ والسنة ٢٨ ص ٤٤٦)

- متى كان الحكم قد أنتهى الى ان المتهم قد طعن المجنى عليه بمطواه عندما حاول القبض عليه لتعطيل مقاومته وليتمكن من الفرار بالقطن المسروق فأحدث به الاصابة الموصوفة بالتقرير الطبى ، فان ما أثبتته الحكم من ذلك يتوفر به طرف الاكراه فى السرقة وقيام الصلة بين العنف الذى استخدمه المتهم وبين السرقة التى شرع فى ارتكابها .

(الطعن رقم ٢٠١٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٣/٣ ص ٩ ص ٢١٧)

- خطأ الحكم فى تحديد مكان احدى اصابات المجرى عليه وهل هى فى الساق اليمنى أو اليسرى لا يعيب الحكم مادام ان ذلك ليس له من أثر فى قيام الجرمية التى دان المتهمين بها اذ الموعول عليه فى جناية السرقة باكراه المنطبقة على المادة ٢/٣١٤ من قانون العقوبات هو أن تكون هناك أفعال قسرية من شأنها تعطيل مقاومة المجنى عليه وأن يترك الاكراه أثر جروح - وهو ما أثبتته الحكم فى حق المتهمين .

(الطعن رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/٢٩ السنة ١١ ص ١٨١)

- لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن الاكراه فى السرقة استقلالا مادامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وترتب جريمة السرقة عليه .

(الطعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ ص ١٢ ص ٨٠٧ والطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٤/١ (لم ينشر بعد)

- الاكراه فى السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الاشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم تسهيلاً للسرقة . فكما يصح أن يكون تعطيل مقاومة المجنى عليه بالوسائل المادية التى تقع مباشرة على جسمه ، فانه يصح أيضاً أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح . وليس يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن الاكراه فى السرقة استقلالا مادامت مدوناته تكشف عن توافره وترتب جريمة السرقة عليه .

(الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦ السنة ١٣ ص ٧٧)

- من المقرر أن ظرف الاكراه فى السرقة ظرف عينى متعلق بالاركان المادية المكونة للجريمة ، ولذلك فهو يسرى على كل من أسهم فى الجريمة المتفترقة به ولو كان وقوعه من أحدهم فقط دون الباقين .

(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١ ص ١٥ ص ٨٤٦ والسنة ٢٠ ص ٣٨٨ والسنة ٢٢ ص ٦٩ والسنة ٢٥ ص ٣١١ والسنة ٢٦ ص ٣١)

- الاكراه فى السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الاشخاص لتعطيل قوة المقاومة عندهم تسهياً للسرقة . يستوى فى ذلك أن تؤدى تلك الوسيلة الى النتيجة بذاتها أم بعد اعدادها على نحو معين .

فاذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من التقرير الطبى أن « السكران » هو نبات غنى بالاترويين وأنه يستعمل فى التخدير بقصد السرقة وأن مفعوله يؤدى الى تخدير الجهاز العصبى وأن التأثير العام الذى يحدثه هو شلل أطراف الاعصاب وأن المتهم وضع تلك المادة وهو عالم بتأثيرها فى شراب تناوله المجنى عليه وأن هدفه من ذلك تعطيل مقاومته حتى يتسكن من ارتكاب السرقة ، فان الاكراه الذى يتطلبه القانون فى المادة ٣٦٤ ج . يكون قد تحقق .

(السنة ١٨ ص ١٢١٨ ونقض ١٤ يناير سنة ١٩٠٥ مشار اليه فى عماد المراجع للاستاذ عباس قسلى ص ٦٨٨)

- اقرار المتهم بالسرقة باكراه بالتحقيقات ، بأنه أمسك بالمجنى عليها لتقييد حركتها ، قول الحكم بأنه كم فاها من بعد أن أمسك بها . لا يعيبه لانه ليس بذى بال أن يكون مساهمة المتهم بتقييد حركة المجنى عليها أو تكمين فاها .

(مجسرة أحكام النقض السنة ٢٨ ص ٥٤٧)

(٢) حمل السلاح (المواد ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧/٦ ج) :

- لا يشترط لتطبيق المادة ٢٧٣ ج ان يثبت علم جميع المتهمين بأن أحدهم يحمل سلاحاً وقت السرقة بل يكفى أن يثبت وجود السلاح مع أحدهم ولو كان الآخرون يجهلون .

(جلسة ١٩٣٥/٥/٦ طعن رقم ١٠٩٣ لسنة ٥ ق مجسرة الريع قرن ص ٧٦٨)

- ان ظرف حمل السلاح المنصوص عنه فى المادة ٢٧٣ ع القديمة التى تقابلها المادة ٣١٦ من قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ سنة ١٩٣٧ يتحقق متى كان أحد من باشرها جريمة السرقة يحمل سلاحاً ، فعدم وجود سلاح مع بعض السارقين لا يمنع من تطبيق هذه المادة عليهم متى كان واحد أو أكثر - معلومين أو مجهولين - ممن ساهموا معهم فى السرقة يحملون سلاحاً .

(جلسة ١٩٣٨/١٠/٣١ طعن رقم ١٦١٠ لسنة ٨ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦٨)

- يكفى لتوافر ظرف حمل السلاح فى جريمة السرقة أن يثبت للمحكمة من أى عنصر من عناصر الدعوى ان الجانى كان يحمل سلاحاً وقت ارتكابه الجريمة ، فاذا اخذت المحكمة بأقوال المجنى عليه وزوجته فيما شهدا به من ان أحد اللصوص كان يحمل سلاحاً وقت الحادثة وانه هدد أولهما باستعماله اذا قارمه فذلك يكفى للقول بتوافر هذا الظرف و لو لم يضببط هذا السلاح . على انه اذا كان الحكم قد اثبت من جهة أخرى وقوع السرقة فى الطريق العام من المتهمين وهم ثلاثة ، بطريق الاكراه ففى هذا ما يكفى لتطبيق المادة ٣١٥ من قانون العقوبات بقض النظر عن السلاح . وذلك على اساس توافر ظرفين آخرين هما العدد والاكراه .

(جلسة ١٩٣٩/١/١٦ طعن رقم ١٠٣ لسنة ٩ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦٨)

- ان السرقة لا تتم الا بالاستيلاء على الشيء المسروق استيلاء تاماً يخرجه عن حيازة صاحبه ويجعله فى قبضة السارق وتحت تصرفه . فاذا نقل المتهم كمية من القمح من مخازن محطة السكة الحديد الى مكان آخر فى دائرة المحطة بعيداً عن الرقابة ، ثم حضر ليلاً وه يحمل سلاحاً ومعه آخرون وحملوا القمح الى خارج المحطة حتى ضبطوا به ، فان هذه الواقعة تكون جنابة سرقة بالنسبة للمتهم ولزملائه ولايصح أن تعتبر جنحة لان القمح لم يكن عندما نقله المتهم بمفرده قد خرج من حوزة السكة الحديد ، فلا يعتبر اختلاسه تاماً الا عندما نقله المتهمين معاً من دائرة المحطة فى الظروف التى نقلوه فيها ، والسرقة فى هذه الحالة تكون جنابة .

(جلسة ١٩٤٧/٥/١١ طعن رقم ١٢٨٨ سنة ١٢ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦٩)

- ان اعتبار السرقة جناية بسبب حمل احد المتهمين سلاحاً يقتضى قانوناً معاقبته عن الجناية هو وسائر من قارفوا فعل السرقة معه .

(جلسة ١٩٤٤/١٢/١١ طعن رقم ١٥٣٩ لسنة ١٤٤٤ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦٨)

- ان مجرد حمل السلاح ظاهراً أو مخبأ وقت السرقة يعد بمقتضى القانون ظرفاً مشدداً للجريمة ولو كان المتهم من واجبه أو من حقه أن يحمل السلاح لاي سبب من الاسباب أو غرض من الاغراض المشروعة المجازة ، أى ولو كان لم يقصد من حمله الاستعانة به واستخدامه فى الجريمة .

(جلسة ١٩٤٧/٣/٢٤ طعن رقم ٩٠٥ لسنة ١٧ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦٩)

- يكفى فى القانون لمعاقبة المتهمين فى جناية السرقة بحمل سلاح أن يكون حامل السلاح قد باشر عملاً من الاعمال التى اتفق هو وزملائه على تنفيذ السرقة بها ولا يشترط أن يكون قد باشر تلك الاعمال جميعاً . فاذا كان هو قد وقف لهم على مقربة من مكان الحادث يحرسهم حتى يتمكنوا من نقل المسروق فانه يكون فى هذه الحالة فاعلاً معهم فى السرقة على اساس ان العمل الذى قام به هو من الاعمال التى اتفقوا بها على اتمام السرقة ، ولا يصح الاعتراض على ذلك بأن هذا الذى كان معه السلاح لم يتصل بالمسروق بل كان واقفاً ينتظر زملائه .

(جلسة ١٩٤٨/١/١٩ طعن رقم ٢٤٠٧ لسنة ١٧ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦٩)

- يتوافر ظرف حمل السلاح المشدد فى جريمة السرقة مادام الجانى يحمل سلاحاً بطبيعته « بندقية » وقت ارتكاب السرقة ليلاً أيا كان سبب حمله لهذا السلاح عرضاً بحكم وظيفته أم عمداً بقصد السرقة .

(الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٢١ السنة ٧ ص ٧٤٣ والسنة ١٧ ص ١٠٨٩)

- ان المادة ٣١٦ من قانون العقوبات هى كفيها من المواد الواردة فى باب السرقة التى جعلت من حمل السلاح مطلقاً ظرفاً مشدداً دون تحديد لنوعه أو وصفه وعلى هذا التفسير جرى قضاء محكمة النقض واستقر . فاذا كان الثابت من الحكم أن المتهم وزميله ارتكبا السرقة ليلاً ، وكان أولهما يحمل السكين فى يده فان ذلك يتوافر به جميع العناصر القانونية لجناية

السرقه المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٠ السنة ٩ ص ٨٢١)

- العلة التى من أجلها غلظ الشارع العقاب على السرقه اذا كان مرتكبها يحمل سلاحاً بطبيعته انما هى مجرد حمل مثل هذا السلاح - ولو كان الجانى لم يقصد من حمله الاستعانة به واستخدامه فى الجريمة وذلك لما يلقى مجرد حمله من رعب فى نفس المجنى عليه - وهذه العلة تتوافر ولو كان السلاح فاسداً أو غير صالح للاستعمال .

(الطعن رقم ١٤٨٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/٨ السنة ١١ ص ١٥٣)

- العبرة فى اعتبار حمل السلاح ظرفاً مشدداً فى حكم المادة ٣١٦ من قانون العقوبات ليس بمخالفة حمله لقانون حمل واحراز السلاح وانما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد فى الأصل للاعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله الا بأنه كان لاستخدامه فى هذا الغرض ، أو انه من الادوات التى تعتبر عرضاً من الاسلحة لكونها تحدث الفتك وان لم تكن معدة له بحسب الأصل فى حدود سلطتها التقديرية ان حملها كان لمناسبة السرقه .

(الطعن رقم ١٨٣٧ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/٢ السنة ١١ ص ٤٠٢ والسنة ٢٢ ص ٦٨٧٢ والسنة ٩ ص ٨٢١ والطعن رقم ١٨٧٥ والسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٣/١٥ السنة ٣٠ القاعدة ٧١)

- حمل السلاح فى السرقه ظرف مادي متصل بالفعل الاجرامى يسرى على كل من قارف الجريمة فاعلاً أو شريكاً ولو لم يعلم به .

(الطعن رقم ٧١٧ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٧ ص ١٦ ص ٥٥٦ والسنة ١١ ص ٤٠٢ والسنة ٢٢ ص ٦٧٢ والسنة ٢٦ ص ٢١ ومجموعة الربع قرن ص ١٩٨/٧٦٨)

(١١٩)

(٣) الطريق العام : (المادة ٣١٥)

- اذا كان الحكم قد أثبت وقوع السرقه فى الطريق العام من المتهمين وهم ثلاثة ، بطريق الاكراه ففى هذا ما يكفى لتطبيق المادة ٣١٥ من قانون العقوبات .

(جلسة ١٩٣٩/١/١٦ طعن رقم ١٠٣ سنة ٩ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦٤)

- إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك بأن السرقة لم تقع فى طريق
عمومى مستنداً فى ذلك الى المعاينة التى فى التحقيق الابتدائى ، ومع
ذلك أذانه الحكم فى جناية السرقة فى الطريق العام دون أن يرد على ما
تمسك به ، فهذا منه قصور يستوجب نقضه .

(جلسة ١٩٤٨/١٠/١١ طعن رقم ١٥٩٢ لسنة ١٨ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦٤)

- المحكمة من تشديد العقوبة على السرقات التى تقع فى الطريق
العمومية هى تأمين المواصلات ، وهذه المحكمة تتوافر سواء وقعت السرقة
على المجنى عليه من لصوص انتقضوا عليه فى عرض الطريق أو من
لصوص رافقوه منذ الهداية .

(جلسة ١٩٦٤/١٠/٥ طعن رقم ٤١١ لسنة ٣٤ ق السنة ١٥ ص ٥٥٢)

(٤) الليل : (المواد ٣١٣ ، ٣١٦ ، ٤/٣١٧ ع)

- أن توافر ظرف الليل فى جريمة السرقة مسألة موضوعية .

(جلسة ١٩٥٠/١/٣ طعن رقم ١٣١٧ لسنة ١٩ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦٣)

(٥) سرقة الادوات المستعملة فى المواصلات التليفونية أو
التلغرافية أو توليد الكهرباء .

- سرقة الادوات المستعملة أو المعدة للاستعمال فى المواصلات
التليفونية أو التلغرافية أو توليد أو توصيل التيار الكهربائى الملوكة
للمرافق التى تنشئها الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات
التابعة لها أو ترخص فى أنشائها لمصلحة عامة جناية عقوبتها السجن .
المادة ٣١٦ مكرراً ثانياً من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ١٤ لسنة
١٩٧٣ . مثال فى سرقة عداد انارة .

(مجموعة أحكام النقض السنة ٧٦ ص ٨١١ والطعن رقم ١٠١١ لسنة ٤٦ ق جلسة
١٩٧٧/٢/٢٨ لم ينشر)

(٦) السرقة من احدى وسائل النقل .. (المادة ٣١٦ مكرراً
ثالثاً ع ١)

- متى كان الحكم المطعون فيه لا يبين منه بيقين ما إذا كانت السرقة

قد ارتكبت بالسيارة وهى احدى وسائل النقل البرى أم فى مكان آخر ثم اكتشف المجنى عليه السرقة بالسيارة ، وكان عدم تفتن المحكمة الى استظهار هذا الركن فى جريمة المادة ٣١٦ مكرراً ثالثاً من قانون العقوبات - والذى ترشح له الواقعة كما أوردتها - يصم الحكم بالقصور الذى له وجه الصدارة على سائر أوجه الطعن ، بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيها .
(مجموعة أحكام النقض السنة ٢٢ لسنة ١٩٩٧ والطعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٤٦ ق
جلسة ١٩٧٧/١/٧)

(٧) المكان المسكون أو المعد للسكنى وملحقاته :

- ان القانون لم يشترط لتشديد العقاب على السرقات التى تقع فى المنازل ان يكون المنزل مسكوناً فعلاً بل يكفى أن يكون معداً للسكنى فقط .

(جلسة ١٩٣٥/٢/١١ طعن رقم ٤٣٠ سنة ٥ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦٣)

(٨) الكسر أو التسلق (المادة ٢/٣١٧ ع) :

- التسلق هو دخول الاماكن المسورة من غير أبوابها مهما كانت طريقته ، يستوى فى ذلك استعمال سلم أو الصعود على الجدران أو الوثب الى الداخل من نافذة أو الهبوط اليه من أية ناحية .

(جلسة ١٩٣٩/٥/١٥ طعن رقم ٦٨٥ سنة ٩ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦٩)

- الكسر المعتبر ظرفاً مشدداً للسرقة يتحقق باستخدام الجانى أية وسيلة من وسائل العنف لفتح مدخل معد للاغلاق ، فاذا كان الحكم أثبت أن السارقين قد استعملوا العنف فى فتح باب مخزن ليلاً باستخدامهم مسطرة فى نزاع « الجمع » دون مساس بالتحتم واهادته عقب السرقة فانه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(جلسة ١٩٥٣/٥/١٨ طعن رقم ٦٠٤ لسنة ٢٣ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٦٩)

- التسور كما عرفه القانون يتحقق بدخول الاماكن المسورة من غير أبوابها مهما كانت طريقته .

(الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/١٥ ص ٩ ق ١١٠٦٨)

- ثبوت ارتكاب المتهم سرقة مسكن بطريق التسلل بعد العمل باحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ والذي جعل العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سبع سنوات .. معاقبته المتهم بالحبس شهرين مع الشغل خطأ فى القانون بموجب تصحيح الحكم وتأبيد الحكم المستأنف القاضى بحبسه ستة أشهر

(مجموعة أحكام النقض السنة ٧٢ ص ٨٢٩ ، والسنة ٢٨ ص ١١٦)

(٩) السرقة من محترفى نقل الاشياء (المادة ٨/٣١٧ ع)

- انه وإن كان صحيحاً أن اختلاس الشيء بعد تسليمه يقتضى عقد انتمان يكون جريمة خيانة الامانة لاسرقة لا أن القانون قد خالف ذلك فأدخل بنص صريح (المادة ٨/٣١٧ ع) فى جريمة السرقة فجعل الاختلاس الذى يقع من المحترفين بنقل الاشياء فى العربات أو المراكب أو على دراب الحمل أو من أى انسان آخر مكلف بنقل أشياء أو احد أتباع هؤلاء إذا تسلمت اليهم الاشياء المذكورة بصفتهم السابقة .. وهذا يقتضى اعتبار الاختلاس الذى يقع من هؤلاء سرقة ولكن فى حدود النص المقرر لهذا الاستثناء فقط .

(جلسة ١٩٣٩/٥/٢٢ طعن رقم ١٢١٢ سنة ٩ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٧)

والطعن رقم ٦٨٥ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/٢/٢٥ مجموعة الربع قرن ص ٧٦٩)

- أن المادة ٨/٣١٧ من قانون العقوبات صريحة فى اعتبار الاختلاسات التى تحصل من المحترفين بنقل الاشياء فى العربات أو المراكب أو أحد اتباعهم إذا سلمت اليه الاشياء المذكورة بصفتهم السابقة ، من قبيل السرقة وأعطائها حكمها ، بالرغم من وجود المال المختلس فى يد من اختلسه عند وقوع الاختلاس ... وإذن فليس فى القانون ما يلزم صاحب المال المسروق بتقديم دليل كتابى على وجود هذا المال تحت يد سارقيه بل يخضع الاتبات فى هذا الامر الى قواعد الاتبات فى الرواد الجنائية عامة .

(جلسة ١٩٥١/١١/٥ طعن رقم ١٠٣١ سنة ٢١ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٧)

- متى كانت واقعة الدعوى هى أن المتهم يوصفه قائد السيارة النقل اسلم من المجنى عليه مائة شيكارة اسمت بمقتضى بوليصة لتوصيلها الى

آخر فلم يسلم منها إلا ٤٥ شيكارة ، فان الحكم اذا انتهى الى اعتبار الواقعة سرقة لا يكون قد أخطأ فى شئ .

(الظمن رقم ٩٥ لسنة ٢٧ ق- جلسة ١٢/٣/١٩٥٧ م ٨ ص ٢٥٢)

(١٠) تعدد الجناة (المادة ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ / ٥)

- اذا كان تعدد الجناة فى واقعة الدعوى الموجب لتكثيف الواقعة بوصف الجناية فى حق المتهم الاول ، مرتبطاً بمركز المتهمين الثانى والثالث - والذى استبعدت المحكمة الاتهام الموجه اليهما - فانه اذ لم يضمن لهذا الاتهام واستبعدت وجود المتهمين من مكان الحادث وقت وقوعه واقصحت عن اقتناعها بأن المتهم الاول وحده الذى استقل بمقارفة الحادث واعتبرت ما وقع منه يكون الجنحة المعاقب عليها بالمراد ٤٥ ، ٤٧ ، ٣١٧ / ١ ، ٦ ، ٣٢١ ع فانها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى كما استقرت فى وجدانها .

(مجموعة أحكام النقض السنة ٢٢ ص ٧٥٥)

(١١) السرقة من الخدم أو من فى حكمهم (المادة ٣١٧ /

٧ ع ١)

- اعتبار الحكم استيلاء الخادمة على نقود مخدومتها سرقة .. صحيح مادام أنه أثبت أن المسروقات لم تخرج من حيازة المجنى عليها وإن اتصال المتهم بها لم يكن الا بصفة عرضية بحكم عملها .. القول بأن الواقعة خيانة أمانة .. لا أساس له .

(مجموعة أحكام النقض السنة ٢٥ ص ١٣٥)

(١٢) العود : ٤٩ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ع

- شروط اعتبار المتهم بالسرقة عائداً وفقاً لنص المادة ٥١ من قانون العقوبات ان يكون عائداً يقتضى القواعد العامة المنصوص عليها بالمادة ٤٩ ع وأن يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدتين للحرية كلتاها لمدة سنة على الاقل أو ثلاث عقوبات مقيدة للحرية احداها لمدة سنة على الاقل

في سرقات أو احدى الجرائم التي بيثتها المادة ٥١ ع ... وان تكون هذه الاحكام نهائية .

(مجموعة أحكام النقض السنة ٧٠ ص ١١٩٨ والسنة ٧٤ ص ٤٦)

(١٣) سرقة أموال مملوكة لمرفق عام (المادة ٣١٨) :

القضاء القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٢ بالتقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ يجعل جريمة سرقة مال مملوك لمرفق عام جنحة معاقباً عليها بالمادة ٣١٨ ع .

اعتبار القانون الاخير أصح للمتهم مادام لم يحكم عليه نهائياً وجوب تطبيقه على واقعة الدعوى .

(مجموعة أحكام النقض السنة ٧١ ص ٥١٦ والطنن رقم ١٦٥٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٥/١٥ - لم ينشر)

الظرف المخفف المنصوص عليه في المادة ٣١٩ ع^(١)

- يلزم لتطبيق المادة ٣١٩ من قانون العقوبات - كما هو صريح النص - ان يكون الفعل من الاصل جنحة أى من السرقات العادية التي ينطبق عليها نص المادة ٣١٧ أو نص المادة ٣١٨ من هذا القانون . أما إذا كان الفعل يكون جنابة فلا يمكن ان يسرى عليه هذا الظرف المخفف .
! الطنن رقم ١٦٩٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/١٩ السنة ١٠ ص ٥١)

سلاح

بند (١٢١)

- مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات بشأن الارتباط تقدير قيام الارتباط . موضوعي . متى كان ما حصله الحكم يتفق قانوناً مع ما انتهى اليه .

(الطنن رقم ٦٨٢٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٨)

- إثبات الحكم في حق الطاعن مساهمته بتصيب في الأفعال المادية المكونة للجريمة ومنها حمله مدية وتواجده مع آخرين على مسرحها . كذايته

(١) ملغاه بالتقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

لاعتبارهم جميعاً فاعلين أصليين

(الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧)

شريك

بنـد (١٢٢)

اثبات المحكمة ان الطاعن اقترف جريمته مع آخرين حالة كون احدهم يحمل سلاحاً ما . كاف قى بيان توافر ظرف حمل السلاح وتعدد الجناة . حمل السلاح فى السرقة مثل ظرف الاكراه . ظروف مادية عينية متصلة بالفعل الاجرامى يسرى حكمها على كل من أسهم فى الجريمة الفاعل أو الشريك ولو لم يعلم بهذين الطرفين ولو كان وقوعهما من بعضهم دون الباقيين . ظرف التعدد المنصوص عليه فى المادة ٣١٦ عقوبات تحققه طاملاً وقعت الجريمة من شخصين فأكثر .

(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨)

- عدم توافر القصد الجنائى لدى الفاعل لايحول دون قيام الاشتراك فى الجريمة متى تحقق القصد الجنائى لدى الشريك .

(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٤)

شهادة مرضية

بنـد (١٢٣)

- انصراف دلالة الشهادة الطبية المقدمة فى احدى القضايا الى كافة القضايا التى اتهم فيها الطاعن وانتظورة امام المحكمة بذات الجلسة .

(الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٠)

- قيام عذر بالمتهمة تقدم به المدافع عنها بجلسته المعارضة يوجب على المحكمة التصدى لدليله . اغفال الحكم الاشارة اليه . اخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٦٢١٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٤)

- فقد الشهادة المرضية المقدمة من الطاعنة من ملف القضية نتيجة افعال لا تدخل لادانتها فيها . أثره : تصديق محكمة النقض للعذر القهرى الذى منع الطاعنة من حضور جلسة المعارضة الاستئنافية وعدم سرمان ميماد الطعن بالنقض الامن يوم علم الطاعنة رسمياً بالحكم .

(الطعن رقم ٦٢١٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٤)

- حق محكمة النقض فى عدم الاطمئنان الى الشهادة المرضية خلوها من ان الطاعن التزم فراش المرض خلال المدة المشار اليها يوم الجلسة المحددة لنظر المعارضة يتم عن عدم الجدية .

(الطعن رقم ٣٥٤٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٣)

- فقدان ملف الاشكال فى تنفيذ الاشكال فى تنفيذ الحكم المطعون فيه وبه الشهادة المرضية التى تبين سبب تخلفه عن حضور جلسة الحكم المطعون فيه . اثره ثبوت ان التخلف يرجع الى عذر عذر قهرى واعتبار الحكم غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة . علة ذلك ؟

(الطعن رقم ٦٢٨٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٤)

شيك بدون رصيد

أركان الجريمة :

بند (١٢٤)

الركن المادى :

من المقرر أن جريمة إصدار شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب فى تاريخ الاستحقاق . إذ يتم بذلك طرح الشيك فى التداول فتتمطف عليه الحماية القانونية التى أسبقها الشارع على الشيك فى التداول باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى التقود فى المعاملات . ولا يغير من ذلك أن يكون تاريخ استحقاق الشيك مغايراً لتاريخ إصداره الحقيقى طالما أنه لا يحمل إلا تاريخاً واحداً إذ أن تأخير تاريخ الاستحقاق ليس من شأنه فى هذه الحالة أن يغير

من طبيعة الشيك ومن قابلية التداول واستحقاقه الدفع في تاريخ السحب بمجرد الاطلاع .

(المظن رقم ١٥٥٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٧ من ٢٢ ص ٥١)

- من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب إذ يتم بذلك طرح الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعلق عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره إداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات ولاهجرة بعد ذلك بالأسباب التي دفعت لإصدار الشيك لأنها من قبيل البواش التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية مادام الشارع لم يستلزم نية خاصة لقيام هذه الجريمة . كما أنه لا محل لما يفتق به الطاعن من صدور حكم مدني لقوة الشيء المقضي بأن الشيك حرر ضمانا لعملية تجارية لما هو مقرر وفقا للمادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه لا يكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بمجرد الاطلاع دائما . فلابد من المسؤولية من يعطي شيكا له مقابل في تاريخ السحب ثم يسحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف للوفاء بقيمة الشيك عند تقديمه . بعد تاريخ الاستحقاق لصرف قيمته . إذ أن على الساحب أن يرقب تحركات رصيده ويظل محتفظا فيه بما يفي بقيمة الشيك حتى يتم صرفه .

(المظن رقم ٩٧٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٦ من ١٥ ص ١٥)

- تتحقق جريمة إعطاء شيك بدون رصيد متى أعطى الساحب شيكا لا يقابله رصيد أو أعطى شيكا له مقابل ثم أمر بعدم السحب ، أو سحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسداد قيمة الشيك .

(المظن رقم ٤٦٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٦ من ١٥ ص ٦٠)

- تتم جريمة إعطاء الشيك بدون رصيد بمجرد إعطاء الساحب الشيك متى استوفى مقوماته الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل

للسحب فى تاريخ الاستحقاق . ولا يجدى الطاعن منازعته فى قيمة الشيك
أو دفاعه بأنه أوفى بقيمته قبل تقديمه إلى البنك المسحوب عليه بصرف
قيمه مادام أن الثابت أن الشيك لم يكن له رصيد قائم ولم يسترده من
المجنى عليه .

(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٦ من ١٩ ص ٥١٨)
(الطعن رقم ١٩٦٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٢ من ٣١ ص ١١٠٧)

الركن المعنوى

بند (١٢٥)

- إذا كان الظاهر من أوراق الدعوى أن المحقق أثبت فى محضره أنه
لحق بالى المحكمة التجارية واطلع على أوراق القضية رقم كذا فوجد أن
الشيك (محل الشكوى) عبارة عن ورقة بيضاء بصورة شيك على بنك
خصر يبلغ كذا لأمر فلان بتاريخ كذا . وأنه قد تأخر عليه فى نفس التاريخ
بالرجوع الى الساحب وأن المحقق أرفق بمحضره صورة مطابقة للأصل من
هذه الورقة ، وكان الطاعن لا يدعى فى طعنه أنه نازح أمام محكمة الموضوع
فى هذه الصورة ، وكان واضحا منها أن الورقة لا تحمل غير تاريخ واحد هو
تاريخ الاستحقاق وأن المجنى عليه قدمها للبنك فى نفس التاريخ فأعيدت
اليه فهذا يكفى لتوافر أركان الجريمة ومن بينها القصد الجنائى الذى يكفى
فيه أن يعطى المتهم الشيك للمجنى عليه وهو عالم بأنه لا يقابله رصيد قائم
وقابل للسحب .

(جلسة ١٩٥٢/١/١ طعن رقم ١١١٤ سنة ٢١ ق . مجرعة الربح قرن ص ٧٨٩)

- أن سوء النية فى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد
علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وقاء له فى تاريخ إصداره واذن
فلا عبرة بما يقوله الطاعن من عدم استطاعته إيداع قيمة الشيك بسبب الحكم
بإشهار إفلاسه إذ كان يتعين عليه أن يكون هذا المقابل موجودا بالفعل وقت
تحريره .

(جلسة ١٩٥٢/١٢/٣ طعن رقم ١١٠٨ سنة ٢٢ ق مجرعة الربح قرن ص ٧٨٩)

- يتحقق سوء النية فى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد بمجرد علم

الساحب بأنه وقت إصداره لم يكن له مقابل وقاء السحب .

(الطعن رقم ٨٤٩ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١١/١٣ من ٧ ص ١١٥٧)

(الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/١٩ من ٨ ص ٦٩٢)

(و الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/٢٧ من ٣١ ص ١٠٤٨)

- ان مجرد إصدار الأمر بعدم الدفع يتوافر به القصد الجنائي بمعناه العام الذي يكفي فيه علم من أصدره بأنه إنما يعطل دفع الشيك الذي سحبه من قبل ، ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دفعته الى إصداره لأنها من قبيل البواحي التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ، ولم يستلزم الشارع نية خاصة لقيام الجريمة .

(الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٢ من ٨ ص ٨١١)

- لا يشترط قانوناً لوقوع جريمة إعطاء شيك لايقابله رصيد قائم وقابل للسحب أن يقوم المستفيد بتقديم الشيك للبنك في تاريخ إصداره تتحقق جريمة المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات بمجرد صدور الأمر من الساحب إلى المسحوب عليه بعدم الدفع حتى ولو كان هناك سبب مشروع ، ذلك بأن مراد الشارع من العقاب هو حماية الشيك في التداول وقبوله في المعاملات على أساس أنه يجري فيها مجرى النقود

(الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١٠/٢٦ من ١٠ ص ٨٢)

- القصد الجنائي الذي يتطلبه القانون في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات يتوافر لدى الجاني بأعطاء الشيك مع علمه بعدم وجود رصيد قائم له و قابل للسحب .

(الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/١٠ من ١١ ص ٦٧٧)

- يتوافر سوء النية بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وقاء له في تاريخ إصداره ، فلا عبرة بما يدفع به المتهم من عدم استطاعته الرقابة بقيمة الشيك بسبب إشهار إفلاسه ، إذ أنه كان متعيناً أن يكون هذا المقابل موجوداً بالفعل وقت تحرير الشيك ، فدفاع المتهم المستند إلى غل يده عن توفير مقابل الوفاء بسبب إشهار إفلاسه هو مما لا يستأهل رداً لظهور بطلانه

(الطعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٢٩ من ١٠ ص ١٧٥)

بند (١٢٦) فروض عملية مفارقة بشأن جريمة إصدار شيك بدون رصيد

(١) سداد قيمة الشيك بعد تاريخ الاستحقاق لا يؤثر في قيام الجريمة

- متى كان الثابت أن الورقة التي أعطاها المتهم للمجنى عليه على أنها شيك ظاهر فيها أن تاريخ الاستحقاق هو ذات تاريخ السحب ، فهي لاتعد شيكاً ولايجوز الدفع بأن الحقيقة غير ذلك ولاإثبات ما يخالف ظاهر الشيك ، كما لايجوز الاعتداد في هذا الصدد بتاريخ التحويل ، كما أن تقاضى الدائن دينه بعد تاريخ الاستحقاق لا يؤثر في قيام الجريمة .
(الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٠/١١/٧)

(٢) الوفاء قبل تاريخ الاستحقاق لا يؤثر في الجريمة مادام المتهم لم يسترد الشيك

- وفاء المتهم بقيمة الشيك قبل تاريخ الاستحقاق لا يؤثر في الجريمة مادام هو لم يسترده من صاحبه
(الطعن رقم ٧٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/٥/١٧)

(٣) مكان سحب الشيك

- مكان سحب الشيك ليس من البيانات الجوهرية التي يترتب على تخلفها فقدان الشيك لصفته في القانون التجارى .
(الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/١٩ من ٨ ص ٦٩٢)

(٤) عدم وجود أصل الشيك

- عدم وجود أصل الشيك لاينفى وقوع الجريمة المتعمد عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكافة طرق الاثبات ولها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى اذا ما اطعنت إلى صحتها .

(الطعن رقم ١٥٢٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/٢٧ من ٣١ ص ١٠١٢)

(٥) الأمر بعدم السحب

- من المقرر أن إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق متى أعطى للساحب شيكاً لا يقابله رصيد أو أعطى شيكاً له مقابل ثم أمر بعدم السحب أو سحب من الرصيد مبلغاً بحيث يصبح الباقي غير كاف لسداد قيمة الشيك واتفق الطرفان بعد وقوع الجريمة على استبدال الدين الثابت بالشيك وتسيطه لايحرم الجريمة .

(الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٨/١٠/١٩٦٦ السنة ١٧ ص ٩٩٧)

(٦) الوفاء الجزئي

- لا يجدي الطاعن عن ما دفع به من أنه أوفى بجزء من قيمة الشيك إلى المدعى بالحق المدني مادام هو لم يسترد الشيك من المستفيد .

(الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٧/١١/١٩٨٠ ص ٣١ ص ١٠٤٨)

(٧) توقيع الساحب وبيانات الشيك

- لا يوجد في القانون ما يلزم أن تكون بيانات الشيك محررة بخط الساحب فقط يتعين أن يحمل الشيك توقيع الساحب لأنه إذا خلا من هذا التوقيع يكون ورقة لا قيمة لها ولا يؤخذ بها في التعامل .

(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤١ ق - جلسة ٢٥/٤/١٩٧١ ص ٢٢ ص ٣٦٦)

(٨) الوكالة في إصدار الشيك

- متى كان الثابت أن الطاعن هو الذي أصدر الشيك بوصفه وكيلاً عن زوجته - صاحبة الحساب دون أن يكون له رصيد قائم وقابل للسحب ، فإنه يكون مستولاً وبحق عقابه بوصفه فاعلاً أصلياً للجريمة ، لأن وكالته عن زوجته صاحبة الحساب لا ينفي أنه هو الذي قارف الجريمة التي دين من أجلها .

(الطعن رقم ٢٧٨٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٥/٢/١٩٦٣ ص ٢٢ ص ١٠٣)

(٩) شيك بدون رصيد - المعارضة فى الوفاء بقيمة الشيك - السرقة والحصول على الشيك بطريق التهديد أو النصب تأخذ جميعها حكم الضياع :

- من المسلم به أن يدخل فى حكم الضياع السرقة والحصول على الورقة بطريق التهديد وحالتى تهديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب ، من حيث حق المعارضة فى الوفاء بقيمته ، فهى بها أشبه على تقدير أنها جميعاً من جرائم سلب المال وأن الورقة فيها متحصلة من جريمة . وهذا القيد لايأس الأصل الذى جرى عليه قضاء هذه المحكمة فى تطبيق أحكام المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات وإنما يضع استثناء يقوم على سبب الإباحة فصالح الأخذ بهذا الاستثناء أن يكون الشيك قد وجد فى التداول عن طريق جريمة من جرائم سلب المال سالفة الذكر . ومن ثم فلا قيام له فى حالة اصدار الشيك مقابل ثمن لصفقة حقيقية مهما وجد بها من عيوب تجارية لأن الأمر لايرقى إلى جريمة النصب ، بل هو لايعتدو اخلافاً من المستفيد بالالتزام الذى سحب الشيك بناء عليه .

(الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢١ ص ٢٨ ص ٣٧٨)

(١٠) إفادة البنك بالرجوع على الساحب - لاتفيد بذاتها عدم وجود رصيد للشيك - وجوب بحث أمر الرصيد وجوداً وعدمه وكفايته وقابليته للسحب :

- يجب على محكمة الموضوع قبل الفصل فى جريمة إصدار شيك بدون رصيد أن تبحث فى أمر الشيك واستيفائه لشرائطه الشكلية ثم تبحث أمر الرصيد ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للمصرف ومن ثم فانه إن كان الحكم المطعون فيه قد أطلق القول بعدم توافر أركان الجريمة فى حق المطعون ضده لمجرد أن إفادة البنك اقتصرت على عبارة الرجوع على الساحب وأن هذه العبارة لاقتطع فى أن المطعون ضده ليس له رصيد قابل للمصرف دون أن تبحث المحكمة رصيد المطعون ضده فى المصرف وجوداً وعدمه واستيفاء شرطاً الكفاية .

(الطعن رقم ١٤٨٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/١/٥ ص ٢٧ ص ٤٠)

(١١) الدفع بأن الطاعن أكره على التوقيع على الشيك - عدم جواز اثاره أمام التقض لأول مرة .

- متى كان يبين من معاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن قد أثار انه كان تحت تأثير اكراه عندما أصدر الشيكات موضوع التهمة فلا يقبل منه اثاره هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة التقض .

(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١١/٢/١٩٧٤ من ٢٥ ص ١١٩)

(١٢) شيك - اختلاف تاريخ تحريره عن تاريخ استحقاقه - أثر ذلك - محو تاريخ تحريره - ادعاء بالتزوير - وسيلة دفاع - سلطة محكمة الموضوع .

- متى كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن - من أن الشيك موضوع الدعوى قد حرر في تاريخ سابق على تاريخ استحقاقه المدون به وكان تاريخ اصداره مثبتا تحت توقيع الطاعن على ذات الشيك ثم قام المدعى بالحقق المدنية بمحو ذلك التاريخ حتى يبدو الشيك كأنه أداة وفاء مما دعا انطاعن الى اتخاذ طريق الادعاء بالتزوير وطلب نذب أحد الخبراء لتحقيق ماادعاء - وإطراحه تأسيسا على أن المحكمة لم تبين من اطلاعها على ورقة الشيك الصادر من الطاعن للمدعى بالحقق المدني ثمة ماينم عن أنها تحمل تاريخا آخر أسفل امضاء الطاعن على نحو ما زعم واستدلت المحكمة من ذلك ومن ابتداء الطاعن لادعائه بالتزوير في مرحلة متأخرة من مراحل المحاكمة على فساد ذلك الادعاء . وكان ماأورده الحكم كانيا وسائفا في الرد على دفاع الطاعن في صورة الدعوى ولامعقب على محكمة الموضوع فيه لما هو مقرر من أن الطعن بالتزوير هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع بما لها من كامل السلطة في تقدير القوة ائتدليلية لعناصر الدعوى المطروحة عليها ولما هو مقرر كذلك من أن محكمة الموضوع لاتلتزم باجابه طلب نذب خبير في الدعوى مادامت الواقعة قد وضحت لديها ومادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية الهبته التي لاتستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبلاء الرأي فيها .

(الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٧٣ من ٢٤ ص ١١٣)

(١٣) عبارة عدم وجود رصيد للساحب وعبرة عدم وجود حساب جار - تلتقيان فى معنى واحد هو تخلف الرصيد .

- أن عبارة عدم وجود رصيد للساحب التى استخلصها المحكم من إجابة البنك وعبرة عدم وجود حساب جار - التى يستند إليها الطاعن فى أنها كانت إجابة البنك عند تقدم المستفيد بالشيك إلى البنك هما عبارتان يتلاقيان فى معنى واحد فى الدلالة على تخلف الرصيد ، ومن ثم فإن مايشيره الطاعن من وجود خطأ فى الاستاد يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ١٩٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٩ س. ٣ ص ٣٧٤)

(١٤) جريمة إعطاء شيك بدون رصيد هى جريمة الساحب -
التظهير - انتفاء قيام جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات فى حق
المظهر .

- جريمة إعطاء شيك بدون رصيد هى جريمة الساحب - تظهير الشيك من المستفيد أو حامله إلى آخر - لا يعد أصحارا له - أثر ذلك - انتفاء قيام جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات فى حقه - ولو كان يعلم وقت التظهير بعدم وجود مقابل وفاء لدى المسحوب عليه ، وعدم اعتبار مظهر الشيك شريكا للساحب فى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ، لثبوت اشتراكه معه بطريقة من طرق الاشتراك لا يحول دون عقابه باعتباره نصبا .

(الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٦ س ٣١ ص ٤٥١)

(١٥) الأمر بوقف صرف شيك - الدفع بأن الشيك تم عن طريق مشروب بهجريمة نصب - دفاع جوهرى :

- لما كان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة إن الدفاع عن الطاعن قد أثار فى مذكراته المقدمة منه فى المعارضة أمام محكمة أول درجة وأمام محكمة ثانى درجة أن تحرير الشيك - موضوع الدعوى - قد تم عن طريق مشروب بهجريمة نصب ، ذلك أن الطاعن حرر الشيك بمبلغ ٢٤٠٠ مقدا ثمن شراء قطعتى أرض من جمعية تعاونية لتقسيم الأراضى وبناء

المساكن ثم تبين له أن المدعية بالحقوق المدنية - عضو مجلس إدارة الجمعية وزوجها مدير الجمعية - يبيعان أرضاً لايتلكانها وليس لهما حق التصرف فيها وقد عجزا عن تسجيلها بأسم الجمعية فأخطر لحماية ماله أن يوقف صرف الشيك ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أنتهى إلى تأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة - الذى دان الطاعن أخلا بأسبابه دون أن يعرض أيهما لما أبداه الطاعن فى مذكراته ، وكان دفاع الطاعن ، أنف البيان - الذى ضمنه المذكرات سائلة بعد - فى خصوص الدعوى المطروحة - هاماً وجوهياً لما يترتب عليه من أثر فى تحديد مسئوليته الجنائية مما كان يتعين على المحكمة أن تعرض له إستقلاً وأن تستظهر هذا الدفاع وأن تمحض عناصره كشفاً لمدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه إن أرتأت إطراره ، أما وقد أمسكت عن ذلك ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور فى التسبب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٨ ص ٣٠ هـ ٨)

(١٦) إصدار عدة شيكات بغير رصيد لصالح شخص واحد وفى يوم واحد عن معاملة واحدة يكون نشاطاً إجرامياً لايتجزأ تنقضى الدعوى الجنائية عنه بصور حكم نهائى واحد بالإدانة أو البراءة فى إصدار أيهما ، مثال لتسبب معين :

- من المقرر أن إصدار المتهم لعدة شيكات ، كلها أو بعضها ، بغير رصيد لصالح شخص واحد فى يوم واحد عن معاملة واحدة ، أيا كان التاريخ الذى يحمله كل منها أو القيمة التى صدر بها ، يكون نشاطاً إجرامياً لايتجزأ تنقضى الدعوى الجنائية عنه ، وفقاً لما تقضى به الفقرة الأولى من المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، بصور حكم نهائى واحد بالإدانة أو البراءة فى إصدار أى شيك منها . ولما كانت الفقرة الثانية من المادة المذكورة قد نصت على أنه : « إذا صدر حكم فى موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن فى الحكم بالطرق المقررة قانوناً » . وكان الحكم المطعون فيه قد أكتفى فى الرد على الدفع بقوة

الأمر المتقضى بالقرول بأن التاريخ والقيمة يختلفان في كل من الشيكين ، دون أن يبين ما إذا كانا قد حروا في تاريخ واحد وعن معاملة واحدة مع ذات المجنى عليه أم أن كلا منهما يختلف في ظروف تحريره والأسباب التي دعت إلى إصداره ، وكان اختلاف تاريخ الإستحقاق أو القيمة في كل من الشيكين المشار إليهما ، لا يبقى بقاءه أن إصدار كليهما كان وليد نشاط إجرامى واحد تنتقض الدعوى الجنائية عنه بصدور حكم نهائى في إصدار إيهما ، فان الحكم المطعون فيه لا يكون فيما أورده رداً على الدفع قد بين العناصر الكافية والمؤدية إلى قبوله بما يحجز هذه المحكمة عن التقرير برأى في شأن ما أثير من خطأ في تطبيق القانون بما يعيبه بالتقصير ويستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١١٦٥ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١١/٢٩ من ٢٢ ص ٦٧٣)

(١٧) - توقيع الساحب على الشيك على بياض دون أن يدرج القيمة التي يحق الاستفادة تسلمها من المسحوب عليه أو دون إثبات تاريخ به لا يؤثر على صحة الشيك ما دام قد إستوفى تلك البيانات قبل تقديمه للمسحوب عليه . إذ أن إعطاء الشيك بغير إثبات القيمة أو التاريخ يفيد أن مصدره قد فوض الاستفادة في وضع هذين البيانين قبل تقديمه للمسحوب عليه . وينحصر عنه بالضرورة عبء إثبات وجود هذا التفويض وطبيعته ومداه ، وينقل هذا العبء إلى من يدعى خلاف هذا الظاهر - لما كان ذلك - وكان الطاعن لا يتازع في صحة توقيعه على الشيكين موضوع التذاعى ولا يجادل في واقعة قيامه بتسليمها للمدعى تسليماً صحيحاً فان الحكم المطعون فيه إذ استخلص من ذلك التصرف أن الطاعن فوض المدعى في استكمال بياناتهما بإثبات تاريخ لهما وتحديد قيمتهما يكون استخلاصاً موضوعياً سائفاً لا رقابة لمحكمة النقض عليه .

(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٠ من ٢٥ ص ٢٤٢)

(١٨) قيام جريمة إصدار شيك بدون رصيد - عدم تأثرها بسبب تحريره أو الغرض منه - النعى بأن تحرير الشيك كان تأميتاً لعمليات تجارية - لا يقتل :

- من المقرر أن الشيك في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات هو

الشيك المعروف عنه في القانون التجاري بأنه أداة دفع ووفاء ويستحق الأداء لدى الاطلاع عليه وينفى عن استعمال النقود في المعاملات . ومادام أنه قد استوفى المقومات التي تجعل منه أداة وفاء في نظر القانون فلا عبرة بما يقوله الطاعن من أنه أراد من تحرير هذه الشيكات أن تكون تأميناً لدينه الناشئ عن عمليات تجارية جرت بينه وبين الشركة المدعية بالحقوق المدنية أو أنه وفي قيمة الدين الذي حررت الشيكات تأميناً له ، إذ أن الطاعن لا يستطيع أن يغير من طبيعة هذه الورقة ويخرجها عما خصها به القانون من ميزات . كما أنه لا عبرة في قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب بسبب تحرير الشيك والغرض من تحريره ، ولا يعلم المستفيد وقت استلام الشيك بعدم وجود رصيد للساحب في البنك المسحوب عليه ، ومن ثم فإن ما ينهأ الطاعن في هذا الصدد يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١١ ص ٢٥ ص ١١٩)

الوفاء اللاحق بقيمة « الشيك » لا ينفي قيام الجريمة

(الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

١٩- عدم تقديم أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة . جواز الأخذ بالصورة الشمسية . إذا اطمأنت إليها المحكمة . مطابقة المحكمة صورة الشيك وإعادة أصله للمدعى بالحق المدني . لا عيب .

(الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

(ص)

صفحة

بند (١٢٧)

- من له حق الطعن في تشكيل الجمعية العمومية ومجلس نقابة الصحفيين والقرارات الصادرة بها ؟ م. ٦٢ من قانون ٣٦ لسنة ١٩٧٠ .
النصاب القانوني لحق الطعن في انتخابات نقابة الصحفيين هو خمس الاعضاء
الذين حضروا الجمعية العمومية . قيام الطاعن بمفرده بالطعن بتلك
الانتخابات . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً .

(الطعن رقم ٧٠٥٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١٧/٢٤)

- الفصل في التنازع السلي للاختصاص بين محكمتي الجنايات
والمحكمة الجزئية . معقود لمحكمة النقض . مادة ٢٢٧ أ . ج إختصاص
المحكمة الجزئية بالمخالفات أو المنعع عدا المنعع التي تقع بواسطة الصحف أو
غيرها من طرق النشر على غير الافراد مادة ٢١٥ اجرامات .

- إختصاص محكمة الجنايات بالجنايات والمنعع التي تقع بواسطة
الصحف أو غيرها من طرق النشر عدا الجرائم المضرة بأفراد الناس كون
الوقائع المنشورة والتي نسب المدعى بالحق المدني الى المتهمين نشرها متهماً
اياهم بالقتل والسب والبلاغ الكاذب تتعلق بصفته عضواً بلجنة مراجعة
الاغاني بهيئة الاذاعة وليست موجهة اليه بصفته من آحاد الناس . انعقاد
الاختصاص بنظر الدعوى لمحكمة الجنايات ، ولا عبرة بكون المدعى بالحق
المدنى أقام الدعوى بشخصه طالما أن وقائع القذف والسب موجهة اليه هو
وليس الى اللجنة

(الطعن رقم ٥٥٩٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٧)

- من هم المسئولين مسئولية جنائية عن الجرائم التي ترتكب بواسطة
الصحف ؟ مسئولية رئيس التحرير أو المحرر المسئول عن القسم . مسئولية
افتراضية استثنائية لا يجوز التوسع فيها أو القياس عليها . اثبات الحكم
الطعون فيه ان محرر المقال هو شخص اخر خلاف الطاعنين دون بيان صفة
كل من هذين الاخيرين والوظيفة التي يشغلها كل منهما في الجريمة .
قصور .

(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧)

(ض)

(ضرب)

بند [١٢٨]

أولاً : الضرب المفضى إلى موت

أ - الركن المادى

- اذا كان الثابت من التقرير الطبى الشرعى ان برأس المجنى عليه اصابته وأن الوفاة نشأت عن احدهما دون الاخرى وكان الحكم قد أقام قضاء على أساس أن كلا المتهمين ضرب المجنى عليه وأنه لم يعرف إيهما أحدث الإصابة التى نشأت عنها الوفاة فأخلعها بالقدر المتيقن في حقهما ودانتهما بجنتحة الضرب العمد المنطبعة على المادة ٢٤١ من قانون العقوبات وكانت العقوبة المفضى بها تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لهذه الجريمة فان الحكم يكون سليماً ولا مخالفة فيه للقانون .

(نقض ١٩٥٩/٢/٦ طعن ١١٨٩ سنة ٢٥ ق السنة ٧ ص ١٣٦)

- أن مسالة متهمين معاً عن جريمة الضرب المفضى الى الموت تكون صحيحة في القانون بغير تعيين من منها المحدث للإصابة التى أدت الى الوفاة ما دام ان الحكم قد أثبت انهما ارتكبا جريمتها عن سبق اصرار وترصد

(جلسة ١٩٥٥/٣/٢١ طعن رقم ٢٧١ سنة ٢٤ ق الربع قرن ٨٢)

يتحقق الاشتراك بالمساعدة فى الجريمة ، اذا ثبت ان الشريك قصد الاشتراك فيها وهو عالم بها ، بأن يكون لديه نية التدخل مع الفاعل تدخلًا مقصوداً يتجاوز صده مع فعله . وان يساعد فى الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها مساعدة تتحقق بها وحدة الجريمة . عدم تدليل الحكم على ما تقدم . قصور يعيبه .

(الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٤ السنة ١٧ ص ٨١٨)

- ما دامت المحكمة قد استخلصت استخلاصاً سائفاً وفى منطلق سليم من الوقائع التى تناولها التحقيق أن المتهمين اتفقوا فيها بينهم على ضرب

المجنى عليه وباشر كل منهم فعل الضرب تنفيذاً لهذا الاتفاق فان ما استخلصته المحكمة من ذلك تتحقق به مسئوليتهم جميعاً عن جريمة الضرب المفضى الى الموت بصفتهم فاعلين اصليين دون حاجة الى تعيين من أحدث منهم الاصابة أو الاصابات التى ساعدت فى احداث الوفاة ودون حاجة الى توافر ظرف سبق الاصرار .

(.جلسة ١٩٥٥/١/١٩ طعن رقم ٢١٨٤ سنة ٢٤ ق مجموعة الربع قرن ٨٢٠ والسنة ٢٤ ص ٢٨٩ والسنة ٢٣ ص ٩٢ والسنة ١٩ ص ٨٧٢ والسنة ١٧ ص ٥٥١)

- متى كان الطاعتان قد سلما فى طعنهما بأنهما سارا الى مكان الحادث متفقين على الاعتداء على المجنى عليه . فان ذلك يكفى لمسألتهم عن الضرب الذى دبتا مساهمة كل منهما فيه وعن وفاة المجنى عليه نتيجة أصابته التى أحدثاها به تنفيذاً لذلك الاتفاق بينهما ، ولا يكون لهما جدوى مما يثيرانه من الجدل فى ظرف سبق الاصرار الذى أثبتته عليهما الحكم . ذلك أن العقوبة الموقعة عليهما تدخل فى حدود العقوبة المقررة للجريمة مجردة عن ذلك الظرف .

(.جلسة ١٩٥٤/٤/١ طعن رقم ١٨١ سنة ٢٤ ق مجموعة الربع قرن ص ٨١٩)

- اذا كانت المحكمة قد قالت فى موضع من حكمها ان وفاة المجنى عليه نشأت عن اصابة واحدة ثم نفت ظرف سبق الاصرار عن المتهمين ولم تقم الدليل على حصول اتفاق بينهما على اقرار الحادث ثم أسست مسئوليتهم معاً على أنهما كانا متقاهمين متعاونين على ضرب المجنى عليه يحدوهما قصد مشترك . فقولها هنا لا يصح فى القانون أن يجعل كلا من المتهمين فاعلاً فى الجريمة أو شريكاً مع الفاعل فيهما . ويكون هذا الحكم قاصراً بما يحويه ويستوجب نقضه .

(.جلسة ١٩٥٢/١١/٤٤ طعن رقم ١٠٩ سنة ٢٢ ق الربع قرن ص ٨٧١)

- اذا كان الحكم قد اثبت أن جذب المتهم للعقوبة من يد المجنى عليها بعنف هو الذى أوقفها من الترام فأصبحت بهجروح ، وأصبحت أثناء علاجها بالتهاب رئوى حدث بسبب رقادها على ظهرها أثناء مدة العلاج وانتهى بوفاتها فان ما اثبتته الحكم من ذلك يتوافر ظرف الاكراه فى جناية السرقة كما يجعل المتهم مسئولاً عن جناية احداث جرح عمدى أفضى

الى موت المجنى عليها .

(جلسة ١٩٥٣/٦/٨ طعن رقم ٨١١ سنة ٢٣ ق الربع قرن ص ٨١٩)

- اذا كان الحكم قد أثبت أن كلا من المتهمين قد ضرب المجنى عليه في رأسه بقطعة من الخشب ضربة واحدة . وأن الضريتين ساهمتا معاً في أحداث الوفاة فهذان المتهمان يكون كل منهما قد ارتكب جناية الضرب المقتضى الى الموت .

(جلسة ١٩٥٣/١/١٢ طعن رقم ١١٧٩ سنة ٢٢ ق الربع قرن ص ٨١٩)

- متى كان الحكم قد اعتبر الطاعتين فاعلين في جريمة الضرب المقتضى الى الموت على أساس أن الضربة التي أحدثها كل منهما برأس المجنى عليه قد ساهمت في أحداث الوفاة . فإنه يكون قد بنى مسئوليتهما على أساس قانوني صحيح .

(جلسة ١٩٥٣/١٠/١٧ طعن رقم ١٠٤٠ سنة ٢٣ ق مجرمة الربع قرن ص ٦١٩)

- متى كانت المحكمة قد أثبتت أن الضرب الذي أوقعه المتهم بالمجنى عليه كان سبب الوفاة وأن حالة المجنى عليه المرضية لما ساعدت على ذلك فإن مساهمة المتهم عن الوفاة كنتيجة للضرب الذي وقع منه تكون صحيحة .

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٢١ طعن رقم ٢١٣٥ سنة ١٨ ق مجرمة الربع قرن ص ٨١٩)

- اذا كانت المحكمة قد ادانت واحداً من المتهمين اللذين اشتركوا في ضرب المجنى عليه بجريمة الضرب المقتضى الى الموت على أساس ما حصلته من مناقشة الطبيب الذي أجرى الصفة التشريعية وقدم تقريره عنها من أن كل إصابة من إصابات رأس المجنى عليه كافية وحدها لأحداث وفاته وكان الثابت في هذا التقرير وفي محضر مناقشة مقدمه أمام النهاية وفي تقرير الطبيب الشرعي أن الوفاة نتجت عن كسور الجمجمة وتمزق الطحال وما صحبه من نزيف ، وكان المفهوم من مناقشة الطبيب المشار إليها أنه قال بجواز حدوث كسور الجمجمة من أية ضربة من ضربات الرأس ، فإن المحكمة تكون قد أقامت هذه الأدلة على سبيل خاطئ . مادام أنه لا يمكن نسبة أحداث الإصابة للضربة التي أدين عليها .

(جلسة ١٩٤٩/٦/٧ طعن رقم ٦٦٢ سنة ١٩ ق مجرمة الربع قرن ص ٨٢٠)

- اذا كان الحكم قد أدين المتهمين بالضرب الذى نشأت عنه وفاة المجنى عليه على اساس أن كلا منهما ضرب المجنى عليه على رأسه . وكان الثابت من التقرير الطبى أن يراأس المجنى عليه اصابتين ولم تبين المحكمة ما اذا كانت كلتا الاصابتين قد ساهمتا فى موت المجنى عليه أم أن اصابة واحدة هى التى نشأت عنها تلك النتيجة وذلك مع أنها استبعدت ظرف سبق الاصرار فانها لا تكون قد بينت أساس مساهلتهما معا عن النتيجة التى حدثت ويكون الحكم قاصراً متعیناً نقضه .

(جلسة ١٩٥١/٥/٢١ طعن رقم ٢٩٣ سنة ٢١ ق مجموعة الربع قرن ص ٨٢١)

- الأصل الايسأل شخص بصفته فاعلاً أصلياً فى جريمة الضرب المفضى الى الموت الا اذا كان هو الذى أحدث الضربة أو الضربات المفضية الى الوفاة أو التى ساهمت فى ذلك أو اذا كان قد اتفق مع آخرين على ضرب المجنى عليه ثم باشر معهم الضرب فعلاً تنفيذاً للغرض الاجرامى الذى اتفق معهم على مقارفته . وفى هذه الحالة الأخيرة يستوى أن يكون هو محدث الضربات التى سببت الوفاة أو أن يكون قد أحدثها غيره ممن اتفقوا معه . وعلى هذا فانه اذا كان الحكم قد خلا عما يشهد أن الاصابة أو الاصابات التى وقعت من متهم كانت هى السبب فى وفاة المجنى عليه أو أنها ساهمت فيها أو انه اتفق مع المتهم الآخر على ضرب المجنى عليه وكان كل ما قاله هو ان هذا المتهم ضرب المجنى عليه على رأسه كما ضربه الآخر على الرأس أيضاً وأن ضربات الرأس جميعاً ساهمت فى احداث الوفاة مشيراً فى ذلك الى التقرير الطبى الشرعى عن الكشف على المجنى عليه مع أن ما أورده من هذا التقرير لا يودى الى تلك النتيجة التى انتهى اليها فانه يكون معيباً بما يستوجب نقضه

(جلسة ١٩٤٩/١٢/٦ طعن رقم ١٩٥٨١ سنة ١٩ ق مجموعة الربع قرن ص ٢٠
وص ٨٢١ والسنة ٢٤ ص ٢٨٩ والسنة ٢٣ ص ٩٢ والسنة ١٩ ص ٨٢٢ والسنة ١٧ ص ٥٥١)

- متى كان الحكم الذى ادين المتهمين فى جناية الضرب المفضى الى الموت وعاقبهم بالمادة ١/٢٣٦-٢ من قانون العقوبات قد بين واقعة الدعوى وذكر الادلة على ثبوتها وتعرض لاصابات المجنى عليه فقال انها اكثر من

واحدة ساهمت كلها في وفاته . وعرض لسبق الاصرار فأورد الادلة على توافره لدى المتهمين وكان ما ذكره من ذلك من شأنه أن يؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها فيه يكون ما يوجه اليه من طعن في صدد تحصيله واقعة الدعوى أو شهادة الشهود أو ما أسند الى كل متهم أو قيام ظرف سبق الاصرار لا يخرج عن كونه مجادلة في أدلة الدعوى مما لا شأن لمحكمة النقض به .

(جلسة ١٣/١٢/١٩٤٩ طعن رقم ١٣٨٣ سنة ١٩ ق مجموعة الربع قرن ص ٨٢١)

- في جريمة الضرب المفضى الى الموت يكون المتهم مسئولاً مادامت الوفاة قد نشأت عن الاصابة التي أحدثها ولو عن طريق غير مباشر ، كالتراخي في العلاج أو الإهمال فيه . مالم يثبت أن ذلك كان متعمداً لتجسيم المسئولية .

(جلسة ٨/١١/١٩٤٩ طعن رقم ٩٠٨ سنة ١٩ ق مجموعة الربع قرن ص ٨١٩)

- إذا كان الحكم المطعون فيه لا يقوم على أن هناك اتفاقاً بين الطاعنين على مقارفة الضرب وكانت المحكمة لم تحدد الضربات التي وقعت من كل من المتهمين وكان ما أوردته عن الكشف الطبى لا يفيد أن جميع الضربات التي أحدثها قد ساهمت في أحداث الوفاة ومع ذلك سائل المتهمين كليهما عن الحادث فإنه يكون معيباً مستوجباً نقضه .

(جلسة ٢٦/١١/١٩٥١ طعن رقم ١١١٩ سنة ٢١ ق مجموعة الربع قرن ص ٨٢١)

- أن الجاني لا يسأل بصفته فاعلاً بجريمة الضرب المفضى الى الموت إلا إذا كان هو الذى أحدث الضربة التي افضت الى الوفاة أو ساهمت في ذلك أو أنه يكون قد اتفق مع غيره على الضرب ثم باشر معه الضرب تنفيذاً للفرض الاجرامى الذى اتفق معه عليه ولولم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذى أحدثها واذن فإذا كانت الاصابات التي وجدت بالمجنى عليه متعددة ساهم بعضها في أحداث الوفاة والبعض الآخر لم يساهم فيها . وكان الحكم الذى اعتبر المتهمين كليهما فاعلين في جريمة ضرب المجنى عليه ضرباً أفضى الى موته دون تحقيق أحد الشرطين السالف ذكرهما ولا توافر العناصر التي تجعل أحد

المتهمين شريكاً في جريمة الآخر - فهذا الحكم يكون قاصراً في بيان الاسباب التي أقيم عليها .

(جلسة ١٩٥٢/١١/٣ طعن رقم ٨٩٥ سنة ٢٢ ق مجموعة الربع قرن ص ٨٢١ والسنة ٢٤ ص ٢٨٩ . والسنة ٢٣ ص ٩٣ . والسنة ٨٢٣ والسنة ١٧ ص ٥٥١)

- اذا كانت الواقعة التي اثبتتها الحكم هي ان المتهم ضرب المجنى عليه بمنقرة ضربة في رأسه ، وان آخرين قد يكونون ضربوه في رأسه أيضاً . وانه تبين من الدليل الفني أنه وجد بالرأس ثلاث اصابات وان الوفاة نشأت عنها مجتمعة . فهذا المتهم يكون قد ارتكب جريمة الضرب المفضى الى الموت اذ قد وقع منه فعل الضرب والضربة التي أوقعها ساهمت في وفاة المضرروب .

(جلسة ١٩٤٧/٣/٢٤ طعن رقم ٩٢ سنة ١٧ ق مجموعة الربع قرن ص ٨١٩)

- من يرتكب فعل الضرب عمداً يجب قانوناً أن يتحمل المسؤولية عن النتائج المحتمل ترتبها على الاصابة التي أحدثها ، اذ هو كان عليه ان يتوقعها وقت ارتكابه فعلته . فاذا كان الحكم قد سأل المتهم عن وفاة المجنى عليه بناء على ما ثبت لدى المحكمة ، للاعتبارات التي أوردتها في حكمها . من أن وفاة المجنى عليه انما نتجت عن تقيع الجرح ووصول عدواه الى المخ ، مما هو من المضاعفات المعروفة في مثل الاصابة التي أحدثها به المتهم ، فذلك منها صحيح . ولا يعتبر منه ان يكون هناك اهمال في علاج المجنى عليه مادامت فعلة المتهم كانت العامل الاول الذي لولاه لما حصلت الوفاة .

(جلسة ١٩٤٥/١/١ طعن رقم ٥ سنة ١٥ ق مجموعة الربع قرن ص ٨١٦)

- مادام الطاعن يسلم في طعنه بأن الضربة التي وقعت منه والضربة التي أوقعها زميله بالمجنى عليه كانتا ، مجتمعتين ، السبب في الوفاة فانه يكون ساهم في احداثها بما يبرر مساهمته عن جناية الضرب المفضى الى الموت

(جلسة ١٩٤٥/١٢/١٧ طعن رقم ٦٧ سنة ١٦ ق مجموعة الربع قرن ص ٨١٩)

- مادام الحكم قد أثبت بالأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليها أن كلا من المتهمين قد ضرب المجنى عليه في رأسه وأن

الوفاة نشأت عن الاصابات التى سببها الضرب الذى وقع من كل منهما فان كلا منهما يكون مسئولاً عن جناية الضرب المفضى الى الموت .

(جلسة ١٩٤٥/٥/١ طعن رقم ٧٤٥ سنة ١٣ ق مجموعة الربع قرن ص ٨١٩)

- مادام الطاعن لم يتمسك فى دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن الاصابة التى أحدثها بالمجنى عليه لاشان لها فى احداث الوفاة . وما دام الحكم حين ساءله عن وفاة المجنى عليه باعتبارها نشأت عن الاصابة بناء على التقارير الطبية قد أقام النتيجة على مقدمات من شأنها فى ذاتها أن تؤدى الى ما رتب عليها ، فان هذا الحكم يكون قد جاء سليماً من هذه الناحية ، ولا يصح ان ينعى عليه أنه لم يرد على ما أثاره المتهم من ذلك .

(جلسة ١٩٤٥/١٢/٣١ طعن رقم ١١٥ سنة ١٦ ق مجموعة الربع قرن ص ٨٢٠)

- اذا وقع ضرب من شخصين أو أكثر وتوفى المصاب بسبب هذا الضرب وظهر أن وفاته نشأت عن مجموع الضربات التى وقعت عليه عد كل ضارب مسئولاً عن جناية الضرب الذى افضى الى الموت لمساهمة ضرباته فى الوفاة سواء أكانت هذه المساهمة بطريق مباشر أو غير مباشر .

(جلسة ١٩٣٨/١١/٢٨ طعن رقم ١٧ ق مجموعة الربع قرن ص ٨١٩)

- يجب - فى جريمة الضرب - أن يحمل المتهم المسئولية عن كل ما كان فى مقدوره أو ما يكون من واجبه . أن يتوقع حصوله من النتائج فاذا كانت فعلة المتهم هى العامل الأول فى احداث النتيجة التى وقعت ولم تكن لتقع لولا تلك الفعلة فانه يسأل عنها ولو كانت هناك عوامل أخرى ساعدت عليها كضعف صحة المجنى عليه أو وجود أمراض به أو اهماله فى العلاج متى كان يسيراً واذن فاذا كانت الواقعة هى ان المتهم أحدث بالمجنى عليه جروحاً بهيمته ومراضع أخرى من جسمه وظهر أثناء علاجه بالمستشفى تسوس فى عظام الجدارية والصدغية اليمنى فاستؤصل بعضها ، ثم حصل له تجمع صديدى بأعلى الرأس فعملت له فتحة ، وبعد أن مكث بالمستشفى ١٢٦ يوماً خرج منها ليتولاه طبيب خاص . ثم توفى بعد خروجه بأيام ، وكانت وفاته نتيجة الامتصاص العفن الناشئ عن الجروح وإن كان قد ساعد حدوثها تركه بدون علاج مدة اسبوع وحالة قلبه والرتتين

والكبد والطحال ، فان المحكمة لا تكون قد أخطأت اذا هى حملت التهم للمسئولية عن وفاته .

(جلسة ١٩٤٢/٣/٢ طعن رقم ١٣٦ سنة ١٢ ق مجسرة الربع قرن ص ٨١٨)

- ان توافر ظرف سبق الاصرار لدى متهمين عدة فى جريمة يجعل كل منهم مسئولاً عن فعل الآخر فيها . فاذا أدانت المحكمة المتهمين فى جريمة ضرب المفضى الى الموت على الرغم من عدم تعيين من أحدث منهم الاصابة المميتة . فلا مخالفة فى ذلك للقانون متى كان الثابت بالحكم أن الجريمة وقعت بناء على اصرار سابق بين المتهمين .

(جلسة ١٩٣٧/٥/١ طعن رقم ١٢٠٩ سنة ٧ ق مجسرة الربع قرن ص ٨٢٠)

- متى كان الاعتناء الذى افضى الى موت المضى عليه ولید سبق الاصرار عند المتهمين الاثنين فذلك يقتضى اعتبار من منهما لم يحدث الضربة التى افضت الى الموت شريكاً بالاتفاق والمساعدة مع من أحدث تلك الضربة يسأل عن الجريمة التى وقعت بصرف النظر عما ارتكبه هو من الإيذاء وعما اذا كانت الوفاة نتيجة محتملة - للضرب الذى أحدثه أو لم تكن وبصرف النظر عن توافر شروط المادة ٤٣ فى حقه أو عدم توافرها .

(جلسة ١٩٤١/٣/١ طعن رقم ٦٧٨ سنة ١١ ق مجسرة الربع قرن ص ٨٢٠)

- ان مساهمة متهمين معا عن جريمة الضرب المفضى الى الموت تكون صحيحة فى القانون وهى تعين من منهما المحدث للاصابة التى أدت الى الوفاة مادام أن الحكم قد أثبت لهما ارتكبا لجريمتها عن سبق اصرار وترصد .

(جلسة ١٩٥٥/٣/٢١ طعن رقم ٢٧١ سنة ٢٤ ق مجسرة الربع قرن ص ٨٢٠)

- يتحقق الاشتراك بالمساعدة فى الجريمة . اذا ثبت أن الشريك قصد الاشتراك فيها وهو عالم بها . بأن يكون لديه نية التدخل مع الفاعل لتدخلا مقصوداً بتجاوز صده مع فعله . وان يساعد فى الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها مساعدة تتحقق بها وحدة الجريمة . عدم تقليل الحكم على ما تقلص . قصور يصيبه .

(الطعن رقم ٩٤٣ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١/١٤ السنة ١٧ ص ٨١٨)

ب - القصد الجنائي :

- ان القصد الجنائي في جريمة الضرب أو الجرح متوافر قانوناً متى ارتكب الجاني فعل الضرب أو الجرح عن ارادة وعلم منه بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم الشخص الذي أوقع عليه هذا الفعل أو صحته . ومتى توافر القصد على هذا المعنى فلا تؤثر فيه البواعث التي حملت الجاني والدوافع التي حفزته الى ارتكاب فعله مهما كانت شريفة مبعثها الشفقة وابتغاء الخير للمصاب . ولا كون الفعل لم يقع الا تلبية لطلب المصاب أو بعد رضاء منه . ولا يؤثر أيضاً في قيام هذا القصد أن يكون من وقع منه فعل الجرح أو الضرب مريضاً له قانوناً في مزاوله مهنة الطب أو مباشرة فرع من فروعهِ ، على أنه اذا كانت الرخصة القانونية لاتأثير لها في قيام القصد الجنائي بل ولا في وقوع الجريمة . فانها باعتبارها من أسباب الإباحة المنصوص عليها في القانون ترفع عن المرحض لهم في المسؤولية المترتبة على الجريمة التي وقعت . واذا كانت أسباب الإباحة قد جاءت استثناء للقواعد العامة التي توجب معاقبة كل شخص على ما يقع منه من جرائم ، فانه يجب عدم التوسع فيها حتى لاينتفع بها الا من قصرها القانون عليهم ، فالحلاق الذي أجرى لشخص عملية حقن تحت الجلد يسأل جنائياً عن جريمة أحداث الجرح العمد رغم رخصة الجراحة الصغرى التي بيده اذ هي على حسب القانون الذي اعطيت على مقتضاه لاتباع اجراء هذا الفعل .

(جلسة ١٩٣٩/١٠/٢٣ طعن رقم ١٦٥٢ سنة ٩ ق مجموعة الرابع قرن ص ٨٢٣)

- يتحقق القصد الجنائي في جريمة الضرب بمجرد انتواء الجاني اقتراح الفعل المكون للجريمة وهو أحداث فعل الضرب ذاته . ولاتأثير في ذلك البواعث الدافعة الى ارتكاب الجريمة فمع التسليم بأن المجنى عليه قد استفز الجاني لأحداث الضرب فلا تأثير لهذا الاستفزاز على قيام الجريمة التي ارتكبت تحت هذا العامل .

(جلسة ١٩٢٨/١٢/١٢ طعن رقم ٥٧ السنة ٩ ق مجموعة الرابع قرن ص ٨٢٧)

- ان جريمة أحداث الضرب أو الجرح تتم قانوناً بارتكاب فعل الضرب أو

الجرح عن ارادة من المجانى وعلم منه أن هذا الفعل يترتب عليه المساس
بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته وأذن فلا يؤثر فى قيام هذه الجريمة
رضاء المصاب بما وقع عليه من ضرب أو جرح .

(جلسة ١٩٣٩/٦/١٢ طعن رقم ١٢٣٧ سنة ٩ ق مجموعة الربع قرن ص ٨٢٢)

- ان المادة ٧.٨ من قانون العقوبات « قديم » لا تنطبق الا اذا كان
الجرح قد حدث عن غير قصد ولا تعمد . كما لو اصاب قائد سيارة شخصاً
بسبب مسيره بسيارته على اليسار أو بسرعة تجاوز المقر باللوائح .
أما اذا كان الجرح قد حصل عن عمد من المتهم فالمادة ٧.٦ هى التى
تنطبق عليه . فالجرح الذى يحدثه حلاق بجفن المجنى عليه باجرائه له عملية
ازالة الشعر غير المخصص له باجرائها يكون جريمة الجرح العمد ولا ينفى قيام
القصد الجنائى رضاء المجنى عليه باجراء العملية وإيقاع المتهم شقاءه . فان
ذلك متعلق بالبراءت التى لا تأثير لها فى القصد الجنائى الذى يتحقق
بمجرد تعمد أحداث الجرح .

(جلسة ١٩٣٧/١/٤ طعن رقم ٣٢٠ سنة ٧ ق مجموعة الربع قرن ص ٨٢٢)

- يكفى لاثبات توافر ركن القصد الجنائى أن يكون العمد فى
ارتكاب الفعل مفهوماً من عبارات الحكم . فتعبير الحكم بأن المتهم ضرب
المجنى عليه يفيد حتماً أن الفعل الايجابى الذى وقع من المتهم قد صدر عن
عمد منه .

(جلسة ١٩٣٧/١. / ٢٥ سنة ٧ ق مجموعة الربع قرن ص ٨٢٣)

- ان القصد الجنائى فى جرائم الضرب أو الجرح البسيط وجرائم الضرب
المفضى الى الوفاة أو الى العاهة المستديمة يتحقق متى تعمد المجانى فعل
الضرب أو أحداث الجرح وهو يعلم ان هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة
جسم المجنى عليه أو صحته ولا عبرة بعد ذلك بالبراءت على ارتكاب ذلك
الفعل ولو كانت شريفة . فاذا ثبت من الوقائع أن المجانى لم يتعمد الجرح
وأنه أتى فعلاً لا يترتب عليه عادة حصول الجرح ثم نشأ عن هذا الفعل جرح
بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر فلا يمكن اعتباره محدثاً لهذا الجرح عن عمد
وارده وكل ما تصح نسبته اليه فى هذه الحالة هو أنه تسبب بخطئه فى
أحداث هذا الجرح وأذن فاذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى ان المجنى عليه

شعر بأنهم عند التبول فقصد الى منزل المتهم الذى كان يعمل تموجياً بعبادة أحد الابطياء فتولى هذا المتهم علاج المجنى عليه بأن ادخل بقبلة قسطرة ولكن هذا العمل قد أساء الى المجنى عليه وتفاقت حالته الى أن توفى وظهرت من الكشف التشريحي أنه مصاب بجرعين بالمثانة ويقدم القبل نتيجة اليلاج قسطرة معدنية يجرى البول بطريقة غير فنية وقد نشأ عن هذه الجروح تسم دموى عفن أدى الى الوفاة لهذه الواقعة لا تكون الجريمة المنصوص عنها بالمادة ٢٠٠ ع « قديم » وهى جريمة احداث جرح عمد لم يقصد به القتل ولكنه أفضى الى الموت وانما هى تكون جريمة القتل الخطأ وعقابها ينطبق على المادة ٢٠٢ ع .

(جلسة ١٩٣٥/٥/٢٧ طعن رقم ١٣١٥ سنة ١٩٣٥ ق مجموعة الريع قرن ص ٨٢٢)

- يتوافر القصد الجنائى فى جريمة الضرب أو الجرح العمد متى ارتكب الجاني فعل الضرب أو الجرح من ارادة وعلم بأن هذا الفعل يترب عليه المساس بسلامة جسم الشخص المصاب أو صحته ولا عبرة بالبواعث .

(جلسة ١٩٣٢/١٠/٢٤ طعن رقم ٢٣٨٧ سنة ٢ ق مجموعة الريع قرن ص ٨٢١)

- انه وان كانت جناية الضرب الذى افضى الى العاهة تتطلب لتوافرها ان يكون الجاني قد تعمد بفعله ايلام المجنى عليه فى جسمه إلا انه لا يشترط لصحة الحكم بالادانة فيها ما يشترط فى الجرائم التى يكون ركن العمد فيها قوامه نية اجرام خاصة كالقتل العمد الذى يجب فيه أن يعتمد الجاني ازهاق روح المجنى عليه لاسمجرد ايقاع الأذى به الأمر الذى يقتضى من المحكمة أن تفرد لهذا الركن فى حكمها بحثاً صريحاً به . وانما يكفى أن يكون مستفاداً من الحكم فى جلسته أن المحكمة عند قضائها نفي الدعوى قد اقتنعت بأن المتهم بفعل الضرب الذى وقع منه كان يقصد ايلام المجنى عليه .

(جلسة ١٩٤٠/١٢/٩ طعن رقم ١٨٣٩ سنة ١٠ ق مجموعة الريع قرن ص ٨٢٣)

- الغضب فى سائر أحوال القتل والجرح والضرب غير معتبر عذراً وان كان يتنافى مع سبق الاصرار .

(جلسة ١٩٤٣/١٠/٢٥ طعن رقم ١٥٠٢ سنة ١٣ ق مجموعة الريع قرن ص ٨٢٣)

- إذا رمى زيد عمرواً بحجر قاصداً إصابته فأخطأ الرمية وأصابته بكرى
الذى كان يسير مصادفة بجواره فإن مسئولية زيد عن إصابة بكر هي
مسئوليته عن فعله الذى تعدد ارتكابه لأن الخطأ فى شخص المجنى عليه
لا يغير من قصده ولا من ماهية الفعل الجنائى الذى ارتكبه تحقيقاً لهذا
التقصد .

(جلسة ١٩٤٠/١٠/٢٨ طمن رقم ١٦٠١ سنة ١٠ ق مجموعة الربع قرن ص ٨٢٢
والطمن رقم ٣٧٢ لسنة ٦ ق حالة ١٩٣٥/١٢/٢٣ الربع قرن ص ٨٢٢)

- التقصد الجنائى فى جريمة الضرب أو الجرح يتوافر قانوناً متى ارتكب
الجائى الفعل عن ارادة وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة
جسم المجنى عليه أو صحته ولا يلزم التحدث عنه صراحة فى الحكم بل
يكفى أن يكون مفهوماً من عباراته . فإذا كانت المحكمة قد أثبتت أن
المتهم ضرب المجنى عليه فذلك يفيد حتماً أن الفعل الايجابى الذى وقع منه
قد صدر عن عمد .

(جلسة ١٩٥٠/٢/١٣ طمن رقم ١٥٨٩ سنة ١٩ ق مجموعة الربع قرن ص ٨٢٤
والطمن رقم ٧٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٦/١٢ الربع قرن ص ٨٢٤ . والطمن
٨٥٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٨/٢١ الربع قرن ص ٨٢٤)

- متى كان الجائى قد ارتكب فعل الضرب متعمداً إصابة شخص معين
فهو مسئول عن الضرب العمد سواء أصاب من انتوى ضربه أم أصاب غيره
فإن الخطأ الحاصل فى شخص المجنى عليه لا قيمة له فى توافر أركان الجريمة
(جلسة ١٩٤٩/١٢/١٣ طمن رقم ١٢٦٠ سنة ١٩ ق مجموعة الربع قرن ص ٨٢٢)

- إذا انتوى المتهم إيذاء شخص معين فأخطأ وأصاب شخصاً ، سواء
أكان ذلك لعدم أحكامه تسديد الضربة أم كان لجهله حقيقة ذات شخص غريمه
فانه يحاسب على أنه أحدث الإصابة عن عمد كما لو كانت ضربة قد أصابت
من قصد إلى إصابته . وإذا كان توجيه التهم ضربة واحدة إلى امرأة
وأصابتها بها هى وابنتها الصغيرة التى كانت تحملها ولم تكن مقصودة
بالإيذاء - ذلك يجعله مسئولاً عن إصابة البنت وعن مضاعفات الإصابة
على أساس أنها متعمدة .

(جلسة ١٩٤٦/٢/١٨ طمن رقم ٢٤٣ سنة ١٦ ق مجموعة الربع قرن ص ٨٢٢)

- ان جريمة الضرب لا تتطلب توافر قصد جنائي خاص بل يكفي لتوافر القصد الجنائي فيها تعمد الضرب . واذن فلا حاجة بالمحكمة الى أن تتحدث في حكمها عن هذا القصد على استقلال .

(جلسة ١٩٤٩/١٢/١٣ طعن رقم ١٢٦٠ سنة ١٩ ق مجموعة الربع قرن ص ٨٢٣
والسنة ٢٠ ص ١٠٤)

- ركن القصد الجنائي في جرائم الضرب العمد عموماً يتحقق بارتكاب الجاني فعل الضرب عن علم بأن فعله يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه .

(جلسة ١٩٥٥/٥/٣١ طعن رقم ١٣٦ سنة ٢٥ قضائية)

- الباحث على الجريمة ليس ركناً فيها .

(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٥ السنة ٢٨ ص ٦٩٥)

- عدم تطلب القانون قصداً خاصاً في جريمة الضرب المفضى الى الموت .

(الطعن رقم ١٧٧٢ سنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٣ السنة ٢٠ ص ١٠٤)

ثانياً : جناية إحداث عاهة

بند (١٢٩)

أ - الاعضاء والعاهة :

- ان كسر الاسنان أو فقدتها لا يعتبر من قبيل العاهة المستديرة . لان الاسنان ليست من أعضاء الجسم فقدها لا يقلل من منفعة الفم بطريقة دائمة لاسكان استبدالها بأسنان صناعية تؤدي وظيفتها .

(نقض ١٩٢٧/٥/٢٤ المحاماة السنة ٨ رقم ٢١٩ ونقض ١٩٣٠/٦/١٩ مجموعة التواعد ج ٢ رقم ٦٨ ص ٥٨)

- ان العاهة . على حسب الاستفادة من الامثلة التي ضمنتها المادة ٢٤٤ لم يبين أثر كل ضربة أصابت المجنى عليه ومبلغ اتصالها بالعاهة ولم تقم ٢٤٠ من قانون العقوبات . هي فقد أحد أعضاء الجسم أو احد أجزائه أو فقد منفعته أو تقليلها بصفة مستديرة فاعاقبة ثنى مفصل لسلامية من

سلاميات أحد أصابع اليد تعتبر عاهة متى كانت بصفة مستديرة من منفعة
الاصبع واليد .

(جلسة ١٩٤٢/١٢/٢٨ طعن رقم ١٩٠ سنة ١٣ ق مجموعة الربع قرن ص ٨١٤)

- ان القانون لم يرد فيه تعريف للعاهة المستديرة . ولكنها بحسب
المستفاد من الأمثلة الواردة في المادة الخاصة بها ، يتحقق وجودها بفقد أحد
الأعضاء أو أحد أجزائه ، وبكل ما من شأنه نقص قوة أحد الأعضاء أو أحد
الأجزاء أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية . وكذلك لم يحدد القانون نسبة
معينة للنقص الذي يكفى وقوعه لتكوينها . بل ترك الأمر في ذلك لتقدير
قاضى الموضوع يبت فيه بما يتبينه من حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير
الطبيب . ومتى أثبت الحكم أن منفعة أحد الاعضاء أو وظيفته فقدت ،
ولو فقد جزئياً . بصفة مستديرة فذلك كاف لسلامته .

(جلسة ١٩٣٨/٥/٢٣ طعن رقم ١٥٧٧ سنة ٨ ق مجموعة الربع قرن ص ٨١٤)

- ان عبارة « يستحيل برؤها » التى وردت بالمادة ٧.٤ عقوبات
قديم ، بعد عبارة « عاهة مستديرة » انما هى فضلة وتكرير للمعنى
يلتزمه ، اذ استدامة العاهة يلزم عنها حتماً استحالة برؤها . فمتى قيل
« ان العاهة مستديرة » كان معنى ذلك أنها باقية على الدوام والاستمرار
مستحيل برؤها والتخلص منها . على أن تلك العبارة لا وجود لها بالنص
الفرنسى للمادة اذ اقتصر فيه على عبارة مستديرة فاذا قرر الحكم أخذاً بقول
الطبيب الشرعى أن العاهة مستديرة ولم يزد على ذلك وطبق المادة ٢. كان
حكماً صحيحاً غير مقصر كى تعرف وقائع الموضوع وبيانها .

(جلسة ١٩٣١/١١/٩ طعن رقم ١٠ سنة ٢ ق مجموعة الربع قرن ص ٨١٤)

- متى اثبت الحكم على المتهم أنه تعمد إيذاء المجنى عليه حين التقط
قطعة من الحديد وهوى بها على رأسه فأحدث بها جرحاً نشأت عنه عاهة
مستديرة فانه يكون قد بين ركن العمد فى الجريمة التى ادانته من أجلها بياناً
كافياً .

(جلسة ١٩٤٥/١٢/١٧ طعن رقم ٦٦ سنة ١٦ ق مجموعة الربع قرن ص ٨٢٣)

- لا يؤثر فى قيام العاهة فى ذاتها كونها لم يمكن تقديرها بنسبة

مثوية . فالعاهة فى العينين مثلاً تثبت بمجرد فقد أبصار العين المصابة مهما كان مقداره قبل أن يكف . وإنما التقدير يلزم فقط لتبين جسامة العاهة ومبلغ الضرر الذى لحق المجنى عليه من جرائها . فإذا قرر الطبيب الشرعى أنه لم يمكنه تقدير العاهة بنسبة مثوية لعدم معرفة قوة أبصار المجنى عليه قبيل الإصابة فإن هذا لا يفض من ادانة المتهم فى جناية أحداث العاهة اذا كان الحكم قد بين - بناء على الكشف الطبى وسائر الادلة المقدمة فى الدعوى - ان عين المجنى عليه قبل الواقعة كانت بلا شك تبصر ، وانها بسبب الضرر الذى وقع من المتهم قد فقدت الأبصار فقدماً تاماً .

(جلسة ١٩٤٥/١/٨ طعن رقم ١٢١ سنة ١٥ ق مجموعة الربع قرن ص ٨١٥)

- ان القانون لم يحدد نسبة مثوية معينة للنقص للواجب توافره لتكوين العاهة أن يثبت أن منفعة أحد الأعضاء قد فقدت بصفة مستديمة إذ أنه بعد أن عدد معظم النتائج الخطرة الناشئة عن الضرب والتي تستوجب تشديد العقوبة أضاف اليها هذه العبارة ، أو أى عاهة مستديمة يستحيل برؤها ، فيكفى إذن لتكوين العاهة أن يثبت أن منفعة أحد الأعضاء قد فقدت بصفة مستديمة ولو فقدت جزئياً مهما يكن مقدار هذا الفقد .

(جلسة ١٩٤٤/١/١٦ طعن رقم ١٥١١ سنة ١٤ ق مجموعة الربع قرن ص ٨١٥)

- يجب بمقتضى القانون لمسألة المتهم عن العاهة ان يكون قد أحدث ضرراً بالمجنى عليه تسببت عنه العاهة ، وأن يكون الضرب قد حصل عن عمد منه ، أى أن يكون قد صدر بالفعل الذى وقع منه على المجنى عليه إيذاء فى جسمه . فإذا كان الحكم قد سأل الطاعن عن العاهة ولم يثبت عليه الا أنه دفع المجنى عليه فوقع فشأت العاهة لا من الدفع مباشرة بل من الظروف التى وقع فيها الدفع . وذلك دون أن يتحدث عن حقيقة قصد الطاعن من دفع المجنى عليه فإن هذا الحكم يكون قاصر البيان متعيناً نقصه اذ الدفع وحده لا يفيد يلماته أن فاعله كان يقصد به إيذاء المدفوع فى جسمه ، ومن الجائز عقلاً الإيذاء الذى أصاب المجنى عليه على أثر دفعه لم يكن ملحوظاً عند المتهم .

(جلسة ١٩٤٥/١٢/١٧ طعن رقم ١٤٩٢ سنة ١٥ ق الربع قرن ص ٨٢٣)

- اذا كان الناهي في التحقيقات التي أجريت في الدعوى وفي محضر الجلسة أن المجنى عليه له روايتان احدهما أن زيدا المتهم هو الذي ضربه على رأسه الضربة التي نشأت عنها العادة . والاخرى وهي التي استقر عليها في محضر النيابة ، أن بكراً المتهم هو الذي أحدث تلك الإصابة ، وكان الدفاع عن زيد قد لفت نظر المحكمة الى تعارض هاتين الروايتين ، ومع ذلك اعتمدت المحكمة في ادانة المتهمين الاثنين على رواية المجنى عليه في التحقيقات ، فهذا الحكم يكون معيباً . اذ كان يتعين على المحكمة في سبيل ادانة زيد بالضرب الذي نشأ عنه العادة أن تبين أى تحقيق تضمن الدليل الذي استندت اليه في حكمها أنه تحقيق للبوليس أم تحقيق النيابة ، أما وهي لم تفعل واكتفت بقولها ان المجنى عليه شهد في التحقيق بأنه هو محدث اصابة الرأس في حين أن له رواية مخالفة قالها في التحقيق أيضاً . فهذا منها قصور في الحكم يستوجب نقضه .

واذا كانت المحكمة . مع تقريرها بأن المجنى عليه - مع علمه بأن المتهمين هما اللذان ضرباه وانه رأها وتحقق منها - قد شهد زوراً لمصلحتها بقصد تخليصها من التهمة فقال انهما كانا مقتنعين فلم يتبينهما قد حكمت له عليهما بالتعويضات المدنية التي طلبها وكيله في الجلسة التي صدرت فيها هذه الاقوال . فانها تكون قد أخطأت أيضاً . اذ هذه الاقوال هي تنازل صريح من المضرور ذاته عن المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي اصابه عن سبق ان اتهمهما باحداثه .

(جلسة ١٩٤٨/٤/١٩ طمن رقم ٣٤٤ سنة ١٨ ق الربع قرن ص ٨١٨)

- ان القول بقيام العادة مع احتمال شفاء المجنى عليه منها بعملية جراحية دقيقة تجري له لا يكون صحيحاً في اللقائين الا اذا كانت هذه العملية قد عرضت على المجنى عليه ورقضها بناء على تقديره أن فيها تعريضاً لحياته للخطر . فاذا أدانت المحكمة متهما في تهمة احداثه عاهة بالمجنى عليه مع قول الطبيب الشرعى أن هذه العاهة يمكن أن تتحسن أو تشفى باجراء عملية جراحية دقيقة لها ، دون أن تتحدث في حكمها عن عدم رضا المجنى عليه باجراء العملية . فذلك يكون قصوراً في حكمها

بعبه بما يستوجب تقضه ، اذ أن المجنى عليه لو قبل العملية ونجحت وانتهت بهرته فإن إدانة المتهم على أساس العاهة لا تكون صحيحة بل يكون من المتعين معاقبته على جنحة أحداث الضرب فقط .

(جلسة ١٩٤٠/١٢/٩ طعن رقم ١٨٢٩ سنة ١٠ ق مجسوة الربع قرن ص ٨٢٢)

- اذا كان الحكم حين أدان المتهم فى جنابة الضرب الذى نشأت عنه العاهة قد ذكر أن الطبيب قرر أن ثقب طيلة الاذن المكون للعاهة ، اصابى ويجوز حدوثه من اصابة أخرى أو من نفخ الانف بشدة اذ يكفى ذلك لتمزق الطيلة ، ثم ذكر أن الطبيب الشرعى قرر « أن العاهة ناتجة بطريقة غير مباشرة من الاصابة موضوع القضية » .

ثم انتهى الى معاقبة المتهم على أساس أنه هو الذى أحدث الضربة التى نشأت عنها العاهة دون أن يتحدث عن حقيقة علاقة العاهة بالضربة التى أحدثها ومبلغ هذه العلاقة بما يرفع الاحتمال الذى أشار اليه الطبيب فهذا الحكم يكون قاصراً البيان .

(جلسة ١٩٤٦/١٢/٩ طعن رقم ٥٤ سنة ٧ ق الربع قرن ص ٨١٧)

- مادام الطاعن لم يدع فى مرافعته ان المجنى عليها لم تكن مبصرة من قبل الاصابة المنسوب اليه احدثها فبحسب المحكمة أن تذكر الدليل على حصول الاصابة والعاهة . واذا كان الطبيب الشرعى لم يذكر فى تقريره ان المجنى عليها لم تكن مبصرة قبل الاصابة بل ذكر أنه لا يستطيع تقدير مدى العاهة فهذا لا يخل بركن من أركان الجريمة

(جلسة ١٩٥١/١٠/٨ طعن رقم ٢٨٩ سنة ٢١ ق الربع قرن ص ٨١٥)

- أن استئصال طحال المجنى عليه بعد تخرقه من ضربة أجدتها المتهم يكون جنابة عاهة مستديمة ولو كان الطحال مصاباً بمرض .

(جلسة ١٩٤١/٣/٣ طعن رقم ٩٢٩ سنة ١١ ق الربع قرن ص ٨١٦ والطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٠ ق ١٩٥٠/٤/٣ مجسوة الربع قرن ص ٨١٧ والسنة ١٩ ص ١٠٣٨ وص ٥٠٧ والسنة ٢٥ ص ١٠٣)

- اذا أدانت المحكمة المتهم فى أحداث عاهة بأس المجنى عليه مستندة فى ذلك الى قول المجنى عليه والى الكشف الطبى وكان الثابت بالكشف

الطبيب أنه وجد بالمجنى عليه أصابتان احدهما كدم رضى بقعة فروة الرأس والأخرى كدم رضى بأذن الجبهة مع أكموز شديد بهجنى العين اليسرى والمتحمة وأن الطبيب يرجع أن المصاب قد ضرب على رأسه مرتين وكان المجنى عليه على ما أورده الحكم من أقواله - لم يحدد موضع المتهم من رأسه والتقرير الطبي لم يبين أثر كل ضربة أصابت المجنى عليه ومبلغ اتصالها بالعانة ولم تقم المحكمة الدليل على مساهمة كل من الاصابتين فى أحداث العانة تلك المساهمة التى قالت هى بها وأقامت عليها مسئولية المتهم عن العانة ، فحكمتها هذا يكون قاصراً متميئاً تقضه .

(جلسة ١٩٥٠/٢/٧ طعن رقم ٤٧ سنة ٢٠ ق الرابع قرن ص ٨١٧)

- ان القانون لم يحدد نسبة مثوبة للتقص الذى يتطلبه لتكوين العانة بل يكفى لتحقيق وجودها أن يثبت أن منفعة العضو الذى تخلت به قد فقدت بصفة مستديمة ولو فقدت جزئياً مهما يكن مقدار هذا الفقد . فاذا كان الحكم قد أثبت أنه تخلت عن المرح الذى أحدثه الطاعن بيد المجنى عليه عانة مستديمة يستحيل برؤاها هى أعاقه فى حركة ثنى الاصبع الوسطى للكف اليسر مما يقلل من كفاءته على العمل بحوالى ٣ ٪ فانه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(جلسة ١٩٥٣/٣/٢٣ طعن رقم ٤٨ سنة ٢٣ ق الرابع قرن ص ٨١٥)

- ان تقدير نسبة العانة المستديمة بوجه التقريب وضالة هذه النسبة لا ينفيان عنها هذه الصفة .

(جلسة ١٩٥٢١/١٢/٢٢ طعن رقم ١٠٨٠ سنة ٢٢ ق الرابع قرن ص ٨١٥)

- لما كانت العانة المستديمة المشار اليها فى المادة ٢٤ من قانون العقوبات يتحقق وجودها بفقد أحد الأعضاء أو جزء منه ، فان المحكمة حين اعتبرت فقد جزء من عظم قهوة الجمجمة عانة تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً .

(جلسة ١٩٥٢/١/٢ طعن رقم ١٠١٢ سنة ٢١ ق الرابع قرن ص ٨١٦ والسنة ٢٢)

ص ١٣٣)

- ان بيان مدى العانة أو عدم بيانها فى الحكم لا يؤثر فى سلامته ما

دام أنه قد بين واقعة الدعوى وأثبت على المتهم أنه أحدث تلك العاهة .

(جلسة ١٩٥٢/١١/١ طعن رقم ٩٣١ سنة ٢٢ ق مجموعة الربع قرن ص ٨١٨
والسنة ٧ ص ٨٣٩ والسنة ٢١ والسنة ٢ ص ٦٠٥)

- إذا كان الحكم قد استخلص دوام العاهة من عدم توقع ملء اللقد العظمى بنسيج عظمى . وإن كان من المحتمل أن يملأ بنسيج ليفى ، وذلك بناء على رأى الطبيب الشرعى الذى أشار الحكم الى تقريره - فذلك استخلاص سائغ . ولا يصح أن يعاب به الحكم .

(جلسة ١٩٥٣/٤/٢٧٨ طعن رقم ٢٨١ سنة ٢٣ ق الربع قرن ص ٨١٦)

- استئصال احدى كليتي المجنى عليه بعد قزقها من ضربة أحدثها به المتهم ويكون جناية عاهة مستديفة .

(السنة ١٧ ص ٢١)

- ان انتزاع صيوان الأذن بأكمله عدا (الشحمية) التى لا تؤدى وظيفته ولا تعدو أن تكون حلية ، وترتب على ذلك ضعف السمع بنسبة ١ - ٢ ٪ يكون عاهة ، ذلك أن العاهة هى فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعتة أو تقليلها بصفة مستديفة .

ولا يجدى الطاعن دفاعه بإمكان الاستعاضة عن الاذن الطبيعية بأخرى صناعية تؤدى وظيفتها تماماً . ذلك أن تدخل العلم للتخفيف من اثار العاهة ليس من شأنه أن ينفى وجودها كلية أو تخلى بين المتهم وبين نتائج فعله

(مجموعة احكام النقض السنة ١٧ ص ١٠٦١ والسنة ١٨ ص ١٣٠٢ والسنة ١٩ ص ٣٣ وص ٩٤٥ والسنة ٢٣ ص ١٢٣)

- إذا كان الحكم المطعون فيه حين تحدث عن تخلف العاهة المستديفة بالمجنى عليه قد أثبت بما أورده التقرير الطبى الأخير ما نصه ، وأعيد فحص المصاب المذكور فى ١٩٥٢/٢/٢٣ فتبين أنه شفى من اصابة رأسه وتخلفت لديه من جرائها عاهة مستديفة هى فقد جزء كبير من عظام الرأس أعلى يسار الجبهة والجدارية اليسرى فى مساحة مستطيلة الشكل تقريباً بأبعاد ٩ × ٥ ونصف سم وهذا اللقد لا ينتظر ملؤه مستقبلاً بالعظم وقد يملأ بنسيج ليفى ، وهذا فقد المخ فى تلك المنطقة وقايته الطبيعية من

العظم ... الخ ، فهذه العبارة التي نقلها الحكم عن تقرير الطبيب الذي فحص المجنى عليه بعد أن تم شفاؤه واضحة الدلالة على تخلف عاهة مستديمة بالمصاب وإذا كان الطبيب قد أورد ذلك بأنه لا ينتظر ملء الفقد بالعظم فهو زيادة في الاحتياط في التعبير العلمي عن المستقبل ، ومادام الطبيب قد قرر أنه لا ينتظر في المستقبل ملء الفقد بالعظم ولا يدعى الطاعن أن مثله قد ملء فإنه يتعين الأخذ بما رآه الطبيب من أن العاهة مستديمة ، ويكون تطبيق المحكمة المادة ١/٢٤ من قانون العقوبات هو التطبيق الصحيح للقانون على الواقعة

(جلسة ١٩٥٣/٦/١٥ طعن رقم ٨٣٩ سنة ٢٣ ق الربع قرن ص ٨١٦)

- لا تلازم بين احساس العين بالضوء وبين قدرتها على تمييز المرئيات فقد تحس بالضوء ولكنها لا تميز المرئيات فتفقد بذلك منفعتها . وكفى لتوافر عاهة العين أن تكون سليمة قبل الإصابة ثم تصاب بضعف يستحيل برؤه أو تكون منفعتها قد فقدت كلياً حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الابصار قبل الإصابة .

(مجموعة أحكام النقض السنة ١٧ ص ٣٠٨ والسنة ١٨ ص ١٠١٢ والسنة ٢٥ ص ٩٤ والسنة ١٤ ص ٩٣١)

- إن عدم إمكان تحديد قوة ابصار العين قبل الإصابة لا يؤثر في قيام العاهة المستديمة . وإذن فمتى كان الحكم قد أشار الى فحوى التقارير الطبية بشأن إصابة عين المجنى عليه . كما ذكر أدلة أخرى سائغة استخلصها من التحقيق واضحة الدلالة على أن تلك العين كانت تبصر قبيل الحادث ثم فقدت معظم ابصارها بسبب الإصابة التي أحدثتها بها الطاعن ، فإن الجدل حول معرفة مدى قوة ابصار العين قبل الإصابة لا يكون أركان الجريمة .

(جلسة ١٩٥٣/١٠/١٢ طعن رقم ١٠٤١ سنة ٢٣ ق الربع قرن ص ٨١٥)

- تأديب مدرسة بالتعليم الابتدائي لتلميذها بالضرب محظور طبقاً للمادة ١٨ من القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ .

تطهير جزء من آلة الاعتداء أثناء الضرب ، إصابة عين المجنى عليه بعاهة . وجوب مسامحة المدرسة بالمادة ٢٤ عقوبات مخالفة القرار المطعون

فيه لهذا النظر . وجوب تقضه وإعادة الدعوى الى مستشار الاحالة للمسير فيها على اساس ما تقدم

(مجموعة احكام النقض السنة ٢١ ص ١١٥٧)

- اذا كانت المحكمة قد أسست إدانة المتهم فى احداث عاهة على أن العاهة حدثت واستقرت وأن الجراحة التى أشار اليها الطبيب لو نجحت لا ينتظر أن تنفى قيام العاهة فكل ما يثيره هذا المتهم فى صدد مسئولية المجنى عليه عن حدوث العاهة أجزاء الجراحة لا يكون له محل .

(جلسة ١٩٥٢/٦/١ طعن رقم ١٠٦ سنة ٢٢١ ق الربع قرن ص ٨١٨)

- لتحقيق جريمة احداث العاهة المستديرة ولو لم تقدر نسبة العاهة .

(مجموعة احكام النقض السنة ٢٠ ص ٩٠٢ والسنة ٢٦ ص ٧٥١)

- ايراد الطبيب الشرعى رأيه عرض المجنى عليه على اختصاصى المسالك البولية ، قبل البت نهائياً بعدم تخلف عاهة لديه بالجهاز البولى . تعجل للقضاء فى الدعوى قبل التيقن من استقرار حالة المجنى عليه . خطأ فى القانون . اساس ذلك : المادة ٣٠٨ أ ج . اذ الحكم نهائياً عن المتهم من أجل واقعة معينة . يحصل دون محاكمته عنها مرة أخرى . المادة ٤٥٥ أ ج .

(مجموعة احكام النقض السنة ٢١ ص ٤٨٢)

- كفاية ثبوت الفقد الدائم لمنفعة العضو الذى تخلفت به العاهة ولو فقد جزئياً ، مهما كان مقدار العاهة . لتحقيق جريمة العاهة المستديرة .

اعاقه نهاية حركة بطح الساعد بما يقلل كفاءتها وقدرتها بنسبة ٢ ٪ عاهة مستديرة .

(مجموعة احكام النقض السنة ١٨ ص ١٣٠٢ والسنة ١٩ ص ٩٤٥)

- لا جدوى مما يجادل فيه الطاعن من أن الفتق الجراحى لا يعد عاهة مستديرة ، مادام أن ما انتهى اليه الحكم من ذلك انما يستند الى رأى الفنى الذى قال به الطبيب الشرعى وخلص منه الى أن اصابة المجنى عليه بهذا الفتق فى منطقة السرة يجعل أحشاء البطن أكثر تعرضاً للصدمات

البسيطة ومضاعفات الاختناق والاحساس المعوى ، وأنه حتى اذا أجريت له عملية جراحية فلا بد أن يتخلف لديه قدر من العاهة نتيجة ضعف البطن والجلد الذى من وظيفته حماية الأعضاء .

(مجموعة احكام النقض السنة ١٩ ص ٩٤٥)

- اذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بصورة مجردة أن فقد بعض صيوان الاذن تشويه لا يؤدي الى فقد وظيفتها كلا أو بعضاً وبالتالي لا يعد عاهة مستديمة ، على خلاف ماأثبتته الدليل الفنى من واقع الامر من أن هذا الفعل قد قلل من وظيفة الاذن فى تجميع وتركيز التوججات الصوتية المنبعثة من الأتربة مما يقدر بحوالى ٥ ٪ وكانت الأحكام الجنائية انما تبني على الواقع لا على الاعتبارات المجردة التى لا تصدق حتماً فى كل حال .
فإن الحكم يكون معيباً بما يوجب نقضه .

(مجموعة احكام النقض السنة ١٩ ص ٢٢)

- الزام المجنى عليه بتحمل جراحة يمكن أن تؤدي الى شفائه من العاهة التى لديه . لا يصح مادام يخشى أن تعرض العملية حياته للخطر . مجرد قابلية العاهة للشفاء بعملية جراحية لا يصح معه اعتبار الواقعة جنحة على هذا الأساس دون تعرض لرفض ولى المجنى عليه اجراء الجراحة وأثره على تكييف الواقعة . قصور .

(مجموعة احكام النقض السنة ٢٠ ص ٢٤٥ والسنة ٨ ص ١٠٩)

- متى كان الثابت أن العين كانت تبصر ثم تناقص ابصارها فان فقد ما كانت تبصره أو معظمه يعتبر فى القانون عاهة مستديمة ولو لم يتيسر تحديد قوة البصار قبل الاصابة .

(جلسة ١٩٤٩/١٢/١٣ طعن رقم ١٩٦٢ سنة ١٩ ق مجموعة الربع قرن ص ٨١٥)

- متى كان الثابت من الوقائع أن الجانى لم يعتمد الجرح وأنه أتى فعلاً لا يترتب عليه عادة حصول الجرح ، ثم نشأ عن هذا الفعل جرح بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر فلا يمكن اعتباره محدثاً لهذا الجرح عن عمد وأرادة ، وكل ما تصح نسبته اليه فى هذه الحالة هو أنه تسبب بغطئه فى احداث هذا الجرح ، ومن ثم فإذا كان الفعل المادى الصادر من التهم وهو

تقرير مرود على هذا النحو ليس من طبيعته احداث الجرح وأن الجرح انما نشأ من خطئه فلا يمكن القول بعد ذلك أن القصد الجنائي فى جريمة الجرح المحدث للعاهة متوفر لدى المتهم .

(الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٤/١٦ من ٨ ص ٤٢٨)

- يكفى أن تبين المحكمة الدليل على احداث المتهم للعاهة وعلى حدوث العاهة نتيجة لتلك الاصابة أما مدى جسامه العاهة فليس ركناً من الجريمة .

(جلسة ١٩٥٤/٥/١٢ طعن رقم ٢٢٦ سنة ٢٤ ق الربع قرن ص ٨١٨)

- لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذى يتطلبه لتكوين العاهة بل يكفى لتحقيق وجودها أن يثبت أن منفعة العضو الذى تخلفت به قد فقدت بصفة مستديرة ولو فقداً جزئياً مهما يكن مقدار هذا الفقد .

(الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/١٥ من ٧ ص ١٠٢٧ ، والسنة ٢٠ ص ٩٠٢ والسنة ٢٦ ص ٧٥١)

- متى كان الحكم قد أثبت قيام العاهة على الرغم مما ورد بالتقرير الفنى من أن حالة المجنى عليه قد تتحسن لو أجريت له عملية جراحية ودون أن يتحدث عن عرض الجراحة على المجنى عليه مع أن حالته لم تستقر بعد اجراء الجراحة أو برفض المجنى عليه اجراحها ، فان الحكم اذ دان المتهم بجناية العاهة المستديرة دون أن يبت فى هذا الأمر يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٥٧٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/٣ من ٨ ص ١٠٠٩)

- متى أطمأنت المحكمة الى أن المتهم هو محدث الاصابتين اللتين وجدتتا برأس المجنى عليه فلا ضير أن تخطئ فى تحديد أهما التى أحدثت الكسر ما دام يحصل وزرها معاً ويكون الخطأ فى ذلك مما لا يؤثر فى النتيجة التى انتهى اليها الحكم ولا يعيبه .

(الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٨ من ٧ ص ٧)

- يكفى لتوافر العاهة المستديرة - كما هى معرفة به قانوناً - أن

تكون العين سليمة قبل الاصابة . وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه حتى ولو لم يتسبب بتحديد قوة الاصابة . فإذا كان يتبين من الحكم المطعون فيه أن أثبت ما تضمنته التقرير الطبي بما مفاده أن الطاعن الأول قد أصيب بجسم صلب راض ، وأنه شفى من أصابته وتخلف لديه منها عاهة مستتية يستحيل برؤها هي ضعف قوة الابصار تلك العين بما يقدر بحوالى ١٠ ٪ مما مؤداه أن العين كانت مبصرة قبل الاصابة وأن قوة ابصارها ضعفت على أثرها - لما كان ذلك . فان ما يثيره الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٩٠٤ سنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٢/١١/٢٦ من ١٣ ص ٧٧٥)

- تنص المادة ٢٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية على انه اذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هي مبينة فى أمر الاحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنة فلها أن تحكم بعدم الاختصاص وتحيلها الى المحكمة الجزئية اما اذا لم تر ذلك الا بعد التحقيق تحكم فيها . واذن فمتى كانت الدعوى قد رفعت على المتهمين بوصف انهما مع آخر أحدا الاصابات التى نشأت عنها العاهة برأس المجنى عليه ، فأنتهت المحكمة بعد تحقيق الدعوى الى مساملة المتهمين على أساس الجنة أخذاً بالقدر المتيقن فى حقهما وهو لا يكون منظوياً على خطأ فى تطبيق القانون ويكون ما يثيره الطاعن من بطلان الحكم بصلوره من محكمة غير مختصة لنظر الدعوى فى غير محله .

(الطعن رقم ٩٩٣ سنة ٣١٢ ق جلسة ١٩٩٢/٢/١٢ من ١٣ ص ١٤٧)

- متى كان الدفاع عن المتهم باحداث انعاه قد طلب اعتبار العاهة الواقعة جنة ضرب لان الاصابة بسيطة وأزالة ستتمتر من العظم لا يعتبر عاهة وكبير الأطباء الشرعيين يمكنه تقدير هذا والجزء البسيط الذى أزيل من العظم يلاً من التسيج « اللينى » وصمم على طلب عرض الأمر على كبير الأطباء الشرعيين لاهناء الرأى . ولكن الحكم لم يجب التهم الى ما طلب ولم يناقش الأساس الذى بنى عليه طلبه ولم يبين مبلغ ما لهذا الدفاع

من أثر في تحديد مسئولية المتهم ، فانه يتعين نقض الحكم .

(الطعن رقم ٨٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٤/٢٨ من ٩ ص ٤٣٣)

- اذا كان مفاد ما أثبتته المحكمة أن عين المجنى عليه كانت ضعيفة الأبصار قبل الاصابة - مع ما بها من عتامات - وأنها فقدت هذا الابصار كلية على أثر الاصابة ، فان هذا يكفى لتوافر ركن العاهة المستديمة قانوناً ، ولو لم يتيسر تحديد قوة الابصار قبل الاصابة .

(الطعن رقم ٢١٠ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٣/٢٠ من ١٠ ص ٥٧٢)

ب - القصد الجنائي

- ان جريمة الضرب لا تتطلب توافر قصد جنائي خاص بل يكفى لتوافر القصد الجنائي فيها تعمد الضرب . ولا حاجة بالمحكمة أن تتحدث في حكمها عن هذا القصد استقلاً .

(الطعن رقم ١٢٦٠ سنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/١٢/١٣ الريح قرن ص ٨٠/٨٣٣)

- اذا كان المرح قد حصل عن عمد من المتهم فالمادة ٢٠٦ هي التي تنطبق عليه (تقابل المادة ٢٤٠ ع جديد) ، فالمرح الذي يحدثه حلاق بجفن المجنى عليه باجراته عملية ازالة الشعر غير المخصص له باجراته يكون جريمة جرح عمداً ولا ينفي القصد الجنائي وضاء المجنى عليه بأجراء العملية أو ابتغاء المتهم شفاء - فان ذلك متعلق بالهواش التي لا تأثير لها في القصد الجنائي الذي يتحقق بمجرد تعمد أحداث المرح .

(الطعن رقم ٣٣٠ سنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/١/٤ مجسدة الريح قرن ص ٧٦/٨٢٢)

(و الطعن رقم ١٢٣٧ سنة ٩ ق جلسة ١٩٢٩/٦/١٢ مجسدة الريح قرن ص ٨٢٢/)

(٧٧)

- لا تلتزم المحكمة في جريمة أحداث جرح بأن تتحدث استقلاً عن القصد الجنائي لدى المتهم بل يكفى أن يكون هذا القصد مستقلاً من وقائع الدعوى التي أوردها الحكم .

(الطعن رقم ٥٨٣ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ السنة ١٢ ص ٨٢٣)

بند [١٣.]

ثالثاً المجرع البسيط

أ - المجرع الذى يزيد علاجه عن عشرين يوماً : -

- اذا كان الثابت من التقرير الطبى الشرعى أن برأس المجنى عليه اصابته وأن الوفاة نشأت عن احدهما دون الأخرى وكان الحكم قد أقام قضاء على أساس أن كلا المتهمين ضرب المجنى عليه وأنه لم يعرف أيهما أحدث الإصابة التى نشأت عنها الوفاة فأخذها بالقدر المتيقن فى حقهما ودانتهما بجنحة الضرب العمد المطبقة على المادة ٢٤١ من قانون العقوبات وكانت العقوبة المقرضى بها تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لهذه الجريمة فان الحكم يكون سليماً ولا مخالفة فيه للقانون .

(نقض ١٩٥٦/٢/٦ رقم ١١٨٩ سنة ٢٥ ق السنة ٧ ص ١٣٦)

- متى استبعدت المحكمة اصابته العامة لعدم حصولها من المتهمين فلا يصح لها أن تسند اليهما أحداث اصابات أخرى بالمجنى عليهما وأخذها بالقدر المتيقن فى حقهما ذلك لأن القدر المتيقن الذى يصح العقاب عليه فى مثل هذه الحالة هو الذى يكون اعلان التهمة قد شمله وتكون المحاكمة قد دارت عليه .

(نقض ١٩٥٦/٦/١١ طعن ٧٠٠ سنة ٢٦ ق السنة ٧ ص ٨٧١)

- اذا طبقت المحكمة فى حق المتهم المادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات فلا يكون قد شاب أسباب حكمها القصور ان هى لم تذكر مدة عجز المجنى عليه من أعماله الشخصية مادامت قد أوردت فى حكمها ما اشتمل عليه التقرير الطبى الشرعى من بيان لنوع الإصابة وموضعها وجسامتها وكونها نافذة ومادام التقرير الطبى نفسه الذى أشار اليه الحكم وأورده فى مضمونه ما يبين منه أن الإصابة أعجزت المجنى عن أعماله مدة تزيد على عشرين يوماً .

(الطعن رقم ٨١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥١/١ ص ٧ ص ٦٩٦)

- شرط تطبيق المادة ٢٤١ من قانون العقوبات ان يكون المرض أو

العجز عن الأشغال الشخصية الذي نشأت عن الضرب أو المرح قد زاد على عشرين يوماً وأنه وأن كانت المحكمة ليست ملزمة عند تطبيق المادة ٢٤٢ من القانون المشار إليه أن تبين أثر الإصابة أو درجة جسامتها على اعتبار أنه يكفى لتطبيق أحكام المادة أن يثبت حصول ضرب ولو لم يتخلف عنه أثر أصلاً إلا أنه يجب عليها فى مجال تطبيق المادة ٢٤١ سالفه البيان أن تبين أثر الإصابة التى أحدثها الطاعن بالمجنى عليه على جسمه من مرض أو عجز عن أشغاله الشخصية والا فإن حكمها يكون معيباً بالقصور .

(تفض . ١٩٦٧/١/٣ طعن رقم ١٨٥٣ لسنة ٣٦ ق السنة ١٨ ص ١١٤ . والسنة ٢٦ ص ٣٠٤)

- ان جريمة أحداث الجروح عمداً لا يتطلب غير القصد الجنائى العام ، وهو يتوفر كلما ارتكب الجانى الفعل عن ارادة وعن علم بأن هذا الفعل يقترب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته .

(تفض / ١٩٧٨/٣/٦ . طعن ١٠١٣ ص ٤٧ ق . السنة ٢٩ ص ٢٣٥ والسنة ١٢ ص ٨٧٣)

ب - المرح الذى يقتل علاجه عن عشرين يوماً : -

- لا شئ فى القانون يوجب على محكمة الموضوع أن تذكر فى حكمها نوع الآلة التى استعملها المتهم فى الضرب .

(جلسة ١٩٣٢/١٠/٣١ طعن رقم ٢٤٠٢ سنة ٢ ق مجموعة الربع قرن ص ٨١٣)

- يكفى لتطبيق المادة ٢٠٦ عقوبات أن يثبت حصول ضرب ولو لم يتخلف عنه آثار أصلاً .

(جلسة ١٩٣٢/١٢/١٩ طعن رقم ٢٦٥ سنة ٣ ق مجموعة الربع قرن ص ٨١٣ والسنة ٢٥ ص ٦١٢)

- ليست المحكمة عند تطبيقها المادة ٢٠٦ ع ملزمة أن تبين مواقع الاصابات ولا أثرها ولا درجة جسامتها فإذا كان التهمة المطروحة عليها هى جريمة ضرب أفضى الى موت مما يقع تحت نص المادة ٢٠٠ ع وثبت لديها ان جميع المتهمين المستند اليهم هذه التهمة ضرروا المجنى عليه ولكنها لم

تتبين من التحقيقات التي تمت في الدعوى من أن أياً من هؤلاء المتهمين هو الذي أحدث الإصابة التي سببت الوفاة حتى تصح معاقبته بموجب المادة ٢٠٠ ع « قديم » فاستبعدت تلك المادة مكتفية بمعاينة المتهمين جميعاً بمقتضى المادة ٢٠٦ ع فانه فضلاً عن أن تصرف المحكمة هذا في مصلحة المتهمين . فلا وجه لهؤلاء المتهمين في أن ينعوا على حكمها أنه لم يحدد الاصابات التي عوقب كل من الطاعنين من أجلها اذ الاعتداء بالضرب مهما كان بسيطاً ضئيلاً تاركاً أثر أو غير تارك فانه يقع تحت نص المادة ٢٠٦ ع .

(جلسة ١٩٣٢/٢/٦ طعن رقم ١٠٧٠ سنة ٣ ق مجموعة الربع قرن ص ٨١٣)

- لا يشترط في الحكم بمقتضى المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن تبين فيه درجة جسامته الاصابات التي نزلت بالمجنى عليه اذ أن مجرد الاعتداء بالضرب يقع تحت هذا النص ولو كان بسيطاً لم ينشأ عنه اى أثر واذا طبقت المحكمة هذه المادة على المتهمين باعتبار أن كلا منهم ضرب المجنى عليه فانها لا تكون ملزمة بأن تبين من منهم الذي أحدث كل اصابة مما شوهد به ، اذ يكفي أن تكون قد أثبتت أن كل واحد منهم قد وقع منه ضرب عليه .

(جلسة ١٩٤١/١٠/٢٧ طعن رقم ١٨١٨ سنة ١١ ق الربع قرن ص ٨١٤)

- ليس من الواجب في الحكم بالادانة في جريمة ضرب بسيط بالمادة ١/٢٤٢ ع أن يبين مواقع الاصابات ولا درجة جسامتها . لان الضرب مهما كان ضئيلاً ، تاركاً أثراً أو غير تارك يقع تحت نص المادة المذكورة .

(جلسة ١٩٤٤/٥/١٥ طعن رقم ٦٩٩ سنة ١٤ ق مجموعة الربع قرن ص ٨١٤)

والسنة ١٨ ص ١١٤ والسنة ٢١ ص ٩٤٦ والسنة ٢٦ ص ٣٠٤)

- لا يشترط في فعل التعدي الذي يقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث جرحاً أو ينشأ عنه مرض أو عجز ، بل يكفي أن يعد الفعل ضرباً ولو كان حاصلاً باليد مرة واحدة .

(جلسة ١٩٥١/١١/١٢ طعن رقم ١٠٦٠ سنة ٢١ ق مجموعة الربع قرن ص ٨١٣)

والسنة ١٩ ص ٤٤٤)

- إذا كانت الواقعة التي أثبتها الحكم هي أن المتهم وهو غير مريض له في مزاوله مهنة الطب خلق ضررين للمجنى عليه فسيب له بذلك وربما بالفك الايمن فهذه جريمة احداث جرح عملاً بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات لا اصابة خطأ .

(جلسة ١٩٥٢/٢/١٨ طعن رقم ١١٨٣ سنة ٢١ ق مجموعة الربع قرن ص ٨١٣)

- متى كانت جريمتا احداث الجرح البسيط ومزاوله مهنة الطب بدون ترخيص قد وقعتا بفعل واحد - هو اجراء عملية الحقن - وان تعدد أوصافه القانونية - فان ذلك يقتضى اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات وهي هنا عقوبة احداث الجرح .

(نقض ١٩٥٧/٦/٢ طعن ٤٨٤ سنة ٢٧ ق السنة ٨ ص ٧١٧)

- جريمة احداث الجروح عمداً لا تتطلب غير القصد الجنائي العام . وهو يتوفر كلما ارتكب الجاني الفعل عن ارادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بجسم المجنى أو صحته .

(الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ والسنة ١٨ ص ١٠١٢)

(والسنة ٢٢ ص ٥٣)

- التقارير الطبية وأن كانت لا تدل بذاتها على نسبة احداث الاصابات للمتهم ، الا أنها تصح كدليل مؤيد لاقوال الشهود في هذا الخصوص ، فلا يعيب الحكم استناده اليها .

(الطعن رقم ٦٢٨ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٣ ص ١٢ ص ٨٥٧)

- الخطأ في شخصية المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحتيقاً لهذا القصد فيعتبر مستوفاً عن الاصابة العمدية ولو أصاب شخصاً غير الذي تعمد ضربه لانه انما قصد الضرب وتعمد والعمد يكون باعتبار الجاني وليس باعتبار المجنى عليه .

(نقض ١٩٦٣/٦/٢٤ طعن ٦٢٨ سنة ٢٢ ق السنة ١٤ ص ٥٦٣)

- أنه وأن أبيع للزوج تأديب المرأة تأديباً خفيفاً على كل معصية

يرد فى شأنها حد مقرر إلا أنه لا يجوز له أصلاً أن يضربها ضرباً قاضياً ولو بحق ، الضرب القاضى هو الذى يؤثر فى الجسم ويغير لون الجلد .

(نفس ١٩٦٥/٦/٧ طعن ٧١٥ سنة ٢٥ السنة ١٦ ص ٥٥٢ السنة ٢٦ ص ٦٧٢)

- جواز حصول الإصابة الرضية من الضرب باليدى أو العصى .

(مجموعة أحكام النقض ١٩ ص ٤٤٤)

- آلة الاعتداء ليست من أركان جريمة الضرب .

(مجموعة أحكام النقض ٢٢ ص ٣٣٤)

- عدم جواز مؤاخذه المتهم عن واقعة ضرب غير تلك التى رفعت بها الدعوى .

(السنة ٢٢ ص ٣٣٤)

- تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائى فى جريمة أحداث جرح

عقد . غير لازم .

(مجموعة أحكام النقض ٢٢ ص ٥٣٠)

- جريمة الضرب المنصوص عليها فى المادة ٢٤٧ ع لا يلزم للادانة فيها

أن يبين الحكم صلة بين الاصابات والآلة المستعملة . علة ذلك أن الضرب فى هذه المادة لا يلزم أن ينشأ عنه جرح أو مرض أو عجز بل يكفى أن يكون ضرباً ولو باليد لمرة واحدة سواء ترك أثراً أم لم يترك .

(نقض ١٩٧٥/٦/٩ طعن ٨٧٦ سنة ٤٥ ق د لم ينشر)

- عدم لزوم تحديث الحكم إلا عن الإصابة التى رفعت بها الدعوى .

(مجموعة أحكام النقض ٢٧٢ ص ٨٩٢)

- لا يشترط للعقاب بمقتضى المادة ٢٠٧ د قديم « - المقابلة للمادة

٢٤٣ جديد - أن يكون لدى المتهمين سبق الاصرار على الضرب أو بينهم اتفاق عليه بل يكفى مجرد توافقه على ايقاع الاذى بالمجنى عليه فإذا أدانت المحكمة المتهمين الذين ضربوا المجنى عليه بالمادة المذكورة على أساس أنهم قد تواردت خواطرم على الاجرام واتجهت اتجاهاً ذاتياً نحو الجريمة فإنها

تكون قد طبقت القانون على الوجه الصحيح .

(تلغى ١٩٤٠/٦/١٧ طعن ١١٤٤ سنة ١٠ ق مجموعة الربع قرن ص ١.٨/٨٢٧
لسنة ١٦ ص ٧١٨)

- اذا كان الحكم قد أثبت وجوب التجهين جميعاً « وهم أكثر من خمسة » فى مكان الحادث واشتركهم فى التجمهر والعصبة التى توافقت على التعدى والايذاء وتعدى بعضهم بالضرب على المجنى عليه بالعصى التى كانوا يحملونها فان أركان الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات تكون قد تحققت ، وليس من الضرورى بعد ذلك أن يبين الحكم من اعتدى من المـ بالذات على المجنى عليه .

(الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/١١/٢٢ الربع قرن ص ٨٢٧ /
(١١١)

ان كل ما تتطلبه المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات هو توارد خواطر الجناة على الاعتداء واتجاه خاطر كل منهم اتجاهاً ذاتياً الى ما تنجبه اليه خواطر أهل فريته من تعمد ايقاع الأذى وفقاً لما عبرت عنه المذكرة الايضاحية لمشروع قانون العقوبات الصادر فى سنة ١٩٣٧ .
(الطعن رقم ١٧١١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٢ السنة ١٥ ص ٨٥٧)

رابعاً القصد الاحتمالى ومسئولية الفاعل والشريك :-

- ان القانون لا يشترط للعقاب على العادة أن يكون المتهم قد انتوى احدثائها ، وانما يشترط فقط ان يكون قد تعمد الضرب الذى نشأت عنه . فيحاسب عليها على أساس أنها من النتائج المحتملة لفعل الضرب الذى تعمد . ولو لم يكن قد رمى اليها .

(الطعن رقم ١٤٧٠ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/١٠/١٩ الربع قرن ص ٩٢/٨٢٥
و الطعن رقم ١٢٥٦ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٣/٥/١٧ الربع قرن ص ٩٣/٨٢٥
والطعن رقم ٦٦٣ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٠/١٠/١٥ الربع قرن ص ٩٩/٨٢٥)

- مادامت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم ضرب المجنى عليه بمطراه فى أذنه فسقط على الأرض مباشرة بسببها وتنتج عن هذا السقوط

اصطدام رأسه بالأرض فانقطع شريان به أدى إلى الضغط على المخ واصابته بالشلل مما اقتضى إجراء عملية ترينة فالتهم مسئول عن هذه النتيجة .

(الطعن رقم ١٤ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/١٤/٦ الربع قرن ص ٩٤/١٢٥)

- ان كل فعل مادی يقع على جسم الانسان عمداً يقصد الايذاء . يعد ضرباً ويعاقب عليه بالمادة ٢٤ من قانون العقوبات متى تخلفت عنه عاهة مستديعة .

فاذا كان المتهم قد دفع المجنى عليها يده فوقعت أرضاً وأصيبت بكسر في عظم الفك « تخلفت عنه عاهة مستديعة » فإنه يحق عقابه بالمادة المذكورة .

(الطعن رقم ١١٤٥ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١/٦ مجوعة الربع قرن ص ٨٢٥ / ٦٥)

خامساً مزاوله الطب والمساس بجسم المجنى عليه : -

- ان كان شخص لا يحميه قانون مهنة الطب ولا يشمل به سبب الإيذاء . يحدث جرحاً بآخر وهو عالم بأن هذا الجرح يؤلم المجرع يسأل عن الجرح العمد وما ينتج عنه من عاهة أو موت . سواء تحقق الغرض الذي قصده وهو شفاء المجنى عليه أو لم يتحقق .

(الطعن رقم ٥ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٤/١٢٤/١٨ الربع قرن ص ٧٩/٨٢٣
الطعن رقم ٣٣ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٣٧/١/٤ الربع قرن ص ٧٦/٨٢٢ والسنة ٨ ص ٧٨٦ والسنة ١١ ص ٩٠٤)

- الاصل تجريم أى مساس بجسم الانسان .
إيذاء فعل الطبيب . أساسها استعمال حق مقرر بمقتضى القانون .
مساعدة من لا يملك مزاوله مهنة الطب عما يحدثه بالغير من جروح على أساس العمد .
اعفاؤه لا يكون الا بقيام حالة الضرورة مثال فى عملية ختان بمعرفة قابلة . لا يملك مزاوله مهنة الطب .

(مجوعة احكام التنض السنة ٢٥ ص ٢٦٣)

سادساً : التضامن فى المسئولية : -

- متى كان الحكم قد أثبت توافر ظروف سبق الاصرار فى حق جميع المتهمين بالضرب الذى أحدثت به أصابات عليه أصابات نشأت عن أحداها عادة . مستنداً فى ذلك الى أسباب تتكرر مع شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها ، فانه لا يكون قد أخطأ بمسألتهم جميعاً من العادة لأنه مع قيام ظروف سبق الاصرار عند المتهمين جميعاً يكون كل منهم مسؤولاً لا عما وقع منه فحسب بل أيضاً عما يقع من باقى المتهمين معه . وإذا كان الحكم فى تلخيصه الأخير قد سها عن ذكر سبق الاصرار فلذلك لا يؤثر فى سلامته اذ هذا منه لا يعدو أن يكون خطأ مادياً لا يؤثر فى حقيقة مراده .

(جلسة ١٩٤٩/١٢/١٩ طعن رقم ١٣٦ سنة ١٩ ق الربع قرن ص ٨١٦)

- اذا كان الحكم قد أدان المتهمين فى الضرب الذى نشأت عنه عادة بالمجنى عليه وعاقب كلا منهم بالسجن دون أن يبين أن كليهما قد أحدث من الاصابات ما ساهم فى تخلف العادة وذلك مع خلوها مما يدل على سبق اصرارهما على مقارفة جريمة الضرب أو اتفاقهما على مقارفتها قبل وقوعها . ذلك يكون قصوراً منه فى البيان مستوجباً نقضه ، اذ أنه مع عدم قيام سبق الاصرار بين المتهمين أو قيام الاتفاق بينهما لا يصح أن يسأل كل منهما الا على الاعمال التى ارتكبتها .

(جلسة ١٩٥٠/١١/٢ طعن رقم ٢٠٩٣ سنة ٢٠ ق مجموعة الربع قرن ص ٨١٧)

- متى كانت المحكمة قد أثبتت فى حكمها ان المتهمين ترصروا للمجنى عليه فى الطريق وانتظروا عودته حتى اذا ما اقترب منهم انبأوا عليه ضرباً فأحدثوا به اصابات تخلف عنها عادة مستديمة فان ما تحدثت عنه المحكمة فى شأن ترصدهم له يفيد حصول الاتفاق بينهم على ضربه ويكون كل منهم مسئولاً عن العادة بوصف كونها نتيجة للضرب الذى اتفقوا عليه وأحدثوه بالمجنى عليه سواء فى ذلك ما وقع منه أو من زملائه .

(جلسة ١٩٥٢/٢/٢٥ طعن رقم ٢٢ سنة ١٩ ق الربع قرن ص ٨١٦)

- متى كان الثابت حصول اتفاق بين المتهمين على ضرب المجنى

عليه ، فان مقتضى ذلك مساطة كل منهما باعتباره فاعلاً أصلياً عن العادة التى تخلفت للمجنى عليه بوصف كونها نتيجة للضرب الذى اتفقا عليه وأحدثا بالمجنى عليه وذلك من غير حاجة الى تقصى من منهما الذى أحدث اصابة العادة .

(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٣/١٢ ص ٨ من ٢٤٥)

- مناط اعتبار الجانى فاعلاً فى جريمة الضرب المحدث للعادة ، أن يكون قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه وباشره معه . ولو لم يكن هو محدث الضربة التى نشأت عنها العادة .

(مجموعة أحكام النقض السنة ٢٤ ص . ١١٥)

سابعاً رابطة السببية :-

- اذا كان الحكم بادانة المتهم فى العادة التى حدثت بالمجنى عليه وهى فقد الطحال لم يورد للتدليل على استناد العادة اليه الا ما نقله عن التقرير الطبى عن الكشف على المجنى عليه وكان هذا التقرير وان أثبت استئصال طحال المجنى عليه وما ترتب على ذلك من العادة لم يستظهر الصلة بين تمزق الطحال الذى أدى الى استئصاله وبين الضرب الذى أثبت الحكم وقوعه فانه يكون حكماً قاصراً فى بيان رابطة السببية بين الفعل الذى أدان المتهم به وبين النتيجة التى رتب القانون العقاب على نشوئها عن ذلك الفعل .

(جلسة ١٩٥٠/٤/٣ طعن رقم ٣٤٦ سنة ٢٠ ق مجموعة الربع قرن ص ٨١٧)

- اذا كان الحكم اذ ادان المتهم على اعتبار أنه محدث العادة بالمجنى عليه ، قد خلا من بيان الصلة بين العادة وبين الاعتداء الذى قال ان المتهم أوقعه بالمجنى عليه فانه يكون حكماً قاصراً متعیناً نقضه .

(الطعن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/١٦ ص ٧ من ٥٩)

- أن المتهم فى جريمة الضرب يكون مستولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الاصابة التى أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخي

فى العلاج أو الاحمال فيه ، ما لم يثبت أنه كان متعمداً لتجسيم
المسئولية .

(الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٤ السنة ٧ ص ٨٢٥ والسنة ٨ ص
٤٤٨)

- الأصل أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة
سلوكه الاجرامى ما لم تتداخل عوامل اجنبية غير مألوفة تقطع رابطة
السببية بين فعل الجانى والنتيجة . ولما كان الحكم قد دلل بما ساقه من
أدلة سائفة على تخلف العادة المستدبة التى دين الطاعن بها نتيجة اعدائه
على المجنى عليها فان اتعى على الحكم بالبطلان لا يكون سفيهاً .

(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/١٦ ص ١٤ ص ٩٣١ والسنة ٢٥
ص ٢٦٣ و ص ٣٩٥)

- الأصل أن المتهم يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها
عن الاصابة التى أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترامى فى
العلاج أو الاحمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمداً ذلك لتجسيم
المسئولية ، الأمر الذى لم يقل به الطاعن ، كما أن مرض المجنى عليه هو
من الامور القانونية التى لا تقطع رابطة السببية بين الفعل المسند الى
المتهم والنتيجة التى انتهت اليها امر المجنى عليه بعضاً على رأسه فحدثت
به الاصابة التى اودت بحياته يورث فى حق الطاعن ارتكابه فعلاً عمدياً
ارتبط بوفاة المجنى عليه ارتباط الاصابة التى اودت بحياته .

(الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٨ ص ١٦ ص ٢١٥)

- اثبات علاقة السببية فى المواد الجنائية مسألة موضوعية يتفرد
بتقديرها قاضى الموضوع فلا يجوز فى ذلك أمام محكمة النقض مادام الحكم
قد أقام قضاءً فى هذا الشأن على أسباب تؤدى الى ما انتهى اليه

(الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٨ ص ١٦ ص ٢١٥ والسنة ١٩
ص ٥٠٧ و ١٠٢٨ والسنة ٢٣ ص ١٣٣)

- مساطة المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه
الاجرامى ما لم تتداخل عوامل اجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين

فعل الجاني والنتيجة . وكل المجنى عليه بالقدم وكلة نجم عنها تفرق بالطحال
ساعد على حدوثه وجود تضخم مرضى به تطلب اجراء عمل جراحى انتهى
بإستئصال الطحال . ويعتبر عادة مستدعاة يسأل عنها المتهم ولو وجدت الى
جانب الاصابة عوامل أخرى تعاونت بطريق مباشر أو غير مباشر .

(مجموعة أحكام النقض السنة ١٩ ص ١٠٣٨ و ٥٠٧ والسنة ٢٥ ص ١٠٣ و ٣٩٥)

- من المقرر ان المتهم يكون مسئول جنائياً عن جميع النتائج المحتمل
حصلها من الإصابة التى أحدثها . وإذا كان ذلك وكان البين من المفردات
المنظمة ان المجنى عليه يبلغ من العمر ست سنوات وقد واجهت النهاية والده
وهو وليه الشرعى بما جاء بالتقرير الطبى من ان العادة التى تخلفت بعين
إبنة المجنى عليه يمكن شفاؤها بإجراء عملية جراحية له . فرفض إجراء هذه
العلمية تخشيتة تعرض إبنة المذكور للخطر وكان لا يصح أن يقوم المجنى
عليه بتحمل عملية جراحية ما دام يخشى منها تعرض حياته للخطر فان
المحكمة اذ اعتبرت الواقعة جنحة ضرب إستناداً الى أن تلك العادة قابلة وجه
تأثير عدم رضا وليه الشرعى بإجراء هذه العملية على تكيف الواقعة فان
حكمها يكون قاصراً بما يعنيه ويوجب نقضه .

(نقض ١٩٩٩/٣/١٧ طعن ١٤ سنة ٢٩ ق السنة ٢٠ ص ٣٤٥ ، ونقض ١٣/١٣/

١٩٧٢ ص ٢٣ ص ١٣٣)

- وجوب بيان الحكم اصابات المجنى عليه وتطورها وسبب حدوثها
والآلة المحدثة لها - وما انتهت اليه هذه الاصابات من واقع الدليل الفنى .

(مجموعة أحكام النقض السنة ٢١ ص ٨٧٨)

- من المقرر أن لمحكمة الموضوع ان تجزم بما لم يجزم به الطبيب
الشرعى فى تقريره ، متى كانت وقائع الدعوى قد أثبتت ذلك عندها وأكدها
لديها . ومن ثم فإنه لا يقدر فى استدلال الحكم أن يكون الطبيب الشرعى
لم يجزم بسبب الوفاة حسبما يقول الطاعن . مادام هو لا يمارى فى أن
اصابات المجنى عليه قد انحصرت فى كسر الضلع العاشر الأيمن - الذى أثبت
الحكم فى حقه ادعائه - وفى إصابة الرأس التى لا دخل لها فى أحداث
الوفاة ، وأن الاتسكاب البللورى الذى نتج عن كسر ذلك الضلع يمكن أن

يحدث الوفاة ، وطالما أنه لا يدعى أن ثمة سبباً آخر قد كشفت الوقائع عن أنه هو الذى أودى بحياة المجنى عليه .

(تنقض ١٩٧٨/١٠/١٩ طعن ٧٦١ س ٤٨ ق السنة ٢٩ ص ٧٠٦)

ثامناً الخطأ فى شخص المجنى عليه : -

- متى كان الجانى قد ارتكب فعل الضرب متعمداً ايذاء شخص معين فهو مسئول عن الضرب العمد سواء أصاب من انتواه أم أصاب غيره ، فان الخطأ الحاصل فى شخص المجنى عليه لا قيمة له فى توافر أركان الجريمة .

(الطعن رقم ١٢٦ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/١٢/١٣ الربع قرن ص ٧٥/٨٢٢ والطعن ٣٧٢ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٣٨/١٢/١٢ الربع قرن ص ٧٢/٨٢٢ والطعن رقم ١٦٠١ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٠/١٠/٢٨ الربع قرن ص ٧٣/٨٢٢ والطعن رقم ٢٤٣ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/٢/١٨ الربع قرن ص ٧٤/٨٢٢)

- متى كان الثابت أن المتهم تمعد اصابة شخص فضربه بالعصا فأصابت العصا عين آخر واقفدها الابصار ، فان ركن العمد يكون متوافراً فى هذه الصورة ذلك ان الخطأ فى شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الجنائى الذى ارتكبه تحقيقاً لهذا القصد .

(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٣/٢٥ س ٨ ص ٢٨٤ والسنة ٢١ ص

(١١٥٧

ض ض

بند [١٣١]

- التعويض المنصوص عليه في المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤
طبيعته تكميلية تنطوي على عنصر التعويض . علم جواز الحكم به الا من
محكمة جنائية ومن تلقاء نفسها دون توقف على تحقق وقوع ضرر
(الطعن رقم ٦٥٥٥ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٣/١٥)

- تزوير المحررات الصادرة من احدى الجهات المبيته في المادة ٢١٤
مكررا عقوبات المضافة بالقانون ١٢ لسنة ١٩٦٢ . يعتبر تزويراً في
محررات عرفية . وان كانت عقوبة السجن .
(الطعن رقم ٦٤١٣ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)

- اثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه . تضمنه بذاته
الاحاطة بأركان المسؤولية المدنية . مؤدى ذلك ؟ التعويض المؤقت . نواة
التعويض الكامل .

(الطعن رقم ٦٥٤٩ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨)

(ط)
طلب^(١)

بند (١٣٢)

- إباحة عمل الطبيب . شرطها مطابقة ما يجريه للأصول العلمية
المقررة . التفريط في إثبات هذه الأصول أو مخالفتها يوجب المستزلة الجنائية
والمدنية متى توافر الضرر . أيا كانت درجة جسامه الخطأ .
(المعلن رقم ٢١٥٢ لسنة ٥٣ في جلسة ١٩٨٤/١/١١)

(١) تراجع فعل رخصة خطأ .

(٥٥)

ظروف مخففة

بند (١٣٢)

- العبرة فى أعمال المادة ١٧ عقوبات بالواقعة الجنائية ذاتها .
لابوصفها القانونى . إدانة المتهم بجناية تمتدى على موظفين عموميين
ومما قبلته بالمعقبة المقررة لجنحة التعدى بالضرب بأداة بعد أعمال المادة ١٧
عقوبات . انتفاء مصلحته فى المجادلة فى تحقق أركان الجريمة التى دهن
بها .

(الطعن رقم ٦٤٧٦ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩)

- التزام المحكمة الحد الأدنى لعقوبة جنائية الشروع فى قتل المرفوع بها
الدعوى ابتداء رغم استعمالها المادة ١٧ من قانون العقوبات لايعتبر عقوبة
مبررة لتهمة إحرار سلاح نارى وطلقات مما تستعمل فى السلاح .
(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١١/١١)

ظروف مشددة

بند (١٣٤)

- إثبات المحكمة ان الطاعن أقترف جريمته مع آخرين حالة كون أحدهم
يحمل سلاحاً ما . كاف فى بيان تواثر طرف حمل السلاح وتعدد الجناة .
حمل السلاح فى السرقة مثل طرف الاكراه . ظروف سادية عينية متصلة
بالفعل الاجرامى . يسرى حكمهما على كل من أسهم فى الجريمة الفاعل أو
الشريك ولو لم يعلم بهذين الطرفين ، ولو كان وقوعهما من بعضهم دون
الباقين .

- ظرف التعمد المتصوص عليه فى المادة ٣١٦ عقوبات . تحققه طالما
وقعت الجريمة من شخصين فأكثر .

(الطعن رقم ٥٨٠١ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨)

- عقوبة المادة ٢/٢٣٤ عقوبات ، يكفى تطبيقها ثبوت استقلال الجريمة المقررة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما .
- المصاحبة الزمنية . أن تكون الجنايتان قد أرتكبتا فى وقت واحد . أو فترة قصيرة من الزمن . تقدير ذلك . يستقل به قاضى الموضوع .
- توقيع العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٢/٢٣٤ عقوبات .

(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/٦/١٤)

(ع) عقوبة

بند (١٣٥) (أ) تطبيق العقوبة :

- الحبس مع الشغل أشد من الحبس البسيط دون اعتبار للمدة المحكوم بها . إستبدال الحكم المطعون فيه عقوبة الحبس مع الشغل بعقوبة الحبس البسيط بالرغم من أن الطاعن هو المستأنف وحده ، خطأ فى القانون ، تصححه محكمة النقض .

(الطعن رقم ٥٥٦٦ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/١/١٨)

- توقيع العقوبة فى حدود النص المطبق من إطلاقات قاضى الموضوع .

(الطعن رقم ٢٥٢٤ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/١/١٩)

- تحميل المادة ١٥ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ صاحب المحل مسئولية كل ما يقع فيه من مخالفات . إثبات عدم تمكنه من منع وقوع المخالفة بسبب الغياب أو استحالة المراقبة . وجوب إقتصار العقوبة فى هذه الحالة على الغرامة دون الحبس . مخالفة ذلك خطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٥٩٤٥ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢)

- عقوبة الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ « الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة ، وغرامة من ٣٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ جنيه » .

لايجوز طبقا للمادة ٣٦ من القانون المذكور عند أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات النزول بالعقوبة المقررة إلا إلى العقوبة التالية لها مباشرة . مخالفة ذلك ، خطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٦٠١٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٦)

- العقوبة المقررة لجريمة إحراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو

التعاطى أو الاستعمال الشخصى ، السجن والغرامة من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه .

تطبيق المادة ١٧ عقوبات : إباحته النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس التى لا يجوز أن تنص عن ستة أشهر . المادة ٣٧ ق ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

معاملة المتهم طبقا للمادة ١٧ عقوبات . وجوب ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد بها .

(الطعن رقم ٨٠٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)

- الغرامة المنصوص عليها فى المادة ١٨ عقوبات . طبيعتها : الغرامات النسبية التى أشارت إليها المادة ٤٤ عقوبات ، تضامن المتهمين فى الالتزام بها . فاعلين كانوا أو شركاء . مالم ينص الحكم على خلاف ذلك .

(الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/٦/١٤)

- عقوبة المادة ٢/٢٣٤ عقوبات . يكفى لتطبيقها ثبوت استقلال الجريمة المتفرقة عن جريمة القتل وتقيزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما .
- المصاحبة الزمنية . أن تكون الجنايتان قد أرتكبتا فى وقت واحد .
أو فترة قصيرة من الزمن . تقدير ذلك . يستقل به قاضى الموضوع .
- توقيع العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٢/٢٣٤ عقوبات .

(الطعن رقم ٣٠٦٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/٦/١٤)

- معاقبة المتهم بالسجن مدة ثلاث سنوات وعزله من وظيفته مدة مساوية لمدة السجن على خلاف ما تقرره المادة ١١٨ عقوبات - إذا أن توقيت عقوبة العزل لا يكون إلا فى حالة الحكم بعقوبة الحبس - خطأ فى تطبيق القانون . يوجب التصحيح .

(الطعن رقم ٣٠٦١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/٤)

- عدم جواز الحكم على الطاعن بعقوبة أشد من تلك المقضى بها عليه فى الحكم المطعون فيه ، متى كان هو وحده الطاعن .

(الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/١٣)

(ب) العقوبة التكميلية :

- التعريض المنصوص عليه فى المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ طبيعته : عقوبة تكميلية . تتطوى على عنصر التعريض . علم جواز الحكم به الا من محكمة جنائية . ومن تلقاء نفسها دون توقف على تحقق وقوع ضرر .

(الطعن رقم ٦٥٥٥ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٣/١٥)

- التعريضات المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم محصول رسم الانتاج والاستهلاك . حقيقتها . وقوع الضرر . توقيعها من محكمة جنائية . فحسب .
- قضاء المحكمة الجنائية بالتعريض . لا يتوقف على تدخل مصلحة الجمارك فى الدعوى .

- التزام المحكمة فى التعريضات بالقدر المحدد فى القانون .

(الطعن رقم ٣.٧١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٤)

- عقوبة المصادرة المنصوص عليها فى المادة ٢/٣ عقوبات . عقوبة تكميلية . إدانة المتهم عن جريمة عرض لبن مغشوش . وجوب القضاء بمصادرته عملاً بالمادة ٢/٣ عقوبات مجانية الحكم مخالفة هذا النظر . خطأ فى تطبيق القانون يوجب النقض والتصحيح .
إغفال الحكم القضاء بنشر الحكم فى جريدتين يوميتين واستمعى الانتشار وهى عقوبة تكميلية وجبرية يقضى بها فى جميع الاحوال عملاً بالمادة الثالثة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل . خطأ يوجب النقض والتصحيح .

(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٣)

- المتهم لا يبخار بناء على الطعن المرفوع منه وحده . توقيت عقوبة المزل على خلاف ما تقضى به المادة ١١٨ عقوبات وسكوت النيابة عن الطعن فى الحكم ليس لمحكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ .

(الطعن رقم ٣.٦١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/٤)

- عقوبة الشهر والغلق وجوبية فى قانون مخالفة التسعيرة .
الحكم منها وجوب تصحيحه بإضافتهما .

(الطعن رقم ٢٣٤٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/١٩)

(ج) عقوبة الجرائم المرتبطة : (١١)

- مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات بشأن الارتباط .
- تقدير قيلم الارتباط . موضوعى . متى كان ما حصله الحكم يتفق
قانونا مع ما انتهى إليه .

- مثال . فى جريمة حيازة أسلحة وذخائر دون ترخيص وحيازة
مفرقات دون ترخيص .

- وجوب إعتبار الجرائم المرتبطة إرتباطاً لا يقبل التجزئة جريمة واحدة
والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها . المادة ٢/٣٢ عقوبات .

- تحريك الدعوى الجنائية عن الجريمة الأخف وحدها المرتبطة بجريمة أشد
وصدور حكم بات فيها . يوجب معاودة تحريكها عن الجريمة الأشد .

- وجوب ألا يضار لمتهم من إجراء غير صحيح لادخل له فيه . أثر
ذلك فى تطبيق المحكمة الثانية لعقوبة الجريمة الأشد ؟

(الطعن رقم ٦٨٢٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٣/١٨)

(د) العقوبة المبررة :

- عدم جدوى النعمى على المحكمة عدم إنزالها الوصف الصحيح على
واقعة الدعوى مادامت العقوبة المقررة للوصف الذى عاقبت المتهم به هى ذات
العقوبة المقررة للوصف المطلوب معاقبته طبقاً له .

(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/١/١٧)

- المبرة فى أعمال المادة ١٧ عقوبات بالواقعة الجنائية ذاتها . لا
بوصفها القانونى . إدانة المتهم بجناية تعدى على موظفين عموميين
ومعاقبته بالعقوبة المقررة لمنحة التعدى بالضرب بأداة بعد أعمال المادة ١٧
عقوبات انتفاء مصلحته فى المبادلة فى تحقق أركان الجريمة التى دين بها .

(الطعن رقم ٦٤٢٦ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩)

(١) مراجع إرتباط .

- النعمى بعدم توافر ظرف الاقتران . لاجدى منه . مادامت العقوبة
التنى نص عليها الحكم تدخل فى الحدود المقررة لجريمة القتل العمد مع سبق
الاصرار والترصد محل الاتهام مجردة عن الظرف المشار اليه .

(الطعن رقم ٢٩٨٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٥)

- لا مصلحة للطاعن فى النعمى على الحكم بالقصاص فى الاستدلال أو
القصور فى استظهار نية القتل مادامت العقوبة المقررة لها مبررة فى القانون
حتى مع عدم توافر هذا القصد .

(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١٠/١٥)

- التزام المحكمة الحد الأدنى لعقوبة جنابة الشروع فى قتل المرفوع بها
الدعوى ابتداء رغم استعمالها المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يعتبر عقوبة
مبررة لتهمة إحراز سلاح تارى وطلقات مما تستعمل فى السلاح . أساس
ذلك ؟

(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١١/١١)

(هـ) وقف تنفيذ العقوبة :

- عدم جواز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنحة لجريمة من جرائم
القانون ١٨٢ لسنة ٦٠ على من سبق الحكم عليه فى إحدى جرائم هذا
القانون . المادة ٤٦ من القانون المذكور .

(الطعن رقم ٦٨٣٥ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٣/١٥)

- الأمر بوقف تنفيذ العقوبة المقررة لها هو كتقدير نوعها ومقدارها
يخضع لتقدير قاضى الموضوع .

(الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/٦/١٤)

- وقف تنفيذ العقوبات فى الجرائم التمييزية . غير جائز سواء كانت
هذه الجرائم مؤتممة طبقاً للقانون أو لقرار وزير التمييز . أساس ذلك . المادة
٥٦ من القانون من القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل .
وقف التنفيذ ليس عقوبة . هو قيد لها .

(الطعن رقم ٣٢٦٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١١/٢٥)

علامة تجارية

بند (١٣٦)

- العلامة التجارية . تعريفها . ملكيتها . إجراءات تسجيلها العقوبة المقررة لمقاروف جريمة تزويرها ؟ . المواد ١ ، ٣ ، ٣٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل .

- تسجيل العلامة هو مناطق الحماية التى أسبقها القانون على ملكيتها الأدبية .

- المراد بالتقليد : المحاكاة التى تدعو إلى تدعو تضليل الجمهور . لما بين العلامتين الصحيحة والمقلدة من أوجه التشابه .

(الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٤/١٩)

عقود

بند (١٣٧)

- خلو الأوراق المروضة على محكمة الموضوع من صحيفة الحالة الجنائية ومن الدليل على توافر الظروف المشددة فى حق المتهم .

- الورقة الصادرة من مكتب مكافحة المخدرات . عدم قيامها مقام صحيفة الحالة الجنائية .

(الطعن رقم ٢٣٨٥ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/١/١٥)

(غ) غرفة المشورة

بند (١٣٨)

مناط طعن النائب العام والمدعى به الحقوق المدنية في
القرار الصادر من محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة
المشورة . المادة ٢١٢ أ. ج

(الطعن رقم ٦١.١ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)

غش

بند (١٣٩)

- عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٢/٣ عقوبات . عقوبة
تكميلية . إدانة المتهمه عن جريمة عرض لبن مقشوش . وجوب القضاء
بمصادره صلا بالمادة ٢/٣ عقوبات . مجانية الحكم هذا النظر . خطأ في
تطبيق القانون . يوجب النقض والتصحيح .

- إغفال الحكم القضاء بنشر الحكم في جريدتين يوميتين وأسمتى
الانتشار وهي عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها في جميع الأحوال عملا
بالمادة الثالثة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل . خطأ يوجب النقض
والتصحيح .

(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٣)

- إثبات الحكم عجز المتهم عن إثبات مصدر اللحوم المضبوطة كفايته
تدليلا على غشه . البحث من بعد في إمكانية تحليل جزء من اللحوم
بالمعامل . عدم جدواه . أساس ذلك . العلم بالغش . إفتراض في حق
المشتغلين بالتجارة .

(الطعن رقم ٢٢٧٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧)

(ف)

فاعل أصلي^(١)

بنـد (١٤.)

- متى يعتبر الجاني فاعلاً أصلياً في جريمة الضرب المفضى إلى الموت؟
- مثال في أخذ المتهم بالقدر المتيقن في جريمة الضرب المفضى إلى موت .

(الطعن رقم ١١٧٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٣/١)

- إثبات الحكم في حق الطاعن مساهمته بتصيب في الأفعال المادية المكونة للجريمة ومنها حملة مدية وتواجده مع آخرين على مسرحها . كفايته لاعتبارهم جميعاً فاعلين أصليين .

(الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧)

- المساهمة بفعل من الأفعال المكونة للجريمة . كفايته لاعتبار الشخص فاعلاً أصلياً .

(١) يراجع لشركائه وقتل عمد وقتل وإصابة خطأ .

(ق)
قانون^(١)

قبض

مقدم (١٤١)

- الانتقادات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق يضر
العائلة .

التلبس . حالة تلازم الجريمة .

تلقى مأمور الضبط القضائي نياً الجريمة عن الغير ، لا يكفي لقيام حالة
التلبس .

مجرد دخول امرأة معروفة للشرطة . إحدى الشقق لا ينفي بذاته عن
ادراك الضابط بطريقة يقينية ما ترتكبه . التعرض لها . قبض صريح ليس
له ما يبرره . المادة ٣٤ إجراءات بعد تعديلها لا تجيز القبض على المتهم إلا
في أحوال التلبس . مثال لتسبب معيب في إطراح دفع بيطان إجراءات
القبض .

(الطعن رقم ١٢.٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١.٨)

- الاستدعاء الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي . إبان جمع
الاستدلالات ولا يتضمن تعرضاً مادياً . ليس قبضاً .

(الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١.١٤)

- إجازة القبض على المتهم في أحوال التلبس بالجنايات والجناح المعاقب
عليها بالمحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر أو الأمر بضبطه واحتضاره إن كان
غائباً متى وجدت دلائل كافية على اتهامه . المادتان ٣٤، ٣٥ من
قانون الاجراءات المعلنين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بضمان حريات
المواطنين .

(١) راجع تفسير القانون صفحة (٦٦) .

متى جاز قانوننا القبض على المتهم جاز للمأمور الضبط تفتيشه . المادة ٤٦
إجراءات .

(الظمن رقم ١٠١١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

القتل العمد

بند (١٤٢)

الاعتداء على النفس

- لايتطلب القانون سوى ارتكاب فعل على المجنى عليه يؤدي
بطبيعته الى وفاته بنية قتله سواء أكانت الوفاة حصلت من جرح وقع فى
مقتل أم من جرح وقع فى غير مقتل مادامت الوفاة نتيجة مباشرة للجريمة .
(نقض ١٩٣٤/٢/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢٢١ ص ٢٩٢)

- ان تعجز شخص عن الحركة بضربه ضرباً مبرحاً وتركه فى مكان
متنزل محروما من وسائل الحياة يعتبر قتلا متى اقترن ذلك بنية القتل
وكانت الوفاة نتيجة مباشرة لتلك الانفعال .

(الظمن رقم ٢١٠٥ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/١٢/٢٨ مجموعة الربع قرن ص ٩٥ .

بند ١)

- مادام الحكم قد أثبت على المتهم أنه أطلق العيارات النارية على
المجنى عليه بمقصد قتله وانه أصابه فعلا ولكن العيارات لم تقتله لأنه
أخطأ فى تقدير المسافة بينه وبين المجنى عليه الذى أنتوى قتله ، بحيث
أن قوة المقذوفات التى أطلقها ضعفت بسبب طول المسافة فلم تحدث إصابة
قاتلة فان ذلك لايفيد أن الجريمة مستحيلة بل هو يفيد أنها جريمة شروع فى
قتل خاب لسبب خارج عن ارادة الجانى . لأنه لو لم يخطئ فى تقدير
المسافة لما كان هناك ما يعول دونه وقوع جريمة القتل التى قصدتها وليس هذا
شأن الجريمة المستحيلة التى تتميز عن الشروع المعاقب عليه بأن ما يقصد
الفاعل الى تحقيقه لايمكن أن يتم مادياً بسبب عدم صلاحية الوسيلة التى
استخدمها بالمرة أو بسبب انعدام الهدف الذى قصد أن يصيبه بفعله .

(الظمن رقم ١٨٤٧ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/٦/٢٧ مجموعة الربع قرن ص ٩٥١

بند ٤)

- إذا كان السلاح صالحاً بطبيعته لاجداث النتيجة التى قصدها المتهم من استعماله ، وهى قتل المجنى عليه ، فان عدم تحقق هذا القصد - إذا كان لأسباب خارجة عن إرادة المتهم - لا يكون الفعل به جريمة مستحيلة بل هى جريمة خائية . فإطلاق الرصاص على سيارة بقصد قتل من فيها . وعدم قيام هذه الجريمة بسبب أن السيارة كانت مسرعة فى سيرها ومغلقة نوافذها ، هو شروع فى قتل حسب نص المادة ٤٥ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٦٨٥ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٣٩/١٢/٢٥ مجموعة الربع قرن ص ٩٥١
بند ٥)

- إذا كان الحكم قد بين ثبوت واقعة القتل ثبوتاً كافياً كما بين الظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهمين ، كما استخلص أن المتهمين استعمالوا فى الجريمة بقصد القتل - النفس والحجارة وهى وسائل على الصورة التى أوردتها الحكم - تحدث الموت - بل وتحقق القتل بها فعلاً - يقدح فى هذا الثبوت عدم العثور على جثتى المجنى عليهما أو عدم ضبط الوسائل التى استعملت فى الحادث .

(الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/٣٠ السنة ١١ ص ٥٢١)

- لا تعتبر الجريمة فى عداد المستحيلة الا إذا لم يكن فى الامكان تحقيقها مطلقاً كان تكون الوسيلة التى استخدمت فى ارتكابها غير صالحة البتة لذلك .

أما إذا كانت الوسيلة صالحة بطبيعتها ولكن لم تتحقق بسبب ظرف آخر خارج عن إرادة الجانى ، فلا يصح القول بالاستحالة . فإذا كان الثابت أن الطاعن الأول أطلق النار على المجنى عليه من بندقية خرطوش عيار ١٦ قاصداً من ذلك قتله فأصاب أذنه اليسرى ، ودل التقرير الطبى الشرعى أنه أصيب بجرح سطحي بأعلى صيوان الأذن اليسرى يحدث من عيار نارى أطلق من مثل أى من البندقيتين الخرطوش المضبوطتين عيار ١٦ وعيار ١٢ وأن كلا من البندقيتين صالحة للاستعمال وأطلقت فى وقت يتفق وتاريخ الحادث فهنا يكفى لتحقيق جريمة الشروع فى القتل . أما كون

المجنى عليه لم يصب الا برشة واحدة فلا يفيد استحالة ارتكاب الجريمة بها
لأنه ظرف خارج عن ارادة الجاني قد يحول دون اتمامها .

(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٢١ السنة ٢١ ص ٧٦)

- ان سكب الزوج بترولاً على زوجته أثناء نومها ثم أشعل النار فيها
قاصداً بذلك قتلها ظناً منه بوجود علاقة أئمة بينها وبين أخيه . انتهاء
فعله الى وفاتها . تتحقق به جريمة القتل عمداً مع سبق الاصرار .

(الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٠/١٠ السنة ٢٨ ص ٨٤٥)

بند (١٤٣) القصد الجنائي

- استخلاص المحكمة نية القتل من ظروف الدعوى وملابساتها ومن
حداثة من المجنى عليه ومرضه وهزاله ومن ضربه بشدة وعنف بهذاء خشبي
(قيقاب) ضربات متوالية في مواقع قاتلة من جسمه الضئيل واستمرار
المتهم في الضرب الى أن حضرت الشاهدة وانتزعت المجنى عليه منها .
هو استخلاص سائق سليم يكفي في اثبات توافر نية القتل

(الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٧ السنة ٨ ص ٤٨٣)

- متى كان الحكم قد أثبت في حديثه عن نية القتل أن المتهم
استعمل أداة قاتلة وجهها الى مقتل من المجنى عليه هو منطقة القلب
بالذات وطعنه بها طعنة شديدة قاسية نفذت الى القلب فأحدثت الوفاة ، فان
ما ذكره الحكم من ذلك تتوفر به نية القتل ويستقيم به التدليل على
قيامها يستوي بعد ذلك أن يخطئ في بيان الباعث أو يصيب .

(الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٩ السنة ٨ ص ٨٢٨)

- ان استعمال المتهم سلاحاً نارياً ورغبته في استعادة زوجته بالقوة لا
يلزم عنه حتماً ان المتهم عند اطلاق النار كان قاصداً قتل المجنى عليه لا
مجرد اصابته .

(الطعن رقم ١١٩٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١١/٢٥ السنة ٨ ص ٩٢٦)

- ان مجرد استعمال سلاح ناري والحاق اصابات متعددة بمواضع خطيرة

من جسم المجنى عليه لا يفيد حتماً أن المتهم قصد ازهاق روحه ولا يكفى الاستدلال بهذه الصورة فى اثبات قيام هذا القصد .

(الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١/٢١ السنة ٩ ص ٧٩ و الطعن رقم ١١٧٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/١٧ السنة ٩ ص ٩٣ والسنة ١٣ ص ٣٥ والسنة ٢١ ص ١٠٠٩ والسنة ٢٨ ص ٨٧)

- لا تعارض بين انتفاء سبق الاصرار وبين انتواء التهسين فجأة الاعتداء على المجنى عليه واتفاقهم على ذلك فى اللحظة ذاتها .
(الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٢٧ السنة ٩ ص ٥٨٥)

- جرائم القتل والشروع فيه تتميز قانوناً بنية خاصة هى إنتواء القتل وازهاق الروح ، وهذه تختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم المعمدية ، ومن الواجب أن يعنى الحكم الصادر بالادانة فى جرائم القتل والشروع فيه عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى تدل عليه وتكشف عنه .

(الطعن رقم ١١٧٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/١٧ السنة ٩ ص ٩٣ والسنة ١٣ ص ١٦ والسنة ١٥ ص ٦٧٥ والسنة ١٦ ص ١٦ وص ٢٠٦ والسنة ٢٠ ص ٨٠٥٩ وص ١١٠٢ والسنة ٢٣ ص ٤٨٧ والسنة ٢٤ ص ٣٨٨ و ١١٧٢ و ١٢٩٢)

- أن صعود المتهم بالسيارة على أقرض الطريق ومداومة المجنى عليه ومعاودة ذلك ، لا يبنى عن توافر قصد ازهاق الروح .
(السنة ٢٩ ص ٥٩٨)

- قول بعض شهود الاثبات أنهم لا يعرفون قصد المتهم من اطلاق النار على المجنى عليها ، وقول البعض الآخر أنه لم يكن يقصد قتلاً ، لا يفيد حرية المحكمة فى استخلاص قصد القتل من كافة ظروف الدعوى وملابساتها .

(الطعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٦ السنة ١٢ ص ٨٧)

- متى كان الحكم قد تحدث عن نية القتل واستظهرها من ظروف الواقعة وتعتمد المتهم أحداث اصابة قاتلة بالمجنى عليه بقصد ازهاق روحه ،

فانه لا يهم بعد ذلك نوع الآلة المستعملة مطواة كانت أو مذية مادامت هذه الآلة تحدث القتل .

(الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١/٩ السنة ١٢ ص ٧٨ . والطعن رقم ٧٥ . لسنة ٧ ق ج ١٩٣٧/٢/٨ مجموعة الربع قرن ص ٩٥٣ بند ٢٦)

- ما ذكره الحكم من أن « نية القتل ثابتة في حق المتهمين من الحقد الذي ملأ قلوبهم ومن استعمال أسلحة نارية قاتلة » لا يوفر وحده الدليل على ثبوتها . ولو كان المقتول قد أطلق عن قصد . ذلك أنه لا يبين مما أورده الحكم أن المتهمين تعمدا تصريب الأعبرة النارية الى مقاتل من المجنى عليها . ولا يغير من الموقف ما عقيت به المحكمة من « أن المتهم الأخير قد أطلق النار على المجنى عليه الثاني بقصد ازهاق روحه » ذلك بأن ازهاق الروح هي النتيجة التي يضررها الجاني ويتعين على القاضى أن يستظهرها بإيراد الأدلة والمظاهر التي تدل عليها وتكشف عنها .

(الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٩ السنة ١٣ ص ٣٥)

- من المقرر أنه متى أثبت الحكم توافر نية القتل في حق الفاعل . فإن ذلك يغيد حتماً توافرها في حق أدانة من معه بالاشتراك في القتل مع علمه بذلك .

(الطعن رقم ٢٨٣٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٥/١٤ السنة ١٤ ص ٤١٩ و الطعن رقم ٢٣٩٥ لسنة ١٨ ق ج ١٩٤٩/٢/٢٥ مجموعة الربع قرن ص ٩٥٣ بند ٢٨)

- قصد القتل أمر حقي لا يدرك بالحنس الظاهر انما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى المطروحة أمام المحكمة موكل للقاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

(الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١١ السنة ١٥ ص ٣٦٦ والسنة ١٧ ص ٩٤ والسنة ٩ ص ٧٥ . والسنة ٢٢ ص ٧٦٧ . والسنة ٢٤ ص ٣٧٣ و ٥٨٦ والسنة ٢٥ ص ٣٩٠ و ٤٠٣ و ٨٥٥ والسنة ٢٦ ص ١٤٠ و ٥١٣ والسنة ٢٧ ص ٩٥٠ والسنة ٢٨ ص ٨٢٥ و ٩٤٣ و ٩٩٣)

استخلاص نية القتل من الأمور الموضوعية التي يستظهرها القاضى
فى حدود سلطته التقديرية . باعتبارها أمراً داخلياً متعلقاً بالارادة
يرجع تقدير توافره الى سلطة قاضى الموضوع وحريره فى تقدير الوقائع .

(الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦٥/٦/٧ السنة ١٦ ص ٥٥٦ والسنة ١٩
ص ٢٧٦ و ٣٨٣ و ٤٢٤ و ٧٥٠ والسنة ٢٠ ص ١٤٥ والسنة ٢٢ ص ٧٦٧ والسنة
٢٣ ص ٦٧٢ و ١٢١٦ والسنة ٢٦ ص ٥٦ و ٤٩٣ و ٥١٣ والسنة ٢٧ ص ١٩٠٥)

- القصد الجنائى أمر باطنى يضره الجانى وتدل عليه بطريق مباشر أو
غير مباشر الأعمال المادية المحسوسة التى تصدر عنه . والعبرة فى ذلك بما
يستظهره الحكم من الوقائع التى تشهد بقيامه . ونية التدخل فى اقتراف
الجرمة (جريمة القتل) تحقيقاً للقصد المشترك للمتهمين ، قد تستفاد من
نوع الصلة بينهم والمعية بينهم فى الزمان والمكان وصدورهم عن باعث واحد
والتجاهل جميعاً وجهة واحدة فى تنفيذها بالإضافة الى رحلة الحق المعتدى
عليه .

(الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤ السنة ١٩ ص ٧٥٠
والطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٢ السنة ٢٥ ص ٧٩٨
والطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٣/١٣ السنة ٢٩ ص ٢٧٥
والطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٦/١٢ « لم ينشر »)

- متى كان الحكم قد دلل على توافر نية القتل بالأخذ بالنار وتعدد
الاصابات وتعمدها فى المقاتل وباستعمال آلات حادة وراصة تحدث القتل ،
وأن الجناة لم يتركوا فريستهم الا بعد أن صار جثة هامة فهذا حسب
للتدليل على قيام نية القتل كما هى معرقه به فى القانون .

(الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٤ السنة ١٩ ص ٧٥٠)

- ليس فى سبق استعمال الحبل مشجباً للثياب ما ينفى قيام النية
على اعداده للقتل .

(الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ السنة ٢٠ ص ٧٤٣)

- متى كان الثابت من الحكم أن المجنى عليه أصيب من العيار النارى
أثناء المشاجرة فى فخذ الأيسر . وهذا الجزء من الجسم ليس من المقاتل

وكان إطلاق العيار الناري صوب المجنى عليه ومن مسافة قريبة لا يفيد
حسباً أن الجاني اتقوى ازهاق روحه وهو ما لم يدلل عليه الحكم ، فانه يكون
قاصر البيان .

(الطعن رقم ١١.٩ لسنة ٤.٧ ق جلسة ١٠/٢٦/١٩٧٠ السنة ٢١ ص ١٠.٩)

- أن حالات الاثارة والاستفزاز أو الغضب لا تنفي نية القتل ، كما
أنه لا تتناقض بين قيام هذه النية لدى الجاني وكونه قد ارتكب فعلة تحت
تأثيرها أى من هذه الحالات وإن عدت أعتاراً قضائية مخففة يرجع الأمر فى
تقديرها الى محكمة الموضوع بغير معقب عليها من محكمة النقض .

(الطعن رقم ٤.١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٣/٥/١٩٧٣ السنة ٢٤ ص ٦٣١)

- لما كان الواضح من مطالعة مدونات الحكم المطعون فيه أنه حين
عرض للحدث عن توافر قصد ازهاق الروح لدى الطاعن اقتصر على ذكر
تعمد الجاني إتيان الفعل المادى المتمثل فى مناداته للمجنى عليها وتكليفها
برفع (التندة) الحديدية التى شحنتها بتوصيلة كهربائية ممتدة بسلك من
محلّه دون أن يعرض لدفاعه القائم على نزوعه إلى المداخلة عن طريق إيصال
سلك كهربائى بالتندة حتى إذا ما أمسك به الأولاد وارتعشوا ضحك
عليهم ، ويقول كلمته فيه فانه يكون معيباً بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢١/٤/١٩٧٤ السنة ٢٥ ص ٤١٩)

- من المقرر أنه لا مانع قانوناً من اعتبار نية القتل انما نشأت لدى
الجاني أثر مشادة وقتية ، كما أن الباعث على الجريمة لا تأثير له على
كبانها .

(الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ٨/٦/١٩٧٥ السنة ٢٦ ص ٤٩٣ و

الطعن رقم ٧٥. لسنة ٧ ق جلسة ٨/٣/١٩٣٧ بمجموعة الربع قرن ص ٩٥٣ ب٦٦)

- قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحنس الظاهر وانما يدرك بالظروف
المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتيتها الجاني وتتم عما
يضره فى نفسه واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل الى
قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية . وإذا كان ذلك وكان الحكم
المطعون فيه قد استظهر نية القتل فى قوله « وحيث أنه قد توافر قصد

ازهاق روح المجنى عليه لدى المتهمين من قيام كل باستخدام مدية لها سلاح ذو حافة مدببة وهو سلاح خطر وميت اذا اصاب مقتلاً ، وانها لا بهما طعناً في مواضع متعددة من جسم المجنى عليه ومعظمها في رأسه وعنقه وصدره وهي مواضع قاتلة فزاد ذلك من خطورتها وذلك بالاضافة الى ان المتهمين قد كشفوا في اعترافهما بمحضر تحقيقات النيابة بما يضررانه للمجنى عليه وان القتل جزاء له على قتل عمهما « فان ما أورده الحكم من ذلك كاف وساتغ للتدليل على ثبوت تلك النية كما هي معرفة به في القانون .

(الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/١٥ السنة ٢٦ ص ٥١٣)

- تسجيل الحكم أن الحادث ارتكب أخذاً بأثر ابن عم الطاعن لا يكفى بذاته لتوافر قصد الاعتداء ونية ازهاق الروح . مادام أن كل ما أسند الى الطاعن هو مجرد مصاحبة لمن أطلق النار فجأة على المجنى عليه فأرادته قتيلاً .

(الطعن رقم ٥٨٨ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٣ السنة ٢٨ ص ٨٨١)

- قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالهس الظاهر . وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه . استخلاص ذلك موضوعي .

ثبوت ان الطاعن وهو في معية رهنط من ذويه قد ألقى المجنى عليه وهو مسن مريض أعزل فريد في طريق جاف من المارة وأفتقد أعين الرقيا ، فريسة طيعة للقتل وما تلاه من تجهزة الجثة ونقل اشلائها لمواراتها بالقمامة وحرقها .

استخلاص المحكمة نية القتل بما تقدم ساتغ وكاف للتدليل عليها .

(الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١/١٦ السنة ٢٩ ص ٥٩)

يند [١٤٤]

تناول العقاقير المخدرة :

- يجرى القانون حكم المدرك التام الادراك على من يتناول مادة مخدرة أو مسكرة مختاراً أو عن علم بحقيقة أمرها مما ينهى عليه توافر القصد

الجنايى لديه فى المرائم ذات القصد العام ومن ثم فانه يكون مسئولاً عن المرائم التى تقع منه وهو تحت تأثيرها .

(نقض ١٩٦٩/١/١٣ طعن ١٧٧٢ سنة ٣٨ ، السنة ٢٠ ص ١٠٤)

- ان الشارع لا يكتفى في ثبوت القصد الخاص باعتبارات وافتراضات قانونية بل يجب التحقق من قيامه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع ، ومن ثم فانه لا محل للتسوية فى المرائم ذات القصد العام وتلك التى يتطلب فيها قصداً جنائياً خاصاً .

(الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٣ السنة ٢٠ ص ١٠٤)

- ان الاصل على ما جرى به قضاء محكمة النقض أن العيوب المانعة من المسؤولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هى التى تكون ناشئة عن عقاير مخدرة تناولها الجانى قهراً عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها .

(نقض ١٩٦٩/١/١٣ طعن ١٧٧٢ سنة ٣٨ ق السنة ٢٠ ص ١٠٤)

- من المقرر في القانون أن الفاعل أو الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسؤولية الجنائية عن الجريمة التى يرتكبها هذا الأخير ولو كانت غير تلك التى قصد ارتكابها أو تم الاتفاق عليها متى كانت هذه الجريمة التى وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى التى اتفق الجناة على ارتكابها فاعلين كانوا أو شركاء .

والاحتمال أمر متعلق بالوقائع تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام حكمها يسائر التطبيق السليم للقانون .

(الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٧ السنة ١٦ ص ٥٥٦)

- اتفاق الطاعن وآخرين على السرقة . وقوع جريمة قتل من الآخرين حال تنفيذ السرقة . مسالة الطاعن عنها كنتيجة لقصد الاحتمالى صحيح فى القانون . نفى الطاعن اسهامه بعد ذلك في فعل القتل . غير مجد .

(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٣ السنة ٢٨ ص ٧٥٩ والسنة ٨ ص ٧٦ والطعن رقم ١٤٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢ السنة ٢٩ ص

(٩.٨

بند [١٤٥]

الباعث على ارتكاب جريمة القتل :

- الباعث على الجريمة ليس ركناً فيها ، ومن ثم فلا يقدح فى سلامة الحكم الخطأ فيه أو ابتناؤه على الطاعن أو اغفاله جملة .

(الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١١/٢/١٩٧٠ السنة ٢١ ص ١٠٤٢)

و الطعن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ السنة ٢٤ ص ٤٢٧

والطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/١٧ السنة ٢٦ ص ٧٠٧ والسنة

٢٩ ص ٢٣٥ ، ص ٢٧٥)

- لا يضير الحكم أن يكون قد أشار الى أن الباعث على الجريمة هو الرغبة فى الأخذ بالثأر دون توضيح الصلة بين من اقترفوا القتل وبين من يراد الثأر له والروابط بين المجنى عليه وبين من يراد الثأر منه ، لأن الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركناً من أركانها أو عنصراً من عناصرها فلا يقدح فى سلامة الحكم عدم بيان الباعث تفصيلاً أو الخطأ فيه أو ابتناؤه على الظن أو اغفاله جملة .

(الطعن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ السنة ٢٤ ص ٤٢٧)

- الباعث على الجريمة لا تأثير له على كيانها .

(الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٨ السنة ٢٦ ص ٤٩٣)

- الباعث على الجريمة ليس ركناً من أركانها ولا عنصراً من عناصرها .

(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٣/١٣ السنة ٢٩ ص ٢٧٥)

الباعث على الجريمة ليس ركناً من أركانها ولا عنصراً من عناصرها فلا يؤثر على قيامها ولا المستولية فيها .

(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٠/٣/١٣ السنة ٢٩ ص ٢٧٥)

بند [١٤٦]

سبق الاصرار :

- ان سبق الاصرار يستلزم بطبيعته أن يكون الجاني قد فكر فيما اعتزمه وتدبر عواقبه وهو هادئ البال ، فاذا كان لم يتيسر له التدبير والتفكير وارتكب جريته وهو تحت تأثير عامل الغضب والهياج ، فلا يكون سبق الاصرار متوافراً .

(الطعن رقم ١٣١١ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/٦/٢١ مجموعة الربع قرن ص ٧٤٤ بند (٢)

- ان ظرف سبق الاصرار لا يتأثر توافره قانوناً بأن يكون الأذى الذي وقع فعلاً كان معلقاً على حدوث أمر أو موقوفاً على شرط .

(الطعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٣٩/١٠/٢٣ مجموعة الربع قرن ص ٧٤٥ بند ١٣ ، والطعن رقم ١٠٧٧ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٤/٢٨ مجموعة الربع قرن ص ٧٤٥ بند ١٤)

- من المتفق عليه أن القتل يعتبر مقترناً بسبق الاصرار ولو أصاب القاتل شخصاً غير الذي صمم على قتله ، لأن ظرف سبق الاصرار حالة قائمة بنفس الجاني وملزمة له سواء أصاب الشخص الذي أصر على قتله أو أخطأ وأصاب غيره .

(الطعن رقم ١٦١ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/١٠/٢٢ مجموعة الربع قرن ص ٧٤٥ بند ١١ ، والطعن رقم ١٤٠٣ لسنة ١٢ ق ج ١٨/٥/١٩٤٢ مجموعة الربع قرن ص ٧٤٥ / ١٢)

- اذا كان الثابت بالحكم ان المتهم عند رؤيته المجنى عليه ماراً بمنزله أخذ السكين وتعقبه الى المكان الذي وقف فيه يتكلم وهو لا يبعد عن منزله أكثر من خمسة وثلاثين متراً ، ثم انقض عليه وطمعته بالسكين ، فان هذا لا يبرر القول بأن المتهم كان لديه الوقت الكافي للتدبير والتروى .

(الطعن رقم ١٩١٨ لسنة ١٢ ق ج ١٤/١٢/١٩٤٢ مجموعة الربع قرن ص ٧٤٤)

- الجاني الذي يقارف القتل مدفوعاً بعامل الغضب والاتفعال يعد مرتكباً لجناية القتل عمداً من غير سبق اصرار بخلاف ما اذا كان قد أقدم

على القتل وهو هادئ البال بعد أن زال عنه تأثير الغضب ، فانه يعد مرتكباً لجريمة القتل عمداً مع سبق الاصرار .

(الطعن رقم ١٥٠٢ لسنة ١٣ ق جلسة ١٣٥٠/١٠/٢٥ مجموعة الربع قرن ص٧٤٤ بند ٥)

- اذا كان ماقاله الحكم فى صدد سبق الاصرار هو « أن المتهم بعد أن انقض الشجار الأول بينه وبين المجنى عليه مشى بعريته وغاب نحو ربع ساعة ثم عاد ومعه رقية زجاجة وهوى بها على المجنى عليه ، وبهذا يكون قد انتوى ايذاء المجنى عليه ، وفكر فى تنفيذ ذلك فتسلل من عريته وأخذ آلة لم تكن معه أول الأمر وعاد بها إلى المجنى عليه حيث نفذ ما انتواه ، واعتزمه » فلذلك لايمر القول بقيام سبق الاصرار ، اذ هو وان كان يفيد أن المتهم قد فكر فى ايقاع الأذى بالمجنى عليه ثم انتوى ذلك قبل أن يعتدى عليه بمدة من الزمن ، ليس فيه مايفيد أنه كان فى ذات الوقت قد هدأ باله فرتب ماانتواه وتدبر عواقبه مما يجب توافره فى الاصرار السابق .

(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ١٧ ق جلسة ١٣٥٧/٢/١٠ مجموعة الربع قرن ص٧٤٤ / ٧)

- ان مناط قيام سبق الاصرار هو ان يرتكب الجانى الجريمة وهو هادئ البال بعد أعمال فكر وروية . فاذا كان الحكم فى محدثه عن توافر ظرف سبق الاصرار قد خلا من الاستدلال على هذا ، بل على العكس من ذلك ورد به العبارات ما يدل على أن الطاعن حين شرع فى قتل المجنى عليه كانت ثورة الغضب لازالت تسلكه وتسد سبيل التفكير الهادئ المطنن ، فانه يكون قد أخطأ فى اعتباره هذا الظرف قائماً .

(الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٣٥١/٤/٩ مجموعة الربع قرن ص٧٤٤ / ٨
والطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٣٥٥/٥/١٧ مجموعة الربع قرن ص٧٤٤ / ٩)

- لايمنع من توافر سبق الاصرار تعليق تنفيذ ما اتفق عليه المتهمان على ستوح الفرصة للظفر بالمجنى عليه، حتى اذا سنحت الظروف التى تصادف وقوعها ليلة الحادث ، قتلاه تنفيذاً لما عقدا عليه النية من قبل .
(الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٣٥٢/٤/١٤ مجموعة الربع قرن ص ٤٥ / ١٥)

- متى كان الحكم قد دلل على توافر سبق الاصرار فقال « انه لسابقة وجود الخصومات بين المتهم والمجنى عليه ولقيام المتهم من الدكان المجاورة للمكان الذى يجلس عليه وتسلمه ورا - الحائط لضربه فى غفلة منه ودون أى استفزاز للمتهم يدعوه لأن يقوم ويعتمد قتل المجنى عليه ، يكون سبق الاصرار متوافراً » فان ما أورده الحكم من ذلك يتحقق به ركن سبق الاصرار كما هو معرف به فى القانون .

(مجموعة أحكام النقض السنة ٧ ص ١٢٣)

- يتوفر سبق الاصرار ولو لم يكن المتهم عالماً بأن المجنى عليه مقيم من مكان الحادث وقت وقوعه .

(مجموعة أحكام النقض السنة ٧ ص ٢٨٤)

- متى قال الحكم ان سبق الاصرار متوفر من اتفاق المتهمين الثلاثة معا على جرمة القتل واعاداهم للسلاح اللازم لتنفيذها وقيامهم من بلدتهم صوب بلدة المجنى عليه واستصحابه معهم لحل الحادث حيث قتلوه منتهزين فرصة ازالته الضرورة ، فانه يكون استظهر سبق الاصرار ودلل على توافره تدليلاً سائفاً .

(مجموعة أحكام النقض السنة ٧ ص ١١١٨)

- لا يحول دون قيام ظرف سبق الاصرار فى حق المتهم أن يكون قصده من الايذاء معلقاً على حدوث مانعه من جانب المجنى عليه فى تنفيذ ما يطلبه منه ، كما لا يحول دون قيام هذا الظرف الشدد أن يكون ما تسلب به المتهم هو من الأسلحة النارية التى لم تخصص أصلاً للضرب والايذاء .

(مجموعة أحكام النقض السنة ٨ ص ٤٠٦)

- ان سبق الاصرار هو وصف للقصد الجنائى لا شأن له بالوسيلة التى تستعمل فى الاعتداء على المجنى عليه وايذائه نتيجة لهذا القصد المصمم عليه من قبل .

(مجموعة أحكام النقض السنة ٨ ص ٤٠٦ والسنة ١٠ ص ٨٩٦)

- اذا كان ما حدث من قتل المتهم للمجنى عليه انما كان اعتداء وقع

منه لوقتته بعد غضبة عرضت له عتلمنا هن ان هذا المجنى عليه حين هم للاقتاته كان يبغي مساعدة خصمه فهو -أى المتهم - وان تعدد القتل الا ان هذه النية لم تقم بنفسه الاعتلمنا أقدم على ارتكاب فعله مما لايتوفر به سبق الاصرار

(نقض جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٩ ، طعن رقم ٨٥١ سنة ٢٧ ق السنة ٨ ص ٨٢٨)

- لايشترط لتوفر ظرف سبق الاصرار أن يكون غرض المتهم هو العدوان على شخص معين بالذات بل يكفي أن يكون غرضه المصمم عليه منصرفاً الى شخص غير معين وجده أو التقى به مصادفة ومن ثم فان تصميم المتهمين فيما بينهم قبل ارتكاب الجريمة على الفتك بأى فرد يصادفونه فى السوق من أفراد عائلة غرضهم يتوفر به ظرف سبق الاصرار .

(نقض ١٩٥٧/١٢/٩ طعن رقم ١٢٤٤ سنة ٢٧ ق السنة ٨ ص ٩٦٤)

- لايلزم لتوافر سبق الاصرار أن يكون غرض المصّر هو العدوان على شخص معين . توافره ولو انصرف غرض المصّر الى شخص غير معين وجده أو التقى به صدفة .

(مجسوة أحكام النقض السنة ١٤ ص ٨٢٢ ، والسنة ٨ ص ٩٦٤)

- سبق الاصرار حالة ذهنية بنفس الجانى قد لا يكون له فى الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة وأما هو يستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلص منها القاضى توافره مادام موجب هذه الوقائع والظروف لايتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج وهو ما لم يخطئه الحكم فى تدبيره - ولا يغيره أن يستظهر هذا الظرف من الضغينة القائمة بين المتهم والمجنى عليه والنّى دلل على قيامها تدليلاً سائفاً .

(نقض ١٩٦٣/١٢/٩ طعن ٩٨٧ سنة ٢٣ ق السنة ١٤ ص ٨٩٤ ونقض ٢/٢٧/

١٩٧٨ طعن ١٣٣٤ لسنة ٤٧ ق ، للسنة ٢٩ ص ٢٠٧)

- لاتناقض بين نفي سبق الاصرار والترصد وبين ثبوت حصول الاتفاق على الفعل بين الفاعلين الأصليين .

(نقض جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩ سنة ٣٥ ق السنة ١٦ ص)

- يشترط لتوافر سبق الإصرار فى حق الجانى أن يكون قد تسنى له التفكير فى عمله والتصميم عليه فى هدوء وروية . إيراد الحكم عبارات مرصلة ليست فى حقيقتها لا ترديد لوقائع الدعوى كما أوردتها وسطا لمعنى سبق الإصرار وشروطه . لا يتوافر به مقومات هذا الظرف .

(مجموعة أحكام النقض السنة ١٧ ص ١٩٣)

- توافر نية السرقة والتصميم عليها فى حق الطاعن لا ينعطف أثره الى الإصرار على القتل لتفاير ظروف كل من المجرمين .

(مجموعة أحكام النقض السنة ١٧ ص ١٩٣)

- ثبوت ارتكاب المتهمين جريمة القتل العمد دون سبق إصرار أو اتفاق بينهم . مسألتهم جميعاً عن تلك الجريمة دون تحديد الإصابات التى أحدثها كل منهم رغم ثبوت أن بعض تلك الإصابات لادخل له فى أحداث الرفاء .
قصور .

(مجموعة أحكام النقض السنة ٢٠ ص ٦٣٤)

- توافر سبق الإصرار رغم احتساء المتهم للخمر مادام المتهم قد أقدم على احتسائه حتى يقوى على ارتكاب الجريمة التى دبر لها فى هدوء وروية .

(مجموعة أحكام النقض السنة ٢٠ ص ٨٣٢)

- متى كان الحكم قد استظهر توافر سبق الإصرار لدى المتهم فى قوله « أن سبق الإصرار متوافر من اتفاق المتهم مع المجنى عليه واستبقائه بالعيادة مدة واستمداذه لاجراء العملية وترقب الفرصة المواتية فى غفلة من الطبيب ، وحجز للمجنى عليه فى حجرة بالعيادة مما يدل على اعتزازه اجراء العملية بالعين اليسرى للمجنى عليه فأجرأها مزاولاً مهنة الطب دون أن يكون اسمه مقيداً بسجل أطباء وزارة الصحة » فإن ما أوردته الحكم كان للتدليل على توافر ظرف سبق الإصرار .

(مجموعة أحكام النقض السنة ٢١ ص ٩٦٦)

- سبق الاصرار والترصد فى حق الطاعنين يرتب تضامنا بينهما فى المسؤولية الجنائية ، كل منهما مسئول عن جريمة القتل التى وقعت تنفيذاً لقصدتهما المشترك باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً للمادة ٣٩ عقوبات سواء كان محدث الاصابة التى أدت الى الوفاة معلوماً ومعيناً من بينهما أو غير معلوم .

(نقض جلسة ١٩٧٢/٤/٩ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٢٢ ص ٥٥٩)

- البحث فى توافر ظرف سبق لاصرار من اطلاقات محكمة الموضوع تستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلاً مع ذلك الاستنتاج وكان الواضح من مدونات الحكم أنه استظهر الضيفته التى دلت على قيامها بتدليلاً سائفاً ولدت فى نفس الطاعنين أثراً دفعهم الى ارتكاب الجريمة بعد تفكير وروية وتدبير ، فان استخلاصه لظرف سبق الاصرار يكون سليماً وصحيحاً فى القانون .

(مجموعة أحكام النقض السنة ٢٤ ص ١٠١٣)

- مجرد اثبات سبق الاصرار على المتهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارَف بنفسه الجريمة من المصيرين عليها .

(مجموعة أحكام النقض السنة ٢٤ ص ٤٢٧ ، والسنة ٢٠ ص ٨٥)

- من المقرر أن البحث فى توافر ظرف سبق الاصرار من اطلاقات محكمة الموضوع تستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ، ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج . ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على توافر ذلك الظروف المشدد فى حق الطاعن من ثبوت وجود ضيفته سابقة بين أسرته وأسرة المجنى عليه ، ومن اعلاؤه الأثمة المستعملة فى الجريمة والاستعانة بنفر من عائلته وقت الاعتداء ، فان ما أورده الحكم فى هذا الصدد يعد تدليلاً سائفاً يحمل قضاءً وينأى به عن قالة القصور فى البيان .

(مجموعة أحكام النقض السنة ٢٤ ص ١١٠٨ والسنة ٢١ ص ٦٥٥ والسنة ١٤ ص

(٤٥)

متى كان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من اصرار الطاعن على قتل المجنى عليه وأزهاق روحه انتقاماً لسرقة بضاعته ، وعقده العزم على اقتراح جريمته في روبة وتفكير وهدوء نفس وبعد تقليب الرأي. لايرتد الى أصول ثابتة في التحقيقات ولاتسانده أقوال الشهود والأدلة التي عول عليها فيما خلص اليه في هذا الخصوص ، فان الحكم اذ أقام قضاءه على مالا سند له من أوراق الدعوى وحاد بالأدلة التي أوردها على ثبوت توافر قصد القتل وسبق الاصرار عن نص ما أنبأت به وقبحاها ، يكون باطلا لايتنازه على اساس فاسد .

(مجسمة أحكام النقض السنة ٢٥ ص ٨٥٥)

- سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني ، قد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصاً مادام موجب هذه الوقائع والظروف لايتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .

(نقض ١٩٧٦/٤/١٩ طعن ٧٧ س ٤٦ ق السنة ٢٧ ص ٤٤٣ و ص ١٢٨ و ١٢٩ و ٤٤٣ و ٥١٠ و ٥٤٦)

- لايمهيب الحكم ابقاء المحكمة لظرف الاصرار واستبعاد التردد .

(مجسمة أحكام النقض السنة ٢٧ ص ٧٢٨)

- تدليل الحكم على ان الطاعنين أعدوا أسلحة نارية وقصدوا مكان جلوس المجنى عليه الأول وبادروه باطلاق النار عليه والضرب بعضا دون مقدمات . ثارا لاعتداء ابن عمه صباح ذات اليوم على أحدهم . كفايته تدليلا على توافر ظرف سبق الاصرار في حقهم .

(مجسمة أحكام النقض السنة ٢٨ ص ٨٧٥)

- قول المتهم انه اتتوى قتل المجنى عليه في الليلة السابقة على الحادث . يتوافر به سبق الاصرار .

(مجسمة أحكام النقض السنة ٢٨ ص ٣٠٥)

- ليست العبرة فى توافر ظرف سبق الاصرار بمضى الزمن لذاته بين التصميم على الجريمة ووقوعها - طال هذا الزمن أو قصر - بل العبرة هى بما يقع فى ذلك الزمن من التفكير والتدبير ، فما دام الجانى انتهى بتفكيره الى خطة معينة رسمها لنفسه قبل تنفيذ الجريمة ، كان ظرف سبق الاصرار متوافراً ولا يقبل المنازعة فيه أمام النقض .

(السنة ٢٨ ص ٥١ . والطعن رقم ١٥٩٦ لسنة ١٠ ق ١٨٠/١٠/١٩٤٠ مجموعة
الربع قرن ص ٧٤٤ بند ٣)

- لما كان الحكم قد عرض لظرف سبق الاصرار واستظهر توافره فى حق الطاعنة فى قوله « وما أن سبق الاصرار متوافر فى حق المتهمه من حقها على المجنى عليه لرفضه الزواج منها وهى فى سن ذلك كما هو ثابت من كتاب قسم المواليد ... واعلادها مادة كاوية تحدث جرحا القتها عليه بمجرد أن وقع بصرها عليه لتثويده وانتقاماً منه على فعلته وشفاء لغليلها » فانه يكون سائفاً ويتحقق به ظرف سبق الاصرار كما هو معرف به قانوناً .

(مجموعة أحكام النقض السنة ٢٨ ص ١٠٢٣)

- ان ظرف سبق الاصرار يتحقق كذلك ولو كانت خطة تنفيذ الجريمة معلقة على شرط أو ظرف ، بل ولو كانت نية اقرار الجريمة لدى الجانى غير محدده قصد بها شخصاً معيناً أو غير معين صادفه ، ولو أصاب بفعله شخصاً وجده غير الشخص الذى قصده وهو مالا يتنى المصادفة أو الاحتمال .

(مجموعة أحكام النقض السنة ٢٨ ص ١٠٧٦ والسنة ٢١ ص ١٥٧ والطعن رقم
١٦١ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٢٤/١٠/٢٢ مجموعة الربع قرن ص ٧٤٥ / ١١)

- قضاء الحكم بعقوبة تدخل فى حدود العقوبة المقررة للقتل العمد بغير سبق اصرار ولا ترصد . يجعل مجادلة الطاعتين فى مدى توافر الطرفين المشددين على غير أساس .

(نقض ١٩٧٨/٥/٨ طعن رقم ١٥٥ ص ٤٨ ق السنة ٢٩ ص ٤٩٢)

بند (١٤٧) الترصد :

- العبرة فى قيام الترصد هى بترصد الجانى وترقبه المجنى عليه فترة

من الزمن طال أم قصرت فى مكان يتوقع قدومه اليه ليتوصل بذلك الى الاعتداء عليه ، دون أن يؤثر فى ذلك أن يكون الترصّد فى مكان خاص بالجاني نفسه .

(الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١٢/٦ السنة ١٢ ص ١٧٤)

- خطأ الحكم فى بيان أوصاف المكان الذى اتخذته المتهم مكاناً لتربص المجنى عليه . لا يتقدح فى سلامته - طالما أنه غير مؤثر فى منطقته أو النتيجة التى انتهت اليها .

(الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ السنة ١٥ ص ٧٢١)

- حكم ظرف الترصّد فى تشديد العقوبة كحكم ظرف سبق الاصرار واثبات توافر أولهما يغنى عن اثبات توافر ثانيهما .

(نقض ١٩٦٤/١٢/٢٣ طعن ٧٢١ سنة ٣٤ ق السنة ١٥ ص ٧٢١ ، والطعن ١٩

لسنة ١٩ ص ٨١ والسنة ٢٢ ص ٥٩ رقم ٥٦١ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/٢/١٩

مجموعة الربع قرن ص ١٠/٢٢٩ ، والسنة ٢٧ ص ٤٤٣)

- الترصّد ظرف عينى مشدد وصفته لاصقة بذات الفعل المادى المكون للجريمة .

(نقض ١٩٦٥/١١/٩ سنة ٨٧٥ سنة ٣٥ ق السنة ١٦ ص ٨٣٣)

- تنعدم مصلحة الطاعن فى المجادلة فى توافر الترصّد ما دامت العقوبة المقررة عليه تدخل فى الحدود المقررة للقتل العمد مجردة من أى ظرف مشدد .

(الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١/١٦ السنة ٢٩ ص ٥٩ وص ٤٩٢)

- لا يوجب الحكم إيقاضه لظرف سبق الاصرار واستبعاد الترصّد .

(مجموعة أحكام النقض السنة ٢٧ ص ٧٣٨)

بند (١٤٨)

الفاعل الأصلي فى القتل والشريك فيه :

- متى كان الحكم قد استند فى ادانة المتهم بالاشتراك فى جريمة القتل

العمد الى اتفائه مع الفاعل على اقرار الجرمة ومساعدته على ارتكابها بمصاحبه له على مسرح الجرمة لشد أزره ويقصد تحقيق وقوعها ثم هربه معه عقب ارتكاب الحادث فانه يكون معيياً . ذلك أن ما قاله الحكم لا يؤدي وحده الى ثبوت قصد الاشتراك وتوافر نية القتل لدى هذا الشريك .

(الطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/١٠ السنة ٨ ص ٩٨٣)

- اذا أثبت الحكم اتفاق المتهمين على القتل العمد مع سبق الاصرار ووجود ثانيهما على مسرح الجريمة وقت ارتكابها . فانه لا جدوى لهذا الأخير مما يثيره خاصاً بأن الشاهدين ذكرا أنه لم يضرب المجنى عليه الا الضربة التي أصابت المعصا .

(الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/٤ السنة ٩ ص ٨٧٩)

- متى كان الحكم قد أثبت بالأدلة السائفة التي ساقها وجود الطاعن على مسرح الجريمة لشد أزr زميله وقت اطلاقهما النار على المجنى عليهما تنفيذاً لقصدتهما المشترك الذي بيتا النية عليه فان في هذا ما يتحقق به مسئولية المتهمين معا عن جنايتي قتل أحد المجنى عليهما والشروع في قتل الآخر - كفاعلين أصليين فيهما طبقاً لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات . يستوى في هذا أن يكون مطلق العيار النارى الذى قضى على المجنى عليه الأول معلوما ومعينا بالذات منهما أو غير معلوم .

(الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ السنة ١٤ ص ٦٤٩)

- يتحقق قصد المساهمة في الجريمة أو نية التدخل فيها اذا وقعت نتيجة اتفاق بين المساهمين ولو لم تنشأ الا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقاً لقصد مشترك هو الغاية من الجريمة . أى أن يكون كل منهم قصد الآخر في ايقاع الجريمة الميمنة وأسهم فعلا بدور في تنفيذها بحسب اللحظة التى وضعت أو تكررت فجأة لديهم وأن يبلغ دوره على مسرحها حد الشروع .

(الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤ السنة ١٩ ص ٧٥٠)

- من المقرر أن سبق الاصرار على المتهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق لمن لم يقارف بنفسه الجريمة من اللصين عليها - وليست المحكمة

ملزمة ببيان وقائع خاصة لافادته غير ما تبينته من الوقائع المفيدة لسبق
الاصرار.

(الطعن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ السنة ٢٤ ص ٤٢٧ والسنة
٢٠ ص ٨٥ ، والطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٣/١٣ السنة ٢٩ ص
٢٧٥)

قتل وإصابة خطأ

بند (١٤٩)

مفهوم الخطأ غير العمدى :

(من المقرر أن الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه
الجرائم ويجب لسلامة الحكم بالادانة فى جريمة القتل الخطأ أن يبين فضلاً عن
مؤدى الأدلة التى اعتمد عليها فى ثبوت الواقعة عنصر الخطأ وأن يورد
الدليل عليه مردوداً الى أصل صحيح ثابت فى الأوراق ولما كان اليقين من
الحكم ومن الاطلاع على المفردات المضمومة أن دفاع الطاعن الذى أبداه
بصد نفى ركن يتركز على أنه يشغل وظيفة ادارية هى مدير ادارة شئون
الديوان الذى يشمل مبانى محافظة القاهرة ، وأنه ليس من عمله القيام
بتنفيذ أعمال الصيانة وانما يتلقى الاخطارات فى شأنها من المسئولين بكل
مبنى ويلفها الى الادارات الفنية المختصة التابعة للمحافظة حسب كل نوع
أعمال الصيانات لاجراء اللازم فى حدود الميزانية وأنه فى شأن المبنى محل
الحادث قد أخطر مدير ادارة المشروعات بالمحافظة فى تاريخ سابق على
الحادث بأن أبواب المصعد غير مركبة فى أماكنها وأنه يخشى سقوط أحد
منها أو حصول حادث نتيجة لذلك وقدم لمحكمة ثانى درجة حافظة حوت
المستندات المؤيدة لدفاعه ومنها كتاب السيد وكيل الوزارة بالمحافظة ببيان
اختصاصه الوظيفى والكتب المتبادلة بينه وبين مدير ادارة المشروعات وتقسك
بذلالة هذه المستندات فى نفى ركن الخطأ عنه فان هذا الدفاع المبدى من
الطاعن بعد دفاعا هاماً فى الدعوى ومؤثراً فى مصيره وإذا لم تلق المحكمة
بالا الى هذا الدفاع فى جوهره ولم تواجهه على حقيقته ولم تفتن الى
فحواه ولم تعطه حقه وتعنى بتمحيصه بلوغاً الى غاية الأمر فيه بل سكنت

عنه ايراداً له وردا عليه ولم تتحدث المستندات مع ما يكون لها من دلالة في نفى عنصر الخطأ ولو أنها عنيت ببحتها لجاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى وإذا اتخذ الحكم من مجرد كون الطاعن مديراً لشئون الديوان مبرراً لمسألته وهو ما لا يجوز أن يصح في العقل عدة لقاته خطأ مستوجبا للمسئولية دون أن تستظهر مدى الحيطة الكافية التي سألته عن قصوره عن اتخاذها والاجراءات التي كان يتعين عليه القيام بها مما يدخل في اختصاصه الوظيفي كما تحدده القوانين واللوائح فإنه يكون معيباً بالقصور المبطل له .

(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١١ ص ٢٤ من ١٤٦)

بنده (١٥٠)

صور الخطأ :

- ان قانون العقوبات آذ عدد صور الخطأ في المادة ٢٣٨ قد اعتبر عدم مراعاة اللوائح خطأ قائماً بذاته تترتب عليه مسئولية للمخالف عما ينشأ من الحوادث بسببه ولو لم يقع منه أى خطأ آخر .

(الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/٥/٢٢)

- توفر الخطأ باعمال صاحب البناء في صيانته مع اعلاته بوجود خلل فيه حتى سقط على من فيه ولو كان الخلل راجعاً الى عيب في السفل الغير ملوك له .

- اذا كان صاحب البناء مع اعلاته بوجود خلل فيه يخشى أن يزدى الى سقوطه المفاجئ . قد أحمل في صيانته حتى سقط على من فيه . فلا ينفي مسئوليته عن ذلك أن يكون الخلل راجعاً الى عيب في السفل الغير ملوك له . فإنه كان يتعين عليه بعد أن أعلن بوجود الخلل في ملكه أن يعمل على ابعاد الخطر عن كائناً يقيمون فيه سواء باصلاحه أو بتكليفهم اخلاءه ، وما دام هو لم يفعل فإن الحادث يكون قد وقع نتيجة عدم احتياطة وتلزمه تبعته .

(الطعن رقم ٢٨ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٢/١٩)

- لا جدوى من القول بأنه لا توجد لوائح تقضى بأن يلتزم سائق السيارة السير على اليمين فى اجتياز الميادين ويدور حولها ، فان العرف جرى بأن يلتزم سائقو السيارات الجانب الأيمن من الطرق دائماً . ومخالفة هذا العرف تتحقق به مخالفة لائحة السيارات اذ هذه اللائحة تنص على أنه لا يجوز سوق السيارات بسرعة أو بكيفية ينجم عنها بحسب ظروف الأحوال خطر ما على حياة الجمهور أو ممتلكاته .

(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/٤/٦)

- ان الشارح اذ عدد صور الخطأ فى المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات اعتبر كل صورة من هذه الصور خطأ قائماً بذاته يترتب عليه مستولية فاعلة ولو لم يقع منه خطأ آخر .

(الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/١٢/٦)

- توفر الخطأ باهمال مفتش الصحة كفى اتباع التعليمات الصادرة لأعماله سواء أكانت قد صدرت قبل تعيينه أم بعد ذلك .

- ان المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات لا تستلزم توافر جميع مظاهر الخطأ الواردة بها . واذا فتمت كان الحكم قد أثبت توافر عنصر الاهمال فى حق المتهم « مفتش صحة » بعد اتباعه ما يقضى به منشور وزارة الداخلية رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ الذى يقضى بإرسال المعقودين الى مستشفى الكلب ، ولوقوعه فى خطأ يتعين على كل طبيب أن يدركه ويراعيه بقبض النظر عن تعليمات وزارة الصحة - فان ما يشره الطاعن كان على علم بهذا المنشور لصدوره قبل التحاقه بالخدمة لا يكون على اساس ، ذلك أن الطبيب الذى يعمل مفتشاً للصحة يجب عليه أن يلم بكافة التعليمات الصادرة لأعماله وتنفيذها سواء أكانت قد صدرت قبل تعيينه أم بعد ذلك .

(الطعن رقم ٧٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٢/٦/٣)

- لا تستلزم المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات أن يقع الخطأ الذى يتسبب

عنه الاصابة بجميع صوره التى أوردتها ، بل يكفى لتحقق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها ، ولهذا لايجدى للمتهم من المجادلة بشأن وجود معايينه سابقة على تلك التى استند اليها الحكم ولم يثبت فيها أثر للفرامل - مما ينفى القول بأنه كان يقود السيارة بسرعة - ما دام الحكم قد استند - الى جانب الأدلة التى أوردتها الى ان المتهم قد أخطأ بسيره على يسار الطريق ولم يكن محتاطاً وهو ما يكفى وحده لاقامة الحكم .

(طعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٦٠/٦/٢٨ من ١١ ص ٦٢٨)

بند (١٥١)

رابطه السببية :

- تقدير توافر الدليل على الخطأ وقيام رابطه السببية بين الخطأ والضرر - موضوعى .

(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٦ من ٣١ ق ٦٢ ص ٢٢٨)

- استظهار الحكم قيام علاقة السببية بين اصابات القتل . وبين وفاته نقلا عن تقرير الصفة التشريعية - لا قصور -

(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٤٩ ق- جلسة ١٩٨٠/٣/٩ من ٣١ ق ٦٤ ص ٢٤٣)

- رابطه السببية فى المواد الجنائية . تقدير توافرها موضوعى .
مرض المجنى عليها من الأمور الثانوية التى لا تقطع رابطه السببية .

(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/١٣ من ٣١ ق ٧ ص ٣٧٧)

(والطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٩ ق- جلسة ١٩٨٠/١١/١٣ من ٣١ ق ١٩ ص ١٧٩)

- تقدير توافر رابطه السببية بين الخطأ والضرر - موضوعى .
- الخطأ المشترك فى نطاق المسئولية الجنائية لا يخلو المتهم من المسئولية .

(الطعن رقم ٢٢٦٣ لسنة ٤٩ ق- جلسة ١٩٨٠/٤/١٦ من ٣١ ق ٩٤ ص ٥٠٠)

- تقدير توافر رابطه السببية من عدمه - موضوعى .
- متى لايجدى الطاعن النعى على الجهة الادارية المختصة عدم

تعيينها شرطى لتنظيم المرور أو وضع مصابيح للاضاءة ليلاً ؟

(طعن رقم ٢٧ لسنة ٤٩٠ ق- جلسة ١٩٨٠/٢/٢٥ ص ٣١ ق ٥٤ ص ٢٧٨)

- اذا كان الحكم قد قال باحتمال وقوع الحادث الذى أدى الى وفاة المجنى عليه من تداعى سلم عربة الترام بسبب عيب فيه تحت قدميه على أثر ركوبه عليه ، فان ذلك وحده يبرر ما قضى به من براءة سائق الترام ، ولو كان الحكم قد أخطأ فيما ذهب اليه من تفسيرات فى خصوص وجوب الوقوف فى المحطة الاختيارية أو الاستمرار فى السير الى غير ذلك ، اذ الحادث على هذه الصورة يكون نتيجة لعيب ذاتى فى سلم الترام مما لا دخل السائق فيه . ومجرد قيام هذا الاحتمال وعدم استطاعته المحكمة تفيد يكفى للقضاء بالبراءة ، اذ التهم يجذب ان يستفيد من كل شئ فى مصلحته لا استطاع رفعه .

(الطعن رقم ١٢٨ لسنة ١٦ ق- جلسة ١٩٤٦/١/٢٨)

- متى كانت الواقعة ، كما هو ظاهر من بيانات الحكم ، أن المجنى عليه كان راكباً سيارة فوق بالات القطن المحكمة بها ثم وقف عند اقترابها كوبرى كانت تمر من تحته فصدمه الكوبرى فتوفى ، فهذا يدل على أن المجنى عليه هو الذى تسبب باهماله وتقصيره فى حق نفسه فيما وقع له اذ هو لو كان متجهاً الى الطريق الذى تسير فيه السيارة وظل جالساً فى مكانه بها لما أصيب بأذى ومن الخطأ معاقبة السائق بمقولة انه ساهم فى وقوع الحادث وسمح للمجنى عليه أن يركب فوق بالات القطن وأنه كان عليه أن يجلسه حيث يكون فى مأمن من الضرر ، فان من جانب السائق لم يكن له دخل فى وقوع الحادث .

(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ١٦ ق- جلسة ١٩٤٦/١/٢٨)

- رابطة السببية الواجب توافرها فى جرمية القتل

والجرم بدون عمد .

- اذا كان الانتهاب الذى سبب الرقاة قد نتج عن الاصابة التى أحدثتها

المتهم بالمجنى عليه فمسألة المتهم عن الوفاة واجبة ، ولا يرفع مسئوليته عن المجنى عليه أو ذويه وقضوا أن تبتز ساقه وإن هذا البتر كان محتمل معه نجاته إذ لا يجوز له ، وهو المحدث للاصابة ، ان يتلوع باحجام المجنى عليه عن تحمل بتر ساقه وهى عملية جراحية عظيمة الخطر فضلا عما تسببه من الالام المبرحة .

(طعن رقم ١٨١٤ لسنة ١٦ ق- جلسة ١٩٤٦/١٠/٢٨)

- انعدام رابطة السببية بعدم الجريمة معها .

- ان جريمة القتل الخطأ أو الاصابة الخطأ لا تقرم قانوناً الا اذا كان وقوع القتل أو الجرح متصلاً بحصول الخطأ من المتهم اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور حدوث القتل أو الجرح لو لم يقع الخطأ فاذا انعدمت رابطة السببية انعدمت الجريمة لعدم توافر أحد العناصر القانونية المكونة لها ، واذا كانت أوجه الخطأ المستندة الى التهم الثانى (مهندس تنظيم) مقصورة على أنه أرسل اخطاراً الى المتهمة الأولى ينبه عليها فيه بازالة حائطين من حوائط البناء الموقوف المشمول بنظارتها ، لخطورة حالتها ثم لم يحرك ساكناً بعد ذلك وقصر فى وضع تقرير الى رئيسه عن المعاينة التى أجراها للنظر بما يتبع من اجراءات ولم يسع الى استكشاف الحلل من باقى أجزاء البناء من بعد مشاهدة الحلل فى الحائطين للتعرف على ما كان يجهلون داخلى فمن تأكل وانحراف ، وكان هذا التقصير من جانب المتهم الأول ليس هو العامل الذى أدى مباشرة الى وقوع الحادث أو ساهم فى وقوعه وكان انهزام الحائط أمراً حاصلأ بغير هذا التقصير نتيجة حماية لعدم البناء واعمل التهمة الثانية فى اصلاحه وترميمه وعدم تهرزها فى منع اخطاره عن المسارة ، فان تقصير للمتهم الأول لا تتحقق به رابطة السببية اللازمة لقيام المسئولية الجنائية وبالتالي فإن الجريمة المنسوبة الى المتهم المذكور تكون منفيه لعدم توافر ركن من أركانها .

(الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٢٤ ق- جلسة ١٩٥٥/٤/٢٦)

من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم في جريمة القتل أو الاصابة الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكيفية الخطأ المنسوب الى المتهم وما كان عليه حين وقوع الحادث لما كان ذلك وكانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ومسايلته عنها طالما تتفق والسبر العادي للأمر كما أن الخطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لاجداث النتيجة . لما كان ذلك وكان الحكم لم يبين مؤدى الأدلة التي أعتمد عليها في ثبوت عنصر الخطأ المرتكب مردوداً الى أصل صحيح ثابت في الأوراق كما أن ما أورده في مدوناته لا يبين منه عناصر هذا الخطأ إذ لا يوفره مجرد احتكاك السيارة قيادة الطاعن بالسلم المتحرك دون استظهار كيفية حدوث هذا الاحتكاك وبعت موقف المجنى عليهم الراكبين على سلم السيارة وكيفية سلوكهم لبتسني من بعد بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلاقي وقوعه وأثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركني الخطأ ورابطة محكمة النقض من اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى .

(الطعن رقم ١٠٦٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢ ص ٣٠ مع فني ص ٨٦٥)

متى كان الدفاع - عن الطاعن - قد قصد من طلب ضم دفاتر المرور أن تحقق المحكمة من أن الطاعن لم يمر بسيارته في الطريق الذي وقع به الحادث ساعة وقوعه وأنه كان يعمل في طريق آخر وكان هذا الطلب في خصوص الدعوى المطروحة - هو من الطلبات الجوهرية لتعلقه باظهار الحقيقة فيها بما يوجب على المحكمة اجابته أو الرد عليه بما يفيد ولما كان الحكم المطعون فيه والحكم المستأنف - الذي اعتنقته المحكمة الاستئنافية أسبابه - لم يعرض لهذا الدفاع الجوهرى أصلاً فان الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور في التسييب والاخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٥ ق- جلسة ١٩٧٥/٤/٢٨ ص ٢٦ مع فني ص ٣٦٤)

لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جرميى القتل الخطأ وقيادة سيارة بحالة ينتج عنها الخطر اللتين دان الطاعن بهما على الرغم مما ينهئ عنه بصورة السيارة الملاكى التى افترض خطأه ولم يحدده لمعرفة مبلغ تأثيره فى حصول الحادث وفى مسئولية المتهم

(جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٢ طعن رقم ٢١.٦ س ٢٤ ١٧ ق)

إذا كان الحكم الذى أدان المتهم فى جريمة القتل الخطأ قد استدل على خطأ المتهم بأسرعه فى قيادة السيارة بقوله أن المتهم قد قرر أنه رأى المجنى عليها أول مرة على مسافة أربعة أمتار وهى مسافة ما كانت كافية لتفادى الحادث بالاتحراف الى جانب الطريق الخالى لو لم يكن مسرعاً وكأنما ساقه الحكم فى شأن مسألة الأربعة الأمتار لا يكفى لبيان ركن الخطأ ما دام لم يستظهر مدى السرعة التى كان يجب على المتهم ألا يتجاوزها ولم يبين كيف كانت هذه المسافة فى الظروف التى وقع فيها الحادث كافية لتفاديه وما هى السرعة التى تكون فيها هذه المسافة كافية لذلك - فهذا من الحكم تصور يعيبه بما يستوجب نقضه .

(جلسة ١٩٥٣/٥/١٨ طعن رقم ٥٩٩ س ٢٣ ق)

إذا كان الحكم قد أثبت على المتهم من وجوه الخطأ الذى تسبب عنه قتل المجنى عليه الأول وأصابه الآخرين ما يكفى وحده لاقامته فإنه لا محل للبحث فى شأن صور الخطأ الأخرى .

(جلسة ١٩٥٣/١١/١٧ طعن رقم ١٣٥٦ س ٢٣ ق)

لا تستلزم المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات أن يقع الخطأ الذى يتسبب عنه القتل بجميع صورته التى أوردتها بل يكفى لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها . واذن فمتى كان الحكم قد أثبت أن المتهم كان يقود السيارة التى صدمت المجنى عليه ودون استعمال آلة التنبيه فلا جدوى من المجادلة فى صورة الخطأ الأخرى التى تحدث عنها الحكم المذكور .

(جلسة ١٩٥٤/٤/٦ طعن رقم ٢٤.٩ س ٢٣ ق)

مضى كان الحكم الذى أدان المتهم « قائد سيارة » فى جريمة القتل الخطأ لا يبين منه وجهة النظر التى انتهت إليها المحكمة فى كيفية وقوع الحادث وعلى الأخص ما اذا كانت مصادمة المجنى عليها قد حصلت من مقدم السيارة أو من جانبيها حتى يمكن تحديد وجه الاحمال الذى وقع من المتهم ولم يبين كذلك الأساس الذى أعتمد عليه فى القول بأن المتهم لم يستعمل فرامل السيارة الا قبل ادراك المجنى عليها بمخبرين وأنه كان يستطيع رؤيتها قبل ذلك وكل ذلك جوهرى فى استظهار خطأ المتهم وقيام رابطة السببية بينه وبين الحادث فهنا قصور فى البيان يستوجب نقض الحكم .

(جلسة ١٩٥٠/١١/٧ طعن رقم ٤٩٥ سنة ٢٠ ق)

اذا كان الحكم قد تحدث عن خطأ فى قوله « أنه ثابت من قيادته بسرعة شهد بها الشاهدان فى مكان ضيق وعدم احتياطه بالتشهل كما يفرضه الواجب فى مكان ضيق لا يسمح للسيارات بسرعة وعرضه لا يزيد على عدة خطوات بأن ما قاله الحكم من ذلك كاف فى بيان توافر ركن الخطأ .

(جلسة ١٩٥٥/١٢/٢٤ طعن رقم ٦٤٧ سنة ٧٥ ق)

بند [١٥٣]

المستولية عن أعمال البناء والهدم

ان استظهار قيام رابطة السببية بين الخطأ والوظيفة ، وهو الشرط الذى تتحقق به مسئولية المتبوع عن فعل تابعه ، وهو من المسائل التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع ولا يصح المجادلة فى شأن توافرها أمام محكمة النقض .

(جلسة ١٩٥٥/٤/٥ طعن رقم ٢٤٦٧ سنة ٢٤ ق مدنى)

لم تشترط المادة ٤٠٩ من القانون المدنى القديم لقيام مسئولية المتبوع والمهندس الممارى غير حدوث الحلل فى البناء ولم تنقل عن التشريع الفرنسى ما تقضى به المادة ١٧٩٢ من ضرورة حصول التهديم الكلى أو

الجزئى . ومن ثم فانه وفقا لما جرى به قضاء هذه المحكمة يكفى لقبول دعوى الضمان ان يكون العيب المدعى به فى البناء خلا من متانته وأن يكون خفيا بحيث لا يكون فى استطاعة صاحب البناء اكتشافه وقت التسليم كاسترلية البائع عن العيوب الخفية مع فارق فى مدة الضمان اذ جعلها القانون فى حالة خلل مدة عشر سنين كاملة

(جلسة ١٩٥٥/٦/٩ طعن رقم ٨ - سنة ٢٢ ق مدنى)

- ان عقد استئجار الصانع لعمل معين ، بالمقابلة على العمل كله أو بأجرة معينة على حسب الزمن الذى يعمل فيه أو العمل الذى يقوم به . يعتبر بحسب الأصل - منتهيا - بانقضاء الالتزامات المتولدة عنه على الصانع ورب العمل بتسلم الشئ المصنوع مقبولا وقيام رب العمل بدفع ثمنه . لكن القانون المصرى على غرار القانون الفرنسى - قد جعل المقاول والمهندس ضامتين متضامتين عن الخلل الذى يلحق بالبناء فى مدة عشر سنوات ولو كان ناشئا عن عيب فى الأرض أو عن اذن المالك فى انشاء أبنية معينة ، بشرط ألا يكون البناء فى هذه الحالة الأخيرة معدا فى قصد المتعاقدين لأن يكث أقل من عشر سنين (المادة ٤٠٩ من القانون المدنى للمادة ١٧٩٢ من القانون الفرنسى) فبذلك عد القانون ضمان المقاول والمهندس إلى ما بعد تسليم المبانى ودفع قيمتها على خلاف ما يقتضيه عقد المقابلة من انقضاء الالتزام بالضمان بتسلم البناء مقبولا بحالته الظاهرة التى هو عليها . ويجب لقبول دعوى الضمان هذه أن يكون العيب المدعى فى البناء خلا من متانته وأن يكون خفيا بحيث لم يستطيع صاحب البناء اكتشافه وقت التسليم . أما ما كان ظاهرا ومعروفا فلا يسأل عنه المقاول مادام رب العمل قد تسلم البناء من غير أن يتحفظ بحق له .

(جلسة ١٩٢٩/١/٥ طعن رقم ٥٧ س ٨ ق مدنى)

- اصابة بناء بخلل بسبب تقصير المقاول فى أعمال البناء المجاور - عدم جواز توجيه الدعوى إلى مالك البناء المجاور بل إلى المقاول .

- لا يجوز لصاحب بناء اعترى بناءه خلل بسبب تقصير المقاول فى

أعمال البناء المجاور أن يوجه دعواه بالتعويض إلى مالك هذا البناء . لمجرد كونه مالكا ، إذ مادام التقصير قد وقع من الما قول وحده فان المسؤولية عن ذلك لا تتعداه .

(جلسة ١٩٣٨/١١/٣ طعن رقم ٣٦ سنة ٨ ق مدني)

- مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم البناء أنه متى شرع صاحب الشأن في خلال سنة من تاريخ منح الترخيص في أعمال البناء التالية لأعمال الحفر ، فان الترخيص لا يسقط وبطل سارى المفعول دون حاجة الى تجديد .

(الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٢٥ ق- جلسة ١٩٧٠/٣/١٧ م.م.ف سنة ٢١ ص ٤٥٠)

مفاد نص المادة ٤.٩ من القانون المدني السابق والمادة ٦٥١ من القانون المدني الحالي المقابلة للمادة السابقة . ان التزام الما قول هو التزام بنتيجة . هي بقاء البناء الذي شيده سليماً ومتيناً لمدة عشر سنوات بعد تسليمه وان الاخلال بهذا الالتزام يقوم بمجرد اثبات عدم تحقيق تلك النتيجة دون حاجة لاثبات خطأ ما ، وان الضمان الذي يرجع الى تنفيذ الما قول أعمال البناء يتحقق اذا ظهر وجود العيب في البناء خلال عشر سنوات من وقت التسليم ولو لم تتكشف آثار العيب وتتفاقم أو يقوم التهدم بالفعل الا بعد انقضاء هذه المدة .

(الطعن رقم ٤١ لسنة ٣٦ ق- جلسة ١٩٧٠/١/٢٢ م.م.ف سنة ٢١ ص ١٠٦٨)

أن مسؤولية صاحب البناء عن تعويض الضرر الذي يصيب الغير بسبب تهدم بنائه ليس أساسها مجرد افتراض الخطأ من جانبه إذ هذا النوع من المسؤولية لا يقوم الا على أساس وقوع خطأ بالفعل من جانب من يطالب بالتعويض سواء أكان المالك للبناء أم غير المالك . واذا كان هذا هو المقرر في المسؤولية المدنية فانه يجب من باب أولى في المسؤولية الجنائية تحقيق وقوع الخطأ من جانب المتهم فاذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن مهندس التنظيم عاين منزل الطاعة فوجده بحالة تتلر بالسقوط العاجل لوجود

شروع فيه لا يمكن ادراكها الا بعين ذى الفن . وانه طلب الى ساكنيه أن يخلوه فى ظرف أربع وعشرين ساعة ، ولكن قبل انتهاء هذه المدة سقطت المنزل فاصيب من ذلك اشخص الذى كان سائراً فى الطريق . فهذه الواقعة ليس فيها ما يدل على وقوع خطأ أو إهمال من صاحبة المنزل حتى تمكن مساءلتها جنائياً عن الحادثة .

(جلسة ١١/٢٧/١٩٢٩ - طعن رقم ١٢.٩ س ٩ ق مدنى)

- إذا استند المحكوم له بالتعويض على نظرية مسئولية المخاطر ونظريه المسئولية التقصيرية ، ورأت محكمة النقض أن فى القضاء بالتعويض على أساس نظرية المسئولية عن المخاطر مخالفة للقانون ونقضت الحكم ، جاز لها أن تستبقى دعوى التعويض على أساس المسئولية التفسيرية وتحكم فيها متى كانت عناصرها الواقعية مبيّنة فى الحكم المطعون فيه .

(جلسة ١١/١٥/١٩٣٤ - طعن رقم ١١ س ٤ ق مدنى)

- مسئولية صاحب البناء إذا أهمل فى صيانة بنائه حتى سقط بعد اعلانه بوجود خلل فيه يؤدي الى سقوطه المفاجيء ولو كان الخلل راجعاً الى عيب فى السفل غير الملوك له .

- إذا كان صاحب البناء مع اعلانه بوجود خلل فيه يخشى أن يؤدي الى سقوطه المفاجيء ، قد أهمل فى صيانته حتى سقط على من فيه ، فلا ينفى مسئوليته عن ذلك أن يكون الخلل راجعاً الى عيب فى السفل الغير الملوك له . فانه كان يتعين عليه حين أعلن بوجود الخلل فى ملكه أن يعمل على إبعاد الخطر عن كانوا يقيمون فيه سواءً بإصلاحه أو بتكليفهم إخلاءه ، وما دام هو لم يفعل فإن الحادث يكون قد وقع نتيجة عدم احتياطة وتلزمه تبعته .

(جلسة ١٩/٢/١٩٤٥ - طعن رقم ٦٨ س ١٥ ق مدنى)

- عدم اشتراط قيام رابطة قانونية بين صاحب البناء وبين المجنى عليه إذا قتل الأخير نتيجة عدم اتخاذ المالك الاحتياطات اللازمة لحماية السكان عند اجراء اصلاحات.

- إذا قتل أحد سكان المنزل خطأ نتيجة عدم اتخاذ ماله الاحتياطات اللازمة لحماية السكان عند إجراء إصلاحات به فإنه لا يشترط لمسئولية صاحب المنزل أن تكون هناك رابطة قانونية بينه وبين المجنى عليه .
(جلسة ١٢/١٢/١٩٥٥ - طعن رقم ٩٧. س ٢٥ ق منى)

أخطاء الأطباء

يبد (١٥٤)

أن مسؤولية الطبيب الذى اختاره المريض أو نائبه لعلاجيه هي مسئوليته عقدية والطبيب وإن كان يلتزم بمقتضى العقد الذى ينعقد بينه وبين مريضه بشفائه أو بنجاح العملية التى يجريها له لأن التزام الطبيب ليس التزاماً بتحقيق نتيجة وإنما هو التزام ببذل عناية إلا أن العناية المطلوبة منه تقتضى أن يبذل لمريضه جهود صادقة يقطعة تتفق - فى غير الظروف الاستثنائية - مع الأصول المستقرة فى علم الطب . فیسأل الطبيب عن كل تقصير فى مسلكه الطبى لا يقع من طبيب يقظ فى مستواه المهنى وجد فى نفس الظروف الخارجية التى أحاطت بالطبيب المسئول . وجراح التجميل وإن كان كغيره من الأطباء لا يضمن نجاح العملية التى يجريها إلا أن العناية المطلوبة منه لا أكثر منها فى أحوال الجراحة الأخرى اعتباراً بأن جراحة التجميل لا يقصد منها شفاء المريض من علة فى جسمه وإنما إصلاح تشويه لا يعرض حياته لأى خطر .

(مجموعة أحكام المكتب الفنى س ٢٠ ص ١٠٧٥ مع فنى)

- رابطة السببية بين الاصابات والوفاة فى جريمة القتل عمداً والتدليل على قيامها من البيانات الجهرية التى يجب أن يعنى الحكم باستظهارها والا كان مشرباً بالقصور الموجب لتقصه . فإذا كان الحكم المظنون فيه يصد حديثه عن تهمة القتل التى دان بها الطاعن قد اقتصر على نقل ما أثبتته من تقرير الصفة التشريعية عن الاصابات التى وجدت بالقتيل ولم يعن ببيان رابطة السببية بين هذه الاصابات والواقعة من واقع الدليل الفنى فإن النعى عليه بالقصور يكون مقبولاً ويتعين تقضه .

(الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢ السنة ١٤ ص ٢٨٦)

المتهم يكون مسئولاً جنائياً عن جميع النتائج المحتمل حصولها لها من الإصابة التي أحدثها . كما أنه لا يصح أن يلزم المجنى عليه بتحمل عملية جراحية إذا كان يخشى منها تعرض حياته للخطر فإذا كانت المحكمة اعتبرت الواقعة جنحة ضرب استناداً إلى أن تلك العادة قابلة للشفاء بإجراء عملية جراحية للمجنى عليه دون أن تتحدث في حكمها عن وجه تأثير عدم رضا وليه الشرعى « المجنى عليه كان غير مميز عمره ست سنوات » بإجراء هذه العملية على تكليف الواقعة فإن حكمها يكون قاصراً بما يعبه ويوجب نقضه » .

(الظمن رقم ١١٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٧/٣/١٩٦٩ - السنة ٢٠ ص ٣٤٥)

- « إذا طلب الطبيب الجراح إلى الممرضة والتمرجى أن يقدماً له بنتجا موضعياً بنسبة ١٪ دون أن يعين هذا المخدر ودون أن يطلع على الزجاجة التي وضع فيها ليتحقق ما إذا كان هذا هو المقدم الذي يريد من غيره ومن الكمية التي حققت بها المجنى عليها فإن الحادث يكون نتيجة مباشرة لاهماله وعدم تهرزه » .

(نقض ٢٧ يناير ١٩٥٩ والظمن رقم ٣٣٢ السنة ٢٨ ق مجموعة الكتب الفنية ص ١٠ ص ٩١ رقم ٢٣)

بند (١٥٥)

مسئولية المؤمن :

- نصت المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات على التزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أي إصابة بدنية تلحق شخص من حوادث السيارات وأن يكون هذا الالتزام بقيمة ما يحكم به قضائياً من تعويض مهما بلغت قيمته ، فإن مودى ذلك أن تكون للمؤمن له - عند تحقق الخطر يرجوع للضرر عليه بالتعويض - حق الرجوع على المؤمن تنفيذاً لعقد وحق المؤمن له في الرجوع على المؤمن بمقتضى عقد التأمين ينشأ مستقلاً عن حق الضرر في الرجوع على المؤمن مباشرة بموجب نص المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ سالفه الذكر .

- اذا قضى الحكم المطعون فيه برفض دعوى الضمان التى اقيمت من الطاعنه وهى المؤمن لها قبل شركة التأمين المؤمته استناداً الى انه لا وجه لتوجيه دعوى الضمان لصدور حكم للمضروين ضد كل من الطاعنة والمطعون ضدها بالتضام مع اختلاف الاساس فى كل منهما فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ٧٧/٣/٧ س ٢٨)

- « تنص المادة ٧٤٧ من التقنين المدنى على أن التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي الى المؤمن له أو الى المستفيد الذى اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو أى عوض مالى آخر فى حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد مما مفاده أن الضرر المؤمن منه والذى يجب تغطيته هو نشوء الدين فى ذمة المؤمن له بسبب يحقق مسئوليته أيا كان نوعها تقصيرية كانت أم تعاقدية الا أن المادة ١٨ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات قد نصت على أنه « يجوز للمؤمن اذا التزم بأداء التعويض فى حالة وقوع المسئولية المدنية على غير المؤمن له وغير من صرح له بقيادة سيارته أن يرجع على المسئول عن الاضرار لاسترداد ما يكون قد أداه من تعويض » كما قررت المادة ١٩ منه أنه : « لا يترتب على حق الرجوع المقرر للمؤمن طبقاً لأحكام المواد الثلاثة السابقة أى مساس بحق المضروب » فان مفادها أن نطاق التأمين من المسئولية فى ظل العمل بأحكام هذا القانون أصبح لا يقتصر على فعل المؤمن له وتابعه وحدهما وانما يمتد التزام المؤمن الى تغطية المسئولية المدنية لغير المؤمن له ولغير من صرح له بقيادة السيارة المؤمن عليها وفى هذه الحالة أجاز المشرع للمؤمن الرجوع على الغير الذى تولدت المسئولية عن فعله ليسترد منه قيمة ما أداه من التعويض للمضروب ويؤيد هذا النظر عموم نص المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور بقولها : « ويجب أن يغطى التأمين المسئولية المدنية عن الاصابات التى تقع للأشخاص وأن يكون التأمين بقيمة غير محدودة » بما يفهم من عموم هذا النص واطلاقه امتداد تغطية المسئولية الى افعال المؤمن له ومن يسأل عنهم من الأشخاص

على حد سواء وترتيباً على ذلك فإنه لا يشترط لالتزام شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض للمضروب سوى أن تكون السيارة مؤمناً عليها لديها وأن تثبت مسئولية قائدها عن الضرر مع تحديد مقدار التعويض »

(الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٣ من ٢٨ ص ١٣١٧)

- إذا كان حق الضرر قبل المؤمن ينشأ من وقت وقوع الحادث الذي ترتبت عليه مسئولية المؤمن له مستقلاً عن حق المؤمن له من قبل المؤمن ، لأن الضرر يستمد حقه المباشر بموجب النص القانوني من نفس العمل غير المشروع على المؤمن من وقت وقوع هذا الفعل الذي سبب له الضرر مما يترتب عليه أن مدة ثلاث السنوات المقررة لتقادم المؤمن التي لا يبدأ سريان تقادمها الا من وقت مطالبة المضروب للمؤمن له بالتعويض .

(الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٤ مع فنى سنة ٢٣ ص ٦٣٥)

- إذا كانت القواعد العامة الخاصة بوقف مدة التقادم وانقطاعها تسرى على التقادم المقرر لدعوى المضروب المباشر قبل المؤمن - وهو ما حرصت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ على تأكيده - فإنه إذا كان العمل غير المشرع الذي سبب الضرر والذي يستند اليه المضروب في دعواه قبل المؤمن هو جريمة ، ورفعت على مقارفها ، سواء كان هو بذاته المؤمن له أو احداً ممن يعتب المؤمن له مسئولاً عن الحقوق المدنية عن فعلهم . فان سريان التقادم بالنسبة لدعوى المضروب قبل المؤمن يقف طوال المدة التي تدوم فيها المحاكم الجنائية ، ولا يعود التقادم الى السريان الا منذ صدور الحكم النهائي أو انتهاء المحاكمة بسبب آخر .

(الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٤ م.م. سنة ٢٣ ص ٦٣٥)

- التقادم المقرر لدعوى المضروب قبل المؤمن - في التأمين الاجبارى من حوادث السيارات - تسرى في شأنه القواعد العامة الخاصة بوقف التقادم وانقطاعه طبقاً لما أكدته المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ .

(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥ م.م. سنة ٢٣ ص ١٠١٦)

- إذا كان الفعل غير المشروع الذي يستند اليه المضروب في دعواه - قبل المؤمن في التأمين الاجبارى من حوادث السيارات - جريمة رفعت

الدعوى الجنائية على مقارفها سواء كان هو بذاته المؤمن له ، أحداً ممن يعتبر مستولا عن فعلهم ، فإن رفع الدعوى الجنائية يعتبر مانعاً قانونياً . يتعذر معاً الدائن المضرور مطالبة المؤمن بحقه ، مما يترتب عليه المادة ٣٨٢ من القانون المدنى وقف سريان التقادم مابقى المانع قائماً .

(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥ م.م.ف. سنة ٢٣ ص ١٠١٦)

- لم يورد المشرع المصرى قبل العمل بالقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المستولية عن حوادث السيارات نصاً خاصاً يقرر أن للمصاب حقاً مباشراً فى مطالبة المؤمن بالتعويض الذى يسأل عنه قبل الاستامن ، ومن ثم فلا يكون للمضرور قبل العمل بهذا القانون - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - الرجوع على المؤمن بحق مباشر الا حيث تتضمن وثيقة التأمين اشتراطاً لمصلحة الغير .

(نقض مدنى - الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٠ مجرعة

المكتب الفنى ص ٢٣ ص ١٠١)

احكام المادة ٢٥٨ مكرر من الاجراءات الجنائية المضافة

بق ٨٥ لسنة ١٩٧٦

- اذا كانت القواعد العامة الخاصة بوقف مدة التقادم وانقطاعها تسرى على التقادم المقرر لدعوى المضرور المباشرة قبل المؤمن - هو ما حرصت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ على تأكيده - فانه اذا كان العمل غير المشرع الذى سبب الضرر والذى يستند اليه الضرر فى دعواه من قبل المؤمن هو جريمة ، ووقعت على مقارفها ، سواء كان بذاته المؤمن له أو أحداً ممن يعتبر المؤمن له مستولا عن الحقوق المدنية عن فعلهم ، فإن سريان التقادم بالنسبة لدعوى المضرور قبل المؤمن يقف طوال المدة التى تدرج فيها المحاكمة الجنائية ، ولا يعود التقادم للسريان الا منذ صدور الحكم النهائى أو انتهاء المحاكمة بسبب آخر .

(نقض مدنى - الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٤ مجرعة المكتب

الفنى- ص ٢٣ ص ٦٣٥)

- التقادم المقرر لدعوى المضرور قبل المؤمن - فى التأمين الاجبارى من

حوادث السيارات - تسرى فى شأنه القواعد العامة الخاصة بوقف التقادم وانقطاعه طبقاً لما أكدته المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ .
(نقض مدنى - الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥ م.م. ف.سنة ٢٣ ص ١٠١٦)

- أنشأ المشرع بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات للمضروب فى هذه الحوادث دعوى مباشرة قبل المؤمن ونص على أن تخضع هذه الدعوى للتقادم المنصوص عليه فى المادة ٧٥٢ من القانون المدنى ، وهو التقادم العادى لأنها لا تعتبر من الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين المنصوص عليها فى المادة ٧٥٢ السابقة .

(نقض مدنى - الطعن رقم ٢١٣ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٤ م.م. ف.س ٢٣ ص ٦٣٥)

- نص المادة ١/٥ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ فى شأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، يدل على أن المشرع رغبة منه فى حماية المضروب ، وحب له حقاً مباشراً فى مطالبة المؤمن بالتعويض المستحق له فى ذمة المؤمن له ، مما يقتضاه أن مسؤولية المؤمن قبل المضروب على أساس الدعوى المباشرة لا تقوم إلا إذا تحققت مسؤولية المؤمن له بحيث إذا حكم بعدم مسؤولية هذا الأخير مدنياً ، انتفت بالتالى مسؤولية المؤمن ولا يستطيع المضروب بعد ذلك أن يرجع بالدعوى المباشرة .
(نقض مدنى - الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١٥ مجموعة المكتب الفنى- س ٢٨ ص ٤٦٣)

بند (١٥٦)

الإدعاء المدنى أمام القضاء الجنائى :

- المادة ١٧٤ مدنى . أساس مسؤولية المتبوع عن تابعة متى كان الضرر واقعاً منه حال تأدية وظيفته وسببها . قدرة المتبوع على الرقابة والتوجيه من الناحية الفنية لا تشترط . كفاية الرقابة والتوجيه من الناحية الادارية . علاقة التبعية لا تقتضى أن يكون التابع مآجور على نحو دائم .

(نقض ١٩٧٢/٣/١١ - ٢٤-٤-١٨ - طعن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٢ قضائية)

(نقض ١٩٧٣/٣/١٩ - ص ٢٤-٧٤-٣٣٩ - طعن رقم ٣١٤٤ لسنة ٤٢ قضائية)

(نقلی ۱۹۷۳/۱/۲۱ - م ۲۴ - ۱۸-۸۶۹ - طعن رقم ۶۸۱ لسنة ۴۳ قضائية)

(نقض ١٩٧٣/١١/١٣ - س ٢٤-٢٠٤٨- طعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٢ قضائية)

(الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٤٣ ق-جلسة ١٩٧٤/١/١٥ ص٢٦س٢٥ مع فني جنائي)

(الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٥ ق-جلسة ١٩٧٥/٤/٢٨ ص ٢٦ ص ٣٦٧ مع فني جنائي)

TEA

حسبما أصاب كل منهم من ضرر .

(الطعن رقم ٦٣ لسنة ٤٥ ق-جلسة ١٩٧٥/٤/٢٨ من ٢٦ ص ٣٦٧ مع فني جنائي)

- عدم التزام المحكمة ببيان عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض عدم بطلان الحكم عند اغفاله ذكر مواد القانون في خصوص الدعوى المدنية متى كان النص الواجب الانزال مفهوما من الوقائع التي أوردها .

(الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/١٧ من ٢٦ ص ٧٠٧ مع فني جنائي)

- المجنى عليه هو كل من يقع عليه الفعل أو يتناوله الترك المؤثم قانونا سواء أكان شخصا طبيعياً أم معنوياً ، بمعنى أن يكون هذا الشخص نفسه محلاً للحماية القانونية التي يهدف إليها الشارع .

(١٩٦٣/٥/٢٧ أحكام النقض من ١٤ ق ٨٧ ص ٤٤٥)

- أنه لا ولاية للمحاكم الجنائية بالفصل في دعوى التعريض المؤسدة على المسؤولية عن الأشياء ، إذ الدعوى في هذه الحالة تركز مبنية على افتراض المسؤولية في جانب حارس الشيء وليست ناشئة عن الجريمة بل ناشئة عن الشيء ذاته .

(١٩٧٩/١٠/٨ أحكام النقض من ٣ ق ١٥٩ ص ٧٥٥)

- تقادم الدعوى الجنائية . عدم انقطاعه بأي إجراء متصل بالدعوى المدنية وحدها سواء اتخذ أمام القضاء المدني أم الجنائي من جانب المدعى بالحقوق المدنية أو المستول عنها .

- انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة . لا أثر له على الدعوى المدنية التابعة لها . انتقاضها في هذه الحالة بمضي المدة المقررة لها في القانون المدني .

(الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٤٨ ق-جلسة ١٩٧٨/٦/٤ من ٢٩ ص ٥٥٢)

- رفع الدعوى المدنية بطريق التبعية للدعوى الجنائية . عدم اشتراط بقاء التزام بينهما . اغفال الحكم الفصل في التعويضات ، للمدعى المدني

الرجوع الى محكمة أول درجة للفصل فيما أغفلته . المادة ١٩٣ مرافعات
عدم التزام الحكم الاستثنائي في المظنون فيه هذا النظر خطأ في تطبيق
القانون .

(نقض ١٩٧٢/٣/٦ - ص ٢٣ - ٢١ - ٣٧ - ظن رقم ٩ لسنة ٤٢ قضائية)

- المادة ٢١٨ مرافعات أجازت لمن قوت ميعاد الطعن من المحكوم
عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من
أحد زملائه منضماً اليه في طلباته اذا كان صادراً في موضوع غير قابل
للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص
أشخاص معينين .

- قبول استئناف شركة التأمين شكلاً بعد انضمامها المدعى عليهم الذين
استأنفوا الحكم الابتدائي في الميعاد والمقضى عليهم بالتعويض بالتضامن
معها صحيح في القانون .

(نقض ١٩٧٢/٣/١٩ - ص ٢٣-٩١-٤١٦ - ظن رقم ١.٥ لسنة ٤٢ قضائية)

- عدم سداد رسوم الدعوى المدنية . لا يتصل باجراءات المحاكمة . من
حيث الصحة والبطان .

- التضاف الحكم عن الدفع بعدم قبول استئناف الدعوى المدنية لعدم
سداد رسومها . لا عيب .

(الظن رقم ٦٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١.٨ / ص ٣٠ مع في جنائي
ص ٧٥٥)

- عدم اختصاص المحاكم الجنائية بدعوى المسؤولية الشيعية .
- قوام مسئولية متولى الرقابة . افتراض الاخلال بواجب الرقابة أو
إساءة الترية . نقض هذه القرينة . وقوعه على عاتق متولى الرقابة .
المادة ١٧٣ مدني .

- عدم جواز إثارة أساس المسؤولية لأول مرة أمام النقض .

(الظن رقم ٦٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١.٨ / ص ٣٠ مع ٧٥٥
في جنائي)

- شروط قبول الدعوى المدنية التابعة أمام المحكمة الجنائية .
- التنازل بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية . واجب . متى ثبت
أن الفعل محل الدعوى الجنائية غير معاقب عليه قانوناً .
(الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣) س ٣٠ مع قنى جنائى
ص ٨٧٢)

- تخلف المدعى بالحق المدنى عن الحضور بشخصه أو بوكيل عنه
بالمجلسة بدون عذر مقبول بعد اعلائه لشخصه أو عدم ابدائه طلبات
بالمجلسة . أثره : اعتباره تاركاً للدعوى . المادة ٢٦١ اجراءات . عدم جواز
التمسك باعتبار المدعى بالحق المدنى تاركاً دعواه المدنية . لأول مرة أمام
النقض .

(الطعن رقم ١٣٧٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/١٧) س ٢٩ مع قنى
جنائى ص ٩٤٧)

- الدعوى المدنية ترفع قى الأصل إلى المحاكم المدنية . اباحة رفعها
استثناء الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق
المدعى به ناشئاً مباشرة عن الفعل الماخوئء المكون للجريمة موضوع الدعوى
الجنائية . يكفى قى بيان وجه الضرر المترتب للتعويض أن يثبت الحكم
ادائه المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله .

(نقض ١٩٧٢/٣/٥ - س ٢٣-٦٣-٢٦٢ - طعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤١ قضائية)

- تقديم أرملة المجنى عليه اعلام الوراثة وقرار تعيينها وصية على
أولادها . كفاية ذلك لاثبات صفتها قى الادعاء مدنياً .

(نقض ١٩٧٣/١/٢٢ - س ٢٤-٢٢-٩٠ - طعن رقم ١٥٥٠ لسنة ٤٢ قضائية)

- حق والدة المجنى عليه قى المطالبة بالتعويض عما أصابها من ضرر
شخصى من جراء وفاته بصرف النظر عن حقها قى أرثة من عدمه .

(نقض ١٩٧٥/١/٥ - س ٢٦-٤-١٥ - طعن رقم ١٧٢٩ لسنة ٤٤ قضائية)

- دعوى التعويض الناشئة عن جريمة لا تسقط الا بسقوط الدعوى
الجنائية . المادة ٢/١٧٢ مدنى .

(نقض ١٩٧٦/١١/١٤ س ٢٧-١٩٨-٨٧٧ - طعن رقم ٥٥٠ لسنة ٤٦ قضائية)

- سقوط دعوى التعويض عن العمل غير المشروع بانتضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه الضرر بحدوث الضرر وبالمستول عنه . سقوطها على كل حال بمضى خمسة عشر عاما من يوم وقوع العمل غير المشروع . عدم سقوطها اذا كانت ناشئة عن جريمة الا يسقط الدعوى الجنائية .

(نقض ١٩٧٧/٢/٧ - س ٢٨-٢٧-٢١ - طعن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٦ قضائية)

- مضى المدة المقررة لانقضاء الدعوى المدنية التابعة . انقضاؤها بمضى المدة المقررة لها فى القانون المدنى .

(الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٦ س ٣ - ص ٨٩٧ مع فنى جئاني)

- لامحل لدعوى تعويض عن فعل لم يثبت فى حق من نسب اليه .

(الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٧ س ٢٨ ص ٩٧ مع فنى جئاني)

- التعويض عن الجرائم : يقوم أساسا على ثبوت الضرر لطالبه لا على ثبوت صلتة فى الارث .

(الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/١٣ س ٢٨ مع فنى جئاني ص ٣٤٠)

- الدعوى المدنية ترفع فى الاصل الى المحاكم المدنية اباحة رفعها استثناء الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا مباشرة على الفعل المخاطيء الكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية . يمكن فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم ادانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله .

(الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٥ س ٢٣ مع فنى جئاني ص ٢٦٢)

- رفع الدعوى المدنية بطريق التبعية للدعوى الجنائية عدم اشتراط بناء التلازم بينهما على الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية الفصل فى التعويضات التى طلبها المدعى المدنى . المادة ٣.٩ اجراءات . اغفاله الفصل فيها . للمدعى المدنى الرجوع الى محكمة أول درجة للفصل فيما أغفلته

المادة ١٩٣ مرافعات جديد . علم التزام الحكم الاستثنائي المطعون فيه هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . حجب هذا الخطأ المحكمة عن فحص الدعوى . وجوب أن يكون النقض مقروناً بالاحالة .

(الطعن رقم ٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٦ ص ٣٠٨ مع فنى)

- الزام المدعى المدنى بالمصاريف المدنية الاستثنائية المناسبة اذا كانت المحكمة الاستثنائية قد قضت بتخفيض مبلغ التعويض المقضى به ابتدائياً

(الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٨ ص ٣٠٣ مع فنى جنائى

ص ٢٧٥)

- خضوع الدعوى المدنية التابعة . فيما ورد فيه نص . للاحكام المقررة فى قانون الاجراءات . المادة ٢٦٦ اجراءات .

- عدم جواز استئناف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية متى كان التعويض المطلوب لايزيد عن النصاب الانتهاى للقاضى الجزئى . ولو شاب الحكم خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله ولو كان التعويض مؤقتاً . المادة ٤٠٣ اجراءات .

(الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٨ ص ٣٠٣ مع فنى جنائى

ص ٢٧٥)

- استئناف النيابة العامة قاصر على الدعوى الجنائية فحسب تناول الدعوى المدنية خطأ فى القانون

(نقض الطعن ١٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٩ مع فنى جنائى ص ٢٩٩ ص ٣٢٩)

- عدم تقييد القاضى الجنائى . بالاحكام المدنية .

- انتهاء الحكم . الى ثبوت كذب الواقعة التى تضمنها البلاغ بغض النظر عن وقائع أخرى . كفايته رداً على دفاع المتهم بصور حكم مدنى يملكه لها .

(أنظر الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١ ص ٣٠ مع فنى

جنائى ص ٦٠)

- خضوع الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائى للقواعد الواردة فى قانون الاجراءات الجنائية المادة ٢٦٦ اجراءات جنائية .

- عدم جواز الرجوع لقانون المرافعات فيما يتعلق بطرق الطعن فى

الاحكام الصادرة فى الدعوى المدنية وميعاد الطعن فيها . عدم سريان المادة ٢١٨ مرافعات فى هذا الصدد . أساس ذلك : تحديد قانون الاجراءات لها .
- حق المسئول المدنى فى استئناف الحكم فى الدعوى المدنية . منوط
تجاوز النصاب الانتهاى للقاضى الجزئى . عدم تأثر حقه فى ذلك بالحكم فى
الدعوى الجنائية ولو حاز قوة الأمر المقضى لاختلاف موضوع الدعويين .
(الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٥ س. ٣. مع فنى جنائى
س. ٣. ص ٩٧)

- اقتصار قاعدة اجماع الآراء . عند التشديد أو الغاء البراءة على
حالة الخلاف فى تقدير الوقائع والآراء وتقدير العقوبة فحسب . الغاء الحكم
برفض الدعوى المدنية . والقضاء بالالتزام استناداً الى ثبوت الخطأ . وجوب
أن يصدر بالاجماع .
- القضاء بىطالان الحكم المستأنف . لفهم سوى فى القانون . عدم
تطلب الاجماع .

(الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٥ س. ٣. مع فنى جنائى
ص. ٢١.)

- سريان حكم المادة ٤١٧ اجراءات على الحكم الصادر فى استئناف
المدعى المدنى . دعواه المرفوضة . أثره . عدم جواز الغاء الحكم والقضاء
بالتعويض . الا باجماع الآراء .

(الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٥ س. ٣. مع فنى جنائى
ص. ٢١.)

- اعلان صحيفة الدعوى المباشرة بعد فوات المدة المتفرص عليها فى
المادة الثالثة من قانون الاجراءات . أثره صحة الدفع بعدم قبول الدعوى
لانتقضاء الحق فى رفعها .
- زعم الطاعن أن مدة الثلاثة أشهر قيد على حرية النيابة فى رفع
الدعوى دون المدعى بالحقوق المدنية . لا سند له من القانون .

(الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٤٧ ق-جلسة ١٩٧٩/٣/١٢ س. ٣. مع فنى جنائى ص ٣٣٨)

- عدم جواز التمسك لأول مرة أمام النقض باعتبار المدعى المدنى تاركا
دعواه ذلك أنه يقضى تحقيقاً لموضوعها .

(نقض ١٩٧٢/١١/١٣ س. ٢٣ - ٢٧ - ١١٩٤ طعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٧ قضائية)

- رفض الدفع باعتبار المدعى المدني تاركاً لدعواه في محله اذا كان الطاعنان لا يدعيان أنهما أعلنّا المدعى المدني لحضور الجلسة التي تخلف عن حضورها فضلاً عن عدم حضورهما أيضاً تلك الجلسة ليطلبا اعتباره تاركاً لدعواه .

(نقض ١٩٧٢/١٠/٨ س٢٣ - ٢٢١ - ٩٩٥ طعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ قضائية)

- لا محل للنعي على الحكم عدم اجابة الطاعن الى طلبه اعتبار المدعى تاركاً دعواه رغم تخلفه عن الحضور مادام الطاعن لا يدعى أن المدعى المدني قد أعلن لشخصه وانما يستند الى علمه بالجلسة المستفاد من توقيع وكيله على التقرير بالاستئناف . لاجتراح على المحكمة اذ التفتت عن الرد على هذا الطلب لظهور بطلانه

(نقض ١٩٧٢/١٢/٤ س٢٣ - ٢٠٠ - ١٣٣٨ طعن رقم ١٧٧١ لسنة ٤٢ قضائية)

- اقامة المدعى بالحقوق المدنية دعواه باعلان حددت فيه الجلسة كفايته لتحقق علمه بهذه الجلسة . تخلفه عن حضورها بغير عذر يعتبر تاركاً لدعواه المدنية .

(نقض ١٩٧٦/٢/١ س٢٧ - ٢٧ - ١٣٩ طعن رقم ١٥٨٨ لسنة ٤٥ قضائية)

- القضاء باعتبار المدعى تاركاً لدعواه المدنية استناداً الى تخلفه عن الحضور بالجلسة . عدم اتصال هذه القضاء بالحكم في الدعوى الجنائية . أثره :عدم قبول ما يثيره من أسباب في طعنه متعلقة بالدعوى الجنائية .

(نقض ١٩٧٦/٢/١ س٢٧ - ١٣٩ - طعن رقم ١٥٨٨ لسنة ٤٥ قضائية)

- ترك الدعوى المدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية سواء كان تحريكها بعرفة النيابة العامة أو المدعى المدني .

التنازل عن الشكوى شموله للدعويين الجنائية والمدنية .

(نقض ١٩٧٦/٣/٢٩ س٢٧ - ٧٩ - ٣٦٩ طعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٥ قضائية)

- المستفاد من المادة ٢٦٤ اجراءات انه رفع المدعى المدني أمام المحكمة المدنية فلا يجوز له بعد ذلك رفعها الى المحكمة الجنائية ولو بطريق التبعية للدعوى الجنائية القائمة ما دام لم يترك دعواه أمام المحكمة المدنية .

- إيقاف الدعوى المدنية المرفوعة ابتداء أمام المحكمة المدنية دون تركها . قضاء الحكم المطعون فيه بقبول الدعوى المدنية عن ذات الجريمة تبعاً للدعوى الجنائية خطأ فى تطبيق القانون يوجب نقضه نقضاً جزئياً بالنسبة للدعوى المدنية وتصحيحه بعدم قبولها مع إلزام المطعون ضده بمصاريفها .

(نقض ١٩٧٣/١١/٤ من ٢٤ - ١٨٥ - ٨٩٧ طعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٣ قضائية)

- الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل التهم لعدم بلوغه سن الرشد . من الدفوع القانونية التى يخالفها الواقع . لا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض ١٩٧٣/٢/١٦ من ٢٤ - ٢٥١ - ١٢٢٦ طعن رقم ١٨٨ لسنة ٤٣ قضائية)

قرارات وزارية

بند (١٥٧)

عقوبة المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدلة بالمرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٥٢ هى الحبس والغرامة مع حظر وقف التنفيذ .

تفويضها وزير التكوين إصدار القرارات التنفيذية للقانون وفرض كل أو بعض عقوبات تلك المادة . مؤداه تقيد هذه القرارات بالأصل التشريعى الذى حول إصداره من عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبات الواردة بتلك القرارات الوزارية .

وقف التنفيذ ليس عقوبة . هو قيد لها .

(الطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٨)

(الطعن رقم ٣٢٦٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٥)

قضاة^(١)

بند (١٥٨)

- تشكيل محكمة الجنائيات من أحد رؤساء المحكمة الابتدائية لا يبطل المحكمة . أساس ذلك ؟ المادة ٣٦٧ إجراءات .

(١) تراجع اختصاص . محاكم . بطلان .

الخطأ المادى فى أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم . لا يطله

(الطعن رقم ٦.٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٩)

- الأحكام الجنائية . الأصل فيها أن تبنى على المرافعة أمام المحكمة وعلى التحقيق الذى تجريه فى الجلسة ، وجوب صدورها من القضاة الذين سمعوا المرافعة . مخافة ذلك . أثره ؟

بطلان حكم محكمة أول درجة . لصدوره من قاض لم يسمع المرافعة . متصل بالنظام العام . لا يعتد به كدرجة أولى للتقاضى ولا يجوز لمحكمة ثانى درجة تصحيحه .

(الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢)

قضاء عسكري

بند (١٥٩)

إختصاص المحاكم العادية بكافة المنازعات والجرائم . إلا ما نص على أفراد غيرها بها ، المحاكم العسكرية محاكم ذات إختصاص استثنائى . منوط إختصاصها ؟ إختصاص المحاكم العادية - معها - بمحاكمة الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية .

(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٨)

(والطعن رقم ٨١٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١١)

قطاع عام .

بند (١٦٠)

العاملون بشركات القطاع العام . عدم سريان المادة ٦٣ إجراءات عليهم .

خطأ الحكم المطعون فيه فى تأويل القانون . حجب عن نظر الموضوع . مؤدى ذلك نقض الحكم وإعادته إلى محكمة أول درجة .

(الطعن رقم ٢٥٠٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١١)

قمار

مبدأ (١٦١)

المحال العامة . عدم جواز لعب القمار بها . أو مزاولة أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور .

الألعاب المعتبرة من ألعاب القمار . عدم جواز مباشرتها في المحال العامة والأندية . وتلك التي تتفرع عنها أو التي تكون مشابهة لها . المادة ١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ ، المادة الأولى من قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ . حكم الإدانة . وجوب بيانه نوع اللعب .

الألعاب غير المذكورة في النص . شرط سلامة الحكم بالإدانة بالنسبة

لها ؟

(الطعن رقم ٣٩٢٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٦/١٠/١٩٨٤)

(الطعن رقم ٣٨٨٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٨/١٢/١٩٨٤)

(ك)

كفالة

بند (١٦٢)

إبداع الحدث إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية وإن كان تدبيراً
احترازياً إلا أنه عقوبة مقيلة للحرية لا تحتاج إلى تقديم كفالة من
الطاعن .

(الطعن رقم ٧٥٥٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٦)

(م) مأمورو الضبط القضائي

بند (١٦٣)

- ضباط مكاتب حماية الأحداث . من مأموري الضبط القضائي .
نطاق اختصاصهم : المادة ٣ من قرار وزير الداخلية رقم ٢ لسنة ١٩٦٢ .

(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣٩)

- لمراقبي المناطق التموينية ووكلائهم ومديري إدارة التفتيش ورؤساء
أقسام التفتيش ومساعدتهم بهذه المناطق ، صفة الضبط القضائي في تنفيذ
أحكام المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والرسوم بقانون ١٦٣ لسنة
١٩٥٠ . في دائرة اختصاصهم .

(الطعن رقم ٦٤٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩)

- مدى اختصاص مأموري الضبط القضائي ذوو الاختصاص العام نوعياً
ومكانياً ؟ مأمورو الضبط القضائي ذوو الاختصاص الخاص . تحديدهم ؟

(الطعن رقم ٥٧٨٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٥)

- من له صفة الضبط القضائي وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٦٣ لسنة
١٩٥٦ ؟

- نطاق حق موظفي مصلحة الجمارك وغيرهم ممن لهم صفة الضبط
القضائي في تفتيش الأماكن المنصوص عليها في القانون المذكور . متى
يتعين حصول هؤلاء على مكتوب من رئيس مكتب الانتاج المختص للقيام
بالتفتيش ؟

- عدم تعرض الحكم المطعون فيه للحق المخول لمأموري الضبط القضائي
بالمادة ٢٣ من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بمعاينة وتفتيش الأماكن المنصوص
عليها بها . دون إجراءات سابقة . خطأ في القانون .

(الطعن رقم ٦٤٩٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١)

ملاحظة

بند (١٦٤)

- إتيان المحامي لحضرم موكله فعلاً مما نص عليه في المادة ١٢٩ من

قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ . مخالفة مهنية . لا يترتب عليها
البطلان . ولا تجرد الفعل الذي قام به المحامي من آثاره يصح للمحكمة
الاستناد إليه في قضائها .

(الطعن رقم ٦٠٩٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٥)

- ندب المحكمة محام للدفاع عن المتهم . شرطة ؟
- إستعداد المدافع أو عدم استعداده . موكل إلى تقديره وتقاليده
مهنته .

(الطعن رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٩)

(الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٩)

- القانون لا يمنع من تولي محام واحد واجب الدفاع عن متهمين
متعددين في جريمة واحدة - مادام لا يوجد تعارض حقيقي بين مصالحهم .

(الطعن رقم ٥٨٠١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨)

- حق المتهم في اختيار محاميه . حق أصيل .
- إصرار المتهم هو والمحامي الحاضر على طلب حضور محاميه الموكل .
التفات المحكمة . عن هذا الطلب ومضيها في نظر الدعوى وحكمها على
الطاعن بالمقوية مكتفية بمشور المحامي الحاضر والمحامي المتدب دون الاقصاص
في الحكم عن حلة عدم إجابة هذا الطلب . إخلال بحق الدفاع مبطل
لإجراءات المحاكمة وموجب لنقض الحكم والاحالة .

(الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٥)

(الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤)

- حضور محام مع المتهم في جنحة غير لازم قانوناً . إلا أنه متى عهد
المتهم إلى محام بمهمة الدفاع فإن عدم إجابته إلى طلب التأجيل لحضور
المحامي إخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٤٤١٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)

- تقرير الأسباب . ورقة شكلية من أوراق الإجراءات . لزوم حملها
مقومات وجودها أن يكون موقعاً عليها من صدرت عنه ، لا يجوز تكملة
هذا البيان بدليل خارج عنها .

- تقديم محام طلب لمحكمة النقض للرجوع عن الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً . بإعتباره صاحب التوقيع غير الواضح على مذكرة الاسباب . لا يصحح العيب الذي شاب الشكل . أثر ذلك ؟

(الطعن رقم ٢٧٩٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٧)

محضر الجلسة

بند (١٦٥)

- خلو محضر الجلسة من إثبات الدفاع . كاملاً . لا يعيب الحكم طالما لم يتمسك بإثباته في محضر الجلسة .

(الطعن رقم ٥٦.٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٧)

- إغفال التوقيع على معاضر الجلسات لا أثر له صحة الحكم .

(الطعن رقم ٦.٦٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٤)

- اشتراط صدور الحكم بالإجماع معاصر لصدور الحكم في الاستئناف بتشديد العقوبة المحكوم بها أو بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة . حكم ذلك ؟

إثبات صدور الحكم بالإجماع بمرور الجلسة ومحضرها الموقع عليه من رئيس الهيئة دليل على حصوله قرين بالحكم . ولو جاء منطوق الحكم المظنون فيه خلواً من ذلك .

(الطعن رقم ٦٧٧٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٦)

محكمة^(١)

محكمة الأحداث

بند (١٦٦)

المبرة في سن المتهم هي بمقدارها وقت ارتكاب الجريمة .
انقضاء الاختصاص بمحاكمة الأحداث . لمحكمة الأحداث دون غيرها .

(١) يراجع اختصاص . نقض .

المادتان ١ ، ٢٩ ق ٣١ لسنة ١٩٧٤ .

- تعلق قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين بالنظام العام .

- نظر محكمة الجنح العادية المشكلة من قاض فرد الدعوى دون أن تكون له ولاية الفصل فيها . خطأ متعلق بالنظام العام . عدم تنبيه محكمة ثانى درجة له . مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٢٤٥٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٥)

محكمة استئنافية^(١)

بند (١٦٧)

- وجوب صدور أحكام المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية من ثلاثة أعضاء سمعوا المرافعة وقت المداولة بينهم دون غيرهم . المادة ٩ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .

صدور الحكم من هيئة مشكلة من أربعة أعضاء تغاير الهيئة التي سمعت المرافعة . أثره . بطلان الحكم .

(الطعن رقم ٢٨.٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٢)

- الطعن بالنقض . قصبره على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة . المادة ٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، النعى الموجه إلى الحكم الابتدائي عدم قبوله .

- ميعاد استئناف الحكم الغيابي عشرة أيام من تاريخ إنقضاء الميعاد المقرر للمعارضة . أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأن لم تكن حرمان المتهم من الاستئناف مخالف للنظام العام .

- المعارضة في الحكم الغيابي الابتدائي لا تمنع من جواز استئنافه . مادام قد رفع في الميعاد مستوفياً شرطه . مخالفة هذا النظر . خطأ في القانون .

(الطعن رقم ٥٥٤٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١)

(١) يراجع استئناف ، اختصاص .

- عدم التزام المحكمة الاستئنافية بالرد على كل أسباب حكم الادانة المستأنف أو كل دليل من أدلة الاتهام . متى كونت عقيدتها ببرائة المتهم .
مادام قضاؤها بنى على أساس سليم .

(الطعن رقم ٦٩٨٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤)

- عدم تقيد المحكمة الاستئنافية عند نظرها الإستئناف المقام من المدعى المذنى بالحكم الصادر فى الشق الجنائى ولو كان حائزاً لقوة الأمر المقضى .

(الطعن رقم ٦٩٧٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦)

- فصل المحكمة الاستئنافية فى الدعوى على أساس الوصف المعدل من محكمة أول درجة من تحريف إلى شراء أترية ناتجة عن عملية تحريف بدون ترخيص . عدم جواز التمس عليه طالما كان الطاعن على علم بهذا التعديل عند استئناف الحكم .

(الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٤)

- تأييد الحكم الابتدائى لأسبابه . كفاية ذلك أسباباً للحكم الاستئنافى .

(الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/١٤)

- إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى موضوعى .

(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/١٥)

وسلطتها فى تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية :

- تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية الجنائية والمدنية موضوعى .

(الطعن رقم ٢١٥٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١١)

سلطتها فى تقدير العقوبة :

توقيع العقوبة فى حدود النص المطبق من إطلاقات قاضى الموضوع .

(الطعن رقم ٢٥٢٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٩)

محكمة النقض^(١)

٢٠٢٠

بنـد (١٦٨)

- قاعدة شرعية الجريمة والعقاب فى القانون الجنائى الأصل هو أن يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها اعمال القانون الاصلح استثناء من الأصل العام وجوب الأخذ فى تفسيره بالتضييق المادة ٢٠١/٥ عقوبات .

- عقاب المتهم بالحبس لمدة ثلاثة أشهر وتفرغه خمسون جنيها عن تهمة الامتناع عن توصيل راكب عملاً بالقانون ٢١ لسنة ١٩٨٠ بالرغم من أن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ والذي حدث الواقعة فى ظله قد جعل الحد الأقصى للغرامة خمسة وعشرين جنيها . خطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٦٧٢٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨)

- ادانة الطاعن عن الجريمة الثالثة وهى قيادة سيارة بدون رخصة قيادة بالمادة ٧٥ من قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ومعاقبته بالغرامة خمسين جنيها ، حال أنها لاقتل عن عشرة جنيها ولا تزيد على خمسة وعشرين جنيها . خطأ فى تطبيق القانون على محكمة النقض التدخل لاصلاحه لمصلحة الطاعن طبقا للمادة ٣٥ / ٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ولو لم يرد طعن بذلك فى أسباب الطعن وذلك بتنقض الحكم نقضا جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون .

(الطعن رقم ٩٥٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣)

مسئولية جنائية^(١)

بنـد (١٦٩)

- الخطأ المباشر وغير المباشر سواء فى ترتيب مسئولية مرتكبيه عن

(١) يراجع نقض ، اختصاص .

القتل الخطأ .

(الطعن رقم ٢١٥٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١١)

- مسئولية المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع .
قوامها ؟
- انتفاء مسئولية التابع . أثره : انتفاء الأساس الذى تقوم عليه مسئولية المتبوع .

- مسئولية التابع محققها بتوافر الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما .
نفى الحكم المطعون فيه خطأ التابع . أثره : انتفاء مسئولية المتبوع بصفته
أو بشخصه . مخالفة الحكم ذلك وقضاؤه بمسئولية المتبوع الشخصية -
مخالفة للقانون .

(الطعن رقم ٢٧١١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٨)

- تلزم الطاعن بأن الشيك كان مسلماً لأمين على ذمة تصفية حساب
بينه وبين المدعى المدنى لا ينفى مسئوليته الجنائية . ليست الحالة من حالات
ضياع الشيك أو ما يدخل فى حكمها التى يتحصل فيها على الشيك عن
طريق احدى جرائم سلب المال التى ابيع فيها للساحب ألا يتخذ من جانبه ما
يصون به ماله استناداً الى سبب من اسباب الإباحة .

(الطعن رقم ٦٤٥٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٦)

- مناط المسئولية فى جريمتى تخاير وتخريب .
- انتهاء الحكم الى انطباق المادة ٨٥ عقوبات بعد ان خلص الى
انطباقها على منظمة الصاعقة السورية التى يتبعها الطاعن لاتناقض .

(الطعن رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٩)

- مسئولية رئيس التحرير عن الجرائم التى ترتكب بواسطة صحيفته .
مفترضة على خلاف القواعد العامة .
- مسئولية باقى العاملين بالصحيفة عن هذه الجرائم . اثبات قيامها
يخضع للقواعد العامة .

(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧)

- جريمة اعطاء شيك بدون رصيد . تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك

الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب فى تاريخ الاستحقاق .

اختلاف التاريخ المثبت بالشيك عن التاريخ الحقيقى لاصداره لا يؤثر فى قيام الجريمة . ما دام لا يحمل الا تاريخاً واحداً .

لا عبرة بالأسباب والدوافع التى دعت صاحب الشيك الى اصداره ، اذ هى من قبيل البواعث التى لا تأثير لها فى قيام المسؤولية الجنائية التى لا يلزم لتوافرها نية خاصة .

(الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

- عدم مساطة الشخص جنائياً عن عمل غيره . وجوب أن يكون ممن ساهم فى القيام بالعمل المعاقب عليه .

الموكل . وإن كان لا يكتب للمحامى صحيفة الدعوى إلا انه يده بكافة المعلومات والبيانات اللازمة لكتابتها .

(الطعن رقم ٢٧٩٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٥)

- مناط المسؤولية فى جريمة احرار وحيازة الجواهر المخدرة ، ثبوت اتصال الجانى بالمخدر بالذات أو بالواسطة . بأية صورة عن علم وإرادة .

(الطعن رقم ٣٤٩٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٨)

- تحديد مسؤولية المتهم بما يسند اليه من وقائع . لاصفة له فيما يقتضى به على غيره .

(الطعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٦)

- عدم التزام المحكمة بتقصى أسباب اعفاء المتهم من العقاب طبقاً للمادة ٤٨ من قانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ مادام لم يدفع به أمامها .

(الطعن رقم ١٠١١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

- الارتباط الذى تتأثر به المسؤولية عن الجريمة الضخرى طبقاً للمادة ٣٢ عقوبات . اعماله وهن بالحكم فى الجريمة الكبرى بالعقوبة . دون البراءة .

(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٧)

مسئولية مدنية

بند (١٧.)

- مسئولية المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع قوامها ؟
انتفاء مسئولية التابع . أثره : الانتفاء الاساس الذى تقوم عليه مسئولية المتبوع .
مسئولية التابع تحققها بترافق الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما .
نفى الحكم المطعون فيه خطأ التابع . أثره : انتفاء مسئولية المتبوع بصفته أو بشخصه . مخالفة الحكم ذلك وقضائه بمسئولية المتبوع الشخصية . مخالفة للقانون .

(الطعن رقم ٢٧١١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٨)

- جواز المعارضة فى الجنب والمخالفات من المتهم والمستول عن الحقوق المدنية . أصل عام . المادة ٣٩٨ إجراءات . قبل استبدالها بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٤ . مخالفة ذلك . خطأ فى القانون يوجب نقض الحكم المطعون فيه .

- انتهاء الحكم المستأنف الى أن الطاعن لم يرتكب الفعل المسند اليه وأنه مجرد مستول عن الحقوق المدنية . يوجب مع النقص تصحيح ما شاب منطوقه من خطأ بالغائه وبقبول المعارضة شكلاً وبراعة الطاعن .

(الطعن رقم ٧٥١٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٢)

- اثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه . تضمنته بذاته الإحاطة بأركان المسئولية المدنية . مؤدى ذلك ؟ التعويض المؤقت . نواة للتعويض الكامل .

(الطعن رقم ٦٥٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨)

مسئولية مقترضة

بند (١٧١)

- مسئولية رئيس التحرير عن الجرائم التى ترتكب بواسطة صحيفته .

مفترضة على خلاف القواعد العامة .
مستولية باقى العاملين بالصحيفة عن هذه الجرائم . اثبات قيامها
يخضع للقواعد العامة .

(الطعن رقم ٥٩٤٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٢)

مصادرة

بند (١٧٢)

- عقوبة المصادرة المنصوص عليها فى المادة ٢/٣ عقوبات . عقوبة
تكميلية . إدانة المتهمه عن جريمة عرض لبن مغشوش . وجوب القضاء
بمصادره عملا بالمادة ٢/٣ عقوبات مجانية الحكم هذا النظر خطأ فى
تطبيق القانون . يوجب النقض والتصحيح - اغفال الحكم القضاء بنشر
الحكم فى جريدتين يوميتين واسمى الانتشار وهى عقوبة تكميلية وجوبية
يقضى بها فى جميع الاحوال عملا بالمادة الثالثة من القانون ٤٨ لسنة
١٩٤١ المعدل خطأ يوجب النقض والتصحيح

(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٣)

معارضة

بند (١٧٣)

ما تجوز المعارضة فيه من الأحكام :

- جواز المعارضة فى الجنح والمخالفات . من التهم والمستول عن الحقوق
المدنية . أصل عام . المادة ٣٩٨ اجراءات . قبل استبدالها بالقانون رقم
١٧ لسنة ١٩٨١ بمخالفة ذلك . خطأ فى القانون يوجب نقض الحكم
المطعون فيه .

أنهاء الحكم المستأنف الى ان الطاعن لم يرتكب الفعل المسند اليه وأنه
مجرد مستول عن الحقوق المدنية . يوجب مع النقض تصحيح ما شاب
منطوقه من خطأ بالغائه وقبول المعارضة شكلا وبراة الطاعن .

(الطعن رقم ٧٥١٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٢)

مالا تجوز المعارضة فيه من الاحكام :

- الاحكام الصادرة فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعية والتجارية أو القرارات المنفذه لها . عدم جواز الطعن فيها بطريقة المعارضة . مخالفة ذلك . خطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٦٤٣٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٦)

إعلان المعارضة :

- الاعلان يبدأ به سريان الميعاد المحدد فى القانون للطعن فى الحكم بالمعارضة . تنفيذ الحكم لا يقدم مقام الاعلان .

ثبتت أن الحكم المطعون فيه لم يعلن بعد للطاعن . عدم جواز الطعن .

(الطعن رقم ٦٩١٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٤)

- اخطار المعلن اليه بحصول اعلانه لجهة الادارة وجوب تمامه بكتاب مسجل فى موطنه الأصلى أو المختار مخالفة ذلك تبطل الاعلان . المادتان ١١ ، ١٩ مرافعات .

مجره التأشير بنهاية الاعلان بأنه سيخطر عنه بالمسجل عدم كفايته مجرداً تدليلاً على تمامه وفق القانون . أثر ذلك : بطلان الاعلان والحكم الصادر فى المعارضة بناء عليه .

القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن بناء على اعلان باطل . يوجب النقض والاحالة .

(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٦)

- بدء ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى المعارضة من يوم صدوره . الا اذا كان تخلف المعارض عن الجلسة لعذر قهرى . فيبدأ الميعاد من يوم علمه رسمياً بالحكم .

(الطعن رقم ٦٢٨٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٤)

- اعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته . وجوب ان يكون لشخصه أو فى محل إقامته .. المادة ١/٢٣٤ إجراءات . عدم وجود أحد فى موطن المعارض يصح تسليم الورقة اليه . وجوب تسليم ورقة الاعلان الى جهة الادارة . اعتبار الاعلان منتجاً لآثاره من وقت تسليم الصورة الى من سلمت اليه قانوناً . المادتان ١٠ ، ١١ مراقعات .

(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣١)

نظرها والحكم فيها :

- قيام عذر بالتهمة تقدم به المدافع عنها بجلسة المعارضة . يوجب على المحكمة التصدى لدليله . اغفال الحكم الاشارة اليه . اخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٦٢١٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٤)

- شرط صحة الحكم فى المعارضة باعتبارها كان لم تكن أو برفضها بغير سماع دفاع المعارض محل نظر العذر جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٧٣٩٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٥)

- عدم جواز الحكم فى المعارضة بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان عدم حضوره حاصلًا بغير عذر . قيام عذر قهرى حال دون حضور المعارض يوجب اجراءات المحاكمة .. محل نظر العذر يكون عند الطعن فى الحكم . تقدير الشهادة المثبتة لعذر المرض المقدمة لمحكمة النقض لأول مرة من اطلاعاتها .

حق محكمة النقض فى اطراح الشهادة المرضية لعدم الاطمئنان اليها .

(الطعن رقم ٦٢٨٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٤)

- قضاء الحكم المتقوض بناء على الطعن المقدم للمرة الأولى بقبول المعارضة شكلاً يوجب على محكمة النقض الفصل فى موضوع المعارضة عند نظر الطعن للمرة الثانية .

(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣١)

مواد مخدرة

بند (١٧٤)

- منائط الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات .

(الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٢)

- الاحراز في المواد المخدرة هو مجرد الاستيلاء المادى على الجوهر المخدر مهما طالت مدته أم قصرت .

جرمة إحرار المخدر مؤتمة بصرف النظر عن الباعث .

كفاية انبساط سلطان الشخص على المادة المخدرة كيما يكون حائزاً لها ولو أحرزها مادياً شخصاً غيره .

تحدث الحكم استقلالاً عن الرنس المادى لاحراز المخدر غير لازم استفادته مما أورده الحكم من وقائع . إخفاء المخدر في منطقة صحراوية عسكرية لا يجوز ارتيادها الا بتصريح لا ينفى قيام الركن المادى فى جريمة إحرار المخدر .

(الطعن رقم ٥٦٥٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٨)

- قيام النيابة العامة بتحقيق واقعة تصدير مخدر لايتوقف على صدور إذن مدير الجمارك ولو اقترنت بهجرمة من جرائم التهريب الجمركى .
تصدير المخدر . معناه

مضى يلزم التحدث عن القصد من تصدير المخدر استقلالاً
ثبوت علم الجانى بأن ما يحزره مخدراً يتوافر به القصد الجنائى .
استظهار هذا القصد موضوعى .

(الطعن رقم ٦٠٤١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٩)

- عقوبة الجرائم المنصوص عليها بالمادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ . الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة وغرامة من ٣٠٠٠ الى ١٠٠٠٠ جنيه .
لايجوز طبقاً للمادة ٣٦ من القانون المذكور عند اعمال المادة ١٧ من

قانون العقوبات النزول بالمعقوبة المقررة الا الى المعقوبة التالية لها مباشرة .
مخالفة ذلك . خطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٦٠١٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٧/٢٦)

- عدم جواز وقف تنفيذ الحكم الصادر بمعقوبة اللجنة لجرمة من جرائم
القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على من سبق الحكم عليه فى إحدى جرائم
هذا القانون . المادة ٤٦ من القانون المذكور .

(الطعن رقم ٦٨٣٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٥)

- إقامة الحكم المطعون فيه قضاؤه بثبوت التهمة قبل الطاعن على
ماشهد به رجال الشرطة من أنه اشتهر عنه الاتجار فى المواد المخدرة . ومن
سبق اتهامه فى ثلاث قضايا من هذا القبيل . كفايته لثبوت الجريمة .

(الطعن رقم ٦٨٨٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧)

- جرمة اعداد المحل وتهيته لتعاطى المواد المخدرة . استقلالها عن
جرمة احرار المخدر بقصد التعاطى . اختلافا منها فى مقوماتها وعناصرها
الواقعية والقانونية .

(الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٩)

- المعقوبة المقررة لجرمة احرار جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو
التعاطى أو الاستعمال الشخصى . السجن والغرامة من خمسمائة جنيه الى
ثلاثة آلاف جنيه .

تطبيق المادة ١٧ عقوبات : اباحته النزول بمعقوبة السجن الى عقوبة
الحبس التى لا يجوز أن تنقص عن ستة أشهر . المادة ٣٧ ق ١٨٢ لسنة
١٩٦٠ .

معاملة المتهم طبقا للمادة ١٧ عقوبات وجوب ألا توقع المعقوبة الا
على الاساس الوارد بها .

إدانة المطعون ضده فى جرمة احرار جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو
التعاطى أو الاستعمال الشخصى . وتوقيع عقوبة السجن عليه رغم معاملته
بالمادة ١٧ عقوبات : إما خطأ فى تطبيق القانون أو ان يكون لفظ السجن
ورد سهوا فى منطوق الحكم . يوجب فى كلا الحالتين تصحيحه بتخفيف
العقوبة على خلاف ما قصدته النياية العامة من طعنها عدم تعارضه وما

نصت عليه المادة ٤٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٨.٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)

- مناط المسؤولية في جريمة احرار وحيازة الجواهر المخدرة . ثبوت اتصال الجاني بالمخدر بالذات أو بالواسطة بأية صورة عن علم وإرادة .
حيازة و احرار مخدر بقصد الاتجار واقعة مادية . يستقل قاض الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيسها على ما ينتجها .

اقتناع المحكمة في حدود سلطتها في تقدير الدعوى التي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي بان احرار كمية المخدر كان بقصد الاتجار . النعى عليها في هذا الشأن يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٣٤٩٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٨)

- القصد الجنائي في جريمة احرار المخدر . قوامه . العلم بكنه المادة المخدرة . تحدث الحكم عنه استقلالاً . غير لازم . متى كان ما أورده كافياً في الدلالة عليه .

عدم توافر القصد الجنائي في جريمة جلب الجوهر المخدر . بمجرد تحقق الحيازة المادية . وجوب تمام الدليل على علم الجاني .

استناد الحكم في الرد على دفاع الطاعن بعدم العلم بوجود مخدر بالثلاجة المضبوطة وأن آخر سلمها اليه بمحتوياتها الى اشتغال شاهدي الاتهام لرائحة شريفة وإلى ارتباك الطاعن حال ضبط أخرى تحمل مخدراً . عدم كفايته . القول بأن الطاعن كانت لديه فسحة من الوقت لإخفاء المخدر . مصادرة على المطلوب في هذا الخصوص . افتراض العلم بالجوهر المخدر من واقع الحيازة . انشاء لا يمكن اقراره - لقرينة قانونية - القصد الجنائي وجوب ثبوته فعلياً لا افتراضياً

(الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٠)

- الجلب هو استيراد المخدر بالذات أو بالواسطة ملحوظاً في ذلك طرحه وتداوله بين الناس .

استيراد المراد المخدرة لا يعمد أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عن الحدود الى داخل الجمهورية . الحيازة المادية للمخدر . ليست شرطاً لاعتبار الشخص حائزاً لمادة مخدرة كفاية ان يكون سلطاته مسوولاً على المخدر .

متى يعد المتهم فاعلا أصليا فى جريمة جلب مواد مخدرة :
عدم التزام المحكمة بتقصى أسباب إعفاء المتهم من العقاب طبقا للمادة
٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ مادام لم يدفع به أمامها .
(الطعن رقم ١٠١١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

مواقعة أنثى بغير رضاها

بند (١٧٥)

النفس المثلّى الخلقى وأثره على الإدارة والادراك ؟
متى يجدى دفاع الطاعن بجهله إصابة المجنى عليه بمعاملة عقلية ؟
(الطعن رقم ٦٠٠٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢١)

موظفون عموميون

بند (١٧٦)

- اعتبار أعضاء المجالس النيابية العامة أو المحلية سواء أكانوا
منتخبين . فى حكم الموظفين العموميين فى مجال جريمة الرشوة . مادة
٢/١١١ عقوبات .
كفاية كون الموظف أو من فى حكمه له نصيب من الاختصاص يسمح
بتنفيذ الفرض من الرشوة .
(الطعن رقم ٥٦٠٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢)

- الحماية المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ إجراءات تكون للموظفين
أو المستخدمين العامين دون غيرهم . متى يعد الشخص موظفا عاما ؟
اعتبار الشخص فى حكم الموظف العام فى نطاق معين . عدم اعتباره
كذلك فيما يخرج عن هذا النطاق .

(الطعن رقم ٢٥٠٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١١)

- الهيئة العامة للإصلاح الزراعى من أشخاص القانون العام مالها مال
عام العاملون بها من الموظفين العموميين .

(الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٤)

(ن)

نشر

بند (١٧٧)

- مسئولية رئيس التحرير عن الجرائم التي ترتكب بواسطة صحيفته .
مفترضة على خلاف القواعد العامة .
مسئولية باقى العاملين بالصحيفة عن هذه الجرائم . اثبات قيامها
يخضع للقواعد العامة .

(الظمن رقم ٥٩٤٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٢)

نصيب

بند (١٧٨)

استعمال طرق احتيالية :

- اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن زيدا المحجوز عليه له منزل
عليه أوامر اختصاص مسجلة سابقة على سنة ١٩٢٤ وقد رهن المنزل بعد
هذا التاريخ الى شخص ما نظير مبلغ من المال قبض بعضه واخفى أمر المحجز
عن المجنى عليه ولكي يخفى أوامر الاختصاص أيضا على المجنى عليه
استخرج شهادة من محكمة مصر الأهلية بتخلو هذا المنزل من التصرفات
والتسجيلات عن المدة من سنة ١٩٢٤ لغاية سنة ١٩٣٢ ثم زور في هذه
الشهادة بأن معا رقم (٤) من سنة ١٩٢٤ وكلمة أرمة وجعلها رقم (١)
وكلمة (واحد) فصارت بذلك سنة ١٩٢١ فهذا الذي اثبتته الحكم كاف
لاعتبار ما وقع منه طرقا احتيالية من شأنها إيهام المجنى عليه بوجود واقعة
مزورة وهي انه غير محجوز عليه وأن المنزل خال من التصرفات العقارية وانه
توصل بذلك الى الاستيلاء على مبلغ من المال ومن ثم يجب عليه العقاب
بمقتضى المادة ٢٩٣ ع .

(جلسة ١٩٣٦/٦/١٥ ظمن رقم ١٤٤٠ سنة ٦ ق مجموعة الربع قرن ص ١٠٦٦)

- أن مجرد تقديم سند مزور الى الخارس المعين على اشياء - محجوزة -
والتوصل بذلك الى الاستيلاء عليها منه ، يكفى قانونا لتحقيق ركن

الاحتيال فى جريمة النصب بايهاهم الحارس بهذه الطريقة بوجود واقعة مزورة .
والقول بانعدام هذا الركن استناداً الى ان الحارس - أمى وكان فى مقدوره
التحقق من صحة السند الذى قدم إليه لو رجع الى صاحب التوقيع على
السند هو دفع موضوعى لا يصح عرضه على محكمة النقض .

(جلسة ١٩٣٧/١/٢٥ طعن رقم ٢٠٢ سنة ٧ ق مجسدة الربع قرن ص ١٠٦٦)

- اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم ان المتهم كان يحضر اقراصا من مادة
اخرى خلاف المادة التى تعمل منها اقراص (اسبرين باير) الحقيقية وأقل
منها بكثير فى الاثر وفى تسكين الالام والاوراج ، وضح هذه الاقراص فى
غلافات من الصفيح عليها علامة « باير » وبوزعها على الجمهور بواسطة
شخص آخر كان يقرر للمشتري أن المتهم وكيل شركة باير ، ويمكن المتهم
بهذه الطرق والاساليب من بيع كمية كبيرة من الاسبرين الذى حضره ،
واستولى على مبالغ بسبب ذلك . فهذه الواقعة تتحقق فيها جريمة النصب
المعاقب عليها بمقتضى المادة ٢٩٣ عقوبات قديم .

(جلسة ١٩٣٧/٣/٢٢ طعن رقم ٨٨٣ سنة ٧ ق مجسدة الربع قرن ص ١٠٦٥)

- مجرد تقديم الشيك الذى لا يقابله رصيد قائم ، والاستيلاء على
قيمة هذا الشيك ليس فى ذاته جريمة معاقب عليها ، بل يجب أن يكون
مصحوباً بطرق احتيالية فالحكم الذى يعاقب على ذلك بمادة النصب دون ان
يبين الطرق الاحتيالية التى استعملها الجانى للوصول الى غرضه . هذا
الحكم معيب متعين نقضه .

(جلسة ١٩٣٧/١٢/٢٠ طعن رقم ١٩٥٩ سنة ٧ ق مجسدة الربع قرن ص ١٠٦٧)

- اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم أن المتهم أوهم المجنى عليه بأنه من
سلطته أن يعينه بوظيفة بأحد البنوك (البنك البلجيكي) وأيد دعواه
بأوراق تشهد باطلا بأنها صادرة من هذا البنك وبأن له بمقتضاها أن يعين
الموظفين فيه ، فاتخذ المجنى عليه بذلك وسله المبلغ الذى طلبه منه ليكون
تأميناً ، فهذه الواقعة تكون جريمة النصب ، لان ما ادعاه المتهم للتأثير فى
المجنى عليه من القدرة على تعيين الموظفين بالبنك اذا كان غير صحيح ،
والاوراق التى قدمها له ليدعم بها مدعاه اذا كانت مزورة . وبهذا تتحقق

طريقة الاحتيال كما عرفها القانون .

(جلسة ١٩٣٩/١٢/٤ طعن رقم ١٧٠٠ سنة ٩ ق مجموعة الربع قرن ص ١٠٦٧)

- ان القانون فى جريمة النصب باستعمال طرق احتيالية بايهام المجنى عليه بوجود مشروع كاذب أو باحداث الأمل بحصول ربح وهى يوجب أن تكون هذه الطرق من شأنها الاعتقاد فى نفس المجنى عليه بصلق ما يدعيه المتهم ، وأن تكون الاكاذيب التى صدرت من المتهم مؤيدة بأقوال أخرى

- ان ركن الاحتيال فى جريمة النصب لايتوافر فقط باستعانة الجانى فى تأييد أكاذيبه على المجنى عليه بأشخاص آخرين أو بمكاتيب مزورة بل هو يكون متوفراً كذلك اذا استعان الجانى بأى مظهر خارجى من شأنه أن يؤيد مزاعمته . فاذا تظاهر المتهم باتصاله بالجبن والتخاطب معهم واستخدمهم فى أغراضه ، واتخذ عدته من كتابات ويخبر ، ثم يتحدث الى بيضة ويرد على نفسه بأصوات مختلفة ليلقى فى روع المجنى عليه انه يتخاطب مع الجن . حتى حصل بذلك منهم على مالههم بدعوى مساعدتهم فى قضاء حاجاتهم فإنه يعد مرتكباً لجريمة النصب .

(جلسة ١٩٤٢/٤/١٣ طعن رقم ١١١٤ سنة ١٧ ق مجموعة الربع قرن ص ١٠٦٧)

- اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم صادف المجنى عليهما فى الطريق العام وعرض عليهما شراء تذاكر الملاحى باعتبار انهما صالحتان للاستعمال مع انهما سبق استعمالهما . وكان كل ما وقع منه فى سبيل التأثير فيهما لشراء تذكرتين لا يعدو الكذب المجرد من أى مظهر خارجى يؤيده ، فلا عقاب . وخصوصاً اذا كانت التذكرتان لم يحصل فيهما أى تغيير بعد استعمالهما ، والمكان الذى حصل فيه بيعهما لم يكن من شأنه أن يلقى فى روع المشتري ثقة خاصة فى البائع .

(جلسة ١٩٤٥/١/١١ طعن رقم ١١٥٥ سنة ١٥ ق مجموعة الربع قرن ص ١٠٦٤)

- أن استعانة المتهم الموظف بوظيفته العمومية من شأنه أن يعزز أقواله ويخرجها عن دائرة الكذب المجرد الى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية فاذا كان الحكم فى ايراده واقعة الدعوى قد قال ان المتهم . وهو تمودجى فى المعزل الطبى الذى نزل فيه أخر المجنى عليها ، قد توصل بهذه

الصفة الى الاستيلاء منها على مبلغ خمسين (٥٠) قرشاً على زعم انه ثمن للحقن اللازمة لعلاج أخيها ، فهذا القول يكفى لبيان الطرق الاحتيالية .

(جلسة ١٥/١٠/١٩٤٥ طعن رقم ١٣٦٦ سنة ١٥ ق مجموعة الربع قرن ص ١١٠٦٧)

- يجب فى جريمة النصب أن تكون الطرق الاحتيالية التى استعملت مع المجنى عليه قوامها الكذب وإذن فإذا كانت المحكمة قد اعتبرت ما وقع من المتهمين نصباً بناء على أنهما توصلا الى الاستيلاء على المال من المجنى عليها عن طريق إيهامها باحتمال مهاجمة اللصوص لها وسلب أموالها ، والاستعانة فى ذلك بذكر حادث معين من حوادث السرقات التى وقعت فى الجهة ، وكانت قد قالت فى حكمها ما يفيد أن الحادث المشار اليه وقع فعلاً وأن المجنى عليها كانت تعلم بوقوعه وقت أن ذكره لها المتهمان ، فذلك لا يتوافر به الطرق الاحتيالية كما هى معرفة به فى القانون .

(جلسة ١٧/٦/١٩٤٦ طعن رقم ١٤٢٢ سنة ١٦ ق مجموعة الربع قرن ص ١١٠٦٤)

- إذا كانت واقعة الدعوى هى أن المتهمين استولوا على مبلغ من المال من المجنى عليه بأن قدما له قطعاً نحاسية مطلاء بقشرة من الذهب وأوهام بأنها قطع ذهبية ورهنتها اليه ضماناً للوفاء بالمبلغ سالف الذكر ، فهذه الواقعة يتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمتى النصب والفسخ ، وما دام القانون ينص على أن كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد ، وما دام لا يوجد أى مبرر للقول باستثناء أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الفسخ والتدليس من الحكم المتقدم المقرر فى القانون العام ، فانه يكون من الخطأ اعتبار هذه الواقعة غشاً مجارياً فقط .

(جلسة ٢٠/٤/١٩٤٨ طعن رقم ٤٠٩ سنة ١٨ ق مجموعة الربع قرن ص ١١٠٦٨)

- إذا رهن المتهم قشالا من النحاس على انه من الذهب وحصل من المرتهن على مبلغ أعلى من قيمة التمثال بكثير ، فركن الطرق الاحتيالية لا يتوافر فى هذه الحالة إذا كان الامر فى ذلك لم يتجاوز عرضاً من المتهم الراهن وقبولاً من المجنى عليه المرتهن . أما إذا كان العرض قد تعزز من جانب المتهم بتدخل شخص آخر أهد ما ادعاه فان ذلك يكفى لعدة طرق من

الطرق الاحتمالية التي تكون ركن جريمة النصب .. ولا يؤثر في الامر اذا كان الاثنان فاعلين في الجريمة مادام الامر قد تم بتدبير سابق بينهما واتفاق .
(جلسة ١٩٥٠/١١/٢٧ طعن رقم ٩٨ سنة ٢٠ ق مجموعة الربع قرن ص ١٠٦٥)

- متى قام المتهم بإيهام المجنى عليه بوجود سند دين غير صحيح بأن قدم له سنداً مزوراً بدلاً من سند صحيح كان يداينه به وينفس قيمة السند فانتدع المجنى عليه وسلمه مبلغ الدين بناء على ذلك . فان هذا مما يتحقق به ركن الاحتمال في جريمة النصب .

(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/٢١ السنة ٧ ص ٧٥٢ قارب الطعن رقم ٤٤ لسنة ٩ ق جلسة ٣٩/٢/٢٧ مجموعة الربع قرن ص ١٢/١٠٦٦)

- متى كان المتهم قد أوهم المجنى عليه بمشروع تجارى وهمى وأيد ادعاءه بأوراق تشهد كذبا بالتجاره مع آخرين فانتدع المجنى عليه بذلك وسلمه النقود التي طلبها ، فان ما فعله تتحقق به طريقة الاحتمال كما عرفها القانون .

(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٣ السنة ٨ ص ٥٨٦)

- اذا كان مؤدى ما استخلصه الحكم أن المتهم لم يكن يبتغى السداد وانما أوهم الدائن برغبته فيه ودفع تأييداً لزعمه مبلغاً ووقع سندات بما يراعى قبضة باقى الدين وذلك تحت تأثير الحيلة بأخذ صورة فوتوغرافية لهذه المخالصة ليتمسك بها عندما تمحين الفرصة التي يعد لها ما اتخذ له ليحصل على المخالصة .. فان هذا يكفى بذاته لان يعتبر من المظاهر الخارجية المؤيدة لزعمه مما تتوفر به الطرق الاحتمالية .

(الطعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٧/١٠ ص ٩ ص ٦٥١ والسنة ٢١ ص ١٢١٢)

- الطرق الاحتمالية من العناصر الاساسية الداخلة في تكوين الركن المادى - لجريمة النصب ، واستعمال الجمانى لها يعد عملاً من الاعمال التنفيذية . فاذا كان الحكم المظنون فيه اذ استخلص أن الطاعته الثانية قد قامت بدور فيها لتأييد مزاعم زوجها (الطاعن الثانى) وأدى ذلك بالمجنى عليه الى دفع مبلغ من النقود له فان الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقاً

سليما إذ عد هذه الطاعنة قاعلة أصلية في الجريمة .

(الطعن رقم ٢٣٥٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٩٢/٥/٧ السنة ١٣ ص ٤٤٣)

- جريمة النصب لا تقوم إلا على الفش والاحتيال والطرق التي بينها قانون العقوبات - في المادة ٣٣٦ كوسائل للاحتيال يجب أن تكون موجبة الى خدع المجنى عليه وغشه .. ولما كانت المحكمة قد استخلصت أن غشا لم يقع على المجنى عليه ، فإن التمس على الحكم بمخالفة القانون لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩٣/١/١٤ السنة ١٤ ص ٦١٢)

- استعانة المتهم بشخص آخر على تأييد أقواله وأدعائه المكنوبة وتدخل هذا الأخير لتدعيم مزاعمه ، يعتبر من قبيل الاعمال الخارجية التي تساعد على حمل المجنى عليه على تصديق تلك الادعاءات ، وبهذه الاعمال الخارجية يرقى الكذب الى مرتبة الطرق الاحتيالية الواجب تحققها في جريمة النصب .

(السنة ١٨ ص ١٢٧٣ والسنة ٢٣ ص ١٢٨٦ والسنة ٢٦ ص ٥٥١ . والطعن رقم ٨٨ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١/٨ (لم ينشر))

- إذا كان ما أثبتته المحكمة في حق المتهم أنه توصل عن طريق المتهمين الاول والثاني الى الاستيلاء على الجبن المودع بالشركة لحساب المجنى عليه بواسطة ائصال مزور على هذا الأخير ، فإن ذلك يتوافر به ركن الاحتيال في جريمة النصب كما هو معرف به في القانون

(مجموعة أحكام النقض السنة ١٩ ص ١١٣٧)

- جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله ، فيقع المجنى عليه ضحية هذا الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب - أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في ملك الغير من لا يملك التصرف .

(مجموعة أحكام النقض السنة ٢٠ ص ١٨٣)

- لما كان الحكم قد أثبت أن الطاعنين مع باقى المتهمين قد توصلوا الى الاستيلاء على المبلغ الموضح بالاوراق من المجنى عليه بناء على الطرق الاحتمالية التى استعملوها والتى بينها الحكم ، وهى من شأنها ايهامها بوجود مشروع كاذب وأحداث الامل بحصول ربح وهى وهو كشف كنز مدفون تحت أرض منزلها فان ما يقول به الطاعنان من أن المجنى عليها قد سلمتها العقود برضاها لا يعدل . أن يكون عودا الى الجدل فى تقدير أدلة الثبوت فى الدعوى مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض
(مجموعة أحكام النقض السنة ٢٠ ص ٩٤٤)

- استعانة المتهم بتأييد مزاعمه بنشر اعلانات عن نفسه وعن مشروعه وعن فتحه حساب فى أحد البنوك لا يلدغ قيمة الاموال التى يساهم بها الآخرون فى مشروعه .. واسباغه أهمية كبيرة على الشركة التى أنشأها ويديرها متخذاً لها مقرأً فخماً مدعياً بتعدد مجالات نشاطها ، تتحقق به المظاهر الاحتمالية فى جريمة النصب لأن مثل هذه المظاهر تؤثر فى عقلية الجمهور .

(مجموعة أحكام النقض السنة ٢١ ص ١٧١٢)

- ان قدرة الجانى على تحقيق ما أذعاه لا يؤثر فى توافر جريمة النصب مادام أن نيته قد اتجهت الى مجرد الاستيلاء على أموال المجنى عليهم .
(مجموعة أحكام النقض السنة ٢١ ص ١٧١٢ والسنة ٩ ص ٦٥١)

- إن جريمة النصب كما هى معرفة به فى المادة ٣٣٦ ع تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله .. فيقع المجنى عليه ضحية هذا الاحتيال الذى يتوافر باستعمال طرق احتمالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف فى مال الغير من لا يملك هذا التصرف ،

(مجموعة أحكام النقض السنة ٢٢ ص ٤٨١ والسنة ٢٤ ص ٢٢٦)

- لما كانت جريمة النصب كما هى معرفة فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال

الذى يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف فى مال الغير عن لائملك التصرف .

(مجموعة أحكام النقض السنة ٢٩ ص ٩٢٧)

- ان الطرق الاحتيالية فى جريمة النصب يجب ان يكون من شأنها الاتهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الامل بحصول ربح وهمى أو غير ذلك من الامور المبينة على سبيل الحصر فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات .

(مجسرة أحكام النقض السنة ٢٩ ص ٩٢٧)

- من المقرر ان مجرد الاقوال والادعاءات الكاذبة مهما بالغ قائلها فى تركيد صحتها لا تكفى وحدها لتكوين الطرق الاحتيالية بل يجب لتحقيق هذه الطرق فى جريمة النصب أن يكون الكذب مصحوبا بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته .

(مجسرة أحكام النقض السنة ٢٩ ص ٩٢٧)

- أوجبت المادة ٣١ من قانون الاجراءات الجنائية فى كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المسترجية للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة التى دان المتهم بها والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت الواقعة من المتهم .

- لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لإسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن المتهم الاول تنازلت عن الشقة التى تستأجرها للمجنى عليها مقابل مبلغ ألف جنيه تقاضته منها وسلمتها عقد استئجارها للشقة مؤشراً عليها بالتنازل وموقعا عليه منها ومن الطاعنة - زوج مالك العقار التى حضرت معاينتها للشقة - بصفتها ضامنة وعقد ايجار آخر من مالك العقار باسم المجنى عليها الى مكتب أحد المحامين حيث حررت لها ايصالا باستلامها أجرة ثلاثة أشهر واذا توجهت المجنى عليها بعد ذلك لاستلام العين المؤجرة طردتها المتهم الاول ، وخلص الحكم من ذلك الى ثبوت التهمة فى حق الطاعنة من أقوال المجنى عليها وأقوال شاهد الاتبات ومن عقدى الايجار وايصالى الاجرة ومن اعتراف المتهمين بالواقعة

ومن معاناة المجنى عليهما للشقة ومصاحبة الطاعنة لها مكتب المحامى ،
وكانت جريمة النصب كما هى معرفة فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات
تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه
بمقد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال .
(مجموعة أحكام النقض السنة ٢٩ ص ٩٦٥)

بنء (١٧٩)

اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة :

- يكفى لتكوين جريمة النصب أن يتسمى الشخص الذى يريد سلب مال
الغير باسم كاذب يتوصل به الى تحقيق غرضه دون حاجة الى تحقيق غرضه
دون حاجة الى الاستعانة على اقام جريمته باساليب احتيالية أخرى .
(جلسة ١٩٣٦/٢/٣ طعن رقم ٥٢ سنة ٦ ق مجموعة الريع قرن ص ١٠٦٨)

- ان ادعاء المتهم كذبا الوكالة عن شخص آخر ، ثم استيلائه على مال
المجنى عليه لتوصيله إلى موكله المزعوم يعد فى القانون اتخاذاً لصفة كاذبة
فى المعنى الوارد فى المادة ٣٣٦ ع ، ويكفى وحده فى تكوين ركن
الاحتيال ولو لم يكن فيه أستعمال لاساليب الفش والخداع المعبر عنها بالطرق
الاحتياطية فإن النصب بمقتضى هذه المادة كما يحصل بأستعمال طرق احتياطية
من شأنها الابهام بوجود مشروع كاذب الخ . يحصل باتخاذ صفة كاذبة ولو
لم يكن مقرونا بطرق احتياطية .

(جلسة ١٩٤٣/٢/١ طعن رقم ٣٢٩ سنة ١٣ ق مجموعة الريع قرن ص ١٠٦٩
والسنة ١٤ ص ٦١٢)

- انه لما كانت جريمة النصب بمقتضى المادة ٣٣٦ عقوبات تقع باتخاذ الجانى
اسما كاذبا أو صفة غير صحيحة ولو لم يدعم ذلك بأى مظهر خارجى ، فان
ادانة المتهم فى هذه الجريمة على اساس أنه لم يحصل على النقود من المجنى
عليه الا باتخاذ صفة كاذبة ، تكون صحيحة ولو كان لم يقع منه ما يعتبر
فى القانون من أساليب الفش والخداع المعبر عنها فى المادة المذكورة بالطرق
الاحتياطية .

(جلسة ١٩٤٣/٢/٨ طعن رقم ٥١٢ سنة ١٣ ق مجموعة الريع قرن ص ١٠٦٩)

- متى أثبت الحكم أن المتهم كان يحضر للمجنى عليه (تهاجر في بيع الدقيق) برصفه مخبراً بالتموين ، وكان يركب سيارة يطلق عليها (بوكسفورد) وهي في شكل السيارات التي يركبها عادة موظفو الحكومة الإداريين ، فهذا فيه ما يكفي لبيان الطرق الاحتيالية ، وعلى أنه إذا توصل الجاني الى الاستيلاء على مال الغير عن طريق اتخاذه صفة كاذبة فقد وجب عقابه بمادة النصب ولو لم يصحب ذلك استعمال طرق احتيالية .

(جلسة ١٩٤٤/١/٣١ طعن رقم ١٣٧ سنة ١٤ ق مجموعة الربع قرن ص ١٠٦٩)

- أن اتخاذ صفة غير صحيحة هو من ضروب الاحتيال الذي تتكون منه جريمة النصب ولو لم يكن مقترنا بطرق احتيالية أخرى فاتخاذ التهم صفة تاجر ، وحصوله بناء على ذلك على أجهزة الراديو التي استولى عليها ، فيه وحده ما يكفي لتكوين ركن الاحتيال الذي تتطلبه المادة ٣٣٦ ح لأن ذلك منه يعد اتخاذاً لصفة غير صحيحة ، إذ المراد من الصفة غير الصحيحة هو انتحال لقب أو وظيفة أو قرابة أو ما شاكل ذلك .

(جلسة ١٩٤٤/٢/٢٨ طعن رقم ١٥٢ سنة ١٤ ق مجموعة الربع قرن ص ١٠٦٩)

- أن مجرد اتخاذ صفة غير صحيحة يكفي وحده لقيام ركن الاحتيال المنصوص عليه في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات دون حاجة لأن تستعمل معه أساليب الغش والخداع المعبر عنها بالطرق الاحتيالية فإذا كان المتهم قد أخذ لنفسه صفة تاجر ووسيط وتوصل بذلك الى الاستيلاء من المجنى عليه على مبلغ كمربون عن صفقة فانه يحق عقابه بالمادة ٣٣٦ ع .

(جلسة ١٩٥٠/٢/٦ طعن رقم ٣ سنة ٢٠ ق مجموعة الربع قرن ص ١٠٦٩)

- متى كان الحكم قد أثبت على المتهم ادعائه بأنه ضابط مباحث وتقديره للمجنى عليه بطاقة شخصية يؤيد بها هذا الادعاء الكاذب عما انخدع به المجنى عليه وسلمه المبلغ الذي طلبه ، فإنه يكون قد بين بما فيه الكفاية ركن الاحتيال في جريمة النصب باتخاذ صفة غير صحيحة .

(جلسة ١٩٥١/٢/٢٢ طعن رقم ١٠٧٥ سنة ٢٠ ق مجموعة الربع قرن ص ١٠٧٠)

- أن ادعاء الصفة الكاذبة يكفي وحده لتوفر ركن الاحتيال دون حاجة

الى افعال خارجية أو مظاهر احتيال أخرى تعزز هذا الادعاء .

(جلسة ١٩٥٢/٥/٢٢ طعن رقم ٤٧٢ لسنة ٢٢ ق مجموعة الربع قرن ص ١٠٦٩)

- الزعم الذى تتوافر به جريمة الرشوة طبقاً للمادة ١٠٣ مكرراً عقوبات
يجب ان يكون صادراً من الموظف على أساس أن العمل الذى طلب الجعل أو
أخذه لأدائه أو للامتناع عنه هو من أعمال وظيفته الحقيقية .

والزعم القائم على انتحال صفة وظيفية منبثة الصلة بالوظيفة التى
يشغلها الجانى لا تتوافر به جريمة الرشوة بل يكون جريمة النصب .

(مجموعة أحكام النقض لسنة ٢٣ ص ٧٥٥)

- من المقرر ان انتحال صفة غير صحيحة ، يكفى وحده لقيام ركن
الاحتيال ، واذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعنين
انتحال اولهما صفة ضابط المباحث والثانى صفة الشرطى السرى ، والتوصل
بذلك الى الاستيلاء على نقود المجنى عليه ، وهو ما تتوافر به عناصر
جريمة النصب التى دانها بها ، فانه يكون قد اصاب صحيح القانون .

(مجموعة أحكام النقض لسنة ٢٥ ص ١٨٧)

- اتخاذ اجراءات قضائية استناداً الى صفة وكالة زالت قبل اتخاذها
أثره عدم قبول تلك الاجراءات كرفعها من ذى صفة . القول بأن ذلك يشكل
جريمة نصب . غير صحيح ذلك أن مجرد اتخاذ هذه الإجراءات لا يورف بذاته
جريمة .

(مجموعة أحكام النقض لسنة ٢٦ ص ٤١)

بند [١٨٠]

استخدام الموظف وظيفته :

- ان استخدام الموظف وظيفته التى يشغلها حقيقة فى الاستيلاء على
مال الغير لا يصح عده نصباً إلا على أساس أن يسوء استعمال وظيفته على
النحو الذى وقع منه يعتبر من الطرق الاحتيالية التى يخدع بها المجنى
عليه . واذا ما كان الحكم قد جرى على قاعدة عامة هى أن مجرد استخدام
صفة الطاعن - كموظف - وظرف الجوار - وهما حقيقتان معلومتان

للمجنى عليهما - فى الحصول على المال موضوع الجريمة يعتبر نصبا وأن ذلك من شأنه أن يؤدي الى تحقيق مقصده فى التأثير على المجنى عليهما - حتى يخرج ما وقع من دائرة الكذب المجرد الى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية دون أن يفصح الحكم عن سنده فى ذلك ، فانه يكون مغفلاً .

(السنة ١٦ ص ٨١٣ ، والسنة ٢٣ ص ٢٣٤ . و الطعن رقم ١٢٤٩ سنة ١٨ جلسة ١٩٤٨/٢/٢١ مجوعة الربع قرن ص ١٨/١)

- ان سوء استعمال الموظف لوظيفته يعتبر من الطرق الاحتمالية التى يتخذ بها المجنى عليه ، كما أن استعانة المتهم بشخص آخر على تأييد أقواله وأدعائه المذكورة وتدخل هذا الاخير لتدعيم مزاعمه من قبيل الاعمال الخارجية التى تساعد على حمل المجنى عليه على تصديق تلك الادعاءات وهذه الاعمال الخارجية يرقى الكذب الى مرتبة الطرق الاحتمالية الواجب توافرها في جريمة النصب .

(مجوعة أحكام النقض لسنة ٧٢ ص ٤٨١ والسنة ٣٣٤ ص ١٢٨٦)

بند [١٨١]

التصرف فى مال من لا يحق له التصرف فيه :

- لأجل أن يكون البيع الثانى مكوناً لجريمة النصب يجب أن يثبت أن هناك تسجيلاً مانعاً من التصرف مرة أخرى اذ بهذا التسجيل وحده الحاصل طبق أحكام قانون التسجيل تزول أو تنقيد حقوق البائع بحسب طبيعة التصرف موضع التسجيل .

(جلسة ١٩٣٣/١١/٢ طعن رقم ٢٠٦٣ سنة ٣ ق مجوعة الربع قرن ص ١٠٧)

- ان عدم النص فى وصف التهمة عن استيفاء الشروط التى تقوم عليها الجريمة كاف ب ذاته لهدم تلك الجريمة . ف جريمة النصب بطريق الاحتمال القائمة على التصرف فى مال ثابت ليس ملكاً للمتصرف ولا له التصرف فيه لا تتحقق الا باجماع شرطين :

(الاول) ان يكون العقار للتصرف فيه غير مملوك للمتصرف .

(والثانى) الا يكون للمتصرف حق التصرف فى ذلك العقار . واذن

فالاقتصار في وصف التهمة على القول بأن زيدا ارتكب نصبا بأن تصرف في عقار ليس له حق التصرف فيه لا يجعل من التهمة جريمة معاقبا عليها قانوناً .

(جلسة ١٩٣٤/٣/١٩ طعن رقم ٧٨٦ سنة ٤ ق مجموعة الربع قرن ص ١٠٧ و الطعن رقم ٧٨٢ سنة ٤٩ جلسة ١٩٧٩/١١/٨)

- ان مجرد التصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكاً للمتصرف ولا له حق التصرف فيه هو ضرب من ضروب الاحتيال التي تتحقق أى منها وحده جريمة النصب المنصوص عليها في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات .

(جلسة ١٩٤٩/١٢/١٩ طعن رقم ١٢٧٥ سنة ١٩ ق مجموعة الربع قرن ص ١٠٧)

- التصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكاً للمتصرف ولا له حق التصرف فيه - في مجال تطبيق المادة ١/٣٣٦ من قانون العقوبات - ليس قاصراً على مجرد التصرف بالبيع وإنما يشمل أيضاً التصرفات الأخرى . ولما كان الحكم قد استخلص أن الطاعن لا يملك القدر الذي تصرف فيه للمدعية بالحقوق المدنية فإنه لا يجديده القول بأن نيتها قد انصرفت الى اعتبار هذا العقد رهناً لدين لها عليه .

(نقض ١٩٦٦/٢٢/٢٢ طعن ١١٩٦ سنة ١٧ ص ١١٣٦)

- ثبت أن الطاعن لم يكن مالكا للأرض التي تصرف فيها بالبيع وأنه كان يعلم بعدم ملكية البائع له لشئ من هذه الأرض . كفاية ذلك لقيام جريمة النصب في حقه .

(مجموعة أحكام النقض السنة ١٨ ص ٦٦٧)

- اذا كان يكفي لتكوين ركن الاحتيال في جريمة النصب بطريق التصرف في الأموال الثابتة أو المنقولة أن يكون للمتصرف لا يملك التصرف الذي أجراه ، وأن يكون المال الذي تصرف فيه غير مملوك له ، إلا انه لا تصح ادانة غير المتصرف ، والوسيط كذلك إلا اذا كانت الجريمة وقعت نتيجة تواطؤ وتبدير سابق بينه وبين المتصرف مع علمه بأنه يتصرف في ما لا يملكه

وليس له حق التصرف فيه ، حق مسألمته سواء بصفته فاعلاً أو شريكاً .
(مجموعة أحكام النقض السنة ٢٠ ص ١٨٣)

بنء [١٨٢]

القصد الجنائى

اذا أءانت المحكمة متهماً فى جريمة نصب ولم يتبين بحكمها فى واقعة الدعوى أن الاتصاف بالصفات الكاذبة وغيره ، مما عءته المحكمة طرئاً احتيالية ، كان من جانب المتهم مقصوداً به التأثير فى المجنى عليه وءءص بما هو جائز من أن يكون المتهم قد اعتاء حقاً أو باطلاً أن يصف نفسه أو أن يصفه الناس بالأوصاف المشار إليها فى مناسبات مختلفة لم تلاحظ فيها فكرة الاجرام كما لم تبين ان ما عءته من المظاهر الخارجية قد كان للاستعانة به فى إيهام المجنى عليه ، فان حكمها يكون معيباً بالتقصير متعیناً نقضه .

(جلسة ١٩٤٦/٣/١٢ طعن رقم ١٩٩ سنة ١٦ ق مجموعة الربع قرن ١٠٦٨)

- لا يلزم التءءء عن ركن القصد الجنائى فى جريمة النصب على استقلال مادام الحكم قد أورد الوقائع بما يءل على مراد المتهمين كان ظاهراً وهو اقتراف بقصد سلب مال المجنى عليه وحرمانه منه .

(مجموعة أحكام النقض السنة ١٠ ص ٦٩)

بنء [١٨٣]

التسليم

- ان جريمة النصب باتخاذ صفة كاذبة لا تتحقق الا اذا كانت هذه الصفة هى التى خءعت المجنى عليه وءملته على تسليم المال للمتهم .

(جلسة ١٩٥٣/٤/١٤ طعن رقم ١٣٦٥ سنة ٢٣ ق مجموعة الربع ص ١٠٧٢)

- اذا كان الحكم اء دان المتهمين بجريمتى النصب والشروع فيه لم يستظهر الصلة بين الطرق الاحتيالية التى استءءماها وبين تسليم المال لهما وكان إيراد هذا البيان الجوهرى واجباً حتى يستنى لمحكمة النقض مراقبة

تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى ، فان الحكم يكون مشرباً بالقصور متعيناً تقضه .

(جلسة ١٩/١١/١٩٥٥ طعن رقم ٥٥٣ سنة ٢٥ ق مجموعة الربع قرن ص ١٠٧٢)

- يجب لتوافر جريمة النصب أن تكون الطرق الاحتمالية من شأنها تسليم المال الذي أراد الجاني الحصول عليه ، مما يقتضى أن يكون التسليم لاحقاً لاستعمال الطرق الاحتمالية . ولما كان الحكم قد استخلص من أقوال المجنى عليه أنه سلم الطاعن الأول مبلغ العقود على سبيل القرض قبل أن يحدد الطاعنان الى استعمال الطرق الاحتمالية بتزوير سند الدين وكان ما استخلصه الحكم له صلا من أقوال المجنى عليه بجلسة المحاكمة فان قضاء براءة الطاعنين من تهمة النصب لا يتعارض مع اذاتهما عن جريمة التزوير .

(الطعن رقم ٢٠٨١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣ ص ١٥ ص ٢٠٦)

- جرمتا النصب وخيانة الامانة وان كان يجمعهما أنهما من صور جرائم الاعتداء على المال إلا أن الفارق بينهما أن تسليم المال في جريمة النصب يحصل تحت تأثير ما يرتكبه الجاني من طرق احتمالية أما في جريمة خيانة الامانة فان المال يكون مسلماً الى الجاني على سبيل الامانة بعقد من العقود المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات فيغير الجاني حيازته من حيازة مؤقتة أو ناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك .

(تقضى ١٩٦٨/٥/٢٧ طعن رقم ٦٩٥ سنة ٣٨ ق السنة ١٩ ص ٦١١)

بند (١٨٤)

الضرر :

- يكفى لتحقيق جريمة النصب أن يكون الضرر محتمل الوقوع .

(جلسة ١٩٤٥/١٢/١٠ طعن رقم ١٤٨٦ سنة ١٥ ق مجموعة الربع قرن ص ١٠٧٣)

- متى كان الثابت من مدونات الحكم أن المدعية بالحقوق المدنية لم تكن طرفاً في عقود البيع موضوع جريمة النصب . واذا ما كان الضرر الذي لحق بها والذي جعله الحكم أسباباً للقضاء بالتعويض - فيما يتعلق بجريمة

النصب فقط - لم ينشأ عن جريمة النصب التي دين الطاعن بها وإغا نشأ عن التعرض لها في ملكيتها ، وهو فعل وإن اتصل بواقعة الدعوى الجنائية المكونة لجريمة النصب إلا أنه غير محمول عليها بما لا يجوز الادعاء به أمام المحاكم الجنائية بانتفاء علة التبعية التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية ، ويكون الحكم في هذا النطاق قد أخطأ في تطبيق القانون وتعين لذلك نقضه وتصحيحه فيما قضى به في الدعوى المدنية والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظرها .

(مجموعة أحكام النقض السنة ١٨ ص ٧٦٧)

نظام عام

بند (١٨٥)

- ميعاد المعارضة من النظام العام . اثاره أى دفع بشأنها لأول مرة أمام النقض . شرطه : أن يكون مستنداً الى وقائع أثبتتها الحكم وألا تقضى تحقيقاً موضوعياً .

(الطعن رقم ٦٠٩٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٥)

- تعلق قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين بالنظام العام .

نظر محكمة الجناح العادية مشكلة من قاض فرد الدعوى دون أن تكون له ولاية الفصل فيها . خطأ متعلق بالنظام العام . عدم تنبيه محكمة ثانية درجة له . مخالفة للقانون في تطبيقه .

(الطعن رقم ٢٤٥٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٥)

- الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها متعلق بالنظام العام . وهو من الدفوع الجوهرية .

(الطعن رقم ٧٥٠٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤)

- الأحكام الجنائية . الأصل فيها أن تبنى على المرافعة أمام المحكمة وعلى التحقيق الذي تجريه في الجلسة . وجوب صلوها من القضاة الذين سمعوا المرافعة . مخالفة ذلك . أثره

بطلان حكم محكمة أول درجة . لصدوره من قاض لم يسمع المرافعة .
متصل بالنظام العام . لا يعتد به كدرجة أولى للتقاضى ولا يجوز لمحكمة
ثانى درجة تصحيحه .
(الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٧)

نقض

بتد (١٨٦)

اجراءات الطعن :

التقرير بالطعن وايداع الأسباب وميعاد الطعن :

- عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قيمة . ولا تتصل به المحكمة
ولا يفتى عنه أى إجراء آخر .

(الطعن رقم ١٩٤٢ لسنة ٥٥ قضائية - جلسة ١٩٨٦/٢/٥)

(الطعن رقم ٥٩٠٣ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)

- التقرير بالطعن بالنقض فى الميعاد . دون تقديم الأسباب اثره . عدم
قبول الطعن شكلاً .

(الطعن رقم ٢٢٧٢ لسنة ٥٥ قضائية - جلسة ١٩٨٦/١/١٦)

- ورقة أسباب الطعن من أوراق الاجراءات الشكلية . وجوب حملها
مقرماتها الذاتية .

(الطعن رقم ٢٦٣٩ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ١٩٨٦/١١/٤)

- ايداع أسباب الطعن من محام غير ذى صفة . اغفال توقيعه من
محام مقبول أمام النقض حتى فوات الميعاد . اثره : عدم قبول تالطعن
شكلاً .

(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ١٩٨٦/١١/٤)

- ميعاد الطعن فى الحكم الغيايى الصادر من محكمة الجنايات بعدم
اختصاصها . بلؤه من يوم صدوره .

(الطعن رقم ٢٨٤٤ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ١٩٨٦/١١/٢٣)

- ميعاد التقرير بالطعن بالنقض وإبداء الأسباب . أربعون يوماً من تاريخ الحكم المحضوري . عدم إضافة ميعاد مسافة لهذا الاجل . متى يرجع الى احكام قانون المرافعات ؟

- التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وان تقديم الاسباب التي بنى عليها الطعن فى الميعاد هو شرط لقبوله . التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكرنان وحدة اجرائية واحدة لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه .

التقرير بالطعن وتقديم أسبابه بعد فوات الميعاد . أثره . عدم قبول الطعن شكلاً .

(الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ١٢/٣/١٩٨٧)

بمذ (١٨٧)

الصفة والمصلحة فى الطعن :

- عدم تقديم والد القاصر الذى قرر بالطعن بدلاً منه ما يدل على انه قاصر أثره : عدم قبول الطعن .

(الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ٣/٤/١٩٨٦)

- عدم كفاية الاشارة الى رقم التوكيل بورقة التقرير بالطعن بالنقض طالما كان صادراً لغير المحامى المقرر . وجوب الافصاح عن مباشرته الاجراء نيابة عن زميله .

(الطعن رقم ٣٧٤١ لسنة ٥٥ قضائية - جلسة ٣/١٢/١٩٨٦)

- عدم تقديم المحامى التوكيل الذى يخوله الطعن بالنقض نيابة عن المحكوم عليه . أثره . عدم قبول الطعن شكلاً . لا يقدر فى ذلك تقديم صورة غير رسمية من التوكيل .

(الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ١٢/٣/١٩٨٦)

- قبول الطعن وهن بتوافر صفة للطاعن فى وقعه . مناط توافر هذه الصفة . أن يكون طرفاً فى الحكم المطعون فيه وأن يكون هذا الحكم قد أضر به .

(الطعن رقم ٦٤٦٥ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ٢/٤/١٩٨٦)

- تقرير الطعن . ورقة شكلية من أوراق الاجراءات يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها السند الوحيد الذي يشهد بصدور العمل الاجرائى من صدر عنه . ولا يجوز تكملة أى بيان فى التقرير بدليل خارج عنه . تقرير محامى المحكمة بالطعن بالنقض دون أن ينفصع عن صفته فى الطعن . عدم قبول الطعن شكلا . لا يقدح فى ذلك أن تكون أسباب الطعن قد تضمنت صفة الطاعن .

(الطعن رقم ٦٤٦٥ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ١٩٨٦/٤/٢)

- الطعن فى الاحكام هو مما يلزم فيه توكيل خاص أو عام وجوب أن يكون التوكيل ثابتا وقت التقرير بالطعن .

(الطعن رقم ٥٨٤٥ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ١٩٨٦/٥/٥)

- الطعن بالنقض حق شخصى لمن صدر ضده ليس لأحد ان يتوب عنه فى مباشرته الا باذنه . الطعن بالنقض غير جائز الا من المحكوم عليه الذى كان طرفا فى الخصومة وصدر الحكم على غير مصلحته بصفته التى كان يتصف بها فى الدعوى . تقرير الطعن ، ورقة شكلية . وجوب أن يحمل بذاته مقوماتها الاساسية عدم جواز تكملة أى بيان فى التقرير بدليل خارج عنه لا يقدح فى ذلك أن يكون الطاعن قد قصد الطعن بصفته .

(الطعن رقم ٥٨٤٥ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ١٩٨٧/٥/٥)

پند (١٨٨)

وضوح أسباب الطعن وتحديدھا :

- وجه الطعن يجب أن يكون واضحا ومحددا . النعى على الحكم اغفاله أوجه الدفاع التى تضمنتها الطاعنة مذكرة دفاعها أمام محكمة أول درجة . دون الاقتصاح عن ماهية هذه الأوجه . غير مقبول .

(الطعن رقم ٥٩٨٤ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ١٩٨٧/٢/٣)

پند (١٨٩)

حالات الطعن - الخطأ فى تطبيق القانون :

- العقوبة المقررة لجرمة اشغال الطريق العام بغير ترخيص هى الغرامة

التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن ثلثمائة جنيه ... المادة ١٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٥٦ للمعدل بالقانون ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

- تعديل الحكم المطعون فيه عقوبة الغرامة المقررة بها عن الحد الأدنى المقرر قانوناً . خطأ في تطبيق القانون . وجوب النقض والتصحيح بتأييد الحكم المستأنف الذي صادف صحيح القانون .

(الطعن رقم ٤٥٦٨ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)

- العقوبة المقررة لجريمة استعمال مكبر صوت دون ترخيص هي الغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ثلثمائة جنيه . النزول بالغرامة عن الحد المقرر قانوناً . خطأ في تطبيق القانون . كون الخطأ الذي شاب . لا يخفض لتقدير موضوعي . حق محكمة النقض في تصحيحه . المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٤٣٩٢ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ١٩٨٧/٣/٣)

- ازالة الحكم بالطاعن عقوبة تزيد عن الحد الأقصى المقرر للجريمة . خطأ . كون العيب الذي شاب الحكم مقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون . أثر ذلك : وجوب تصحيح الخطأ والحكم وفقاً للقانون .

(الطعن رقم ١٤٦٨ لسنة ٥٧ قضائية - جلسة ١٩٨٦/١١/١٩)

بند (١٩)

أسباب الطعن :

ما لا يقبل منها :

- اثارة أساس جديد للدفع ببطالان التفتيش لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تصح .

(الطعن رقم ٢٨٠٢ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ١٩٨٦/١٠/٣)

- اثارة الطاعن تفتيش الحقيبتين تم في غيبته لا يقبل لأول مرة أمام النقض .

(الطعن رقم ٢٨٠٢ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ١٩٨٦/١٠/٣)

- عدم جنوى النعى على المحكمة اغفالها الاطلاع على المحرر المزور .
طالما ان العقوبة تدخل فى الحدود المقررة لجريئى تزوير محررات
واستعمالها .

(الطعن رقم ٥٨٥١ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ١٩٨٧/١/٨)

- ادعاء الطاعن بعدم صحة اعلانه بالجلسة المحددة لنظر الدعوى أمام
محكمة أول درجة . لا يجوز لأول مرة أمام النقض .

(الطعن رقم ٥٧٠٧ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ١٩٨٧/١/٢)

- الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى
استنباط معتقدها عدم جواز اثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٥٩٠٢ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)

- القضاء بالبراءة لاحتمالات ترجحت لدى المحكمة . كفايته . النعى
بقيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها . لا يقبل .

(الطعن رقم ٥٩٠٣ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)

- نعى الطاعن بخلو محضر الجلسة من ثمة دفاع له لا يصح أن ينبنى
عليه طعن مادام الثابت أن المناقع عنه سطر دفاعا بالمحضر .

(الطعن رقم ٥٩٠٨ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)

- تعيب التحقيق فى المرحلة السابقة على المحاكمة . لا يصح أن
يكون سببا للطعن على الحكم بالنقض . خلو محضر الجلسة من طلب تحقيق
أي دفاع قعدت النيابة العامة عن تحقيقه . عدم قبول ما يشيره الطاعن فى
هذا الصدد .

(الطعن رقم ٦١٩٨ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ١٩٨٧/٤/٩)

- مجادلة التهم بأحراز مخدرات فيما اطأنت اليه المحكمة من ان المخدر
المضبوط هو الذى جرى تحليله . جدل فى تقدير الدليل من اطلاقات محكمة
الموضوع .

(الطعن رقم ١٦٩٨ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ١٩٨٧/٤/٩)

ما يجوز الطعن فيه من الاحكام :

- جواز الطعن بالنقض فى الحكم بعدم الاختصاص الولائى . إذا كان منهيا للخصومة . على خلاف ظاهره .
- حجب الخطأ القانونى المحكمة من نظر الموضوع وجوب أن يكون النقض مقرونا بالاحالة الى المحكمة التى أصدرته . من غير اشتراط أن تكون مشكلة من قضاة آخرين . المادة ١/٤٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٧.٤٧ لسنة ٥٥ قضائية - جلسة ١٩٨٦/٣/٦)

- الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة العليا المشكلة طبقا للقانون ١.٥ لسنة ١٩٨٠ جواز الطعن فيها بطريق النقض .

(الطعن رقم ٥٩.٢ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)

- حق الطعن بطريق النقض فى الاحكام الصادرة فى شعبة المتهم لغيره من الخصوم .

(الطعن رقم ٥٩١٩ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ١٩٨٧/٣/١٦)

- للنزاهة العامة الطعن بالنقض فى الحكم الصادر من محكمة الجنايات فى شعبة المتهم .

(الطعن رقم ٤١١٤ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ١٩٨٧/٤/١٦)

مالا يجوز الطعن فيه من الاحكام :

- عدم جواز الطعن بالنقض فى الاحكام الصادرة فى المخالفات الا ما كان مرتبطا منها بجناية أو جثة . ثبوت أن الحكم المطعون فيه صادر فى مخالفة . وجوب الحكم بعدم جواز الطعن ولو كانت الدعوى الجنائية قد انتقضت بمضى المدة بالنسبة لأحد الطاعتين .

(الطعن رقم ٣٩٦٤ لسنة ٥٥ قضائية - جلسة ١٩٨٦/٣/١٠)

- طعن المحكوم عليه فى الحكم الفيأبى الصادر من محكمة الجنايات . غير جائز المادة ٣٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٥٥٧٤ لسنة ٥٥ قضائية - جلسة ١٩٨٦/٣/١٣)

- للمدعى بالحقوق المدنية الرجوع الى ذات المحكمة الجنائية اذا اغفلت الفصل في التعويضات . المادة ١٩٣ مرافعات . عدم جواز الطعن بالنقض من المدعى بالحقوق المدنية في الحكم الذي أغفل الفصل في دعواه المدنية .
- الطعن بطريق النقض لا يجوز الا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع .
(الطعن رقم ٤٢١٦ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ١٩٨٦/١٢/٤)

- جواز الطعن في الحكم بالمعارضة . مژده : عدم جواز الطعن فيه بالنقض . المادة ٣٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
(الطعن رقم ٤٣٤٠ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ١٩٨٧/٢/١)

- الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة وفقا لقانون الطوارئ . عدم جواز الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن . م ١٢ ق ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ . حيث يتفلق باب الطعن بطريق الاستئناف يتفلق من باب أولى باب الطعن بطريق النقض .

- صدور الحكم المطعون فيه من محكمة الجنتح المستأنفة . بناء على استئناف الطاعن لحكمه الصادر من محكمة أمن الدولة « طوىء » خطأ لايتشئ . للمتتهم طريقاً من طرق الطعن حظه القانون .
(الطعن رقم ٦٢٧٦ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ١٩٨٧/٣/٣)

- على الحكم الصادر في الدعوى الجنائية الفصل في النزاع على الحياةزة دون المساس بأصل الحق . المادة ٣٧٣ عقوبات اغفاله الفصل فيها يخول الطاعن الرجوع الى ذات المحكمة للفصل فيما أغفلته طبقاً للمادة ١٩٣ مرافعات لحلو قانون الاجراءات من نص مماثل .

- عدم جواز الطعن بالنقض في الحكم الذي أغفل الفصل في مسألة الحياةزة . علة ذلك . الطعن بالنقض لا يجوز الا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٥٩٨٤ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ١٩٨٧/٣/٣)

- الطعن بالنقض قاصر على الاحكام النهائية الصادرة في مواد الجنائيات والجنتح . دون المخالفات . الا ما كان منها مرتبطاً بهذه الجنائيات والجنتح .

اعتبار الواقعة مخالفة بالمادتين ٢١ ، ١٦٧ من القانون ١٣٧ لسنة ١٩٨٦ والمادة ١٢ من قانون العقوبات . الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فيها . غير جائز .

(الطعن رقم ٦٠١٧ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ١٦/٣/١٩٨٧)

- الحكم الحضورى النهائى يحدد مركز الطاعن فى الدعوى بصفة نهائية .

- عدم توقف قبول طعنه على المعارضه التى قد يرفعها متهم آخر معه فى الدعوى صدر الحكم عليه غيابيا أو قابلا للمعارضة .

- صدور الحكم غيابيا أو حضوريا اعتباريا بالنسبة للمتهم وحضوريا بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية أو المستول . عنها كون الحكم مازال قابلا للمعارضة بالنسبة للمتهم . عدم جواز طعن أيهما بالنقض .

(الطعن رقم ٤٣٨٢ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ٢٥/٣/١٩٨٧)

- صدور الحكم من محكمة أول درجة انتهائيا بقبوله عن صدر عليه أو تفويته على نفسه استئنافه فى ميعاده . عدم جواز الطعن بالنقض فى هذا الحكم .

(الطعن رقم ٦٤٦٥ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ٢/٤/١٩٨٧)

يند (١٩١)

الحكم فى الطعن :

- صدور الحكم القاضى بالاعدام معيبا بأحد الميوب التى تندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٥ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وجوب نقضه . المادة ٤٦ من ذات القانون .

(الطعن رقم ٥٩٤٥ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ٢/١/١٩٨٧)

- جواز الطعن من عدمه مسألة سابقة على النظر فى شكل الطعن .

(الطعن رقم ٣٥٨٩ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ٢٦/٢/١٩٨٧)

بند (١٩٢)

الظمن للمرة الثانية :

- نقض الحكم للمرة الثانية : أثره : وجوب الفصل فى موضوع الدعوى .

(الظمن رقم ٧٩٨ لسنة ٥٧ قضائية - جلسة ١٩٨٧/١. / ١)

بند (١٩٣)

أثر الظمن :

- وحدة الواقعة وحسن سير العدالة واتصال وجه التمس بغير الطاعن من المحكوم عليهم . يوجب نقض الحكم بالنسبة له .

(الظمن رقم ٢٢٧٧ لسنة ٥٥ قضائية - جلسة ١٩٨٦/١/١٦)

- وحدة الواقعة وحسن سير العدالة واتصال وجه التمس بطاعة قضى بسقوط طعنهما يوجب نقض الحكم بالنسبة لهما .

(الظمن رقم ٦٢٣٤ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٣)

- عدم امتداد النقض لمحكوم عليهما آخرين لم يوصد أمامها باب المعارضة فى الحكم ولو اتصل بهما سبب الظمن .

(الظمن رقم ١٣٤٤ لسنة ٥٧ قضائية - جلسة ١٩٨٧/١. / ١)

بند (١٧٣) سقوط الظمن :

- سقوط الظمن المرفوع من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية . اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة . المادة ٤١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الظمن رقم ٥٩.٣ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)

(الظمن رقم ٦٢٣٤ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٣)

نباية عامة

بند (١٩٥)

- لكل محكمة استئناف معام عام له تحت اشراف النائب العام جميع

حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين . مادة ٣. من قانون السلطة القضائية .

- مفاد ذلك : المحامي العام في دائرة اختصاصه المحلي يملك كافة اختصاصات النائب العام سواء تلك التي يباشرها بحكم وظيفته أو بحكم صفته . ولرؤساء نيابة الاستئناف الذين يعملون مع المحامي العام الاول أن يقوموا بأعمال النيابة في الاتهام والتحقيق في جميع الجرائم التي تقع في دائرة محكمة الاستئناف .

(الطعن رقم ١٩٤٢ لسنة ٥٥ قضائية - جلسة ١٩٨٦/١/٥)

- القرار الوزاري بإنشاء نيابة مخدرات الاسكندرية . قرار تنظيمي أثره : لم يحد من السلطات المخولة قانونا للنيابات بالمحاكم العادية أو ينقص من اختصاصها الشامل بكافة أنواع الجرائم . ولاسيباب ولايتها في مباشرة أية جريمة من الجرائم الواردة بقانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

(الطعن رقم ١٩٤٢ لسنة ٥٥ قضائية - جلسة ١٩٨٦/١/٥)

- اختصاص أعضاء نيابة الاستئناف بأعمال التحقيق في جميع الجرائم التي تقع بدائرة محكمة الاستئناف التي يتبعونها .

(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ١٩٨٦/٤/٢٣)

- قيام النيابة بالتحقيق في جرائم تزوير المحررات واستعمالها والسرقة فضلا عن جريمة التهريب الجمركي وهي جرائم مستقلة و متميزة بعناصرها القانونية - لا يتوقف على صدور إذن مدير الجمارك .

(الطعن رقم ٣٣١٤ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ١٩٨٦/١./٢٣)

- للنيابة العامة - فيما يختص بالدعوى الجنائية - الطعن بالنقض في الحكم الصادر من محكمة الجنائيات في غيبة المتهم بجناية .

(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ١٩٨٦/١١/١١)

- اختصاص وكلاء النيابة الكلية بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع في دائرة المحكمة الكلية التي يتبعونها .

- الدفاع ببطلان إذن التفتيش لصدوره من النيابة الكلية دون النيابة

الجزئية . لا يستوجب ردًا خاصًا .

(الطعن رقم ٥٨٥٤ لسنة ٥٦ قضائية - جلسة ١٩٨٧/١/٢٢)

- حق النيابة العامة في الطعن في الأحكام لمصلحة المحكوم عليه .

(الطعن رقم ٥٥٦٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٨)

(الطعن رقم ٥٨٥١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢)

- قيام النيابة العامة بتحقيق واقعة تصدير مخدر لا يتوقف على صدور

إذن مدير الجمارك ولو اقترنت بجريمة من جرائم التهريب الجمركي .

(الطعن رقم ٦٠٤١ لسنة ٥٣ قضائية - جلسة ١٩٨٤/٢/٩)

- استئناف النيابة العامة . عدم تقييده بأي قيد . ما لم ينص في

التقرير على أنه عن واقعة دون أخرى .

استئناف النيابة العامة لا يتخصص بسببه . نقله الدعوى الجنائية

برمتها أمام محكمة ثاني درجة لمصلحة الأطراف جميعا بحيث تفصل المحكمة

فيها بما يحولها النظر فيها من جميع نواحيها . عدم التقيد بما تطلبه النيابة

بتقرير الاستئناف أو بما تبديه في الجلسة من طلبات مخالفة الحكم المطعون

فيه هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . يستوجب نقضه وتصحيحه .

(الطعن رقم ٦١١٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٥)

- اسباب الطعن بالنقض المقدم من النيابة العامة . وجوب التوقيع

عليها من رئيس نيابة على الأقل . تكليفه أحد أعوانه بوضعها يتعين

عليه أن يوقع رزقتها بما يفيد إقراره بإياها أو الموافقة عليها .

(الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٧)

- لكل من النيابة العامة والمحكوم عليه المستول عن الحقوق المدنية

والمدعى بها الطعن أمام النقض في الأحكام النهائية الصادرة في الموضوع من

آخر درجة . المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩

عدم جواز الطعن بالنقض في القرارات والأوامر المتعلقة بالتحقيق أو

الإحالة .

المعبرة في تحديد ما إذا كان الطعن وارداً على حكم أم قرار أم أمر

متعلق بالتحقيق أو بالاحالة هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره عنه الجهة التي أصدرته ولا بما تصفه من أوصاف .

مثال : طعن المدعى بالحق المدني في أمر النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية في مادة جناية أمام محكمة الجنايات ما يصدر من تلك المحكمة في هذه الحالة . هو قرار يتعلق بعمل من أعمال التحقيق وليس حكما . المادتان ١٦٧ . ٢١٠ أ ج . المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨١ . ولو وصفته المحكمة بأنه حكم . إذ العبرة بحقيقة الواقع . الأصل أن الحكم أو القرار أو الأمر يخضع من حيث جواز الطعن فيه من عدمه للقانون الساري وقت إصداره .

صدور القرار المطعون فيه بعد القانون ١٧ لسنة ١٩٨١ الذي ألغى طريق الطعن بالنقض في القرارات والأوامر المتعلقة بالتحقيق أثر ذلك . عدم جواز الطعن بالنقض .

(الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٤)

- العبرة في اختصاص من يملك إصدار إذن التفتيش إنما تكون بالواقع

ماهية اختصاص المكتب الفني للنائب العام المادة الأولى من قرار النائب العام الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٦٨ برقم ١٥
إصدار أحد أعضاء المكتب الفني للنائب العام إذناً بالتفتيش بناء على إحالة محضر التحريات إليه من رئيس ذلك المكتب دون نداء النائب العام له في ذلك . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٢٨٥٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)

- النيابة العامة . خصم عادل .

قيام مصلحتها في الطعن ولو قضى الحكم المطعون فيه بالادانة

(الطعن رقم ٥٥٣٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤)

- القيد على حرية النيابة في تحريك الدعوى الجنائية . اقتضاه على الجريمة التي حددها القانون دون سواها ولو ارتبطت بها .

(الطعن رقم ٦٩٧٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦)

- مناط طعن النائب العام والمدعى بالحقوق المدنية فى القرار الصادر من محكمة الجنح المستأنفة متعقدة فى غرفة المشورة . المادة ٢١٢ أ ج .

(الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٤)

- المتهم لا يضار بناء على الطعن المرفوع منه وحده توقيع عقوبة المزل على خلاف ما تقتضى به المادة ١١٨ عقوبات وسكوت النيابة عن الطعن فى الحكم ليس لمحكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ .

(الطعن رقم ٣٠٦١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤)

- أمر الحفظ الذى تصدره النيابة العامة بعد قيامها بأى إجراء من إجراءات التحقيق . ماهيته ؟ وأثره ؟

الجنائيات . الأمر بالالوجه لإقامة الدعوى الجنائية فيها . وجوب صدوره من المعامى العام أو من يقوم مقامه . المادة ٢٠٩ أ ج بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨١

تطبيق الحكم المستحدث رغم انطباق نص المادة قبل لتعديل . أثره ؟ مناط الدليل الجديد الذى يميز المودة إلى التحقيق القول فيه برأى : لا يتأتى إلا من واقع ما تجر به المحكمة من تحقيق .

(الطعن رقم ٢٥٠٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤)

(هـ)
هتك عرض

بند (١٩٦)

- ليس للقاضي اللجوء في تقدير السن إلى أهل الحجر أو إلى ما يراه بنفسه إلا إذا كانت هذه السن غير محققة بأوراق رسمية
إطلاق الحكم القول أن المجنى عليه لم يبلغ ثمانية عشر عاما دون
بيان تاريخ ميلاده وما تساند إليه في تحديد سنه . مع أن سنه ركن جوهري
في الجريمة . قصور

(الطعن رقم ٦٤٩٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١)

هيئة عامة

بند (١٩٧)

الهيئة العامة للإصلاح الزراعي من أشخاص القانون العام . مالها مال
عام . العاملون بها من الموظفين العموميين .

(الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٤)

(و) وصف التهمة

بند (١٩٨)

- عدم جدوى التمس على المحكمة عدم انزالها الوصف الصحيح على واقعة الدعوى مادامت العقوبة المقررة للوصف الذى عاقبت المتهم به هى ذاتها العقوبة المقررة للوصف المطلوب معاقبته طبقا له .

(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٧)

- المناط فى اعتبار الحكم صادرا فى جريمة أو جنحة هو بالوصف الذى رفعت به الدعوى .

إقامة الدعوى أمام محكمة الجنايات بوصف الجناية . سرعان الحكم المادة ٣٩٥ إجراءات على حكمها . ولو وصفتها المحكمة بأنها جنحة .

(الطعن رقم ٦٨٢٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٢)

- عدم تنفيذ المحكمة بالوصف الذى تعطيه النيابة العامة للواقعة ومن أوجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون . فصل المحكمة الاستئنافية فى الدعوى على أساس الوصف المعدل من محكمة أول درجة من تجريف إلى شراء أترية ناتجة عن عملية تجريف بدون ترخيص . عدم جواز التمس عليه طالما كان الطاعن على علم بهذا التعديل عند استئناف الحكم .

(الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٤)

- انصراف أسباب الطعن الى تهمة مقاومة الموظفين دون الجرائم التى خلص الحكم بعد تعديل المحكمة للوصف إلى إدانة الطاعنين بها . أثره ؟

(الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٣)

وكالة

بند (١٩٩)

- عدم مسالة الشخص جنائيا عن عمل غيره وجوب أن يكون من

ساهم فى القيام بالعمل المعاقب عليه . الموكل وان كان لا يكتب للمحامى صحيفة الدعوى إلا أنه يعده بكافة المعلومات والبيانات اللازمة لكتابتها .

(الطعن رقم ٢٧٩٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٨٤)

- جواز التقرير بالطعن بتوكيل رسمى أو عرقى مصدق عليه .
التوكيل الصادر من بلدة أجنبية . ضرورة أن يصدق عليه من وزارة الخارجية لتلك البلدة أو القنصلية المصرية بها . مادة ٢٢ مدنى ومادة ٦٤ / ١٤ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بإصدار نظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى .

(الطعن رقم ٦٥٦٢ لسنة ٥٣ ق - جل ٢٠ - ١٩٨٤/٥/٢٠)

- ولى القاصر وكيل جبرى عنه بحكم القانون

(الطعن رقم ٧٣٩٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٥/٦/١٩٨٤)

- ما يسكت التوكيل عن ذكره فى معرض التخصيص يكون خارجا عن حدود الوكالة .

(الطعن رقم ٥٩٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٨٤)

- العبرة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابى بحقيقة الواقع فى الدعوى .

(الطعن رقم ٦٩١٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٤/١١/١٩٨٤)

بِسْمِ اللَّهِ تَعَالَى

٤٢	أحداث
٤٣	أحوال شخصية
٤٣	أحوال مدنية
٤٤	اختصاص
٤٤	الاختصاص الولائي والشخصي
٤٦	الاختصاص النوعي
٤٨	تنازع الاختصاص
٤٨	استئناف
٤٨	نظرة
٥١	ما يجوز استئنافه
٥٢	نطاق الاستئناف
٥٢	سقوط الاستئناف
٥٣	استجواب
٥٣	استدلالات
٥٣	استعراف وتعرف
٥٣	اشتباه
٥٥	إقتران
٥٥	التماس إعادة النظر
٥٥	أمر بالآ وجه
٥٧	أمن دولة
٥٧	أوامر عسكرية
٥٨	إيجار أماكن
	(ب)
٥٩	باعث
٥٩	بطلان
٦٢	بلاغ كاذب
٦٣	بناء

(ت)

٦٥	تديد
٦٥	تحقيق
٦٦	تفسير القانون
٦٦	القياس
٦٦	التخصيص والتعميم
٦٧	دور المذكرة التفسيرية
٦٧	عبارة النص
٦٨	تفسير النص
٦٨	الجهل بالقانون
٧٠	تعطيل المواصلات
٧١	تزوير
٨٤	التزوير المفترض
٩٦	استعمال محرر مزور
١٠٤	أوراق عرقية
١٠٤	تسجير جبرى
١٠٥	تعدي
١٠٦	تمريض
١٠٧	تفتيش
١١١	تقادم
١١١	تقرير تلخيص
١١٢	تقليد
١١٢	تلبس
١١٤	تكوين
١١٦	تهريب جمركى

١٥٢	أ - رفعها
١٥٣	ب - الصفة والمصلحة فيها
١٥٤	ج - نظرها والحكم فيها
	د - تركها
١٥٩	دفاع
١٥٩	الاخلال بحق الدفاع
١٥٩	أ - ما يوفره
١٦٣	ب - ما لا يوفره
١٦٧	دفع
١٦٧	الدفع بطلان الاعتراف
١٦٧	الدفع بطلان التفتيش
١٦٨	الدفع بطلان التفتيش
١٦٨	الدفع بطلان الاجراءات
١٦٨	الدفع باستحالة الرقبة
١٦٨	الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى
١٦٩	الدفع بانقضاء ادعوى بعض المدة
١٧٠	الدفع بعدم جواز نظر الدعوى
١٧٠	الدفع بقيام الارتباط

(ر)

١٧١	رابطه السببية
١٧١	رسم انتاج
١٧٢	الرشوة
١٧٢	١ - المفهوم الرطيفى فى جريمة الرشوة
١٧٦	٢ - الركن المادى
١٨٧	٣ - الركن المعنوى
١٨٩	٤ - الإعفاء القانونى

(ز)

١٩١	الزنا
١٩١	ا - أركان الجريمة
١٩٣	ب - إثبات الزنا
٢٠٠	ج - دعوى الزنا

(س)

٢٠٦	سب وقذف
٢٠٧	سبق الاصرار
٢٠٨	السرقه
٢٠٨	ا - الاختلاس
٢١٣	ب - المال المنقول
٢١٥	ج - ملكية الغير للشيء المنقول
٢١٩	د - الركن المعنوى
٢٢٢	هـ - السرقه التامة والشروع فيها
٢٢٨	و - السرقات بين الاصول والفروع
٢٢٩	ز - الظروف المشدده
٢٢٩	١ - الاكراه والتهديد بالسلاح والتخدير
٢٣٧	٢ - حمل السلاح
٢٤٠	٣ - الطريق العام
٢٤١	٤ - الليل
	٥ - سرقة الأدوات المستعملة فى المواصلات
١٤١	التليفزيونية أو التليفونية أو توليد الكهرباء
٢٤١	٦ - السرقه من احدى وسائل النقل
٢٤٢	٧ - المكان المسكون أو المعد للسكن وملحقاته
	٨ - الكسر أو التمزق
٢٤٣	٩ - السرقه من محترفى نقل الأشياء
٢٤٤	١٠ - تعدد الجنات

٢٤٤	١١ - السرقة من الخدم أو من قى حكمهم
٢٤٤	١٢ - المود
٢٤٥	١٣ - سرقة أموال مملوكة لمرفق عام
٢٤٥	الطرف المخفف
٢٤٥	سلاح

(ش)

٢٤٦	شريك
٢٤٦	شهادة مرضية
٢٤٧	شيك بدون رصيد
٢٤٧	الركن المادى
٢٤٩	الركن المعنوى
٢٥١	فروض عملية مثارة بشأن جريمة إصدار شيك

(ص)

٢٥٩	صقاعة
-----	-------

(ض)

٢٦٠	ضرب
٢٦٠	أولاً : الضرب المفضى إلى موت
٢٦٠	١ - الركن المادى
٢٦٨	ب - القصد الجنائى
	ثانياً : جناية إحداث عاهة
٢٧٢	١ - الاعتداء والعاهة
٢٨٤	ب - القصد الجنائى
٢٨٥	ثالثاً : المجرم البسيط
٢٨٥	١ - المجرم الذى يزيد علاجه عن عشرين يوماً
٢٨٦	ب - المجرم الذى يقل علاجه عن عشرين يوماً

٢٩٠	رابعاً : القصد الاحتمالى ومستولية الفاعل والشريك
٢٩١	خامساً : مزاولة الطب والمساس بجسم المجنى عليه
٢٩٢	سادساً : التضامن فى المستولية
٢٩٣	سابعاً : رابطة السببية
٢٩٦	ثامناً : الخطأ فى شخص المجنى عليه
٢٩٦	ضرب
٢٩٨	(ط)
٢٩٨	طب
	(ظ)
٢٩٩	ظروف مخففة
٢٩٩	ظروف مشددة
	(ع)
٣٠١	عقوبة
٣٠١	١ - تطبيع العقوبة
٣٠٣	ب - العقوبة التكميلية
٣٠٤	ج - عقوبة الجرائم المرتبطة
٣٠٤	د - العقوبة المقررة
٣٠٥	هـ - وقف تنفيذ العقوبة
٣٠٦	علامة تجارية
٣٠٦	عسود
	(غ)
٣٠٧	غرفة المشورة
٣٠٧	غش

(ف)

٣٠٨

فاعل أصلى

(ق)

٣٠٩

قانون

٣٠٩

قبض

٣١٠

القتل العمد

٣١٠

الاعتداء على النفس

٣١٢

القصد الجنائى

٣١٧

تناول العقاقير المخدرة

٣١٩

الباعث على ارتكاب جريمة القتل

٣٢٠

سبق الإصرار

٣٢٠

قتل واصابة خطأ

٣٢٠

مقهم الخطأ غير العمدى

٣٢١

صور الخطأ

٣٢٣

رابطة السببية

٣٢٦

أخطاء السائقين

٣٢٨

المستولية عن أعمال البناء والهدم

٣٤٢

أخطاء الأطباء

٣٤٣

مستولية المؤمن

٣٤٧

الإدعاء المدنى أمام القضاء الجنائى

٣٥٦

قرارات وزارية

٣٥٧

قضاة

٣٥٧

قضاة عسكري

٣٥٧

قطاع عام

٣٥٨

قمار

(ك)

٣٥٩

كفالة

(م)

٣٦٠	مأمورو الضبط القضائي
٣٦١	معاماة
٣٦٢	محضر الجلسة
٣٦٢	محكمة
٣٦٢	محكمة الأحداث
٣٦٣	محكمة استئنافية
٣٦٥	محكمة النقض
٣٦٥	مستولية جنائية
٣٦٨	مستولية مدنية
٣٦٩	مصادرة
٣٦٩	معارضة
٣٧١	مواد مخدرة
٣٧٥	مواقعة أنثى بغير رضاها
٣٧٥	موظفون عموميون

(ن)

٣٧٦	نشر
٣٧٧	نصب
٣٧٧	استعمال طرق احتيالية
٣٨٤	اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة
٣٨٦	استخدام الموظف وظيفته
٣٨٧	التصرف في مال من لا يحق له التصرف فيه
٣٨٩	القصد الجنائي
٣٨٩	التسليم
٣٨٩	الضرر
٣٩٠	نظام عام
٣٩٢	نقض

٣٩٢	إجراءات الطعن
٣٩٣	الصفة والمصلحة فى الطعن
٣٩٤	وضوح أسباب الطعن وتحديدها
٣٩٤	حالات الطعن
٣٩٥	أسباب الطعن
٣٩٩	الحكم فى الطعن
٤٠٠	أثر الطعن
٤٠٠	سقوط الطعن
٤٠١	نيابة عامة

(ه)

٤٠٥	هتك عرض
٤٠٥	هيئة عامة

(و)

٤٠٦	وصف التهمة
٤٠٧	وكالة

رقم الايداع بدار الكتب

٨٩/٧٤٦٩

المكتبة للجمع التوثيقى

ت : ٤٨٢٢٩٨٠ الاسكندرية

